نِهَا يَبَالْهُ الْمُنْفِيدِ إِنْ فِي الْمُعْلِقِ الْمُنْفِيدِ إِنْ الْمُعْلِقِ الْمُنْفِيدِ الْمُعْلِقِ الْمُنْفِيدِ الْمُعْلِقِ الْمُنْفِيدِ الْمُنْفِيدِ الْمُعْلِقِ الْمُنْفِيدِ الْمُنْفِيدِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِي الْمُنْفِقِ الْمُنْفِلِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِقِ الْمُنْفِي

تأكيف الشركي بحكم لمكون في المجرب سي المسترك المنوف مؤكسنة ١٣٢٢ هـ المنوف مؤكسنة ١٣٢٢ هـ

> ضَطِهَا وصَحَعَهَا وَخَزَعَا يَاتِهَا مُعَيَّدُا لله حِحْسُعُودِ مِحْدِیعُ مُعَرِّ

> > متنشورات محترقای شبیفوت ننشر کتب الشنهٔ تانجماعه دار الکنب العلمیه بینوت بشکاه

سنشورات محت بقليت بفوت



دارالكنب العلمية

جمیع الحقوق محفوظ ة Copyright All rights reserved Tous droits réservés

جميع حقوق اللكيسة الأدبيسة والفنيسة محفوظ سه السدار الكتسب العلميسة بيسروت لبنسان. ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو منجزاً أو تسجيله على الكمبيوتسر أو بدخساله على الكمبيوتسر أو برمجتسه على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشسر خطياً

Exclusive rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits exclusifs à Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D., ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعسة الأولى ٢٠٠٢م-١٤٢٤ هـ

دارالكنب العلمية

رمل الظريف – شارع البحتري – بناية ملكارت الإدارة العامة: عرمون – القبة – مبنى دار الكتب العلمية هاتف وفاكس: ۸۰ذ۸۱۰/۱۱/۲۷۲ (۹۹۱۰) صندوق بريد: ۱۹۲۲ – ۱۱ ببروت – لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmivah

Beirut - Lebanon

Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor **Head office**

Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg. Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13 P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage

Administration général

Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13 P.P: 11-9424 Beyrouth - Liban



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْدِ اللَّهِ الرَّهُوَنِ الرَّجَيَدِ تقديم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد خاتم المُرسَلين، ورضي الله عن آله وأصحابه ومَن تَبِعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإنّ علم التجويد من العلوم التي لم تَلْقَ من الاهتمام ما تستحقّه من الخاصّة والعامّة، فنَدُرَت المؤلّفات فيه وعزّت. وكان أول مَن صنّف في التجويد: أبو مزاحم موسى بن عبد الله الخاقاني البغدادي المتوفّى سنة ٣٢٥ هـ، فنظم منظومتين، إحداهما في التجويد، والثانية في القراءة، وتسمى بالقصيدة الخاقانية. ثم تابع المصنّفون بعده في هذا الفنّ.

وقد جمع الشيخ محمد مكّي الجريسي مؤلِّف الكتاب الذي بين يدينا خلاصة أربعة وعشرين كتابًا من كتب التجويد، منها: «الوقف والابتداء» لأبي عمرو الداني، و«المقدمة الجزرية» لأبي الخير محمد بن محمد بن علي المعروف بابن الجزري، ومجموعة من الشروح على المقدمة الجزرية، و«زاد القرّاء» لكمال الدين بن قوام الدين المرعشي، و«الدر اليتيم في علم التجويد» للبركوي، و«المفيد في التجويد» لشهاب الدين الطيبي المتوفّى سنة ٩٧٩ هـ، و«حرز الأماني» المعروف بالشاطبية، للشاطبي المتوفّى سنة ٩٧٩ هـ، وغيرها.

وهكذا جاء هذا الكتاب موسوعة فريدة في بابه.

ونذكر فيما يلي ترجمة موجزة للمؤلّف.

ترجمة المصنّف

هو المغفور له الشيخ محمد مكّي نصر الجريسي الشافعي المتوفّى نحو سنة ١٣٢٢ هـ (١٩٠٢ م). جاء في معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس الدمشقي (صفحة ١٦٩٨) ما يلي: محمد مكّي نصر الجريسي الشافعي، من أبناء القرن الرابع عشر للهجرة. كان إمامًا لمسجد الزاهد بالقاهرة. له «نهاية القول المفيد في علم التجويد» وهو

كتاب جامع من تحقيقات هذا الفنّ، مُرَتّب على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة. فرغ من تبييضه سنة ١٣٠٥ ـ بولاق ١٣٠٨ ص ٢٦٤ ـ بآخره تقاريظ لبعض الفضلاء ـ ثم طُبع في مصر سنة ١٣٢٣ هـ.

بِنْ مِ اللَّهِ ٱلرَّهُونِ ٱلرَّهُونِ ٱلرَّحِيَ فِي الرَّحِيَ فِي الرَّحِيَ فِي الرَّحِيَ فِي اللَّهِ وَاللَّهُ وَارَتِلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ [المُوزمّل: الآية ٤]

الحمد لله الذي اصطفى مِن عباده حَملة كتابه، وأوجب عليهم تجويدَه والعملَ بما فيه، ووعَدهم على ذلك جزيلَ ثوابه، ووفقهم للمداومة على قراءته وإقرائه، وسقاهم لذيذ شرابه، وخصَّهم بمزايا بين العباد وجعلهم من خواص أحبابه، فسبحانه من إله اختارهم وفضَّلهم على من سواهم لحفظ كتابه الكريم، وصَوْنِه عن التبديل والتغيير والتحريف والتخريم، فحفظوه وصانوه عن الزيادة والنقص والتأخير والتقديم، وحرّروا طُرُقَه ورواياته، وأوضحوا وجوه إعرابه، وبيّنوا مخارج حروفه وصفاتها، وحققوا كيفية النطق بمفرداتها ومركّباتها، وعلموا كمية فواصله وكلماتها، وكيفية النزول، والمحكم والمتشابه، وفرّقوا بين مُفَخّمِه ومرقّقه ومُخفاه ومُدْغَمِه، وميّزوا بين مقصوره وممدودِه ومختلّبه ومتّروا بين مقصوره وممدودِه ومختلّبه ومتمّمِه، وعرفوا أنواع وَقْفه وحثوا على تَعليمه وتعلمه. فطُوبَى لمن تلاه حقّ تلاوته حتى صار ممتزجًا بلحمه ودمه وأعصابه.

أحمده سبحانه وتعالى حمدًا يوافي نعمَه ويكافى، مَزِيدَه مدى الدهور والأزمان، وأشهد أن لا إلله إلا الله وحده لا شريك له شهادة نرتقي بها إلى أعلى منازل الجنان، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبدُه ورسوله القائل: «مَن أراد أن يتكلم مع الله فليقرأ القرآن»، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نقلوا القرآن كما أُنزل، وعملوا بما فيه، وما زاغوا عن تجويده وأحكامه وآدابه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد... فيقول أسيرُ الشهوات، كثيرُ الهفوات، الراجي من مولاه الفوز والنصر، الفقير محمد مَكِّي نصر، الجريسيِّ مولدًا، والشافعي مذهبًا، الشاذلي طريقةً ومَشربًا: إن أوْلَى ما شغل العبدُ به لسانَه، وعَمَّر به قلبَه وجَنَانه، وأفضلَ ما يُتوسل به إلى نئيل الغفران، وأعظم ما يُتوصل به إلى دخول الجنان: قراءة كتاب الله المجيد الذي لا يأتيه الباطل مِن بين يديه ولا من خلفه، تنزيلٌ من حكيم حميد، مع التدبرُ لمعانيه، وإحكام مبانيه، والعملِ بما فيه. وأهممُ ما يجب تحصيلهُ قبل تلاوته: علمُ تجويد حروفه وتصحيح قراءته.

ولما كان علمُ التجويد من أوْلَى العلوم ذِكرًا وفِكرًا، وأشرفها منزلةً وقَدْرًا؛ لكونه متعلقًا بكلام رب العالمين المنزَّل به الروحُ الأمين على قلب المصطفى سيد المرسلين،

سألني كثير من الإخوان المشتغلين بتلاوة القرآن، أصلح الله لي ولهم الحال والشأن، أن أجمع رسالة في علم التجويد تكون جامعة لغُرر أصول هذا العلم وقواعده، وحاوية لدرر مسائله وفوائده، محرِّرًا لِمخارج الحروف ومعاني صفاتها، ومبينًا لكيفية النطق بمفرداتها ومركَّبَاتها، وفارقًا بين المرقَّق من الحروف والمفَخَّم، والمُخْفَى منها والمُدْغَم، وغير ذلك؛ كالتكلم على أسباب المد وشروطه وأحكامه، والوقف بأنواعه وأقسامه، فامتنعتُ من ذلك لعلمي أني لستُ أهلًا لما هنالك، فتكرر منهم السؤال عليَّ المرَّة بعد المرّة، وذلك لحسن ظنهم بي واعتقادهم أنَّ لي بذلك خِبْرَة. فأجبتُهم إلى سؤالهم متوكلًا على ذي الجلال والإكرام، مستعينًا به تعالى في إتمام مقصودهم على المرام؛ لِحُسْن ظَنِّي به؛ فإنه الكريم يَقْبَل مَن على موائده تطفَّل، ومِن سعة فضله أنه لا يخيب مَن عليه عَوَّل، وإني بالعجز لمعلوم، ومثلي عن الخطأ غير معصوم.

وشرعت في ذلك مستمدًا من أربعة وعشرين كتابًا من الكتب المشهورة المرضية؛ منها سبعة شرًاح على المقدمة الجزرية: شرح الملّا عَلِي القارِي، وشرح المَقْدسي، وشرح ابن الناظم، وشرح الحلبي، وشرح الشيخ حجازي، ومنها: الإتقان للسيوطي، ورسالة المرعشي وحاشيتها، وشرح نونية السخاوي، وشرح القول المفيد، وشرح البركوي على الدر اليتيم، والتمهيد لابن الجزري، وحاشية النحراوي على شرح شيخ الإسلام، وتبصرة المريد، وشرح تحفة الأطفال، ومتن الطيبي، وشرحه، وكتاب الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني، وكتاب الثغر الباسم، وكتاب الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني، وكتاب الثغر الباسم، وكتاب الوقف والابتدا للسجاوندي، وشرح ابن القاصح على حِرز الأماني، وشرح اللؤلؤ المنظوم، ورسالة البيسوسي في صفات الحروف، وفتح الرحمان، وغير ذلك من كتب الأئمة المعوّل عليها في هذا الشأن.

ورتبتُها على مقدمة وثمانية أبواب وخاتمة، مؤملًا ممن هداني لجمعها حُسْنَ الخاتمة.

* المقدمة: تشتمل على أربعة فصول وتتمة:

الفصل الأول: في بيان حكم التجويد، وحقيقته، وموضوعه، وفائدته، وغايته، وأركان القراءة الصحيحة.

الفصل الثاني: في بيان ما ورد عن الأئمة من مراتب القراءة.

الفصل الثالث: في بيان الأمور المحرَّمة التي ابتدعها القرَّاء في قراءة القرآن.

الفصل الرابع: في بيان اللحن الجَلِيُّ والخَفِي، وحَدِّهما، وحُكْمِهما.

التتِمَّة: في تقسيم الواجب في علم التجويد إلى واجب شرعي أو صناعي.

* الباب الأوّل: فيما يتعلق بمخارج الحروف. وهو يشتمل على ثلاثة فصول وتتمة:

· الفصل الأول: في بيان معنى المخرّج وكيفيته، ومعنى الحرف لغةً واصطلاحاً، وعدد الحروف والحركات الأصلية والفرعية.

الفصل الثاني: في بيان عدد مخارج الحروف.

الفصل الثالث: في بيان عدد أسنان الفم.

التتمة: في بيان ألقاب الحروف.

* الباب الثاني: في بيان صفات الحروف، وفيه خمسة فصول وتتمة:

الفصل الأول: في بيان ما تُعرف به الصفة مِن جهر وهمس ونحوهما.

الفصل الثاني: في بيان عدد الصفات ومعناها لغة واصطلاحًا، وبيان عدد حروفها.

الفصل الثالث: في بيان الفرق بين الحروف المشتركة في المخرَّج والصفة.

الفصل الرابع: في بيان الصفات القوية والضعيفة.

الفصل الخامس: في توزيع الصفات على موصوفاتها مرتبة على ترتيب مخارجها، وفي ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد.

التتمة: في تجويد الحرف المشدد.

* الباب الثالث: في بيان أحكام التفخيم والترقيق، وفيه ثلاثة فصول وتتمة:

الفصل الأول: في بيان حقيقة التفخيم والترقيق، وما يجب تفخيمه وترقيقه من الحروف.

الفصل الثاني: في بيان أحكام الراءات تفخيمًا وترقيقًا.

الفصل الثالث: في بيان حكم اللامات تغليظًا وترقيقًا.

التتمة: في بيان مراتب تفخيم حروف الاستعلاء، وفي تقسيم الحروف المفخمة إلى ثلاثة أقسام.

* الباب الرابع: في بيان أحكام الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب، وفيه خمسة فصول وتتمة:

الفصل الأول: في بيان معنى الإدغام، وكيفيته، وفائدته، وشروطه، وأسبابه، وموانعه، والحروف التي تدغم والتي لا تدغم.

الفصل الثاني: في بيان الإدغام الكبير.

الفصل الثالث: في بيان الإدغام الصغير.

الفصل الرابع: في بيان أحكام النون الساكنة والتنوين.

الفصل الخامس: في بيان أحكام الميم الساكنة.

التتمة: في بيان مراتب الإدغام والتشديد.

* الباب الخامس: في بيان أحكام المد والقصر، وفيه خمسة فصول وتتمة:

الفصل الأول: في بيان معنى المد والقصر لغة واصطلاحًا، وفي أقسام المد، وشروطه، وأسبابه، وأحكامه.

الفصل الثاني: في بيان المد المتصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة.

الفصل الثالث: في بيان المد المنفصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة أيضًا.

الفصل الرابع: في بيان أقسام المد اللازم.

الفصل الخامس: في بيان المد العارض للسكون.

التتمة: في ذكر أنواع المد.

* الباب السادس: في بيان أحكام الوقف والابتداء، وفيه تسعة فصول وتتمة:

الفصل الأول: في الحث على تعلم الوقف والابتداء وتعليمهما.

الفصل الثاني: في بيان الفرق بين الوقف والسكت والقطع. وفي تقسيم الوقف إلى أربعة أقسام.

الفصل الثالث: في بيان ما يتعلق بالوقف التام.

الفصل الرابع: في بيان ما يتعلق بالوقف الكافي.

الفصل الخامس: في بيان ما يتعلق بالوقف الحسن.

الفصل السادس: في بيان ما يتعلق بالوقف القبيح والأقبح.

الفصل السابع: في بيان وقف المراقبة ووقفِ التعسُّف.

الفصل الثامن: في بيان ما يتعلق بالوقف على قوله: بلَى ونعم وكلًّا.

الفصل التاسع: في خمس تنبيهات مهمة في الوقف يحتاج القارىء إليها.

التتمة: في تقسيم الابتداء إلى أربعة أقسام، وفي كيفية البداءة بهمزة الوصل.

* الباب السابع: في بيان الوقف على مرسوم الخط، وفيه ستة فصول وتتمة:

الفصل الأول: في الحث على اتباع رسم المصاحف العثمانية.

الفصل الثاني: في بيان المقطوع والموصول وحكم الوقف عليهما.

الفصل الثالث: في بيان الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المد.

الفصل الرابع: في بيان الوقف على هاء التأنيث التي تكتب تاء مجرورة والتي تكتب هاء مربوطة.

الفصل الخامس: في تقسيم الوقف على مرسوم الخط إلى متفق عليه ومختلف فيه.

الفصل السادس: في بيان أنواع الوقف على أواخر الكلم وما يجوز فيه الروم والإشمام أو الروم فقط وما لا يجوز.

التتمة: في بيان خُلف أهل الأداء في الوقف على هاء الضمير.

* الباب الثامن: فيما يتعلق بختم القرآن العظيم: وفيه ثلاثة فصول وتتمة:

الفصل الأول: في بيان حكم التكبير وسببه وصيغته، ومن أين يبتدىء به القارىء وإلى أين ينتهي، وفي بيان أوجهه لابن كثير من طريق الشاطبية، ولجميع القراء من طريق الطيبة.

الفصل الثاني: في بيان أحوال السلف بعد ختم القرآن العظيم.

الفصل الثالث: في بيان الأدعية الواردة عن النبيّ ﷺ وعن السلف الصالح بعد ختم القرآن.

التتمة: في بيان آداب قارىء القرآن وقراءته وحَمْلِه وكتابته.

الخاتمة: في بيان فضل القرآن، وفضل تعلمه، وتعليمه، وفضل قارئه، وغير ذلك.

وسمّيتها «نهاية القول المفيد فيما يتعلق بتجويد القرآن المجيد».

والله الكريم أسأل، وبجاه نبيه العظيم أتوسل، أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنات النعيم، وأن ينفع بها النفع العميم، كلَّ من تلقَّاها بقلب سليم، ويجعلها تذكرة لنفسي في حياتي، وأثرًا باقيًا حسنًا لي بعد وفاتي، فلا تكن يا أخي ممن إذا رأى صوابًا أخفاه، وإذا وجد خطأ نادى عليه وأبداه، نعوذ بالله مِن قوم إذا سمعوا خيرًا أَسَرُّوه، أو شرًا أذاعوه؛ فإن الإنسانَ محلُّ النسيان، وقد تهفو الأمجاد، وقد يكبو

الجواد، والمحبُّ يمدح، والعدوُّ يقدح؛ فالفَطِنُ تكفيه الإشارة، ولا ينفع الحسودَ تطويلُ العبارة، وعلى الله الكريم اعتمادي في بلوغ التكميل، وهو حسبي ونعم الوكيل، وهذا أول الشروع في المقصود بعون الملك المعبود.

المقدمة

وتشتمل على أربعة فصول وتتمة.

الفصل الأول

في بيان حكم التجويد، وحقيقته، وموضوعه، وفائدته، وغايته، وأركان القراءة الصحيحة

حكم التجويد:

قال ابن غازي في شرحه: «اعلم أن علم التجويد لا خلاف في أنه فرضُ كفاية، والعمل به فرضُ عين على كل مسلم ومسلمة من المكلفين، وقد ثبتت فرضيتُه بالكتاب والسنّة وإجماع الأمة.

* أما الكتاب: فقوله معالى: ﴿ وَرَقِلِ اَلْقُرْءَانَ تَرْقِيلًا ﴾ [المُزمَل: الآية ٤] قال البيضاوي: أي جوِّده تجويدًا. وقال غيره: أي ائت به على تُؤدة وطمأنينة وتأمُّل، ورياضة اللسان؛ أي التكرار والمداومة على القراءة بترقيق المرقَّق وتفخيم المفخَّم وقصر المقصور ومد الممدود، وغير ذلك مما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى في موضعه.

وقد جاء عن علي كرَّم الله وجهه في قوله تعالى: ﴿وَرَقِلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المُزمّل: الآية ٤] أنه قال: الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف. فإن قلت: من المعلوم أنه على كان يقرأ القرآن مجوَّدًا كما أُنزل فما معنى أمره بالترتيل؟ قلت: الخطابُ له على والمراد غيره؛ كما في قوله تعالى: ﴿الْمَحَقُ مِن رَّئِكٌ فَلا تَكُونَنَ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴿ الْاَبَقَرَة: الآية الآية ١١٤] على قول بعض المفسرين، وكقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ﴾ [البَقرَة: الآية ١١٤] ﴿فَلاَ تَكُونَنَ مِنَ الْجَهِلِينَ ﴾ [الأنعام: الآية ٥٥] وشبه ذلك مما لا يخفى على ذي بصيرة. ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الأمر بالفعل حتى أكده بالمصدر اهتمامًا به وتعظيمًا لشأنه وترغيبًا في ثوابه، وليكون ذلك عونًا على تدبُّر القرآن وتفهمه.

* وأما السنة فمنها قولُه ﷺ: «رُبَّ قارىءِ للقرآن والقرآنُ يلعنُه» أي إذا أَخَلَّ بمبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه. ومِن جملة العمل بما فيه ترتيله وتلاوته حق تلاوته؛ لأن الله

تعالى أنزله مجوَّدًا مرتلًا، وقد وصل إلينا كذلك من المشايخ العارفين بتحقيقه وتدقيقه، المتصل سندهم بالنبي ﷺ، عن جبريل، عن اللوح المحفوظ، عن الله عزّ وجلّ [اهـ. شرح ابن غازي وشرح الملا على].

ومنها ما رواه مالك في موطئه والنَّسائي في سننه عن حذيفة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اقرؤوا القرآنَ بلُحون العرب» زاد الطبراني في الأوسط والبيهقي في شُعَب الإيمان: «وأصواتها، وإياكم ولحُونَ أهل الفسق والكبائر» وفي رواية «أهل الفسق وأهل الكبائر»، وفي رواية للطبراني في الأوسط والبيهقي في شعب الإيمان: «ولحونَ أهل الكتابيْن وأهل الفسق» وفي رواية: «أهل العشق؛ فإنه سيجيء» وفي رواية «سيأتي أقوام من بعدي يُرَجِّعون القرآنَ ترجيع الغناء والرهبانية والنَّوْح، لا يجاوز حناجرَهم، مفتونةٌ قلوبهم وقلوبُ من يُعجبهم شأنهم اه. والمراد بالقراءة بلحون العرب قراءة الإنسان بحسب جبلَّته وطبيعته على طريقة العَرَبِ العُرَباء الذين نزل القرآن بلغتهم، والمراد بلحون أهل الفسق والكبائر: مراعاة الأنغام المستفادة من العلم الموضوع لها؛ فإن راعَى القارىءُ النغمةَ فقصَرَ الممدودَ ومدَّ المقصورَ: حَرُمَ ذلك، وإن قرأه على حسب ما أنزل الله من غير إفراط ولا تفريط: فإنه يكون مكروها. وقوله عَلَيْ : "فإنه سيجيء أقوامٌ من بعدي" يشير بذلك إلى هذه الأزمنة التي كثر التخليط فيها من حب الرياسة واستباحة المحرَّم وعدم الاكتراث أي الاعتناء بما جاء من الوعيد في ذلك، «والغِناءُ» بكسر الغين وبالمد بمعنى التَّغَنِّي، بخلافه بالقصر فإنه ضد الفقر، فإن فتحتَ غينَه مع المد فهو بمعنى الكفاية، ومنه قول الشاطبي رحمه الله تعالى: "وأغْنَى غَناءً" قال شارح كتابه: أي أكْفَى كفايةً. والمراد بالرهبانية ما تفعله النصاري في كنائسهم من التطريب وضرب النواقيس ونحوها، والمرادُ بالنُّوح ما تفعله النائحة في التعديد وذكر الشمائل بصوت حزين. وقوله ﷺ: ﴿لا يجاوزُ حناجِرَهم﴾ أي لا يُقبَل ولا يرتفع؛ لأنَّ مَن قرأ القرآنَ على غير ما أنزل الله تعالى ولم يراع فيه ما أجمع عليه: فقراءتُه ليست قرآنًا وتبطل به الصلاة كما قرره ابن حجر في الفتاوي، وغيرُه، قال شيخ الإسلام: والمراد بالذين لا يجاوز حناجرهم: الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به. ومن العمل به: تجويدهُ وقراءته على الصفة المتلقاة من الحضرة النبوية الأفصحية. وقال الشيخ الشعراني في «الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر» ما نصه: وقال في حديث البخاري في الذين يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرَهم: اعلم أن مَن لم يكن وارثًا لرسول الله ﷺ في مقام تلاوة القرآن إنما يتلو حروفًا ممثَّلة في خياله حصلتْ له من ألفاظِ معلِّمِه إن كان أخذُه عن تلقين، أو من حروف كتابه إن كان أخذه عن كتابه، فإذا أحضر تلك الحروف في خياله ونظر إليها بعين خياله ترجم اللسانُ عنها، فتلاها من غير تدبر ولا فهم ولا استبصار، بل لبقاء تلك الحروف في حضرة خياله، قال: فلهذا التالي أجرُ الترجّمة لا أجرُ القرآن؛ لأنه ما تلا المعاني، وإنما تلا حروفًا تنزل من الخيال الذي هو في مُقَدَّم الدماغ إلى اللسان فيترجم به، ولا يجاوز حنجرته إلى القلب الذي في صدره، فلا يصل إلى قلبه منه شيء "وأطال في ذلك. اه. قال في المصباح: "والحنجرة: فَنْعَلَة مجرى النَّفَس، والحُنجور: فُنْعُول بضم الفاء: الحَلْقُ». اه.

وقوله على: "مفتونة قلوبهم" أي مصروفة عن طريق الحق، بعيدة عن رحمة الله تعالى، والمعنى أن قلوب هؤلاء ومَن يُعجبهم شأنُهم وطريقتُهم مصروفةٌ عن رحمة الله تعالى وعن الطريق الموصِّل إليه تعالى. وهذا آخر ما يسَّر اللهُ جمعه من شرح هذا الحديث. قال في شرح القول المفيد: الأمرُ في الخبر محمولٌ على النَّدْب، والنهي محمولٌ على الكراهة إنْ حصلت المحافظة على صحة ألفاظ الحروف، وإلا فالأمر محمولٌ على الوجوب، والنهي على التحريم اهد. وقال الشيخ برهان الدين القلقيلي في شرحه على متن الجزرية بعد أن ذكر الحديث المارَّ مع ما تيسر له من شرحه: وقد صَحَّ أن النبي سَمَّى قارىء القرآن بغير تجويد فاسقًا، وهو مذهب إمامنا الشافعي رضي الله عنه لأنه قال: "إنْ صحَّ الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي عرض الحائط".

* وأما إجماع الأمة: فقد اجتمعت الأمة المعصومة من الخطأ على وجوب التجويد مِن زمن النبيّ على إلى زماننا، ولم يختلف فيه عن أحد منهم، وهذا من أقوى الحجج، وقد ذكر الشيخ أبو العز القلانسي في ذلك شعرًا فقال:

يا سائلًا تَجْوِيدَ ذا القرآنِ تجويدُه فَرْضٌ كما الصلاةُ وجاحدُ التجويد فهو كافرُ وغيرُ جاحدِ الوُجوبِ حُكْمُهُ يؤتَى به لروضةِ الجنَّاتِ إذِ الصلاةُ منهُمُ لا تُقْبَلُ لأنهم كِتابَ ربِّي حَرَّفُوا

فخُذْ هُدِيتَ عن أُولِي الإتقانِ جاءت به الأخبارُ والآيات خاءت به الأخبارُ والآيات فَدَعُ هواهُ إنه لخاسِرُ معلَّبٌ وبعد ذاك إنّه كغيره مِن سائر العُصاةِ ولعنةُ الْمُولَى عليهم تَنْزِلُ وعن طريق الحق زاغوا فانتَفُوا

وقال الشمس ابن الجزري في نشره: «التجويد فرضٌ على كل مكلّف» ثم قال رحمه الله تعالى: «وإنما قلتُ التجويد فرضٌ؛ لأنه متفق عليه بين الأئمة، بخلاف

الواجب فإنه مختلف فيه». وقال ابن غازي في شرحه على الجزرية: «ولم ينفرد ابن الجزري بذكر فرضية التجويد، فقد ذُكِرَ عن أبي عبد الله نضر بن الشيرازي مصنف الموضح، وعن الفخر الرازي، وعن جماعة من شيوخه أيضًا، ووافقه على ذلك الحافظ جلال الدين السيوطي في الإتقان، والحافظ أحمد القسطلاني الخطيب في لطائف الإشارات، وذكره النويري في شرحه على الطيبة، وذكره قبله مكي بن أبي طالب، وأبو عمرو الداني وغيرهم من المشايخ العالمين بتحقيق القراءات وتدقيقها حسبما وصل إليهم من الحضرة النبوية الأفصحية. وإنما تركتُ نصوصهم - مع القدرة عليها بعون الله - اكتفاء بما ذكرتُه عن ابن الجزري، وكان شيخنا الشيخ نور الدين المنزلي يقول: لا يجوز لشيخ أن يُقْدِم على إقراء الناس حتى يعرف ثلاثة علوم: علمُ الرسم، وعلمُ التجويد، وعلمُ القراءات، ويُعلَّل بأنه ربما رأى شيئًا في المصاحف من الرسم المجمّع عليه فيغيره، وربما رأى قراءة تخالف محفوظه فيغيرها، فيحرُم عليه. وقال بعض شراح الجزرية في وربما رأى قراءة تخالف محفوظه فيغيرها، فيحرُم عليه. وقال بعض شراح الجزرية في

مَن لم يجوّدِ القرآن آثِم

أي معاقبٌ على ترك التجويد، كذّاب على الله ورسوله، داخلٌ في حيّز قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمُ اللّهِ وَجُوهُهُم مُسَوّدٌ أَ ﴾ [الزّمَر: الآية ٦٠] وقوله عليه الصلاة والسلام: «مَن كذبَ عليَّ عامدًا (أو متعمدًا) فليتبوأ مقعده من النار». والأحاديث والآيات في ذلك كثيرة مشهورة لا تحتملها هذه الرسالة، ومَن أراد الإكثار من ذلك فليراجع شروح الجزرية وغيرَها من كتب هذا الفن. وقد أفتى الإمام أبو الخير محمد بن الجزري بأن مَنِ استأجر شخصًا ليُقْرِئهُ القرآن أو ليقرأ له ختمة، فأقرأه القرآن أو قرأ له الختمة بغير تجويد، لا يستحق الأجرة، ومَن حَلفَ أن القرآن بغير تجويد ليس قرآنا لم يعنت المه التجويد.

* وأما حقيقةُ التجويد: فإعطاءُ كلِّ حرفِ حقَّه؛ أي مِن كل صفةٍ ثابتة له من الصفات الآتية، ومستحقَّه بفتح الحاء: أي ما ينشأ عن تلك الصفات؛ كترقيق المستَفِل، وتفخيم المستغلي، ونحوهما، مع بلوغ الغاية والنهاية في إتقان الحروف وتحسينها وخلوِّها من الزيادة والنقص، وبراءتها مِن الرداءة في النطق، والإدمانِ في تحرير مخارجها وبيان صفاتها؛ بحيث يصير ذلك للقارىء سجيةً وطبيعةً، سواء كانت تلك الحروف أصلية أو فرعية مركَّبةً أو مفردَة، فإذا لم يعط القارىء الحروف حقَّها ومستحقَّها ربما تغيَّر مدلولُ الكلمة، وفهم منها معنَى آخر نحو قوله: ﴿وعَصَى الله الآية ١٢١] وغيرها و ﴿مَعَمُولًا الله الكلمة، وفهم منها معنَى آخر نحو قوله: ﴿وعَصَى الله الآية ١٢١] وغيرها و ﴿مَعَلُولًا الله الكلمة عليه المنافِق الله المنافِق الله المنافِق الله المنافِق الله المنافِق الله المنافِق الله المناف المنافِق الله المنافِق الله المنافِق الله المنافِق الله المناف المنافِق الله المنافِق الله المنافِق الله المنافِق الله المنافِق الله المنافِق المنافِق الله المنافِق الله المنافِق المنافِق المنافِق الله المنافِق المنافِق الله المنافِق المنافِق الله المنافِق الله المنافِق المنافِق المنافِق المنافِق الله المنافِق المنافِق المنافِق الله المنافِق الله المنافِق المنافِق المنافِق الله المنافِق المنافِق الله المنافِق ا

[الإسرَاء: الآية ٢٠] فإنه إذا لم يعط كلّا من الصاد المهمّلة والظاء المُشالة حقّه من الاستعلاء والإطباق صارت الصاد المهمّلة سِينًا والظاءُ المشالة ذالًا معجمة ويصير اللفظ «عسى» و«محذورًا»!

تنبيه: في الفرق بين حقِّ الحروف ومستحَقُّها:

اعلم أن حق الحروف صفاتُها الذاتية اللازمة لها؛ كالجهر والشدة والاستعلاء، فإنها لازمة لذوات بعض الحروف، غير منفكة عنها، فإن انفكت يكون الانفكاك لحنًا جليًا في بعض الصفات، ولحنًا خفيًا في بعض، وأن مستحقها ما ينشأ عن تلك الصفات الذاتية اللازمة كالتفخيم؛ فإنه ناشىء عن كلِّ مِن الاستعلاء والتكرير، وكالترقيق فإنه ناشىء عن الاستفال، وذلك أن التفخيم الناشيء عن الاستعلاء والتكرير يكون في الحرف حالَ سكونه وتحريكه بالفتح والضم فقط، وأما حال تحريكه بالكسر فلا يوجد فيه التفخيمُ بل ضدُّه وهو الترقيق؛ لأن بين الكسر والتفخيم مانعةُ الجمع؛ إذ الكسرُ يستدعى انخفاضَ اللسان، والتفخيمُ يستدعى ارتفاعَه، وأن الترقيق الناشيء عن الاستفال المذكور يكون في الراء حالَ كسرها، وفي اللام إذا لم تكن في الاسم الجليل وقبلها ضمٌّ أو فتحٌ كما يأتي. أمّا حال سكون الراء مع انتفاء سبب الترقيق وتحريكها بغير الكسر: فلا يكون فيها ترقيق مع أنها مستفلة. وكذلك اللام إذا كانت في الاسم الجليل وقبلها فتح أو ضمٌّ: فلا يكون فيها ترقيق مع أنها مستفلة أيضًا. قال أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى: «ينبغي للقارىء أن يُعَوِّد نفسه على تفقُّد الحروف التي لا يوصَل إلى حقيقة اللفظ بها إلا بالرياضة الشديدة والتلاوة الكثيرة مع العلم بحقائقها والمعرفة بمنازلها؛ فيعطى كُلُّ حرفٍ منها حقًّه مِنَ المدِّ إن كان ممدودًا ومن التمكُّن إن كان متمكنًا، ومن الهمز إن كان مهموزًا، ومن الإدغام إن كان مدغَّمًا، ومن الإظهار إن كان مُظهِّرًا، ومن الإخفاء إن كان مخفيًّا، ومن الحركة إن كان محرِّكًا، ومن السكون إن كان مسكِّنًا، ويكون ذلك على حسب ما يتلقاه من أفواه المشايخ العارفين بكيفية أداء القراءة حسبما وصل إليهم من مشايخهم من الحضرة النبوية العربية الأفصحية، لا مجرد اقتصار على النقل من الكتب المدوّنة أو اكتفاء بالعقل المختلف الأفكار، وللهِ دَرُّ الحافظ ابن الجزري حيث قال: «ولا أعلم سببًا لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتسديد، مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتَلقَّى مِن فم المُحَسِّن، وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغها الكاتب بالرياضة أو التكرار وتوقيف الأستاذ». ولله دَرُّ الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله حيث يقول: «ليس بين التجويد وتركه إلا رياضةٌ لمن تدبره بفَكُه؛ فلقد صدق وبصر وأوجز في القول وما قصَّر، فإذا أحكمَ القارىءُ النطقَ بكل حرف على حِدَتِه مُوفيًا حقَّه، فليُعْملُ نفسه بإحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد، وذلك ظاهرٌ؛ فكم ممن يُحسن الحروف مفرّدة ولا يُحسنها مركبة، بحسب ما يجاورها من مُجانس ومُقارب وقوي وضعيف ومفخّم ومرقّقٍ، فيجذب القويُّ الضعيف، ويغلب المفخّمُ المرّققَ، فيصعب على اللسان النطّق بذلك على حقّه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب؛ فمن أحكم صحة التلفظ حالة التركيب حصّل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب. [اه. ابن غازي مع بعض زيادة من شرح الجزرية لبعضهم].

- * وأما موضوعه: فالقرآن. وقال بعضهم: والحديث.
- * وأما فائدته: فسعادة الداريْن وهذا معنى قول بعضهم:

مَن يُحْسِنِ التجويدَ يظْفَرْ بالرَّشَد

وهو الجزاء الأوفى في دار السلام المترتب على قراءة القرآن العظيم من دخول الجنة وعلو المنزلة والنظر إلى وجه الله الكريم.

* وأما غايته: فبلوغُ النهاية في إتقان لفظ القرآن على ما تُلُقِّيَ مِن الحضرة النبويّة الأفصحية. وقيل: غايته صونُ اللسان عن الخطأ في كتاب الله تعالى. زاد بعضهم: وكلام رسول الله عليه.

وقد اتضح لك بما تقدم أن تجويد القرآن يتوقف على أربعة أمور: أحدها: معرفة مخارج الحروف، وثانيها: معرفة صفاتها، وثالثها: معرفة ما يتجدّد لها بسبب التركيب من الأحكام، ورابعها: رياضة اللسان وكثرة التكرار.

ثم اعلم أنه لا بد للقارىء من معرفة أركان القراءة الصحيحة للقرآن وهي ثلاثة أمور: الركن الأول صحة السند: وهو أن يقرأ على شيخ متقن فَطِن حاذق اتصل سندُه بالنبي على الركن الثاني معرفة الرسم العثماني ولو احتمالًا؛ فلا بد للقارىء من معرفة طرّف من علم الرسم؛ كالمقطوع والموصول، والثابت من حروف المد والمحذوف منها، وما كُتب بالتاء المجرورة وما كُتب بتاء التأنيث التي كصورة الهاء؛ ليعرف كيف يبتدىء وكيف يقف، وسيأتي بيان ذلك كله في محله إن شاء الله تعالى. الركن الثالث أن توافق القراءة وجها من أوجه النحو ولو ضعيفًا؛ ولا يجب على القارىء أن يتعلم علم النحو حيث كان يأخذ القراءة عن شيخ عارف على الأصح، وقيل: يجب تعلمُه قبل القراءة كما يجب تعلمُ علم التجويد، فإن اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة كانت القراءة شاذة.

فائدة: الأخذُ عن الشيوخ على نوعين: أحدهما: أن يسمع من لسان المشايخ، وهو طريقة المتقدمين. وثانيهما: أن يقرأ في حضرتهم وهم يسمعونها، وهذا مسلك المتأخرين. واختُلف أيهما أولى، والأظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة إلى أهل زماننا أقرب إلى الحفظ. نعم الجمعُ بينهما أعلى لما ذُكر في المصابيح أنه جرت السُّنَّة بين القراء أن يقرأ الأستاذ ليسمعَ التلميذُ، ثم يقرأ التلميذ؛ لأن رسول الله ﷺ قال لأُبيِّ بن كعب رضي الله عنه: «إنَّ الله أمرني أن أقرأ القرآنَ عليك» والمراد من قراءته ﷺ القرآنَ على أبيّ تعليمُه وإرشاده، وهو أوّلُ قرَّاء الصحابة وأشدهم استعدادًا لتلقُّف القرآن منه ﷺ كتلقفه عليه الصلاة والسلام من أمين الوحي، فلذلك خُصَّ بذلك. اهـ. فتنبه يا أخي وأيقظ همَّتَك وحَرُّكُ عزيمتك، واستعِدّ لفهم ما يُلْقَى إليك، وقَبول ما يُمْلَى عليك؛ فإن الناس في قراءة القرآن بين مُحسِن مأجور، ومُسيءٍ آثم أو معذور؛ فانظر ممن أنت؛ فإن كنت ممن هو محسن فاشكر الله تعالى؛ فإنك مأجور، وإن كنتَ ممن هو مستغني بنفسه مستبد برأيه وحَدسِه متَّكل على ما أَلِفَهُ من حفظه، مستكبر عن الرجوع إلى عالِّم يوقُّفه على تصحيح لفظه، فلا شك أنك مقصّر مغرور ومسيء آثم غير معذور، فإن كنت ممن لا يطاوعه اللسان، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بالبيان: فاعلم أن الله تعالى لا يكلف نفسًا إلا وُسعها، لكن يجب عليك أن تجتهد جهدَك لعلَّ الله يُحدث بعد ذلك أمرًا؛ فإن العمل بالتجويد فرضُ عينِ لازمٌ لكل من يقرأ شيئًا من القرآن لا سيما في الصلاة؛ لأن الله تعالى أنزله بالتجويد حيث قال: ﴿ وَرَقِلِ ٱلْقُرَّءَانَ تَرْقِيلًا ﴾ [المُزمّل: الآية ٤] أي جوّده تجويدًا، فإن كان التجويدُ فرضًا فيه، يكون ما ينافيه وهو اللحنُ حرامًا فيه. [اهـ. بركوي].

الفصل الثاني فيما ورد عن الأئمة من مراتب القراءة التي ينبغي للقارىء أن يقرأ بها القرآن المجيد

قال في شرح القول المفيد: اعلم أن قراءة القرآن تنقسم إلى أربعة أقسام: تحقيق، وحَدْرٌ، وتدوير، وترتيل.

فأما التحقيق: فهو مصدرٌ مِن حقَّقْت الشيء تحقيقًا إذا بلغتَ يقينَه، ومعناه: المبالغة في الإتيان بالشيء على حقيقته من غير زيادة فيه ولا نقص عنه؛ فهو بلوغ حقيقة الشيء، والوقوفُ على كُنْهه، والوصول إلى نهاية شأنه، وهو عند أهل هذا الفن عبارة عن إعطاء الحروف حقَّها من إشباع المد، وتحقيق الهمز، وإتمام الحركات، وتوفية

الغُنَّات، وتفكيك الحروف؛ وهو بيانها وإخراجُ بعضها مِن بعض بالسكت والترسُّل والتُوَّدةِ والوقفِ على الوقوف الجائزة، والإتيانِ بالإظهار والإدغام على وجهه، وهو مذهب ورش من غير طريق الأصبهاني عنه، وحمزة، وعاصم، وهو الذي يُستحسن، ويُستحب الأخذُ به للمعلمين من غير أن يُتجاوز فيه إلى حد الإفراط من تحريك السواكن وتوليد الحروف من إشباع الحركات وتكرير الراءات وتطنين النونات بالمبالغة في الغنّات، إلى غير ذلك مما تنفر عنه الطباع، وتَمُجُّه القلوب والأسماع.

وأما الحَدْرُ فهو مصدرٌ من حَدَرَ بالفتح يَحْدُر بالضم إذا أسرع، فهو مِن الحدور الذي هو الهبوط؛ لأن الإسراع مِن لازمه، وهو عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها مع مراعاة أحكام التجويد من إظهار وإدغام وقصر ومدّ ووقف ووقف ووصل وغير ذلك، مع ملاحظة الجائز من الوقوف؛ إذ مراعاة الوقف والابتداء وجوبًا وامتناعًا وحسنًا وقبحًا على ما يأتي بيانه م محاسن القراءة تزيدها رونقًا وبهاءً. وسئل الأهوازي عن الحذر فقال: الحدرُ هو القراءة السمْحةُ العذبةُ الألفاظ التي لا تُخرج القارىء عن طباع العرب العُربَاء، وعمًّا تكلمَتْ به الفصحاء، بعد أن يأتي بالرواية عن إمام من أئمة القراءة على ما والاختلاس والإشباع، فإن خالف شيئًا من ذلك كان مُخطئًا. وليحترز فيه عن بَتْر حُروف والاختلاس والإشباع، فإن خالف شيئًا من ذلك كان مُخطئًا. وليحترز فيه عن بَتْر حُروف المَدّ، وذَهاب صوتِ الغُنّة، واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غاية لا تَصحُ بها القراءةُ ولا توصَف بها التلاوة، وهذا النوع - وهو الحدر - مذهبُ مَن قصر المنفصل كابن كثير وقالون وأبي عمرو ويعقوب وأبي جعفر والأصبهاني عن ورش.

وأما التدوير: فهو عبارة عن التوسُّط بين مرتبّتي التحقيق والحدر؛ وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روَى مدَّ المنفصل ولم يبلغ فيه حدَّ الإشباع؛ كابن عامر والكسائي.

وأما الترتيل: فهو مصدرٌ مِن رتَّل فلانٌ كلامَه إذا أتبع بعضه بعضًا على مُكْثِ وتفهم من غير عجلة، وهو الذي نَزل به القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿وَرَتَلْنَهُ تَرْيِيلًا ﴾ [الفُرقان: الآية ٢٣] رُوِيَ عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله على قال: ﴿إن الله يحبُّ أن يُقرأ القرآن كما أُنزِل ﴾ أخرجه ابن خزيمة في صحيحه. وقد أمر الله تعالى به نبيه على فقال: ﴿وَوَلَيْ الْقُرْءَانَ تَرْيِلًا ﴾ [المُزمّل: الآية ٤] قال ابن عباس: بَينه. وقال مجاهد: تأنَّ فيه. وقال الضحاك: انبُذه حرفًا حرفًا كأن الله تعالى يقول تثبَّتْ في قراءتك وتمهّل فيها وافصِل الحرف مِن الحرف الذي بعده، ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكَّده بالمصدر المتمامًا به وتعظيمًا له ليكون ذلك عونًا على تدبُر القرآن وتفهمه، وكذلك كان على يقرأ.

ففي جامع الترمذي وغيره عن يَعْلَى بن مالك أنه سأل أمَّ سلمة رضي الله عنها عن قراءة النبيّ عَيْقُ، فإذا هي تنعتُ أي تصف قراءةً مفسَّرةً حرفًا حرفًا. وقالت عائشة رضي الله عنها: «كأن رسول الله عَيْ يقرأ السورة حتى تكونَ أطولَ من أطولَ منها» اهد. وذكر بعضُ شراح الجزرية أن الترتيل نوعٌ من التحقيق عند الأكثرين؛ فكل تحقيق ترتيلٌ، ولا عكس، وفرَّق بعضُهم بينهما بأن التحقيق يكون للرياضة والتعليم، وبأن الترتيل يكون للتدبر والتفكُّر والاستنباط.

وزاد بعضهم في أنواع القراءة «الزمزمة»؛ قاله أبو معشر الطبري في التلخيص: وهو ضربٌ من الحَدْر؛ قال: الزمزمة القراءة في النَّفْس خاصةً.

ولا بد في هذه الأنواع كلها من التجويد. [اهـ شرح نونية السخاوي].

* تتمة: اختلف العلماء رضي الله عنهم في الأفضل: هل هو الترتيل مع قلة القراءة، أو السرعة مع كثرة القراءة؟ فذهب بعضهم إلى الثاني تمسكًا بما رواه ابنُ مسعود رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَن قرأ حرفًا مِن كتاب الله تعالى فَلَهُ حَسَنةٌ، والحسنةُ بعشر أمثالها» الحديث رواه الترمذي وصححه ورواه غيره: «بكل حرف عَشْرُ حَسنات» قال الشيخ ابنُ الجزري رحمه الله تعالى في النشر: «والصحيح، بل الصواب، ما عليه معظمُ السلف والخلف وهو أن الترتيل والتدوير مع قلَّة القراءة أفضلُ من السرعة مع كثرتها؛ لأن المقصودَ من القرآن فهمُه والتفقُّه فيه والعملُ به، وتلاوتهُ وحفظهُ وسيلةٌ إلى فهم معانيه، وقد جاء ذلك منصوصًا عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم. وسُئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدُهما البقرة، والآخَرُ البقرة وآلَ عمران في الصلاة، وركوعُهما وسجودُهما واحد، أيهما أفضل؟ فقال: الذي قرأ البقرة وَحْدَها أفضل. ثم قال ابن الجزري رحمه الله تعالى: وأحسنَ بعضُ أئمتنا رحمه الله تعالى فقال: إن ثواب قراءة الترتيل والتدوير أَجَلُ وأرفعُ قدْرًا، وإن كان ثوابُ كثرةِ القراءة أكثرُ عددًا؛ فالأولُ كمن تصدَّق بجوهرة عظيمةٍ أو أعتق عبدًا قيمته نفيسة، والثاني من تصدّق بعدد كثير من الدنانير، أو أعتق عددًا من العبيد قيمتهم رخيصة. وقال الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله تعالى: اعلم أن الترتيل مستحَبُّ لا لمجرد التدبر؛ فإن العجمي الذي لا يفهم معنى القرآن يستحبُّ له أيضًا في القراءة الترتيلُ والتؤدةُ؛ لأن ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام، وأشد تأثيرًا في القلب من الهَذْرِمَةُ والاستعجال؛ لِمَا رُوِيَ عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «شَرُّ السير الحقحقَةُ» أي السفر في أوّل الليل «وشرّ القراءة الهذرمةُ» أي السرعة فيها. [اهـ شرح الشيخ حجازي والبركوي على الدر اليتيم].

وسُئِلَ مالكُ رضي الله عنه عن الحَدْرِ في القرآن؟ فقال: مِن الناس مَن إذا حدَرَ كان أَخَفَّ عليه، وإذا رتَّلَ أخطأ، والناسُ في ذلك على ما يَخِفُ، وذلك واسع. وقال القاضي أبو الوليد الطرطوشي: معنى هذا أنه يستحَبُّ لكل إنسان ما يوافق طبعَه ويخفُّ عليه؛ فربما يكلَّف غيرَ ذلك مما يخالف طبعَه فيشقُّ عليه ويقطعه ذلك عن القراءة أو الإكثار منها، أما مَن تساوَى عنده الأمران: فالترتيل أوْلَى. وإلى تفضيل الترتيل أشار الخاقاني في منظومته بقوله:

وترتيلُنا القُرآنَ أفضلُ لِلذي أُمِرْنا به مِنْ لُبْثِنا فيه والفِكرِ ومهما حدَرْنا دَرْسَنا فمُرَخَصٌ لنا فيه إذ دَيْنُ العباد إلى اليُسْرِ [اه. شرح نونية السخاوي].

وينبغي أن يتحفّظ في الترتيل عن التمطيط، وفي الحدر عن الإدماج والتخليط؛ فإن القراءة كما قيل بمنزلة البياض؛ إن قلّ صار سُمرة، وإن كَثُرَ صارَ بَرَصًا. قال إمام المحققين حمزة الكوفي لبعض من سمعه يبالغ في ذلك ـ أي في التحقيق ـ: «أما علمتَ أنّ ما فوق الجعودة فهو قَطَطٌ، وما فوق البياض فهو بَرَصٌ، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة». وإلى هذا المعنى أشار الخاقاني رحمه الله تعالى بقوله:

فَذُو الحِذْقِ مُعْطِ للحروف حُقوقَها إذا رتَّلَ القُرآنَ أو كان ذا حَدَرْ

تتمة: اعلم أنه لا خلاف بين القُراء في جواز القراءة بكل من الأنواع المتقدمة، ومع ذلك فمذاهبهم مختلفة؛ فكان ورش وحمزة يذهبان إلى الترتيل الذي هو نوع من التحقيق، وعاصم في ذلك دُون ورش وحمزة. وكان قالونُ وابنُ كثير وأبو عمرو يذهبون إلى الحدر والسهولة في التلاوة، وكان ابن عامر والكسائي يذهبان إلى التوسط؛ فقراءتهما بين الترتيل والحدر. قال بعض شُرّاح الجزرية: وما ذُكِر من تخصيص كل مرتبة ببعض القرّاء هو الغالب على قراءة القرّاء السبعة، وإلا فكل القرّاء يجيز كلا من المراتب المتقدمة. اه.

الفصل الثالث

في بيان الأمور المحرَّمة التي ابتدعها القرّاء في قراءة القرآن

اعلم أن قرّاء زماننا ابتدعوا في القراءة أشياء كثيرة لا تحلّ ولا تجوز؛ لأنها تكون في القراءة إما بزيادة على الحدِّ المتقدِّم بيانُه، أو بنقصِ عنه، وذلك بواسطة الأنغام؛ لأجل صرف الناس إلى سماعهم والإصغاء إلى نغماتهم.

فمن ذلك القراءةُ بالألحان المطرِبة المُرَجّعة كترجيع الغناء؛ فإن ذلك ممنوع؛ لما فيه من إخراج التلاوة عن أوضاعها، وتشبيه كلام ربّ العزّة بالأغاني التي يُقصد بها الطرب. ولم يزل السلف ينهون عن التطريب؛ رُوِيَ أن رجلًا قرأ في مسجد رسول الله ﷺ فطرَّبَ، فأنكر ذلك عليه القاسم بن محمد وقال: يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمٌّ وَإِنَّهُ لَكِننَبُ عَزِيزٌ ۞ لَا يَأْنِيهِ ٱلْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ؞ تَنزِيلُ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿ اللَّهِ اللَّ ولا أحبها في رمضان ولا في غيره؛ لأنه يشبه الغناء»، وقال الحافظ السيوطي في الإتقان: وأما القراءة بالألحان فنصَّ الشافعي رحمه الله تعالى في المختصر أنه لا بأس بها ما لم تُخرِج القراءةُ عن حَدِّ القرآن، وإلا فتكون القراءة بالألحان حرامًا اهـ. وعن رواية الربيع الجيزي أنها مكروهة. قال الرافعي: «فقال الجمهور: ليست على قولين، بل المكروه أن يُفْرِطَ في المَدِّ وفي إشباع الحركات حتى يتولد من الفتحة ألفٌ، ومن الضمة واق، ومن الكسرة ياءً، أو يدغِمَ في غير موضع الإدغام، فإن لم ينته إلى هذا الحد فلا كراهة». قال النووي في زوائد الروضة: الصحيحُ أن الإفراطَ على الوجه المذكور حرامٌ يُفَسِّق به القارىء، ويأثَم به المستمع؛ لأنه عَدلَ به عن منهجه القويم. قال: وهذا مراد الشافعي بالكراهة» اه.. وقد عُلم بذلك أن القائلين بجواز قراءة القرآن بالألحان يشترطون عدمَ الإفراطِ والزيادةِ وإشباع الحركات؛ لأن ذلك يؤدِّي إلى الزيادة في القرآن، وهو ممنوع، وإلى هذا المعنى أشار الجعبري بقوله:

اقرأ بألحان الأعارِبِ طَبْعُها وأُجِيرَتِ الأنغامُ بالميزانِ

ومنها شيء يسمى بالترقيص؛ ومعناه أن الشخص يرقّصُ صوتَه بالقرآن؛ فيزيد في حروف المدّ حركات؛ بحيث يصير كالمتكسر الذي يفعل الرقص. وقال بعضهم: هو أن يرومَ السكتَ على الساكن ثم ينفرَ عنه مع الحركة في عَدْوٍ وهرولة.

ومنها شيء يسمى بالتحزين وهو أن يترك القارىء طباعه وعادته في التلاوة، ويأتي بها على وجه آخر كأنه حزين يكاد أن يبكي مِن خشوع وخضوع، وإنما نُهي عنه لما فيه من الرياء.

ومنها شيءٌ يسمى بالترعيد ومعناه أن الشخص يُرَعِّدُ صوتَه بالقرآن كأنه يرعَدُ من شدة بردٍ أو ألم أصابه.

ومنها شيءٌ آخر يسمى بالتحريف أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون ويقرأون بصوت واحد فيقطّعون القراءة، ويأتي بعضهم ببعض الكلمة والآخَرُ ببعضها الآخر، ويحافظون

على مراعاة الأصوات، ولا ينظرون إلى ما يترتب على ذلك من الإخلال بالثواب فضلًا عن الإخلال بتعظيم كلام الجبار! فكلُّ ذلك حرام يمتنع قَبولُه ويجب ردُّه وإنكارهُ على مرتكبه [اه. شرح ابن غازي]، ولذلك أشار بعضهم فقال:

بحَدْرِ وتحقيقِ ودَوْرِ مُرَتَّلا يُراعي حدودَ الحرفِ وزنا ومنزلا ومنهم بترعيدِ ونَوْحِ تبدًلا ولا كُلُّ مَنْ يَقْرأ فيَقْرأ مُجَمّلا وخُذْ نطقَ عُرْبِ بالفصاحة سُوِّلا يضاعِفُ لك الرحمانُ أجرًا فأُجزلا حدودُ حروفِ الذُكُر في لفظ قارى ع فإنِّي رأيتُ البعض يتلو القُرآنَ لا فمنهمْ بترقيصِ ولحنِ وضَجَّة فما كلُّ مَنْ يتلو القُرآنَ يُقِيمُهُ فذَرْ نُطقَ أعجامٍ وما اخترعوا به فيا قارىءَ القرآنِ أَجْمِل أداءَه

وقد بقى من الأمور المبتدعة في قراءة القرآن أشياء كثيرةٌ أيضًا؛ منها القراءة باللمن والرخاوة في الحروف، وكونُها غير صلبة بحيث تشبه قراءة الكسلان. ومنها النَّفْرُ بالحروف عند النطق بها بحيث يشبه المتشاجر. ومنها تقطيع الحروف بعضها من بعض بما يشبه السكتَ خصوصًا الحروف المظهَرة قصدًا في زيادة بيانها؛ إذ الإظهار له حدٍّ معلوم اه.. ومنها عدمُ بيان الحرف المبدوء به والموقوف عليه، وكثيرٌ من الناس يتساهلون فيهما حتى لا يكاد يُسْمَعُ لهما صوت. ومنها إشباع الحركات بحيث يتولد منها حروفُ مَذُ، وربما يَفْسَدُ المعنى بذلك. ومنها أن يبلغ القارىء بالقلقلة في حروفها رتبةً الحركة. ومنها إعطاء الحرف صفة مجاورو قوية كانت أو ضعيفة. ومنها تفخيم الراء الساكنة إذا كان قبلها سببُ ترقيقها. ومنها إشراب الحرف بغيره. ومنها إشباع حركة الحرف الذي قبلَ الحرف الموقوف عليه بحيث يتولد منه حرف مَدٍّ، وكثيرٌ من الناس يفعله. ومنها إبدال الحرف بغيره. ومنها تخفيفُ الحرف المثقِّل وعكسهُ خصوصًا الحرف الموقوف عليه. ومنها تحريك الحروف السواكن كعكسه. ومنها زيادة المد في حروفه على المدُّ الطبيعي بلا سبب. ومنها النقصُ عن المد الطبيعي في حروفه، لكن هذا النقص أفحشُ من تلك الزيادة؛ لأن الزيادة قد عُهدت، وذلك إذا وُجد السبب وارتفع المانع كما سيأتي بيانه، بخلاف النَّقْص فإنه لم يُعهد في حالةٍ أصلًا. ومنها المبالغة في إخفاء الحروف بحيث يُشْبهُ المدِّ. ومنها ضم الشفتين عند النطق بالحروف المفخمة المفتوحة لأجل المبالغة في التفخيم. ومنها شَوْبُ الحروف المرقِّقة شيئًا من الإمالة ظنًّا من القاريء أن ذلك مبالغة في الترقيق. ومنها الإفراط في المد زيادة عن مقداره؛ لأن المدَّ له حدٍّ يوقف عنده ومقدارٌ لا يجوز تجاوزه، ومراتب القراء فيه مختلفةٌ بحسب تفاوتهم في الترتيل والحدْرِ والتوسُّط، وسيأتي بيان ذلك. ومنها مدُّ ما لا مدَّ فيه كمد واو ماللكي يَوْمِ اللّبين في السَّفَونِ عَلَيْهِم اللّهِ عَلَيْمِ اللّهِ عَلَيْمِ اللّهِ عَلَيْمِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

لا تَحسَبِ التجويدَ مدًا مُفْرِطًا أَو أَنْ تُسَدُّد بعد مَدُ همزةً الله أَو أَنْ تَفُوه بهمزةٍ متهوّعًا لِلحرف ميزانٌ فلا تَكُ طاغيًا فإذا همزتَ فجيءُ به متلطّفًا وامدُدْ حروفَ المدّ عند مُسكّنِ

أو مدًّ ما لا مدًّ فيه لِوانِ أو أن تَلوكَ الحرف كالسكرانِ فيفِرَّ سامعُها مِن الغَثَيانِ فيه ولا تَكُ مُحْسِرَ الميزانِ مِن غَيْرِ ما نَبْرِ وغير تَوانِ أو همزة حُسْنًا أخا إحسانِ

قال شارحها: فكلُ حرفِ له ميزانٌ يُعرف به مقدارُ حقيقته، وذلك الميزان هو مَخْرَجُه وصفتُه، فإذا خرج مِن مَخرَجه معطّى ما له من الصفات على وجه العدل في ذلك من غير إفراط ولا تفريط: فقد وُزن بميزانه، وهذا هو حقيقة التجويد. وإليه أشار الخاقاني رحمه الله تعالى بقوله:

زِنِ الحرفَ لا تُحْرِجُه عن حدِّ وزنه فوزنُ حُروفِ الذكر مِن أفضل البِرِّ

ومن الأمور المنهي عنها أيضًا عدمُ ضَمُ الشفتين عند النطق بالحرف المضموم؛ لأن كل حرف مضموم لا يتم ضمه إلا بضم الشفتين، وإلا كان ضمّه ناقصًا، ولا يتم الحرف إلا بتمام حركته، فإن لم تتم الحركةُ لا يتمّ الحرف، وكذلك الحرف المكسور لا يتم إلا بخفض الفم وإلا كان ناقصًا وهو حركتُهُ، وكذلك الحرف المفتوح لا يتم إلا بفتح الفم وإلا كان ناقصًا وهو حركتُهُ، ولذلك الحرف المفتوح لا يتم إلا بفتح الفم وإلا كان ناقصًا وهو حركتُهُ. وإلى ذلك أشار العلّامة الطيبي في منظومته فقال:

وكلُ مضمومٍ ف لَنْ يَتِمًا إلَّا بِضمُ الشفتين ضَمًّا وذو انخفاضِ بانخفاضِ للفّمِ يَتِمُ والمفتوحُ بالفتح افهم

إذِ الحروفُ إنْ تَكُنْ محرَّكهُ
أي مَخْرَجُ الواو مَخْرَجُ الألف
فإن تَرَ القارىءَ لن تنطبقا
بأنه منتقِصٌ ما ضَمَّا
كذاكَ ذو فتح وذو كسر يجب
فالنقصُ في هذا لدّى التأمَّلِ

يُشرِكُها مَخْرَجُ أَصْلِ الحركة والياء في مخرجها الذي عُرِفْ شفاهُه بالضم كُنْ مُحَقِّقا والواجبُ النُّطْقُ به مُتِمَّا إتمامُ كلِّ منهما فافهَمْ تُصِبْ أقبَحُ في المعنى منَ اللحنِ الجَلِي واللحنُ تغييرٌ له في الوصفِ

يعني أن الحروف تنقُص بنقص الحركات، فيكون حينئذِ أقبحَ من اللحن الجلي؛ لأن النقْصَ من الذوات أقبحُ من ترك الصفات، فتفطَّنْ رَحِمَكَ الله، واجتهد في ضبط هذه القواعد المقرَّرة وأحكامها المضبوطة المحرَّرة؛ لتفوز بالسعادة الأبدية في الدنيا والآخرة؛ فإنَّ تعلمك تجويدَ كتاب الله في الدنيا أيسرُ من عقوبتك على تركه يوم القيامة؛ فإنَّ أمر الحساب عسير، والناقد بصير، فحافظ على تلاوة القرآن على الوجه المتلقَّى من حضرة خير الأنام؛ عسى الله إذا قبلَ منك اليسيرَ أن يتجاوز عن الكثير.

الفصل الرابع في بيان اللحن الجَلِي والخَفِي، وحدِّهما، وحُكمهما

اعلم أن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن بالتجويد حيث قال: ﴿وَرَقَلْنَهُ تَرْتِيلا﴾ [الفُرقان: الآية ٣٢] أي أنزلناه بالترتيل وهو التجويد. وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة وإجماع الأمة كما تقدم بيانه، وأن اللحن فيه حرام؛ قال الله تعالى: ﴿فُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوْجٍ ﴾ [الزُّمَر: الآية ٢٨] فينبغي للقارىء أن يعرف اللحن ليجتنبه، وهذا كمعرفة نحو السحر ليُجتنب [اهـ. مقدسي]. وقد أشار إلى ذلك الخاقاني بقوله:

فَأُوَّلُ عِلْمِ الذِّكْرِ إِتقَانُ حِفْظِهِ ومعرفةٌ باللحن مِن فِيكَ إِذ يَجْرِي فَكُنْ عارفًا باللحن كَيْما تُزِيلَهُ وما لِلذي لا يَعرِفُ اللحنَ مِن عُذْرِ

فإدا تحلَّى القارىء بالوصفين، وبرىءَ من اللحنين، عُدَّ مِن أُولي الإتقان، ونُظم في سلك أهل القرآن. ثم إن اللحن يأتي في لغة العرب على مَعانٍ، والمراد به هاهنا الخطأ والميل عن الصواب، وهو نوعان: جَلِيّ، وخَفِيّ، ولكل واحدٍ منهما حَدٌّ يخصه وحقيقة يمتاز بها عن صاحبه.

فأما الجلي: فهو خطأٌ يطرأ على الألفاظ فيُخلُ بالعُرف؛ أعني عرف القراءة، سواء أخلَ بالمعنى أم لم يخل، وإنما سُمي جليًا لأنه يُخل إخلالًا ظاهرًا يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرُهم، وهو يكون في المبنى أو الحركة أو السكون، والمراد من المبنى: حروف الكلمة، ومن الخطأ فيه تبديل حرف بآخر؛ كتبديل الطاء دالًا بترك إطباقها واستعلائها، أو تاء بتركهما، وبإعطائها همسًا. والمراد من الحركة: ما يعمم حركة الأول والوسط والآخر، ومن الخطأ فيه تبديل حركة بأخرى أو بالسكون، سواء تغير المعنى بالخطأ فيها كضم التاء أو كسرها في وأنعمت عليهم [الفاتيخة: الآية ٧] تغير المعنى بالخطأ فيه تبديل عرف القاتيخة: الآية ٢]. والمراد من السكون ما يعمم سكونَ الوسط والآخِر، ومن الخطأ فيه تبديله بالحركة سواء تغير المعنى بالخطأ فيه كفتح الميم في قوله: ﴿ وَلَمْ يُولَدُ فَيْ اللّه اللحركة سواء تغير المعنى بالخطأ فيه الدال في قوله: ﴿ وَلَمْ يُولَدُ فَيْ اللّه المعنى تغييرَ الإعراب [اهد. مرعشي وملا علي].

وأما اللحن الخفي فهو خطأ يطرأ على اللفظ فيُخِل بالعرف ولا يُخِل بالمعنى، وإنما سُمِّيَ خفيًا لأنه يختص بمعرفته علماءُ القراءة وأهلُ الأداء، وهو يكون في صفات الحروف، كذا أُطلق، لكن ينبغي أن يقيَّد الخطأُ بما لا يؤدي إلى تبديل حرفي بآخر كتركِ الإدغام، وأما إذا أدَّى إليه كترك إطباق الطاء واستعلائه فهو من اللحن الجلي.

ثم اعلم أن اللحن الخفي ينقسم إلى قسمين:

أحدهما لا يعرفه إلا علماء القراءة: كترك الإخفاء والقلب والإظهار والإدغام والغنة، وكترقيق المفخّم، وعكسه، ومدّ المقصور، وقصر المدود، وكالوقف بالحركات كوامل، وتشديد المخفّف، وتخفيف المشدّد، وهذا القسم لا شك في أنه ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد، وإنما فيه خوفُ العقاب والتهديد. [اه. مرعشي وملا على].

والثاني لا يعرفه إلا مهرة القرّاء؛ كتكرير الراءات، وتطنين النونات، وتغليظ اللامات، وتشويبها الغُنة، وترعيد الصوت بالمدود والغنات، وترقيق الراءات في غير محل الترقيق. وهذا القسم لا يُتصور أن يكون فرضَ عين، بل هو مستحب يَحْسُن النطقُ به حال الأداء [اهد. شرح الملا علي].

وقال البركوي في شرحه على الدر اليتيم: تحرُم هذه التغييرات جميعها؛ لأنها وإن كانت لا تخل بالمعنى، لكنها تخل باللفظ لفساد رونقه وذهاب حسنه وطلاوته. اه.

التتمة في تقسيم الواجب في علم التجويد إلى واجب شرعي أو صناعي

قال في شرح القول المفيد: اعلم أن الواجب في علم التجويد ينقسم إلى واجب شرعي وهو ما يُحسُن فعله ويعاقب على تركه، أو صناعي وهو ما يُحسُن فعله ويقبح تركه ويُعزّرُ على تركه التعزيرَ اللائق به عند أهل تلك الصناعة. فالشرعي: ما يحفظ الحروف مِن تغيير المبنى وإفساد المعنى، فيأثم تاركه. والصناعي: ما ذكره العلماء في كتب التجويد؛ كالإدغام والإخفاء والإقلاب والترقيق والتفخيم؛ فلا يأثم تاركه على اختيار المتأخرين.

وأما المتقدمون فاختاروا وجوب الجميع شرعًا، وهذا هو الموافق لما قاله العلّامة ناصر الدين الطبلاوي، حيث سئل: هل يجب إدغام النون الساكنة والتنوين عند حروف الإخهاء، وإخهاؤهما عند حروف الإخهاء، وقلبهما عند حروف الإخهاء، وقلبهما عند حروف الإخفاء، وقلبهما عند حروف الإقلاب أم لا؟ وإذا كان واجبًا فهل يجب على مؤدّب الأطفال تعليمهم ذلك؟ وهل المد اللازم والمتصل كذلك؟ وإذا قلتم بالوجوب في جميع ذلك فهل هو شرعي يثاب فاعله ويأثم تاركه ويكون تركه لحنًا؟ أو صناعي فلا ثواب لفاعله ولا إثم على تاركه ولا يكون تركه لحنًا؟ وماذا يترتب على تارك ذلك؟ وإذا أنكر شخص وجوبه فهل هو مصيب أو مخطىء؟ وماذا يترتب عليه في إنكار ذلك؟ أفتونا أثابكم الله!!

فأجاب بقوله: الحمد لله الهادي للصواب، نقول بالوجوب في جميع ذلك من أحكام النون والتنوين والمدّ اللازم والمتصل، ولم يَرِدْ عن أحد من الأئمة أنه خالف فيه، وإنما تفاوتت مراتبهم في المد المتصل مع اتفاقهم على أنه لا يجوز قصرُه كقصر المنفصل في وجه من الوجوه، وقد أجمعت الفقهاء والأصوليون على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ مع وروده في الجملة؛ فما بالك بقراءة ما لم يَرِدْ أصلًا! وقد نصّت الفقهاء على أنه إذا ترك شَدَّة من الفاتحة كشدّة ﴿ التَحْرَبُ ﴾ منها بأنْ جزمَ اللامَ وأتى بها ظاهرةً فلا تصح صَلاته، ويلزم مِن عدم الصحة التحريم؛ لأن كلَّ ما أبطل الصلاة حَرُمَ تعاطيه، ولا

عكس، وقد قال ابن الجزري في التمهيد: «ما قُرىء به وكان متواترًا فجائزٌ وإن اختلف لفظُه، وما كان شاذًا فحرامٌ تعاطيه، وما خالفَ ذلك فكذلك، ويُكَفَّرُ متعَمَّدُهُ، فإذا تقرر ذلك فتركُ ما ذُكر ممتنع بالشرع، وليس للقياس فيه مدخل، بل هو محض اتباع. وقد قال العلّامة ابن الجزري:

والأخذُ بالتجويد حَثْمٌ لازِمُ مَن لَم يحَودِ القُرانَ آثِمُ

فيجب على كل عاقل له ديانة أن يتلقاها بالقبول عن الأئمة المعتبرين، ويرجع إليهم في كيفية أدائه؛ لأن كل فن إنما يؤخذ عن أهله؛ فاعتنِ به، ولا تأخذ بالظن، ولا تنقله عن غير أهله.

ويجب على المعلم للقرآن - من فقيه الأولاد وغيره - أن يعلم تلك الأحكام وغيرها مما اجتمعت القراء على تلقيه بالقبول؛ لأن كل ما اجتمعت عليه القراء حرمت مخالفتُه، ومن أنكر ذلك - أي مما تقدم كله - فهو مخطىء آثم يجب عليه الرجوع عن هذا الاعتقاد - والله يقول الحق وهو يهدي السبيل". اه. باختصار.

وقال ابن غازي في شرحه: «الواجب في علم التجويد» ينقسم إلى قسمين:

أحدهما شرعي: وهو ما أجمع عليه القرّاء؛ كالإخفاء، والإدغام، والإظهار، والإقلاب، وتركّ المد فيما أُجمع على قصره، وتركّ القصر فيما أُجمع على مده، وغير ذلك مما ليس فيه خلاف. فهذا الواجبُ يُفَسَّقُ تاركُه، ويكون مرتكبًا لكبيرة كما دلّ عليه الحديث السابق وهو: «اقرؤوا القرآن بلحون العرب...» الحديث.

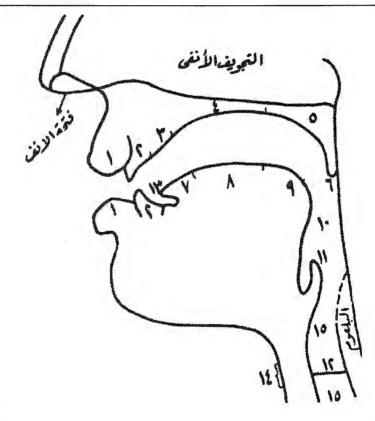
والثاني صناعي: وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان من مسائل الخلاف نحو قوله: ﴿ يَحْوِى مِن تَحْتِا ٱلْأَنْهَارُ ﴾ آخر التوبة [الآية: ٨٩]، ونحو قوله: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [الحديد: الآية ٢٤]؛ فإن الأول قرأه ابن كثير بزيادة ﴿ مِن ﴾ قبل ﴿ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ﴾ وقرأه الباقون بترك تلك الزيادة، والثاني قرأه نافع وابن عامر وكذا أبو جعفر بترك ﴿ هُوَ ﴾ فيصير اللفظ ﴿ فإن الله الغنيّ الحميد ﴾ وقررأه الباقون ﴿ فَإِنّ ٱللّهَ هُو ٱلْغَنِيُ الْحَمِيد ﴾ وقرراه الباقون ﴿ فَإِنّ ٱللّهَ هُو ٱلْغَنِي المحميد ﴾ وقرا الباقون ﴿ فَإِنّ اللهُ هُو ٱلْغَنِي المحميد ﴾ وقرراه الباقون ﴿ فَإِنّ اللهُ هُو ٱلْغَنِي ﴾ آلمَديد: الآية ٢٤ والممتحنة: الآية ٢ ، وغيرها] بزيادة (هو) قبل (الغني) . وهذا الواجب _ أعني ما كان من وجوه الاختلاف _ لا يأثم تاركه، ولا يتّصف بالفسق .

والثاني: ما كان من جهة الوقف: فإنه لا يجب على القارىء الوقف على محل معين بحيث لو تركه يأثم، ولا يحرم الوقف على كلمة بعينها إلا إذا كانت موهِمة وقصدها، فإن اعتقد معناها كفر والعياذ بالله؛ كأن وقف على قوله: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَخِي ۗ [البقرة: الآية ٢٦] و ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ ﴾ [آل عمران: الآية ٢٦] وغيرها و ﴿إِنِّ صَكَفَرْتُ ﴾ [البراهيم: الآية ٢٢] وشبه ذلك. ومعنى قولهم: «لا يوقف على كذا» معناه أنه لا يَحسُنُ الوقفُ صناعةً على كذا، وليس معناه أن الوقف يكون حرامًا أو مكروهًا، بل خلافَ الأولَى، إلا إنْ تعمدَ الوقفَ على نحو قوله: ﴿لَقَدَ صَفَرَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

والثالث: وجوبه على مَن أخذ القراءة على شيخ متقن ولم يتطرّق اللحن إليه سبيلًا من غير معرفة أحكام، وعلى العربي الفصيح الذي لا يتطرّق إليه اللحن سبيلًا بأن كان طبعه القراءة بالتجويد من غير أن يُخِل في قراءته بشيء من الأحكام المجمّع عليها؛ فإنَّ تعلُّم هذين للأحكام أمرٌ صناعي، أما من أخل بشيء من الأحكام المجمّع عليها أو لم يكن عربيًا: فلا بد في حقه مِن تعلم الأحكام والأخذ بمقتضاها من أفواه المشايخ، فإن لم يفعل أثم بالإجماع» اهد.

قال في النشر: "ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، كذلك هم متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول إلى غيرها" اهد. فيجب على القارىء مراعاة ما أجمع عليه القرّاء من إخراج الحروف من مَخارجها، وتوفية صفاتها من ترقيق المرقَّق وتفخيم المفخَّم وإدغام المدغم، وأظهار المظهَر، وإخفاء المُخفَى، ومَدِّ الممدود، وقصر المقصور، وغير ذلك مما هو لازم في كلامهم، وإلا كان من الذين ضلَّ سَعْيُهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يُحسنون صُنعًا، ومن الداخلين في قوله ﷺ: "رُبَّ قارىء للقرآن والقرآنُ يلعنُه".



1 - Lips

2 - Teeth

3 - Teeth - ridge

4 - Hard palate

5 - Soft palate

6 - Uvula

7 - Blade of Tongue

8 - Front of Tongue

9 - Back of Tongue

10 - Pharynx

11 - Epiglottis

12 - Position of Vocal Cords

13 - Tip of Tongue

14 - Larynx (Position of)

15 - Windpipe

١ _ الشفاه

٢ _ الأسنان

٣ ـ أصول الأسنان (ومقدم الحنك)

٤ _ الحنك الصلب (وسط الحنك)

٥ _ الحنك اللين (أقصى الحنك)

٦ _ اللهاة

٧ _ طرف اللسان

٨ _ مقدم اللسان (وسط اللسان)

٩ _ مؤخر اللسان

١٠ _ الحلق

١١ _ لسان المزمار

١٢ _ موقع الأوتار الصوتية

١٣ _ ذلق اللسان (نهايته)

١٤ ـ منطقة الحنجرة (من الأمام)

١٥ _ القصبة الهوائية



الباب الأول في بيان ما يتعلق بمخارج الحروف

وهو يشتمل على ثلاثة فصول وتتمة.

الفصل الأول

في بيان معنى المَخْرَج، وكيفيته، ومعنى الحرف لغة واصطلاحًا، وعَدد الحروف، والحركات الأصلية والفرعية

اعلم أن هذا الباب من أهم أبواب التجويد، فيجب أن يعتنى بإتقانه كلُّ من أراد أن يقرأ القرآن المجيد، قال الشمس ابن الجزري في مقدمته:

إذْ واجبٌ عليهِمْ مُحَتَّمُ قبل الشروع أوَّلًا أن يعلموا مخارجَ الحروفِ والصِّفاتِ لينطقوا بأفصَح اللغاتِ

فمن أتقنَ مخارجَ الحروف والصفات نطقَ بأفصح اللغات، وهي لغة العرب الغرباء التي نزل القرآن بها، ولغة سيد ولد عدنان، ولغة أهل الجنة في الجنة؛ لقوله على: "أجبوا العربَ لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة في الجنة عربي» أخرجه الطبراني والحاكم والضياء عن ابن عباس رضي الله عنهما. والمخارج جمع مَخْرَج على وزن مَفعَل بفتح الميم وسكون الفاء؛ وهو اسمٌ لموضع خروج الحرف، كمدخل ومرقد اسمٌ لموضع الدخول والرقود، وقد فسر بعضهم المغرج بأنه عبارة عن الحيز المولِّد للحرف، وهو قريبٌ من الأول. ثم اعلم أن النفس الذي هو الهواء الخارج من داخل فم الإنسان إن كان مسموعًا فهو صوت، والحرف معناه في اللغة الطرف، وفي الاصطلاح: صوت اعتمد على مقطع أي والصوف معناه في اللغة الطرف، وهو هواء الفم؛ إذ الألف لا معتمد له في شيء من والشفتين، أو مقطع مقدَّر، وهو هواء الفم؛ إذ الألف لا معتمد له في شيء من أجزاء العبق والمسان أجزاء الفم بحيث إنه ينقطع في ذلك الجزء، ولذا يَقبَل الزيادة والنقصان، والمراد أباحرف حوفُ المبنى مِن الحروف الهجائية لا حرفُ المعنى مما هو مذكور في كتب بالحرف حوفُ المبنى مِن الحروف الهجائية لا حرفُ المعنى مما هو مذكور في كتب بالحرف حوفُ المبنى مِن الحروف الهجائية لا حرفُ المعنى مما هو مذكور في كتب بالحرف حوفُ المبنى مِن الحروف الهجائية لا حرفُ المعنى مما هو مذكور في كتب بالحرف حرفُ المبنى مِن الحروف الهجائية لا حرفُ المعنى مما هو مذكور في كتب

العربية، وإنما سُمِّي حرفًا لأنه غاية الطرّف، وغاية كل شيء حَرْفُه أي طرفه. ومادَّةُ الحرفِ: الصوت؛ وهو هواءٌ متموّج بتصادُم جسمين، ومن ثَم عُمَّ به ولم يختص بالإنسان، بخلاف الحرف فإنه مختص بالإنسان وضعًا، والحركة عَرَضٌ تَحلُّهُ لإمكان اللفظ والتركيب كما ذكره الملاعلي في شرحه على الجزرية. وفي حاشية شرح العقائد النسفية لشيخ الإسلام كمال الدين بن أبي شريف: أن مطلق الصوت عندنا: كيفية تحدث بمحض خلقِ الله تعالى من غير تأثير لتموُّج الهواء والقرع والقلع، خلافًا للحكماء في زعمهم أنه كيفية تحدث في الهواء بسبب التموُّج المعلول للقرع، الذي هو إمساسٌ بعنف، أو القلع الذي هو انفصال بعنف، بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع؛ فعلى كلا المذهبين لا يكون الصوتُ هواء أصلًا. وفي شرح الملا علي: والتحقيق أن مذهب أهل السنة هو أن لا تأثير لغير الله، وأن الأشياء قد توجَد بسبب من الأسباب لكن عند خلقِ الله إياه، كما أنه سبحانه يخلق الشَّبع بسبب الأكل، وهو قادر على أن يُشبع من غير أكل، وأن يجعل الأكل سببًا لزيادة الجوع كما هو مُشاهَد في المستسقى والمبتلى بالجوع.

ثم اعلم أن الحروف الهجائية قسمان: أصلية وفرعية: أما الأصلية فهي تسعة وعشرون حرفًا على ما هو المشهور، ولم يكمل عددها إلا في لغة العرب؛ إذ لا همزة في لغة العجم إلا في الابتداء، ولا ضاد إلا في العربية، كذا قال فخر الدين الجاربردي في شرح الكافية، ولذلك أشار الطيبي في كتابه المفيد بقوله:

وعِلَّةُ الحروفِ للهجاء تسعٌ وعشرون بلا امتراء أوَّلُها الهمزةُ لكنْ سُمِّيَتْ بِأَلِفٍ مَجازًا إذ قد صُوّرت بها في الابتداء حَتْمًا وهي في سواهُ بالواوِ ويا وألِفِ ودونَ صورةٍ فما للهمْ ذما مرَّ لِتخفيفِ إليه عُلِما

قال في الرعاية: «الحروف التي يؤلف منها الكلام تسعة وعشرون حرفًا وهي حروف أب ت ث ج الخ... وشُهرتها تغني عن ذكرها، وهي التي يُفهم بها كتاب الله تعالى، وبها يُعرف التوحيد ويُفهم، وبها افتتح الله عامَّة السور، وبها أقسم، وبها نزلت أسماؤه وصفاته، وبها قامت حجةُ الله على خلقه، وبها تُعقل الأشياء وتُفهم الفرائض والأحكام، وغير ذلك، وبالجملة فشرفُها كثير لا يُحْصَى».

وأما الحروف الفرعية فهي التي تخرج من مخرجَيْن، وتتردّد بين حرفين، وتنقسم إلى فصيح وغير فصيح، والوارد من الأول في القرآن ثمانية أحرف: الأول: الهمزة

المسهَّلة وهي التي لا تكون همزة محضة من غير تليين، ولا تكونُ تليينًا محضًا من غير همزة، وهي على ثلاثة أقسام: لأنها تكون بين الهمزة والألف نحو ﴿ اَنذَتُهُمْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦] وبين الهمزة والياء نحو ﴿ أَءِنَّكَ ﴾ [الصَّافات: الآية ٥٦]، وبين الهمزة والواو نحو ﴿أَءُنزِلَ ﴾ [صَ: الآية ٨]؛ فالأولى تولدت من الهمزة الخالصة والألف، والثانية تولدت منها ومن الياء، والثالثة منها ومن الواو. والثاني: الألف الممالة وهي ألف بين الألف والياء لا هي ألفٌ خالصة ولا ياء خالصة، وإنما هي ألفٌ قربتْ مِن لفظ الياء لعلل أوجبت ذلك، فهي متولدة من الألف المحضة والياء المحضّة. والثالث: الصاد المشَمَّة رائحةَ الزاي أي التي يخالط لفظَها لفظُ الزاي نحو ﴿ٱلصِّرَاكُ الفَاتِحَة: الآية ٦] و وْقَصّْدُ ٱلسَّكِيلِ ﴾ [النّحل: الآية ٩] وإنما فعلوا بها ذلك لقرب الزاي من الصاد إذ هما من مخرَج واحد ومن حروف الصفير، والأصل في الصاد: السينُ، وهي حرف مهموس منفتح فيه صفير، والطاء حرفٌ مطبَق مجهور لا صفير فيه، والمهموس ضد المجهور وهو أضعف منه في النطق والمَخرَج، والمنطبقُ ضد المنفتح، وهو أقوى منه في النطق والمخرج، فلما اجتمعت الأضدادُ أبدلوا من السين حرفًا يؤاخيها في النطق وفي المخرج والصفير، ويؤاخي الطاء في الجهر؛ وهو الزاي، وخلطوا بلفظ الزاي الصادَ لمؤاخاتها لها في المخرج والصفير، ولمؤاخاتها للطاء في الإطباق لئلا يُخِلُوا بزوال السين في صفيرها، فقربَ لفظُه من لفظ الطاء عند ذلك، فصار عملُ اللسان من موضع واحد، ولم يُخِلُّوا بالسين التي هي الأصل؛ إذ قد عوَّضوا منها حرفًا من مخرجها فيه من الصفير ما فيها، وكذلك الدال المهملة حرفٌ مجهور لا صفير فيه، والصاد حرفٌ مهموس فيه صفير، ففعلوا به ما فعلوا بالسين قبل الطاء؛ ليعمل اللسانُ عملًا واحدًا، وعلى ذلك قراءة حمزة في ﴿ ٱلصِّرَطَ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٦]، ومعه الكسائي في نحو ﴿أَصْدَقُ ﴾ [النِّساء: الآيتان ٨٧ و١٢٢] من كل دالٍ وقع قبلها صاد ساكنة في كلمة واحدة فلا هي صاد خالصة ولا هي زايٌ خالصة. والرابع: الياءُ المشَمَّة صوت الواو في مثل ﴿ قِيلَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١، وغيرها] و ﴿ وَغِيضَ ﴾ [هود: الآية ٤٤] حالة الإشمام في قراءة هشام والكسائي. والخامس: الألف المفخَّمة التابعة لحرفٍ مفخم فهي ألفٌ يخالط لفظَها تفخيمٌ يقرِّبها من لفظ الواو كما كانت الألف الممالة يخالط لفظَها ترقيقٌ يقرِّبها من الياء؛ فهي متردّدة بين الألف الأصلية والواو، وذلك في لفظ الجلالة بشرطها المعتبر وهو أن تكون بعد فتح أو ضمّ، وفيما صحت به الرواية عن ورش من طريق الأزرق عن نافع نحو «الصلاة، ومصلى، والطلاق، وظلام»، وما أشبه ذلك من كل لام مفتوحة وقعت بعد صادٍ أو طاءٍ أو ظاء سُكنتْ أو فُتحت، وهذه لغة فاشية عند

أهل الحجاز، وإنما دعاهم إلى ذلك إرادة نفي جواز الإمالة فيها. ووجه تفرع هذه الحروف أنها متولدة من امتزاج الحرفين الأصليين كما ذكر. والسادس والسابع: اللام المفخّمة والنون المُخفاة كما في شرح الملا علي القاري وشرح البركوي وشرح نونية السخاوي وشرح القول المفيد، وقال الحلبي في شرحه: «وزاد القاضي اللام المفخمة والنون المخفاة، وهو وَهْمٌ؛ إذ ليس فيهما شائبة حرف آخر، ولم يقعا بين مخرجين غاية الأمر أن اللام لامٌ مغلّظة، والنون نونٌ مخفاة، مخرَجُها الخيشوم على ما يأتي، وكونها ذات مخرجين في حالتين مختلفتين _ أعني حالة إخفائها وعدمة _ غير كونها خارجة مما بين مخرَجين في حالة واحدة فلا تكون من الفرعية أصلًا» اهـ. والثامن: خارجة مما بين مخرَجين في حالة واحدة فلا تكون من الفرعية أصلًا» اهـ. والثامن: أدعم المسكنة، وحُكمها كحكم النون المخفاة، وهو أنها إذا أظهرت تكون أصلية، وإذا أدغمت أو أخفيت كانت فرعية أي ناقصة، وانفرد الطيبي بذكر هذا الحرف ولم أره لغيره. وقد أشار للأحرف الثمانية بقوله:

واستعمَلوا أيضًا حروفًا زائده كقصْد تخفيف وقد تَفَرَّعَتْ وألِفٌ كالسياء إذْ تُسمالُ والياءُ كالواوِ كقِيلَ مِمَا والألفُ التي تراها فُخَمَتْ والنونُ عَدُوها إذا لم يُظهِروا

على الذي قلَّمْتُهُ لِفائده مِن تلك كالهمزة حِينَ سُهِّلَتْ والصاد كالزاي كما قَدْ قالوا كُسِرَ ابتداؤه أشَمُوا ضَمَّا وهكذا اللامُ إذا ما غُلُظَتْ قلتُ كذاكَ الميمُ فِيما يُظْهَرُ

واعلم أن الحركات تكون أصلية وفرعية أيضًا؛ فالأصلية ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة، والفرعية اثنتان: الأولى: الحركة الممالة نحو فيُشَرَئ [آل عِمرَان: الآية ٢٨، الآية ١٢٦، وغيرها] و ألنّارَ [البَقَرَة: الآية ٢٤] و ألكيفين [آل عِمرَان: الآية ٢٨، وغيرها] عند من أمال، ونحو ورَحْمَت [البَقَرَة: الآية ٢١٨] و فيمنّة [البَقرة: الآية ٢١١] عند من أمال ذلك في الوقف؛ فتكون حينئذ حركة فرعية ليست بكسرة خالصة ولا فتحة خالصة، والثانية الحركة المشمّة في نحو فيل [البَقرة: الآية ١١، وغيرها] و ووَغِيض [هود: الآية ٤٤] في مذهب من أشم كهشام والكسائي. ولذلك أشار الطيبي فقال:

والحركاتُ وردَتْ أصليَّه وهُ وَ أُصِليَّه وهْ مَي التي أُمِيلا

وهي الشلاث وأتَتْ فرعِيّه وكسرة كضمّة كفيلا

الفصل الثاني في بيان عدد مخارج الحروف

اعلم أن المخارج اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال: فذهب الخليل بن أحمد وأكثرُ النحويين وأكثرُ القرّاء ومنهم ابن الجزري إلى أنها سبعة عشر مخرّجًا، وذهب قطرب والجرمي سيبويه ومَن تابعه ومنهم الشاطبي إلى أنها أربعة عشر مخرجًا، وذهب قطرب والجرمي وابن كيسان وابن زياد الفراء إلى أنها أربعة عشر مخرجًا. أما من جعلها سبعة عشر فجعل في الجوف مخرّجًا، وفي الحلق ثلاثة مَخارج، وفي اللسان عشرة، وفي الشفتين اثنين، وفي الخيشوم واحدًا. ومَن جعلها ستة عشر أسقط الجوف وفرَّق حروفه، فجعل الألف من أقصى الحلق، والياء مِن وسط اللسان، والواو من الشفتين. ومن جعلها أربعة عشر أسقط الجوف كسيبويه، وجعل مخارج اللسان ثمانية بجعل مخرج اللام والنون والراء مخرجًا واحدًا أي كليًّا منقسمًا إلى ثلاثة مخارج جزئية. وأنا أتبع في هذه الرسالة إن شاء الله تعالى مذهب الخليل بن أحمد تبعًا لابن الجزري قدَّس الله سرَّه السري.

إذا علمتَ ذلك فاعلم أن المخارج يجمعها خمسة مواضع: الجوف، والحلق، والسان، والشفتان، والخيشوم. فإذا أردت أن تعرف مخرَجَ حرفٍ فسكّنه أو شدّه، وهو الأظهر، ملاحظًا فيه صفاتِ ذلك الحرف، وأدخِل عليه همزة الوصل بأي حركة كانت، وأضغ إليه السمع، فحيث انقطع الصوت: كان مخرَجه المحقق، وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة: كان مخرَجه المقدّر، فتدبّر.

ثم اعلم أن معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار، ومعرفة الصفة بمنزلة المحك والمعيار، ولما كانت مادة الحرف الصوت، الذي هو الهواء الخارج من داخل الرئة متصعدًا إلى الفم، رتب العلماء مخارج الحروف باعتبار الصوت، فيقدّمون في الذكر ما هو أقرب إلى ما يلي الصدر، ثم الذي يليه، وهكذا، حتى ينتهي إلى مقدّم الفم. وها أنا أذكرها إن شاء الله تعالى مرتبة كذلك فأقول:

المخرج الأول الجوف: أي جوف الحلق والفم، وهو الخلاء الداخل فيهما، ويخرج منه حروف المد الثلاثة، أحدها الألف، ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وثانيها الواو الساكنة المضموم ما قبلها، وثالثها الياء الساكنة المكسور ما قبلها، وتسمى هذه الحروف الثلاثة حروف مَد ولين لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها؛ فإنَّ المخرج إذا اتسع انتشر الصوت فيه وامتد ولان،

وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصَلُب، ويقال له أيضًا الحروف الجوفية والهوائية لأن مبدأ أصواتها مبدأ الحلق، يمتد ويمر على كل جوف الفم والحلق، وهو الخلاء الداخل فيه، فليس لهن حيز محقق ينتهين إليه كما كان لسائر الحروف، بل ينتهين بانتهاء الهواء عني هواء الفم وهو الصوت ولذا يَقْبَلْن الزيادة والنقصان في مراتبها، وهُنَّ بالصوت أشبه، فلولا تصعُد الألف وتسفُّل الياء واعتراض الواو أي بين الصعود والتسفل لمَا تميزتُ عن الصوت المجرَّد، وحيثُ لزمت الألف هذه الطريقة المعتادة - أي من كونها ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها وهي الفتحة - لم يختلف حالها من أنها تكون دائمًا هوائية، بخلاف أختيها فإنهما إذا فارقتاها في صفة المشابهة صار لهما حَيِّز محقَّق، ومن شم كان لهما مخرجان: مخرجٌ حال كونهما غيرَ مديتين ثم كان لهما مخرجان: مخرجٌ حال كونهما مَدِّيتين، ومخرجٌ حال كونهما غيرَ مديتين أوهد. شرح الملا علي].

المخرج الثاني أقصى الحلق: يعني أبعده مما يلي الصدر، ويخرج منه حرفان، وهما همزٌ فهاءٌ [الفاء الداخلة على الحروف فيما سيأتي كما في قولنا «همزٌ فهاء» تدل على الترتيب في المخارج الجزئية الداخلية في مخرج كلي]؛ أعني أنه ينقسم إلى مخرجين جزئيين متقاربين يخرج مِن أوّلهما مما يلي الصدر الهمزُ، ومن ثانيهما الهاءُ.

وقيل: الهمزة والهاء في مرتبة واحدة، وفي المرعشي: "إن قلت: وقع في بعض الرسائل أن أقصى الحلق ينقسم إلى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الألف المدية! قلت: ما ذُكر من الانقسام صحيح، لكن جُعِلَ الموضع الثالث مخرج الألف المدية مَجازًا، وإنما هو مبدأ صوته، والجمهور - لمّا لم يقولوا بهذا المجاز بل جعلوا مخرج حُروف المد جوف الحلق والفم - سلكنا مَسْلَكَهم». اه.

المخرج الثالث وسطُ الحلق: ويخرج منه عين فحاءً مهملتان؛ أعني أنه ينقسم أيضًا إلى مخرجين جزئين متقاربين يخرج من أولهما العين المهملة ومن ثانيهما الحاء المهملة، هذا ما نصَّ عليه مكّي والشاطبي، وهو ظاهِرُ كلام سيبويه، وعليه ابن الجزري، ونصَّ أبو الحسن شريح على أن مخرج الحاء قبلَ مخرج العين، وهو ظاهر كلام المهدوي وغيره. قال أبو حيان في شرح التسهيل: وهذا هو الأظهر، وقيل إن مخرجهما على السواء، ولولا أن في الحاء بحَّةً وفي العين بعَّة لكانتا بصوت واحد. [اهد. شرح القول المفيد].

المخرج الرابع أدنى الحلق: يعني أقربه مما يلي الفم، ويخرج منه غينٌ فحاء معجمتان؛ أعني أنه ينقسم إلى مخرَجين جزئيين متقاربين يخرج من أولهما الغين

المعجمة، ومن ثانيهما الخاء المعجمة، نصَّ عليه شريح، وهو ظاهر كلام سيبويه، وتبعه الشاطبي وعليه ابن الجزري، ونصَّ الإمامُ مَكِّي وأبو محمد القيرواني على تقديم مخرج الخاء، قال في الرعاية: الخاء تخرج من أول المخرج الثالث من مخارج الحلق مما يلي الفم، وقال ابن خروف النحوي: إن سيبويه لم يقصد ترتيبًا فيما هو من مخرج واحد؛ فهذه ثلاثة مخارج كلية، وكل مخرج منها فيه مخرجان جزئيان متقاربان، وكل مخرج يخرج منه حرف، وتسمى هذه الحروف الستة حروفًا حلقية لخروجهن من الحلق.

المخرج الخامس ما بين أقصى اللسان: يعني أبعده مما يلي الحلق وما يحاذيه من الحنك الأعلى، ويخرج منه القاف.

المخرج السادس ما بين أقصى اللسان بعد مخرج القاف وما يحاذيه من الحنك الأعلى: ويخرج منه الكاف فقط؛ فمخرَجُ الكاف أقرب إلى مقدَّم الفم من مخرج القاف وأسفل منه قليلاً، ويعرف ذلك بأنك إذا وقفتَ على الكاف والقاف نحو (اك) (اق) تجد القاف أقربَ ألى الحلق، والكاف أبعد منه [اه. بركوي]. وفي المرعشي: "إن قلت: فعلى هذا أقصى اللسان منقسمٌ إلى موضعين كأقصى الحلق، فينبغي أن يُجعل أقصى اللسان مخرجًا واحدًا كليًا كأقصى الحلق؟ قلتُ: أقصى اللسان فيه طولٌ، وبين موضِعي القاف والكاف بُعدٌ كما يشهد به ما ذُكر، بخلاف أقصى الحلق» اهه، وهذان الحرفان يقال لكل منهما لَهَوِي نسبةً إلى اللَّهاة وهي لحمة مشتبكة بآخر اللسان.

المخرج السابع ما بين وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى: ويخرج منه ثلاثة أحرف: الجيم، فالشين، فالياءُ التحتية غيرُ المدّية. وهذا ترتيب الشاطبي وابن الجزري. وفي شرح المدّ على: قدّم في الرعاية الشينَ على الجيم وهو رأي المهدوى.

قال المرعشي: «ترتيبُ المخارج بحسب حكم الطبع المستقيم خاليًا عن التكلف كما قاله أبو شامة نقلًا عن الداني رحمه الله تعالى». فاختلاف علماء الأداء في ترتيب المخارج اختلاف في حكم الطبع المستقيم، والمرادُ من الياء هنا الياءُ غير المديّة كما تقدم، وتسمى هذه الحروف الثلاثة شُجرية لخروجها مِن شَجْر الفم بسكون الجيم وهو منفتَح ما بين اللحيين، وقيل هو ما بين وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى.

المخرج الثامن ما بين إحدى حافتي اللسان وما يحاذيها من الأضراس العليا: ويخرج منه الضاد المعجمة، وأوَّلُ تلك الحافّة مما يلي الحلق ما يحاذي وسط اللسان بُعيد مخرج الياء. كذا في بعض الرسائل. وآخِرها ما يحاذي آخرَ الطواحن من جهة

خارج الفم، وخروجها من الجهة اليسرى أسهل وأكثر استعمالًا، ومن اليمنى أصعب وأقل استعمالًا، ومن الجانبين ـ يعني معًا ـ أعزُّ وأعسر، وهو معنى قول الشاطبي رحمه الله: [وهو لديهما * يَعِزُ وباليمنَى يكون مقلِّلًا] وكان على يخرجهما من الجانبين، وقيل: كان سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخرجها من الجانبين أيضًا، وبالجملة هي أصعب الحروف وأشدها على اللسان [اه. مرعشي وحلبي].

المخرج التاسع ما بين حافتيّ اللسان معًا بعد مخرّج الضاد وما يحاذيهما من اللقة: أي لحمة الأسنان العليا، وهي لَثةُ الضاحكَيْن والنابّيْن والرباعيتين والثنِيَّتيْن، ويخرج منه اللام، وليس في الحروف أوسعُ مَخرَجًا منه، وحكى أبو حيان عن شيخه أبي علي بن أبي الأحوص أنه قال: يتأتى إخراجها من كلتا حافتيّ اللسان اليمنى واليسرى دفعة، إلا أن إخراجها من حافته اليمنى أمكن، بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن. [اهـ مرعشي وشرح القول المفيد]. وفي بعض الشروح: مخرجها من أول حافة اللسان إلى آخِرها وهو رأسُ اللسان مع ما يليها من لئة الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية واللثة، هي اللحم المركّبُ فيه الأسنان.

المخرج العاشر ما بين رأس اللسان وما يحاذيه من لثة الثنيتين العليين: ويخرج منه النون المظْهَرة، قال الملا علي: جعلوا مَخرج النون من طرف اللسان؛ وهو رأسه مع ما يليه من اللثة مائلًا إلى ما تحت اللام قليلًا، وقيل فوقها أي قليلًا، ومَخرجُه أضيق من مخرج اللام، قال المرعشي: ومَن جعلها فوق اللام يقدِّمها في الترتيب على اللام، وقيّدنا النون بالمُظهرة؛ لأن النون المخفاة غُنَّةٌ مخرَجُها الخيشُوم، وهي من الحروف المتفرعة.

المخرج الحادي عشر ما بين رأس اللسان مع ظهره مما يلي رأسه وما يحاذيهما من لغة الثنيتين العليين أيضًا: ويخرج منه الراء، وقال في الرعاية: الراء تخرج من مخرج النون غير أنها أدخَلُ إلى ظهر اللسان قليلًا، والمراد من ظهر اللسان ظهرُه مما يلي رأسه، وظهرُه: صفحتُه التي تلي الحنكَ الأعلى، وفي الرعاية: جعل الجرمي ومن تابعه اللام والنون والراء من مَخرج واحد، وجعل لها سيبويه ومن تابعه كالشاطبي وابن الجزري ثلاثة مخارج متقاربة اهد. أقول: لا خلاف في أن لكل منها مخرجًا واحدًا جزئيًا، وإنما الخلاف في عسر التمييز وعدم عُسره؛ فمن جعلها من مخرج واحد كلّي يقول إن لكلً منها مخرجًا جزئيًا يعسر تمييزه، ومن جعلها من ثلاثة مخارج يقول: لا عسر في التمييز بينها. [اهد. مرعشي]، وتسمى هذه الحروف الثلاثة ذلقية وذَوْلَقية لخروجها من ذلق اللسان أي طرفه.

المخرج الثاني عشر ما بين ظهر رأس اللسان وأصل الثنيتين العُليين: ويخرج منه الطاء، فالدال المهملتان، فالتاء المثناة الفوقية. أقول: هكذا قالوا، فظهر أن أصليهما ينقسمان إلى ثلاثة مواضع؛ فما يلي اللثة منهما يخرج منه الطاء، ومِن بُعَيْده الدال؛ ومن بُعَيْده التاء؛ فالمراد مِن أصليهما ليس أقصى نهايتهما من جانب اللثة لاستحالة الانقسام حينئذ، بل المراد ما يلي اللثة من نصفيهما. والله أعلم. [اهد. مرعشي] ويقال لهذه الثلاثة: الحروف النّطعية؛ لأنها تخرج من نِطع: أي جلدِ غارِ الحنكِ الأعلى (وهو سقفُه) والثنايا (الأسنان المتقدمة اثنان فوق واثنان تحت) اهد.

المخرج الثالث عشر على ما حققه أبو شامة: ما بين رأس اللسان وبين صفحتي الثنيتين العليين: أعني صفحتيهما الداخلتين، ويخرج منه الصاد فالسين المهملتان فالزاي، ولا يتصل رأسُ اللسان بالصفحتين بل يُسامتهما، والصادُ أدخَلُ، والزايُ أخرَج، والسين متوسط، وفي القول المفيد: والصاد والسين والزايُ في مَخرَج واحد وهو طرف اللسان وفويقَ الثنايا العُليا، وتبقَى فرجةٌ قليلة بين اللسان والثنايا عند الذكر، وتسمى هذه الثلاثة أسَلِيّة لخروجها من أسلة اللسان؛ أي ما دقَّ منه، وتسمى أيضًا حروف الصفير، وسيأتي بيانه.

المخرج الرابع عشر ما بين ظهر اللسان مما يلي رأسه وبين رأسي الثنيتين العليين: ويخرج منه ثلاثة أحرف: الظاء فالذال المعجمتان، فالثاء المثلثة. وهذا المخرج أقرب إلى خارج الفم من المخرج السابق، باعتبار رأس اللسان؛ لأن رأس اللسان فيه أقربُ إلى خارج الفم منه في المخرج السابق، يُعرف ذلك بالامتحان. قال المرعشي: وجه الترتيب هنا باعتبار قرب اللسان إلى الخارج؛ فاللسان يقرب إلى الخارج في الثاء أكثر مما يقرب في أختيها، ويقرب إليه في الذال أكثر مما يقرب في الظاء، قال أبو حيان في شرح التسهيل: «الظاء مما انفردت بها العرب واختصت بها دون العجم، والذال ليست في اللغة الفارسية، والشائة ليشوت للغرب واختصت بها دون العجم، والثلاثة لِثَوية للخروجها من قرب اللثة».

المخرج الخامس عشر ما بين باطن الشفة السفلى ورأسي الثنيتين العليين: ويخرج منه الفاء فقط.

المخرج السادس عشر ما بين الشفتين معًا: ويخرج منه الباء الموحدة، فالميم، فالواو، إلا أن الواو بانفتاحهما، والباء والميم بانطباقهما، وانطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم، والمراد بالواو هنا غير المدية، قال المرعشي: المراد مِن انفتاحهما في الواو انفتاحهما قليلًا، وإلا فهما ينضمان في الواو ولكن لا يصل

انضمامهما إلى حد الانطباق، وانضمامهما في الواو المديّة أقل من انضمامهما في الواو الغير المديّة، ولعل وجه الترتيب هنا أن لكل من الشفتين طرفين: طرف يَلِي داخل داخل الفم، والآخر يلي البشرة؛ فالمنطبق في الباء طرفا الشفتين اللذان يليان داخل الفَم، والمنضم في الواو طرفاهما اللذان يليان البشرة، والمنطبق في الميم وسطهما، فآخِرُ المخارج ما يلي البشرة من الشفتين، وهذه الحروف الأربعة _ أعني الفاء والباء والواو والميم _ تسمى شفهية وشفوية لخروجها من الشفة، وإن كان بمشاركة غيرها في البعض .اه.

المخرج السابع عشر الخيشوم وهو أقصى الأنف: ويخرج منه أحرُفُ الغنة وهي النون الساكنة والتنوين حالةَ إدغامهما بغنَّة أو إخفائهما، والنونُ والميم المشدِّدتان، والميم إذا أُدغمت في مثلها أو أُخفيت عند الباء؛ فإنهما أي النون والميم يتحولان في تلك الأحوال عن مخرَجِهما الأصلي ـ الذي هو رأس اللسان في الأول وما بين الشفتين في الثاني ـ إلى الخيشوم، كما يتحول بعض حروف المد عن مخرّجه الأصلي إلى الجوف، ولا ينافي ذلك ما مرَّ مِن أن النونَ من طرف اللسان والميمَ من الشفتين؛ لأن المرادّ بهما ثُمَّ المتحركتان أو الساكنتان حالة الإظهار، والمرادُ بهما هنا الساكنتان حالة الإخفاء والإدغام بغنة. لا يقال: لا بد من عمل اللسان في النون، وعَمَل الشفتين في الميم مطلقًا حتى في حالة الإخفاء والإدغام بغنة، وكذا للخيشوم عملٌ حتى في حالة التحريك والإظهار، فلِمَ هذا التخصيص؟ لأنهم نظروا للأغلب فحكموا له بأنه المخرّج، فلما كان الأغلبُ في حالة إخفائهما أو إدغامهما بغنة عملَ الخيشوم، جعلوه مخرجهما حينئذٍ، وإن عملَ اللسانُ والشفتان أيضًا، ولما كان الأغلبُ في حالة التحريك والإظهار عملَ اللسان والشفتين: جعلوهما المخرج وإن عمِلَ الخيشومُ حينئذِ أيضًا. [أفاد ذلك بعضهم عن العلامة الشبراملسي مع بعض زيادة. اه.] واستحسن ذلك في شرح القول المفيد بقوله: إن عبارة شيخنا المصنّف القائل بأن الخيشوم هو مخرج النون والميم المخفاتين أحسنُ من قول بعضهم إن الخيشوم مخرَج الغنة؛ لأن الغنة صوت في الخيشوم، وهو صفةٌ من صفات النون ـ ولو تنوينًا ـ والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من القلب والإدغام بغنة، واللائقُ بالصفات ذكرُها في محلها لا في المخارج. اه. ومثلُ ذلك قال الملا على في شرحه عند قول ابن الجزري:

وغنة مخرجها الخيشوم

بعد أن أقام الدليل على أن الغنة مخرجُها الخيشوم بأن الشخص لو أمسك أنفه لم يمكن خروجها: ثم الغنة من الصفات لأنها صوتٌ أغنّ لا عملَ للسان فيه، فكان

اللائق ذكرُها مع الصفات لا مع مخرج الذوات. ومثلُهما ابن الناظم حيث قال: «والغنة صفة النون - ولو تنوينًا - والميم المدغمَتين والمخفاتين»، فكان ينبغي أن يذكر هنا عوضًا عنها مخرج النون المخفاة؛ فإن مخرجها من الخيشوم وهي حرف بخلاف الغنة اهـ. وإن أجيب عن عبارة ابن الجزري بأن فيها حذفًا والتقدير "وغنةُ مخرج محلَّها الخيشوم» أو بأنه جرى على أن الغنة هي النون المخفاة؛ فلم تخرج إذن عن الحرفية اهـ. وفي المرعشي: إن قلت: ما الفرق بين النون المخفاة وبين الغنة؟ قلتُ: هما متَّحدان ذاتًا مختلفان اعتبارًا لأن كلًّا منهما وإنْ كان صوتًا خارجًا من الخيشوم، لكن ذلك الصوتَ صفةٌ في الأصل للنون والميم الساكنتين المظهرتين كما في (عن) و(لم)، ويسمى حينئذِ غنة، وقد تخفى النون الساكنة، ومعناه أن تعدم ذاتها وتبقى صفتها التي هي الغنة كما في (عنك). وسميت الغنة الباقية من النون نونًا مخفاة، وبالجملة إن الغنة تطلق لغةً على الصوت الخارج من الخيشوم سواء قام بالحرفين المذكورين أو قام بنفسه، وفي اصطلاح أهل الأداء تختص بما قام بالحرفين. وإن قلت: الصفة كيف تقوم بنفسها؟ قلتُ: الغنة لها مخرج غير مخرج موصوفها ولذا أمكن التلفظ بها وحدها بخلاف سائر الصفات. وإن قلت: قد ظهر أن الخيشوم مخرج للغنة أيضًا، فلِمَ لم تُذكر هنا؟ قلت: النون المخفاة عُدَّت حرفًا لاستقلالها بخلاف الغنة فإنها قائمة بالحرف وصفةٌ له، فَلمْ تُعَدّ حرفًا، والمقصود هنا بيان مخارج الحروف، ولذا قال البعض عند قول ابن الجزرى:

وغنةٌ مخرَجُها الخيشومُ

كان ينبغي أن يذكر هنا عوضًا عن الغنة النونَ المخفاة؛ فإنَّ مخرجها أيضًا الخيشوم، وهي حرفٌ بخلاف الغنة. إن قلت: النون المخفاة من الحروف المتفرعة، وقد ذكر مخرجها، فلِمَ لم يذكر مخارج سائر الحروف المتفرعة؟ قلت: ذكر أن مخرج النون المخفاة زائد على ما مرّ من مخارج الحروف الأصول، بخلاف سائر الحروف المتفرعة فإن مخارجها ليست زائدة على مخارج الحروف الأصول، ولما كان الخيشوم مخرجًا للحرف الفرعي أُخّرَ عن مخارج الحروف الأصول اهد. مرعشي.

وهاهنا انتهى الكلام على مخارج الحروف مع بسط الكلام عليها بما ذكره وأوضحه أهل التحقيق في كتبهم؛ فعليك أيها الطالب لتجويد القرآن بحفظها وإحكامها؛ فإنه لا سبيل إلى التجويد إلا بعد إتقانها.

الفصل الثالث في بيان ما يحتاج إلى معرفته طالب فن التجويد وهو أسنان الفم

هي في أكثر الأشخاص اثنتان وثلاثون: منها الثنايا وهي الأسنان الأربعة المتقدمة اثنتان فوق واثنتان تحت، ثم الرَّباعيات بفتح الراء وتخفيف الياء وهي الأربعة خلف الثنايا، ثم الأنياب وهي أربعة أخرى خلف الرباعيات، ثم الأضراس وهي عشرون ضرسًا، من كل جانب عشرة، منها الضواحك وهي أربعة من الجانبين تلي الأنياب، ثم الطواحين ويقال فيها أيضًا الطواحن بغير ياء وهي اثنا عشر طاحنًا من الجانبين خلف الضواحك؛ ستة من فوق، في كل جانب ثلاثة، وستة من تحت كذلك، ثم النواجذ بالذال المعجمة وهي الأربعة الأواخر، من كل جانب اثنتان؛ واحدة من أعلى وأخرى من أسفل، ويقال لها ضرسُ الجِلْم وضرس العقل، وهي أقصى الأضراس، وهي قد لا تنبت لبعض الناس، وقد ينبت لبعضهم بعضُها وللبعض كلُها، وقد نظمها بعضهم فقال:

وعدَّة الأسنان للإنسان منها الشنايا أربع وأربع وسَمُ بالأنياب منها أربعا وعدَّة الرَّحى منها اثنا عشر وأربع نواجدُ أقصى الفَم

ثلاثة في كل شِقٌ قد ظهر وهي بذال إن سُئِلتَ مُعْجَمِ

وأخصَرُ من هذا مع إفادة الترتيب قول بعضهم:

وأنسيابُ المفتى كلُّ رَباعُ وستُّ في طواحنها انتفاعُ إذا عَرَى الفتَى عنها ارتجاعُ

كل ثلاثون يليها اثنان

هُنَّ الرَّباعيات فيما يُسمَعُ

وأربعا ضواحكا لمن وعي

ثنياتُ الفتَى ورَباعياتُ وأربعُ النصواحكِ ثم سِتُ وأربعُ النواج نِ ما لِماضٍ

أي الغالبُ ذلك. قال الحلبي: «وقد لا توجد لبعض الناس، وقد يوجد بعضُها دون بعض» اه.

فائــدة:

اعلم أن الأسنان على ثلاثة أنواع: منها ما هو للطحن والتنعيم، وهي الأضراس، ومنها ما هو للكسر وهي الأنياب، ولذلك خُلقت رؤوسها مستديرة، ومنها ما هو للقطع

وهو الرباعيات والثنايا ولذلك خُلقت حادَّة الرؤوس [اهـ، حاشية النحراوي مع بعض زيادة]. فاجتهد يا أخي في حفظ هذا لأنه ينفعك في معرفة المخارج؛ لا سيما مَخرج الضاد واللام وأخواتها.

التتمة في بيان ألقاب الحروف

اعلم أن ألقابَ الحروف عشرةٌ، لقَّبها بها الخليلُ بن أحمد في أول كتاب العين. الأول: الحروف الحلقية، وهي ستة مذكورة في قول بعضهم:

همزٌ فهاءٌ ثم عينٌ حاءُ مهملتان ثُمَّ غينٌ خاءُ

الثاني: اللَّهُويَّتان وهما القاف والكاف.

الثالث: الشجريَّة وهنّ الجيم والشين والياء.

الرابع: الأسَليَّة وهن الصاد والسين المهملتان والزاي.

الخامس: النطعية وهن الطاء والدال المهملتان والتاء الفوقية.

السادس: اللُّثُوية وهن الظاء والذال المعجمتان والثاء المثلثة.

السابع: الذَلَقية بفتح اللام وسكونها؛ وهن اللام والنون والراء.

الثامن: الشفَهية وهن الفاء، والواو، والباء الموحَّدة، والميم.

التاسع: الجوفية وهن الألف والباء والواو المَدِّيتان.

العاشر: الهوائية وهن الحروف الجوفية؛ لأنها باعتبار المد هوائية، وباعتبار مجيئها من الجوف جوفية. ومخرجُ الجوفية من جوّ الفم والحلقِ أي خلائهما، والجوّ في أصل اللغة ما بين السماء والأرض فأطلق على الخلاء المذكور مجازًا، والجوّ والجوف كلاهما لغتان في الخلاء. [اه. شرح ابن غازي].

الباب الثاني في بيان صفات الحروف

فيه خمسة فصول وتتمة.

الفصل الأول في بيان ما تُعرف به الصفة مِن همس وجَهر ونحوهما

اعلم أن المخارج للحروف بمثابة الموازين؛ تُعرف بها مقاديرها، والصفات بمثابة الناقد الذي يميّز الجيد من الرديء. فببيان مخرج الحرف تَعرف كميته؛ أي مقداره، فلا يزاد فيه ولا يُنقص وإلا كان لحنًا، وببيان الصفة تُعرف كيفيته؛ أي عند النطق به من سليم الطبع؛ كجرْي الصوت وعَدَمِه، وتحقيقُ ذلِك أن الهواءَ الخارجَ من داخل الرئة _ وهو موضع النفس وللقلب كالغشاء _ إن خرجَ بدفع الطبع من غير أن يُسمع: يُسَمَّى نَفَسًا بفتح الفاء، وإن خرج بالإرادة وعرَض له تموُّجٌ يُسمع بسبب تصادم جسمين: سُمِّي صوتًا، وإنْ عرضَ للصوت كيفيات مخصوصة بسبب اعتماده على مقطع _ أي مخرج محقق _ وهو الذي ينقطع فيه الصوت كجزء من الحلْق أو اللسان أو الشفتين أو الخيشوم، أو مخرَج مقدَّرٍ وهو الذي لم ينقطع فيه الصوت، بل قدَّروا له جوف الحلق والفم: سُمِّيَ ذلك الصوت حروفًا. وإن عرضَ للحروف كيفياتٌ أُخر في الواقع بسبب نحو جَرْي الصوت وعدَمِه وقوّة الاعتماد على المَخرَج وعدمها: سُميت تلك الكيفياتُ صفات. ثم إن النفَس الخارج الذي هو صفة حروف إِنْ تَكيَّفَ بكيفية الصوت حتى يحصل صوتٌ قوي كان الحرف مجهورًا، وإن بَقي بعضُه بلا صوتٍ يجري مع الحرف: كان الحرف مهموسًا، وأيضًا إذا انحصر صوتُ الحرف في مخرَجه انحصارًا تامًا فلا يجري جريانًا أصلًا يسمى شديدًا؛ فإنك لو وقفتَ على قولك «الحج» وجدت صوتك راكدًا محصورًا، حتى لو أردت مد صوتك لم يمكنك، وأما إذا جرى الصوت جريانًا تامًّا ولم ينحصر أصلًا فإنه يسمى رخواً كما في «الطش» فإنك لو وقفتَ عليها وجدتَ صوت الشين جاريًا تمدُّه إن شئت، وأما إذا لم يتم الانحصار ولا الجري فيكون متوسطًا بين الشدة والرخاوة كما في «الظل» فإنك لو وقفتَ عليه وجدتَ الصوت لا يجري مثل جري «الطش»، ولا ينحصر مثل انحصار

«الحج»، بل يخرج على حد الاعتدال بينهما، وقِسْ على ذلك البواقي. [اه. ملا علي مع بعض زيادة].

ثم اعلم أن لهذ الصفات ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: تميز الحروف المشتركة في المخرج. قال ابن الجزري: كل حرف شارك غيره في مخرج فإنه لا يمتاز عنه إلا بالصفات، وكلُّ حرفِ شارك غيره في صفاتٍ فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج، ولولا ذلك لاتَّحدتُ أصوات الحروف في السمع، فكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى، ولما تميّزت ذواتها، وهذا مُعنى قول المازني: إذا همست وجهرت وأطبقت وفتحت اختلفتُ أصوات الحروف التي من مخرج واحد. وقال الرماني وغيرُه: لولا الإطباق، لصارت الطاءُ دالاً؛ لأنه ليس بينهما فرق إلا الإطباق، ولصارت الطاء ذالاً، ولصارت الصاد سينًا.

الفائدة الثانية: معرفةُ القوي مِن الضعيف لِيُعلم ما يجوز أن يُدغم وما لا يجوز؛ فإن ما له قوة ومزية على غيره لا يجوز أن يدغَم في ذلك الغير لئلا تذهب تلك المزية كما سيأتي بيانُ ذلك في محله إن شاء الله تعالى.

الفائدة الثالثة: تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج؛ فقد اتضح لك بهذا أن ثمرات معرفة الصفات التمييزُ والتحسينُ ومعرفةُ القوة والضعف؛ فسبحان مَنْ دقت في كل شيء حكمته.

لطيفة: رُوِيَ أَن الإمام أَبا حنيفة _ رحمه الله تعالى _ ناظرَ معتزليًا فقال له: قل: باء، فقال: باء، فقال: قل: حاء، فقال: بين مَخرجَيْهما، فبيَّنهما، فقال: إن كنتَ خالقًا فِعلك فأخرِجِ الباءَ مِن مخرَج الحاءِ، فبُهت المعتزلي وانصرف. [انتهى. شرح الملا علي].

الفصل الثاني في بيان عدد الصفات، ومعناها لغةً واصطلاحًا، وبيان عدد حروفها

اعلم أنّ الصفات جمع صفة. وهي لغةً: ما قام بالشيء من المعاني كالعلم والسواد. ولم يريدوا بالصفة معنى النعت كما أراده النحويون مثل اسم الفاعل والمفعول أو ما يرجع إليها من طريق المعنى نحو مثل وشبه. واصطلاحًا: كيفيةٌ عارضةٌ للحرف عند حصوله في المخرج من الجهر والرخاوة والهمس والشدة ونحوها، وبذلك يتميز

بعض الحروف المتحدة في المخرج عن بعض؛ فهي لفظ يدل على معنى في موصوفه؛ إما باعتبار محله أو باعتبار ذاته؛ فالأول كالجوفية والحلقية واللهوية إلى آخر ما تقدم في التتمة، والثاني كالجهر والهمس وأمثالهما من كل صفة لازمة للحرف في جميع أحواله، أي سواء كان ساكنًا أو محرَّكًا بأي حركة.

ثم إن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في عدد الصفات؛ فمنهم مَن عدَّها سبع عشرة صفة وهو الإمام ابنُ الجوزي رحمه الله تعالى، وتابعه على ذلك شرّاح مقدمته وغيرهم. ومنهم مَن زاد على ذلك وهو صاحب الرعاية فإنه أوصلها إلى أربع وأربعين صفة. ومنهم مَن نقصَ عن السبع عشرة كالبركوي فإنه عدّها في كتابه الدر اليتيم أربع عشرة بنقص الذلاقة وضدها وهو الإصمات، والانحراف واللين، وزيادة صفة الغنة. وكشارح نونية الإمام السخاوي فإنه عدّها ست عشرة صفة بنقص الذلاقة وضدّها أيضًا، وزيادة صفة الهوائي أي الحرف الهوائي وهو الألف. وكالمرعشي؛ فإنه ذكر في رسالته سبع عشرة صفة إلا أنه نقصَ الذلاقة وضدّها الانحراف واللين، وزاد أربع صفات: الغنة، والخفاء، والتفخيم، والترقيق، وفيه أن التفخيم والترقيق من الصفات العارضة، والمقام مقامُ عدّ الصفات اللازمة. فتأمل. ولما كان خيرُ الأمور أوسطها اخترتُ أن أذكر في هذه الله ما هو الأوسط من هذه الأقوال الثلاثة، وهو قول ابن الجزري بأنها سبعة عشر، شم بعد التكلم عليها نتكلم على صفتي الخفاء والغنة لأنهما من الصفات اللازمة أيضًا.

اعلم أن الصفات السبع عشرة تنقسم إلى قسمين: قسم له ضد وهو خمسة وضدة كذلك؛ بجعل ما بين الرخاوة والشدة مع أحدهما كما يأتي، وقسم لا ضد له وهو سبع؛ فذوات الأضداد: الجهر وضدة الهمس، والشدة وضدها الرخاوة، وما بينهما، والاستعلاء وضدة الاستفال، والإطباق وضدة الانفتاح، والإذلاق وضده الإصمات. وأما التي ليس لها أضداد: فالصفير، والقلقلة، واللين، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، فالجملة سبعة عشر؛ فكلُّ حرف يأخذ خمس صفات من المتضادة، وأما غير المتضادة فتارة يأخذ منها صفة أو صفتين، وتارة لا يأخذ شيئًا؛ فغاية ما يجتمع في الحرف الواحد سبع صفات؛ فالراء يكمل لها سبع صفات: الانحراف، والتكرير، والخمسة المتضادة. وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى في الفصل الخامس في ذكر توزيع الصفات على موصوفاتها.

ولنشرع الآن في بيان معاني الصفات لغة واصطلاحًا، وبيان عدد حروفها فنقول: الصفة الأولى: الجهر: ومعناه لغة: الإعلان والإظهار، وفي القول: إعلاء الصوت به، واصطلاحًا: انحباس جرئي النفس عند النطق بالحرف لقوّته وذلك من قوّة الاعتماد على مخرجه. وحروفه تسعة عشر حرفًا جمعها بعضهم في كلمات وهي (عظمَ وزنُ قارىء ذي غض جدّ طلب) أي رجح ميزان قارىء ذي غض للبصر اجتهد في الطلب. قال المرعشي: وهذه الحروف لقوّتها في نفسها وقوة الاعتماد عليها في موضع خروجها لا تخرج إلا بصوتٍ قوي شديد تمنع النفس من الجري معها، وبهذا الاعتبار سميت مجهورة، وهي ما عدا حروف الهمس الآتي ذكرها، وبعضها أقوى من بعض في الجهر على قدر ما في الحرف من صفات القوّة؛ فالطاء أقوى من الدال، وإن اشتركتا في قوّة الجهر؛ لانفراد الطاء بالإطباق والاستعلاء والتفخيم. وسيأتي بيان ذلك في محله.

الصفة الثانية: الهمس: ومعناه لغة: الخفاء ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ [طه: الآية ١١٨] أي صوتًا خفيًا، والمرادُ به في الآية حِسُ مشي الأقدام إلى المحشر. واصطلاحًا: جريانُ النفس عند النطق بالحرف لضعفه، وذلك من ضعف الاعتماد على مخرجه. وحروفه عشرة يجمعها قولك (فحثه شخص سكت)، وبعض هذه الحروف أضعف من بعض في الهمس؛ فالصادُ المهملة والخاءُ المعجمة أقوى من غيرهما؛ لأن في الصاد إطباقاً واستعلاءً وصفيرًا، وكلها من صفات القوّة، وفي الخاء استعلاء. والكافُ والتاءُ المثناة فوق أقوى من باقي الحروف غير الصاد والخاء؛ لما فيهما من الشدة، وهي من صفات القوة أيضًا. وأضعفُ الحروف المهموسة: الهاء والفاء والحاء والثاء المثلثة؛ إذ ليس فيهن صفة قوّة، بل أضعفُها الهاء؛ إذ في الفاء والحاء والثاء صفة الظهور الذي هو ضد الخفاء، وهو من صفات القوة، لكن لم يوضع له اسم في هذا الفن [اهـ. مرعشي في حاشيته].

قال ابن الجزري في التمهيد: الحروف الخفيّة أربعة: الهاء، وحروف المدّ واللين؟ سُميت بالخفية لأنها تَخْفَى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرفٍ قبلها، ولِخفاء الهاء قوّوها بالصلة اهـ.

تنبيه: اعلم أن جرْيَ النفَس وعدم جريه عند تحريك الحرف أبين منهما عند إسكانه، ويمثّل للمجهورة بقق، وللمهموسة بكك؛ فإنك تجد النفَسَ في الأول محصورًا وفي الثاني جاريًا؛ وإنما مثّلوا بهذين المثالين إيذانًا بأن تباين القسمين إذا ظهرٌ في الحرفين المتقاربين مخرجًا وهما القاف والكاف كان ظهوره مع المتباعدين أكثر، وتحقيقُ الفرق هنا ما قاله الملا علي «أن نفسَ الحرف إنْ تكيّف كله بكيفية الصوت حتى حصل

صوتٌ قوي كان الحرف مجهورًا، وإن بقي بعضُه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسًا» قال المرعشي: هذا الفرق إنما يتحقق في القراءة جهرًا؛ فالمراد من الصوت القوي الجهر، وقوله: "بلا صوت» يعني بلا صوت جهري يجري، مع مبدأ الحرف؛ فإذا قلت (إذ) بالمعجمة ومددتها تجد نفسها كله متكيفًا بصوت جهري وإذا قلت (اص) بالمهملة ومددتها تجد مبدأ نفسها متكيفًا بصوت جهري، وآخِرَه خاليًا عن ذلك الجهري، بل متكيفًا بصوت خفي، وقس عليهما؛ فالصاد المهملة بعض صوتها مجهورٌ وبعضه مهموس، لكن الاصطلاح وقع على أنها مهموسة، وكذا سائر حروف الهمس، وأما في القراءة سرًا فلا يتحقق هذا الفرق اهـ. ومعنى قوله: (فحثه شخص سكت) قال بعض شراح الجزرية: إن هذه الكلمات وقعت في مجلس بعض الملوك من بعض فصحاء العرب؛ حيث قال البعضُ المذكور: كان فلان يتكلم كلام هُجْرٍ فحثه شخصٌ سكت. والهُجْر بضم الهاء: الفحش، والحث على الشيء بالمثلثة: الحض عليه، ذكره صاحب الصحاح. ولك أن تقول: "سكت فحثه شخص»، وهو أحسن ما قبل لاستقامة المعنى؛ لأن إطالةَ السكوت لغير حاجة مِن دِينٍ أو دنيا مكروهةٌ، أي سكتَ فحتُه شخصٌ على الكلام فتكلم.

الصفة الثالثة: الشّدّة: ومعناها لغة: القوة، واصطلاحًا: انحباس جرّي الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة الاعتماد على المخرج، ويكملُ هذا الانحباس عند إسكان الحرف سواء انحبس معه النفس ـ كما في الأحرف الجهرية الشديدة وهي ستة أحرف: الهمزة، وحروف القلقلة الخمسة ـ أم لا، كما في التاء والكاف الشديدتين المهموستين، فبذلك عُلم الغرق بين النفس والصوت. وحروف الشدّة ثمانية يجمعها قولك: (أجد قط بكت) وإنما لُقبت بالشدة لاشتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوت، ألا بترى أنك تقول في الحرف الشديد (اج ات) فلا يجري الصوت في الجيم والتاء وكذلك أخواتهما، فلما اشتد في موضعه ومُنع الصوت أن يجري معه سُمّي حرفًا شديدًا. وهي مختلفة في القوة، فإذا كان مع الشدة جهر وإطباق فذلك غاية القوة كالطاء، ففيها اجتمعت الصفات الأربعة، فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية تكون قوته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة يكون ضعفه، فافهم هذا لتعطِيَ كلَّ حرفِ حقَّه في قراءتك من القوة، وتتحفظ على بيان الضعيف في قراءتك أيضًا. ومعنى قوله: (أجد قط وراءتك من العوف العرب محبوبة تسمى قط، فسمع بكاة في بيتها فقال: (أجد قط بكتُ) أنه كان لبعض العرب محبوبة تسمى قط، فسمع بكاة في بيتها فقال: (أجد قط بكتُ).

الصفة الرابعة: الرخاوة: ومعناها لغة: اللين، واصطلاحًا: جريان الصوت مع الحرف لضعف الاعتماد على المخرَج. وحروفها ستة عشر. وقد نظمها

بعضهم فقال:

رِخُو مِن الحروف ستُ وعَشَرْ ثاءٌ، وسينٌ، وألِفْ، والغَيْنُ، ثمَّ الفاءُ، ثم الهاءُ،

وأخصر من هذا ما ذكره بعضهم بقوله: إنْ تـشَــأُ ألــفــاظَ رِخْــوِ رَمْــزُهُ خُــذْ غَــثَ حَــظ

حاءٌ، وخاءٌ، ذالٌ، زايٌ، ذا اشتهَرْ صادٌ، وضادٌ، ثم ظا واوٌ، عُرِفْ وقَدْ أتَى في خَتْمِهِنَ الياءُ

> لا تَكُنْ في الحِفْظِ لاهِي فصض شوص زي ساهِ

وأما التوسط بين الشدَّة والرخاوة: فهو عدمُ كمال احتباس الصوت وعدمُ كمال جريه، وحروفُه خمسةٌ يجمعها قولك «لِنْ عُمَر» وهي اللام والنون والعين والميم والراء، وجمعُها في هذه الكلمات فيه إشارة إلى أنه أمرَه باللين والتواضع، وأصْلُه: لِن يا عمر، حُذف منه حرفُ النداء تخفيفًا. قال بعض الشراح: وأصْلُ هذه المقالة أن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه مرَّ على النبيّ على ورراءه جماعةٌ وهو يمشي الهُوَيْنا، فقال له النبيِّ ﷺ: «لِنْ عُمَر، فقال: يا رسول اللهِ واللهِ ما من شخص منهم إلا وله حاجة» اهـ. وبعضهم زاد على هذه الخمسة حروفَ المدِّ، وعليه فتصير ثمانيةً، وإليه مالَ الشاطبي، وجمعها بعضهم في قوله: (ولينا عمر)، وفي بعض مؤلفات مكى لم يضف إليها الألف فجمعها (نولي عمر) اهـ. وإنما كانت مرتبتها بين مرتبتين؛ لأن الرخوة إذا نُطق بها في نحو (ألبس وأنعش) جرى معها الصوت، والشديدة إذا نُطق بها في نحو (اضرب) و(اجلد) انحبس الصوت معها ولم يجْرِ، والتي بين الرخوة والشديدة إذا نُطق بها في نحو (انعم) و(اعمل) لم يجر الصوت معها جريانه مع الرخوة. ولم ينحبس انحباسه مع الشديدة، وتسمى هذه الحروف بينيةً أي بين الشديدة والرخوة لجري بعض الصوت معها وانحصار بعضه، فنُسبت إلى بين بين، وهو محل التوسط بين الشيئين. وفي المرعشي قال في شرح المواقف: إن الحروف الشديدة آنيةٌ لا توجد إلا في آنِ حَبْس النفَس، وما عداها زمانية يجري فيه الصوت زمانًا، وهي متفاوتة في الجريان؛ إذ الحروف الرخوة أتمّ جريانًا من الحروف البينية، وحروف المدّ أطول زمانًا من سائر الحروف الرخوة.

تنبيه: اعلم أن كلًا من الحروف الشديدة والرخوة ينقسم إلى مجهورة ومهموسة، أما الشديدة المجهورة فهي ستة أحرف: الهمزة، وحروف قطب جد، وأما الشديدة المهموسة فهي حرفان: الكاف والتاء الفوقية، وأما الرخوة المجهورة فهي ثمانية أحرف:

الضاد، والظاء، والذال، والغين المعجمات، والزاي، والألف المدية، والواو، والياء مدين أمْ لا، وأما الرخوة المهموسة فهي ثمانية أحرف أيضًا وهي الحروف المهموسة ما عدا الكاف والتاء الفوقية. وأما الحروف البينية فكلها مجهورة. فظهر من هذا التفصيل أنَّ كلاً من المجهورة والمهموسة ينقسم إلى شديدة ورخوة، وإن كان للمجهورة قِسْمٌ آخر وهو البينية.

ثم اعلم أن مبدأ أصوات جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جَهري، ولو كان الحرف مهموسًا، وأن صوتَ الحرف وإن كان مجهورًا فهو لا يتحقق بدون النفس، لأن حقيقة الصوت هو النفس المسموع كما سبق؛ فاحتباسُ الصوت يستلزم احتباسَ النفس معه، وجَرْيُه يستلزم جَرْيَه، وأنَّ نفس الحرف وإن كان مهموسًا لا ينفكُّ عن الصوت؛ لأن حقيقة الحرف هو الصوت المعتمد على المخرَج كما سبق، وأن نفس الحرف المجهور قليلٌ ونفَس الحرف المهموس كثير، فما ذُكر من أنه قد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء الفوقية معناه: يجري النفس الكثير ولا يجري الصوت القوي الذي حصل في مبدأ الحرف، وليس المرادُ نفْيَ جريان الصوت بالكلية، ألا ترى أنه ذكر أن صوت الشين في الطش جارِ تمدُّه إن شئتَ مع أن الشين مهموس كالكاف والتاء، وما ذُكر من أنه قد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين المعجمتين معناه: يجرى الصوت القوي ولا يجري معه نَفَسٌ كثير كما يجري مع المهموس، وليس المراد نفيَ جريان النفس بالكلية؛ ألا ترى إلى ما قاله البعض _ وهو ابن الجزري _ إن الرخاوة جريان الصوت والنفس. إذا علمتَ هذا فاعلم أن صوت الحرف ونفسه إما أن يحتبسا بالكلية فيحصل صوتٌ شديد وهو في الحروف الشديدة، أو لا يحتبسا أصلًا بل يجريان جريانًا كاملًا وهو في الحروف الرخوة، أو يتوسطان بين كمال الاحتباس وكمال الجري وهو في الحروف البينية، فهذه ثلاثة أنواع؛ ففي النوع الأول إن جرى بعد ذلك الاحتباسِ نفسٌ كثير فالحرف شديدٌ مهموس، وإن لم يَجْرِ فالحرفُ شديدٌ مجهور. وفي النوع الثَّاني إن كان صوتُ الحرف جاريًا كلُّه مع نفَسِ قليل فالحرف رخْوٌ مجهور، وإن كان جاريًا كلّه مع نفَس كثير فالحرف رخو مهموس. وقد عرفتَ أن المهموس في اصطلاحهم ما كان بعضُ صوته خَفِيًّا عند الجهر بالقراءة، وهو آخِرُه؛ إذ مبدؤه جهري ألبتة حينئذٍ. ولا تجد حرفًا كل صوته خفيٌّ عند الجهر بالقراءة؛ فمَن عدَّ الكافَ والتاءَ مِن المجهورة بناءً على أن الشدّة تؤكد الجهرَ فقد وهمَ؛ إذ لو كان كذلك لكان جميع الحروف مجهورًا. والنوع الثالث: مجهور كله. إن قلت: الهمسُ جريانُ النفس، وهو يستلزم جريان الصوت، والشدة احتباس الصوت، وهو يستلزم احتباس النفس، فبين الهمس والشدة تناقضٌ؛ فكيف تكون الكاف والتاء شديدتين مهموستين؟ قلت: الشدة في آنِ والهمسُ في زمانِ آخر؛ يعني أن شِدتَهما باعتبار الابتداء، وهمسَهما باعتبار الانتهاء؛ فإن الصوت يجري معهما آخِرًا، وشرطُ التناقض اتحادُ الزمن، وقد اختلفا هنا؛ ففي كل منهما صوتان: الأوّل قوي والثاني ضعيف. وقولنا: «والثاني ضعيف» احترازٌ عن حروف القلقلة فإنها وإن كان فيها صوتان إلا أن ثانيهما قوي. مثال التاء الموقوف عليها: ﴿لَمَلَكُمُ مُنَدُونَ فَي وَعَلَمَتِ اللهِ النحل: الآيتان ١٥، ١٦]، والكاف: ﴿يُنَبُنَى لَا تُشْرِفَ القَمَان: الآية ١٣] و﴿وَانظُر إِلَى حِمَارِكَ البَقَرَة: الآية ٢٥٩]. [اهـ، مرعشي وابن غازي].

الصفة الخامسة: الاستعلاء: ومعناه لغة الارتفاع والعلو، واصطلاحًا ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى. وحروفُه سبعة يجمعها قولك (خص ضغط قظ). وأشدُّها استعلاءً القاف كما في الرعاية في باب القلقلة. قال في النشر: وهي حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء، كما إن أسفلَ المستفِلة الياءُ التحتية. وقيل: حروفُ التفخيم هي حروف الإطباق. وسُميت مستعليةً لأن اللسان يعلو عند النطق بها إلى الحنك الأعلى، ويجوز أن يكون تسميتها مستعلية لِخروج صوتِها من جهة العلوّ، وكلُّ ما حَلَّ في عالٍ فهو مستَعْل. قال المرعشي: إن المعتبرَ في الاستعلاء استعلاءُ أقصى اللسان، سواء استعلى معه بقية اللسان أم لا، وحروف وسط اللسان وهي الجيم والشين والياء لا يُستعلَى بها إلا وسطَ اللسان، والكاف لا يستعلَى بها إلا ما بين أقصى اللسان ووسَطِه، فلم تُعَدّ هذه الأربع من المستعلية، وإن وُجد فيها استعلاءُ اللسان؛ لأن استعلاءه في هذه الأربع ليس مثل استعلائه بالحَرف المستعلي. وقال الجاربردي: وتجوَّزوا في تسميتها مستعلية؛ لأن المستعلى إنما هو اللسان، وأما الحرف فهو مستعل عنده اللسان، واختُصر وقيل مستعل، ومثلُ هذا الاختصار كثيرٌ في اللغة؛ كما قيل: «ليلَ نائم» أي حاصل فيه النوم. وجمعُ هذه الأحرف في هذه الكلمات فيه موعظتان: الأولى: أن قوله: (قِظ) أمر من قاظ بالمكان إذا أقام فيه. و(خُص) بضم الخاء المعجمة: البيت من القصب والضغط: الضيق. والمعنى أقم وقت حرارة الصيف في خص ذي ضغط أي اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه ولا تغترّ بزينتها وزخارفها فإن مآلك إلى الخروج منها كما قال ﷺ: «كُنْ في الدنيا كأنك غريبٌ أو عابرُ سبيل». الثانية: قال بعض شراح الجزرية: ومعنى هذه الكلمات: خُصّ القبرُ بالضغطة والحصر، قظ: أي تيقَّظُ من غفلتك واعمل لآخرتك، وكلتا الموعظتين حسنة.

الصفة السادسة: الاستفال: ومعناه لغة الانخفاض، واصطلاحًا انحطاط اللسان عند خروج الحرف عن الحنك إلى قاع الفم، وحروفه ما عدا حروف الاستعلاء السبعة، وهو

اثنان وعشرون حرفًا، وجمعها بعضهم في بيتين فقال:

وسميت هذه الحروف مستفلة لأن اللسان لا يستعلي بها إلى الحنك الأعلى عند النطق بها كما يستعلي بالمستعلية، وهذا الاسم مَجاز؛ لأن المستفل إنما هو اللسان لا الحرف. وفي التمهيد أن الياء التحتية مستفلة جدًّا، وفيه أيضًا أن الراء واللام المفخمتين يشبهان الحروف المستعلية. قال المرعشي: الظاهرُ أنهما في حالتَي تفخيمهما من الحروف المستعلية.

الصفة السابعة: الإطباق: ومعناه لغة الإلصاق، واصطلاحًا هو إطباق أي تلاصق ما يحاذي اللسان مِنَ الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف. وقال القسطلاني: الإطباق: تلاقي طائفتَي اللسانِ والحنكِ الأعلى عند النطق بحروفها، وقال المرعشي: الإطباق في الاصطلاح ـ على ما يُشعِر به كلام الجاربردي ـ: استعلاء أقصى اللسان ووَسَطِه إلى جهة الحنك الأعلى، وانطباق الحنك على وسط اللسان بحيث ينحصر الصوتُ بينهما. وحروفُ الإطباق أربعةٌ جمَعها ابنُ الجزري في نصف بيت فقال:

وصادُ ضادٌ طاءُ ظاءٌ مُطْبَقه

بفتح الباء وكسرها وبترك تنوين الأول والثالث للوزن. وإنما لم تُركب هذه الحروف الأربعة على قياس سائرها لعدم حصولِ معنى في تركيبها، ولثقلها على اللسان، بخلاف غيرها، وتجوَّزوا في تسميتها مُطْبَقةً؛ لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأما الحرفُ فمطبَقٌ عنده، فاختصر، فقيل: مطبقة، ومثلُهُ كثيرٌ في الاستعمال، والكلامُ في المنفتحة كذلك؛ لأن الحرف لا ينفتح، وإنما ينفتح اللسان عن الحنك عند النطق به.

ثم اعلم أن الإطباق أبلغُ من الاستعلاء وأخصُ منه؛ إذ لا يلزم من الاستعلاء الإطباق، ويلزم من الإطباق الاستعلاء. ألا ترى أنك إذا نطقتَ بالغين والخاء المعجمتين والقاف وقلت: (خخ وغغ وقق) استعلى أقصى اللسان إلى الحنك مِن غير إطباق، يعني من غير إطباق الحنك على وسط اللسان، وإذا نطقتَ بالصاد وأخواتها وقلتَ صص وطط استعلى وسط اللسان أيضًا، وانطبق الحنك على وسط اللسان؛ فالقاف والحاء والغين مستعلية وليست بمطبقة. وفي رسالة المرعشي نقلًا عن الرعاية: وبعضُ حروف الإطباق أقوى من بعض؛ فالطاء المهملة أقواها في الإطباق لجهرها وشدتها، والظاء المعجمة

أضعفُها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا، والصادُ والضادُ متوسطتان في الإطباق. يعني أن هذه الثلاثة لرخاوتها ضَعُفَ إطباقها. وكانت الظاء المعجمة أضعفها في الإطباق لانحرافها المذكور. اهـ.

الصفة الثامنة: الانفتاح: ومعناه لغة الافتراق، واصطلاحًا تجافي كلِّ من الطائفتين - أي طائفتي اللسان والحنك ـ عن الأخرى حتى يخرج الربح عند النطق بالحرف. وحروفه خمسة وعشرون يجمعها قولك: (من أخذ وجد سعة فزكا حقَّ له شربُ غيث) ومعنى التركيب: من وجد سعة فأدّى زكاة ماله كان على الله حقِّ أن يسقيه من رحمته. [اهد. شرح الشيخ حجازي]. وسُمِّيتُ هذه الحروف الخمسة والعشرون منفتحة لانفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى وخروج الربح من بينهما عند النطق بها، وهي ما عدا الحروف المطبقة؛ فالانفتاح أعم من الاستفال؛ لأن كل مستفل منفتح بدون العكس؛ لأن القاف والخاء والغين المعجمتين منفتحة وليست بمستفلة. وفي المرعشي: إن لأن القاف والخاء والغين المعجمتين منفتحة وليست بمستفلة. وفي المرعشي: إن مُنتَ ينطبق الحنك الأعلى على وسط اللسان، وينحصر الصوت بينهما في الجيم، فلِمَ لمَ تُعدّ من المطبقة؟ قلت: استعلاء أقصى اللسان معتبر اصطلاحًا في الإطباق كما عرفت.

الصفة التاسعة: الذلاقة: ومعناها لغة: حِدَّةُ اللسان وبلاغتُه وطلاقتُه، وحروف الذلاقة _ ويقال لها الحروفُ الذُّلْق بضم الذال وسكون اللام _ سِتَّةٌ جمعها ابنُ الجزري في ثلاث كلمات وهي (فَرَّ من لُب) ومعناه هرب الجاهل من ذي لب أي من عاقل؛ لأن اللبَّ بضم اللام العقلُ، ويمكن أن يكون المعنى فَرَّ من الخلق مَن له عقل به عَرف الحق؛ ففيه إيماء إلى قوله تعالى: ﴿فَيْرُوا إِلَى اللهِ ﴾ [الذاريات: الآية ٥٠] وقوله تعالى: ﴿وَبَبَتُلُ إِلَيْهِ بَبْنِيلا ﴾ [المُزمِّل: الآية ٨] اهـ. ملا علي. وسُميت هذه الحروف الستة مُذلَقة بالذال المعجمة لسرعة النطق بها لخروج بعضها من ذلق اللسان أي طَرَفِه وهو الراء واللام والنون، وبعضها مِن ذلق الشفة وهي الباء الموحدة والفاء والميم، وهي أخفُ الحروف وأسهلُها وأكثرُها امتزاجًا بغيرها، ومقتضَى تعليلهم أن تكون الواوُ من الحروف المذلقة، ولم أر مَن ذكره، فتأمل.

الصفة العاشرة: الإصمات: ومعناه لغة المنع؛ لأن مَن صمتَ منعَ نَفْسه من الكلام، والمراد بها هنا أنها ممنوعة من انفرادها أصولاً في بنات الأربعة والخمسة بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرفٍ أو خمسة أصولاً لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرفٌ من الحروف المذلقة لِتُعادل خِفةُ المذلق ثقلَ المصمّت، ولذلك قالوا إن عسجدًا اسمٌ للذهب أعجميّ لِكونه مَن بنات الأربع، وليس فيه حرفٌ من المُذْلَقَة، وحروفه أي

الإصمات ما عدا الحروف المذلقة الستة، وهي ثلاثة وعشرون حرفًا يجمعها قولُك (جُزْ غش ساخط صِدْ ثقة إذ وعظه يحضُك) أي: عُدْ عن غش ساخط للحق واصطد ثقة فإن وعظه يحثك على الخير اه. قال ابن غازي في شرحه: وإنما سُميت مصمتة لأنها حروف أصمتت؛ أي مُنعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب _ إذا كثرت حروفها _ لاعتياصها وصعوبتها على اللسان، فهي حروف لا تتفرد بنفسها في كلمة كثيرة الحروف؛ أعني أكثر من ثلاثة أحرف، حتى يكون معها غيرُها من الحروف المذلقة. قال مكي في الرعاية: «إن الألف ليست من المذلقة ولا من المصمتة لأنها هوائية لا مستقر لها في المخرج» اه.

الصفة الحادية عشرة: الصفير: ومعناه لغة صوت يصوّت به للبهائم، واصطلاحًا: صوت زائد يخرج من بين الشفتين يصحَبُ حروفه الثلاثة عند خروجها وهي: الصاد المهمّلة، والزاي، والسينُ المهمّلة، وقد جمعها ابنُ الجزري في نصف بيت فقال:

صفيرُها صادٌ وزايٌ سين

وإنما سُميت بحروف الصفير لأنك إذا قلت اص از اس سمعت لهن صوتا يشبه صفير الطائر؛ لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فينحصر الصوت هناك إذا سكنت ويأتي كالصفير؛ فالصاد تشبه صوت الأوز، والزاي صوت النحل، والسين صوت الجراد. وفي الأحرف الثلاثة للأجل صفيرها قوة، وأقواها في ذلك: الصاد للاستعلاء والإطباق اللذين فيها، ثم الزاي للجهر لأنه من صفات القوة، وأما السين فهي أضعفها لكونها مهموسة، والهمس الخفاء كما تقدم، وعلى هذا ينبغي لك أن تحرص على بيان صفيرها أكثر من صفير الزاي؛ لأنه بين الجهر، وصفير الزاي أكثر من صفير الصاد لأنه بين الجهر، وصفير الزاي أكثر من صفير الصاد لأنه بين الإطباق، كما ينبغي لك أن تحرص على بيان كل حرف مهموس غير ما فيه الاستعلاء. [اه. ابن غازي].

الصفة الثانية عشرة: القلقلة: قال المرعشي في رسالته: هي في اللغة شدَّةُ الصياح كما نُقل عن الخليل. وتجيءُ بمعنى التحريك. قال في الصحاح: «قلقله قلقلةً وقلقالاً فتقلقل أي حرّكه فتحرَّك واضطرب». واصطلاحًا على ما صرّح به أبو شامة نقلاً عن صاحب الرعاية: صوت زائلاً حدث في المخرَج بعد ضغطِ المخرَج وحصولِ الحرف فيه بذلك الضغط، وذلك الصوت الزائد يحدث بفتح المخرج بتصويت، فحصل تحريكُ مخرج الحرف وتحريكُ صوته؛ أما المخرَج فقد تحرك بسبب انفكاكِ دَفْعِيّ بعد التصاقِ مُحكم. وأما الصوت فقد تبدَّل في السمع، وذلك ظاهر، فلك تعريف القلقلة بتحريك الصوت أو بتحريك المَخرَج، ويشترط عند الجمهور في إطلاق اسم القلقلة على ذلك

الصوت الزائد كونُه قويًا جهريًا بسبب أنه حاصل بفك المخرج دفعة بعد لصقه لصقًا مُحْكَمًا، ولذا خصوا القلقلة بحروف اجتمعت فيها الشدة والجهر؛ فالشدة تحصُرُ صوتَ الحرف لشدة ضغطه في المخرَج، والجهر يمنع جريَ النفس عند انفتاح المخرج، فيلتصق المخرجُ التصاقًا محكمًا، فيقوى الصوت الحادث عند انفتاح المخرج دفعةً. وهي حروف خمسة يجمعها قولك: (قطب جد): القاف، والطاء المهملة، والباء الموحدة، والجيم، والدال المهملة. وإنما سميت بذلك لأن صوتها لا يكاد يُتبين به سكونُها ما لم تخرج إلى شبه المتحرك لشدة أمرها من قولهم قلقله إذا حركه، وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهرُ يمنع النفَسَ أن يجري معها، والشدةُ تمنع أن يجري صوتها. فلما اجتمع لها هذان الوصفان احتاجت إلى التكلف في بيانها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى تكاد تخرِج إلى شبه تحريكها لقصد بيانها؟ إذ لولا ذلك لمَا تُبُيِّنَتُ؛ لأنه إذا امتنع النفَسُ والصوتُ تعذَّر بيانُها ما لم يُتكلَّف بإظهار أمرها على الوجه المذكور، ولا فرق في هذه الأحرف بين أن تكون متطرفةً ووُقف عليها؛ كقاف ﴿خَلَقِّ﴾ [البقرة: الآية ١٠٢]، وطاء ﴿مُحِيطًا﴾ [آل عمران: الآية ١٢٠، وغيرها]، وباء ﴿ قَرِيثُ ﴾ [البقرة: الآية ١٨٦، وغيرها]، وجيم ﴿ بَهِيجٍ ﴾ [الحج: الآية ٥، وغيرها]، ودال ﴿ غَيِدٌ ﴾ [هود: الآية ٧٣، وغيرها]، أو متوسطةً ساكنة: كقاف ﴿ خَلَقْنَا ﴾ [الأعراف: الآية ١٨١، وغيرها]، وطاء ﴿قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: الآية ١٣]، و﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح: الآية ١٤]، وباء ﴿رَبُوتَهُ [المؤمنون: الآية ٥٠]، وجيم ﴿ اَجْتَبْنَهُ ﴾ [النحل: الآية ١٢١، وغيرها]، ودال ﴿ يَدْخُلُونَ ﴾ [النساء: الآية ١٢٤، وغيرها]. [اهم. مرعشى وابن غازي]. وقال في تبصرة المريد: وتنقسم القلقلة إلى ثلاثة أقسام: أعلى وهو في الطاء، وأوسط وهو في الجيم، وأدنى وهو في الثلاثة الباقية. وقال الشيخ حجازي في شرحه: وتجب المبالغة في القلقلة حتى يسمع غيرُك نبرةً قويةً عاليةً بحيث تُشبه الحركة؛ أي حركة ما قبله، وتتبع الحرف بعد سكونه كما هو كلام الشيخ حفظه الله نقلًا عن الكتب المعتبرة، فلا تتأتى القلقلة إلا بالجهر البالغ؛ فمن اكتفى بإسماع نفسه لم يتَّبع تعريفَ الجهر نفسه؛ لأن أدنى الجهر إسماعُ غيره لا إسماع نفسه؛ فمن أسمع القلقلة نفسَه فقط لا يقال إنه أتى بالقلقة وإنما يقال إنه ترك القلقلة، فهو لحن، ولا يحصل التشديد بالمبالغة فيها لأن التشديد يورث إلباث الحرف مقدارَ الحرفين، والقلقلة هي التحريك لا الإلباث. والله أعلم. اه.. وقال المرعشى: وينبغي أن يبالغَ في إظهار القلقلة عند سكون الوقف كما أشار إليه ابنُ الجزري في نظمه بقوله:

وبَيِّنَنْ مُقَلْقَلًا إِنْ سكَنا وإن يكُنْ في الوقفِ كانَ أَبْيَنا

والحاصلُ أن القلقلةَ صفةٌ لازمةٌ لهذه الأحرف الخمسة، لكنها في الموقوف عليه أقوى منها في الساكن الذي لم يوقف عليه، وفي المتحرك قلقلة أيضًا لكنها أقل فيه من الساكن الذي لم يوقف عليه؛ لأن تعريف القلقلة باجتماع الشدة والجهر كما في المرعشي يشير إلى أن حروف القلقلة لا تنفك عن القلقلة عند تحركها، وإن لم تكن القلقلة عند تحركها ظاهرة، كما أن حَرْفَي الغُنَّةِ وهما النون والميم لا يخلوان عن الغنة عند تحركهما وإن لم تظهر. فبذلك تبيَّنَ أنَّ مراتبَها ثلاثةٌ، وهذه القلقلة بعضها أشد من بعض، وأقواها القاف بالاتفاق لشدة ضغطه واستعلائه، ولذلك قال بعضهم: إن أصل صفة القلقلة لها، ثم وصفوا الأربعة الباقية تبعًا لها. [اهـ مرعشى وابن غازي]. ثم اعلم أن بعضهم أضاف إلى أحرف القلقلة الخمسة الهمزة معلِّلًا ذلك بأنها قد اجتمعت فيها الشدَّةُ والجهرُ كما هو شأن أحرف القلقلة، ولكن الجمهور أخرجوها من أحرف القلقلة، ولعل سبب ذلك ما في الرعاية أن الهمزة كالتهوُّع أي التقيؤ وكالسَّعْلة، فجرت عادة العلماء بإخراجها بلطافة ورفقِ وعدم تكلفِ في ضغط مَخْرَجها لئلا يظهر صوت يُشْبِه التهوعَ والسَّعلةَ. وقال المقدسي في شرحه على الجزرية: إنما أخرجها الجمهور من حروف القلقلةِ لما يدخلها من التخفيف حالة السكون، ففارقت أخواتها، ولما يعتريها من الإعلال. وقال المرعشي في رسالته: ولم يَعُدُّ الكافَ والتاءَ المثناة الفوقية من حروف القلقلة _ مع أن فيهما صوتًا زائدًا حدث عند انفتاح مخرجيهما _ لأن ذلك الصوت فيهما يلابس جَرْي نفس، أي بسبب ضعف الاعتماد على المخرج؛ فهو صوت همس ضعيف، ولذا عُدَّتا شديدتين مهموستين، فلو لم يلابَس ذلك الصوتُ فيهما بجَرْي نَفس لَكانَ قلقلةً ولكان التاءُ دالًا.

ثم اعلم أن انتفاء القلقلة إما بانتفاء صوت انفتاح المخرج بالكلية، وإما بانتفاء شدة الصوت وانفتاحه بأن يكون ذلك الصوت مقرونًا بنفَس جارٍ كما في الكاف والتاء، وهي لازمة لحروف (قُطب جَدّ)، وإحداثُها في غيرها لحنّ، كما حذر في بعض الرسائل عن قلقلة الفاء واللام في (أفواجًا وجعلنا). والقِطب بتثليث القاف، والضم أشهر، وهو في الأصل قطب الرحى، ويطلق ويراد به ما يكون عليه مدار الأمر كما يقال فلان قطب بني فلان أي سيدهم الذي يدور عليه أمرهم، والجدّ: البخت والعظمة. وفي ابن غازي: الجدّ: ضد الهزل، وداله مشددة اه.

الصفة الثالثة عشرة: اللين: ومعناه لغة: ضد الخشونة. واصطلاحًا: إخراجُ الحرف بعد كلفة على اللسان، وهو صفةٌ لازمة للواو والياء التحتية الساكنتين المفتوح ما قبلهما، نحو: (خوف)، و(بيت)، فهما حرفا لين بلا مدّ، فلا مدّ عليهما وصلّا، ويجوز مدُّهما

وقفًا إذا وقع بعدهما ساكن كخَوْف وبَيْت، ويكون وصف اللين فيهما أيضًا عند مجانسة ما قبلهما لهما، ك (هُود) و(شِيث)، وفي الألف ك (موسى)، وتظهر فائدة ذلك عند لقائها الساكن بعدها بسبب الوقف أو الإدغام، فتجري الأوجه الثلاثة: المد، والتوسط، والقصر.

الصفة الرابعة عشرة: الانحراف: ومعناه لغة: الميل والعدولُ. واصطلاحًا: ميلُ الحرف بعد خروجه إلى طرف اللسان. وهو صفةٌ لحرفين: اللام، والراء؛ وإنما وُصفا بالانحراف لأنهما: «انحرفا عن مخرجِهما حتى اتصلا بمخرَج غيرهما؛ فاللام فيها انحراف؛ أي ميلٌ إلى ناحية طرف اللسان، والراء أيضًا فيها انحراف إلى ظهر اللسان، وميلٌ قليل إلى جهة اللام، ولذلك يجعلها الألثغ لامًا. (اهـ. ابن غازي). وقال الشيخ حجازي في شرحه: «لأن فيهما انحرافًا عن صفتهما أيضًا إلى صفة غيرهما؛ أما اللام فهو من الحروف الرِّخوة؛ لكن اللسان انحرف به مع الصوت إلى الشدة، فلم يعترض في منع خروج الصوت الاعتراض الشديد، ولا يخرج معه الصوت كخروجه مع الرِّخوة، فشمي منحرة الانحراف عن حكم الرخوة، فهو بين الصفتين. وأما الراء فهو حرفٌ انحرف عن مخرج النون ـ الذي هو أقرب المخارج إليه ـ إلى مخرج اللام، وهو أبعد عن مَخرج النون من مخرجه، فسُميَ منحرفًا لذلك». وفي شرح الحلبي: سمِّي اللام بالمنحرف؛ لانحرافه إلى مخرج غيره وهو الضاد، ولذلك إذا فُخَم قاربَها في اللفظ.

الصفة الخامسة عشرة: التكرير: ومعناه لغة: إعادةُ الشيء مرة أو أكثر، واصطلاحًا: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف، وهو صفة لازمة للراء. ومعنى وصفه بالتكرير كونه قابلًا له، فيجب التحرز عنه؛ لأن الغرض من هذه الصفة تركها. وفي المرعشي نقلًا عن الرعاية: والراء حرف قابلٌ للتكرير الذي فيه، وأكثرُ ما يظهرُ تكريره إذا كان مشدّدًا نحو كرة ومرة؛ فواجب على القارىء أن يخفي تكريره ولا يُظهره، ومتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدّد حروفًا، ومن المخفف حرفين، وقال فيها: والتكرير في الراء المشدّدة أظهر وأحوج إلى الإخفاء منه في المخففة؛ ولذلك قال ابن الجزرى في مقدمته:

وأَخْفِ تـكريـرًا إذا تَـشَـدُدُ

قال المرعشي: ليس معنى إخفاء تكريره إعدام تكريره بالكلية بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية؛ لأن ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة في لصق رأس اللسان باللثة بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية كما في الطاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز كما صرح به ابن

الجزري في النشر؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة مع أنه من الحروف البينية، بل معناه تقوية ذلك اللصق بحيث لا يتبين التكرير والارتعاد في السمع، ولا يميّز اللّافظُ ولا السامعُ بين المكرّرين كما نقلناه عن شرح المواقف. اهد. قال الجعبري: وطريق السلامة منه أن يلصق اللافظ به ظهرَ لسانه بأعلى حَنكه لصقًا محكمًا مرة واحدة، بحيث لا يرتعد؛ لأنه متى ارتعد حدث مِن كل مرة راءٌ، فهذه الصفةُ يجب أن تُعرف لِتُجتنب لا ليؤتى بها. ولك كالسحر يعرف ليجتنب.

الصفة السادسة عشرة: التَّفَشِي: ومعناه لغة: الانتشار والانبثاث، وقيل معناه لغة: الاتساع؛ لأنه يقال تفشت القرحة بمعنى اتسعت حكاه صاحب القاموس. واصطلاحًا: انتشار الريح في الفم عند النطق بالشين حتى يتصل بمخرج الظاء المشالة. وفي المرعشي نقلًا عن الرعاية: معناه: كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك، وانبساطه في الخروج عند النطق بالحرف. وقال فيها في باب الشين: التفشي: ريح زائدة تنتشر في الفم عند النطق بالشين المعجمة اه. والتفشي: صفة للشين وحدها عند ابن الجزري والشاطبي، ومع الفاء عند صاحب درر الأفكار، ومع الثاء المثلثة عند صاحب الرعاية، ومع الضاد المعجمة عند بعض العلماء. وقال ـ أي ذلك البعض ـ: الشين تنفشي في الفم حتى تتصل بمخرج اللام اهـ. وقال قوم: إن حتى تتصل بمخرج الظاء، والضاد تنفشي حتى تتصل بمخرج اللام اهـ. وقال قوم: إن في الصاد والسين المهملتين والراء تفشيًا. كذا في التمهيد. قال المرعشي: وبالجملة إن الحروف المذكورة مشتركة في كثرة انتشار خروج الريح، لكن ذلك الانتشار في الشين أكثر، ولذا اتفق على تفشيه، وفي البواقي المذكورة قليل بالنسبة إليه؛ ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالتفشي.

الصفة السابعة عشرة: الاستطالة: ومعناها لغة: الامتداد، وقيل: بُعد المسافتين. واصطلاحًا: كما صرح به ابن الجعبري: امتدادُ الصوت من أول حافة اللسان إلى آخِرِها، وهي صفةُ الضاد المعجمة، وقد عرفتَ أوَّل الحافة وآخِرَها في بيان مخرج الضاد. وهذا التعريف أوْلى مما وقع في بعض الرسائل: «الاستطالة: امتداد الصوت وهي في الضاد»؛ وذلك لأن امتداد الصوت لا يُخص بالضاد. ولمّا شارك المستطيلُ الممدودَ في امتداد الصوت وفي جريانه ـ وإن لم يبلغ المستطيلُ قَدْرَ ألفٍ فرِّق ـ كما قال الجعبري ـ بين المستطيل والممدود بأن المستطيلَ جرَى في مخرجه، والممدودَ جرى في نفسه بسكون الفاء بمعنى الذات. وتوضيح هذا الفرق أن للمستطيل مخرَجًا له طولٌ في جهة جريان الصوت؛ فجرى في مخرجه بقدر طوله ولم يتجاوزه، لِما عرفتَ أن الحرف لا يتجاوز مخرجه المحقق، وليس للمدود مخرج، فلم يجر إلا في ذاته؛ إذ المخرج المقدَّر ليس مخرج حقيقة؛ فلا ينقطع إلا بانقطاع الهواء اه.

خاتمة في الكلام على صفتي الخفاء والغنة، وبيان حروفهما

اعلم أن الخفاء معناه في اللغة الاستتار، وفي العرف خفاء صوت الحرف. وحروفه أربعة : حروف المدّ الثلاثة، والهاء. أما خفاء حروف المدّ فلسعة مخرجها. قال أبو شامة: حروف المدّ أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجًا: الألف ثم الياء ثم الواو. ولخفاء حروف المدّ يجب بيانها قبل الهمزة بتطويل مدّها خوفًا من سقوطها عند الإسراع؛ لخفائها وصعوبة الهمزة بعدها. قال المرعشي: ولعل معناه: إذا وقع الأصعب بعد الأسهل، يهتم الطبعُ للأصعب، فيذهل عن الأسهل، فينعدم في التلفظ؛ فيجب الاهتمام ببيان الأسهل حينئذِ. أما خفاءُ الهاءِ فلاجتماع صفات الضعفِ فيها. قال في الرعاية: الخفاءُ من علامات ضعف الحروف، ولما كان الهاء حرفًا خفيًا وجَبَ أن يُتحفظ ببيانها حيث وقعت. قال المرعشي: معنى «بيانها» تقوية صوتها بتقوية ضغط مخرَجها نمو له يتحفظ على تقوية ضغط مُخرَجها لمالَ الطبع إلى توسيع مَخرَجها لعسْ تَضييقه لبعده عن الفم، فيكاد ينعدم في التلفظ اهـ.

ثم اعلم أن النونَ أغَنُّ من الميم كما في التمهيد. وقال الرضي: في الميم غنة وإن كانت أقل من غنة النون. قال المرعشي: أقوى الغنّات غنة النون المشدّدة فهي أكمل من غنة الميم المشدّدة، وغنةُ النون المخفاة أكملُ من غنة الميم المخفاة. اهد. فعليك يا أخي

بحفظ هذه الصفات على التفصيل حتى تكون عالمًا بالتجويد والترتيل. وللحروف صفاتٌ أُخَر غير مشهورة تركناها خوفًا من الإملال والتطويل.

الفصل الثالث في المخرج والصفة في المخرج والصفة

اعلم أن كل حرف شاركَ غيرَه في مخرجه فإنه لا يمتاز عن مُشاركه إلا بالصفات، وكل حرف شاركَ غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج.

(فالهمزة والهاء) اشتركتا مخرجًا وانفتاحًا واستفالًا، وانفردت الهمزة بالجهر والشدّة، فلولا الهمسُ والرخاوة اللذان في الهاء مع شدّة الخفاء لكانت همزة، ولولا الشدة والجهر اللذان في الهمزة لكانت هاءً.

(والعين والحاء المهملتان) اشتركتا مخرجًا وانفتاحًا واستفالًا، وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة، فلولا الجهرُ وبعضُ الشدّة في العين لكانت حاءً، ولولا الهمس والرخاوة في الحاء لكانت عينًا.

(والغين والخاء المعجمتان) اشتركتا مخرجًا ورخاوة واستعلاء وانفتاحًا، وانفردت الغين بالجهر.

(والجيم والشين والياء) اشتركت مخرجًا وانفتاحًا واستفالًا، وانفردت الجيم بالشدّة، واشتركت مع الياء في الجهر، وانفردت الشين بالهمس والتفشّي، واشتركت مع الياء في الرخاوة.

(والضاد والظاء المعجمتان) اشتركتا جهرًا ورخاوة واستعلاء وإطباقًا، وافترقتا مخرجًا، وانفردت الضاد بالاستطالة. وفي المرعشي نقلًا عن الرعاية ما مختصره أن هذين الحرفين أعني الضاد والظاء متشابهان في السمع، ولا تفترق الضاد عن الظاء إلا باختلاف المخرج والاستطالة في الضاد، ولولاهما لكانت إحداهما عين الأخرى؛ فالضاد أعظم كُلْفة وأشقُ على القارىء من الظاء، ومتى قصر القارىء في تجويد الظاء جعلها ضادًا؛ لأنها تقرب من الظاء. وقال فيها أيضًا: ولا بد للقارىء من التحفظ بلفظ الضاد حيث وقعت؛ فهو أمر يقصِّر فيه أكثر مَن رأيت مِن القراء والأئمة لصعوبته على من لم يدرب به. فلا بد للقارىء المجوِّد أن يلفظ بالضاد مفخمة مستعلية مطبقة مستطيلة، فيظهر صوت خروج الربح عند ضغط حافة اللسان لما يليه من الأضراس عند اللفظ بها، ومتى فرّط في خروج الربح عند ضغط المعجمة؛ فالضاد أصعب الحروف تكلفًا في المخرج، وأشدها

صعوبة على اللافظ. اه باختصار. وقال فيها: وإذا وقعت الظاء بعد الضاد نحو وأنقض ظَهْرَكَ [الشَرح: الآية ٣] فلا بد من بيان الظاء وتمييزها عن الضاد، فإن لفظت بالضاد المعجمة بأن جعلت مَخرجها من حافة اللسان مع ما يليها من الأضراس بدون إكمال حصر الصوت، وأعطيت لها الإطباق والتفخيم الوسطين والرخاوة والجهر والاستطالة والتفشي القليل، فهذا هو الحق المؤيد بكلام الأئمة في كتبهم، ويشبه صوتُها حينئذ صوتَ الظاء المعجمة بالضرورة، فماذا بعد الحق إلا الضلال. ولإشكال أمر الضاد أطنبت في الكلام اه. مرعشي.

(والطاء والدال المهملتان والتاء المثناة الفوقية) اشتركت في المخرج والشدة، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، فلولا هذه الثلاثة لكانت دالاً، ولولا أضدادها في التاء لكانت طاء، ولو أعطيت الطاء همسًا مع بقاء الإطباق والاستعلاء والتفخيم لا تصير حرفًا معتدًا به، بل هو لحن، وتنفرد الدال عن التاء بالجهر فقط، فلولا الجهر لكانت تاء، ولولا الهمس في التاء لكانت دالاً، فالطاء أقرب إلى الدال منها إلى التاء بدون العكس؛ لأن الدال أقرب إلى التاء، وبالعكس.

(والظاء والذال المعجمتان والثاء المثلثة) اشتركت مخرجًا ورخاوة، وانفردت الظاء بالاستعلاء والإطباق، واشتركت مع الذال في الجهر، فلولا الإطباق والاستعلاء في الظاء لكانت ذالًا، ولولا أضدادها في الذال لكانت ظاء، وانفردت الثاء بالهمس، واشتركت مع الذال استفالًا وانفتاحًا، ومتى قصر القارىء في تفخيم الظاء جعلها ذالًا، ومتى قصر في ترقيق الذال إذا وقع بعدها قاف نحو: (ذاق) دخلها تفخيم يؤديها إلى الإطباق فتصير ظاء؛ لأن القاف مفخم، والمفخم يغلب على المرقق فيسبق اللسان إلى أن يعطى للمرقق تفخيمًا.

(والصاد والسين والزاي) اشتركت مخرجًا ورخاوةً وصفيرًا، وانفردت الصاد عن السين بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، فلولا هذه الثلاث لكانت سينًا، ولولا أضدادها في السين لكانت صادًا، وعن الزاي بهذه الثلاث وبالهمس، فلولا هذه الأربع لكانت زايًا، ولولا أضدادها في الزاي لكانت صادًا، وتنفرد السين عن الزاي بالهمس فقط، فلولا الهمس لكانت زايًا، ولولا الجهر في الزاي لكانت سينًا؛ فالصاد أقرب إلى السين منها إلى الزاي، بدون العكس؛ لأن السين أقرب إلى الزاي اهد. فإذا أحكم النطق بكل حرف على حدته موفيًا حقّه فليُعمِل نفسَه بإحكامه حالةَ التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالةَ الإفراد، وذلك ظاهر؛ فكم ممن يحسن الحروف مفردةً ولا يحسنها مُركبة بحسب ما يجاورها من مُقارب ومُجانس وقوي وضعيف ومفخّم ومرقّق، فيجذب القويّ بحسب ما يجاورها من مُقارب ومُجانس وقوي وضعيف ومفخّم ومرقّق، فيجذب القويّ

الضعيفَ، ويغلب المفخّمُ المرقّقَ، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكمَ صحةَ التلفظ حالة التركيب حصّل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب، وسنورد من ذلك ما هو كاف إن شاء الله تعالى.

الفصل الرابع في بيان الصفات القوية والضعيفة

اعلم أن الصفات تنقسم إلى قوية وضعيفة:

أما صفات القوّة فهي: الجهر، والشدة، والاستعلاء، والإطباق، والإصمات، والصفير، والقلقلة، والانحراف، والتكرير، والتفشّي، والاستطالة، والغنة. قال المرعشي: وبعض هذه الصفات أقوى من بعض في القوة؛ فالقلقلة أقوى الصفات، والشدّة أقوى من الجهر، وكلُ واحدٍ من هذه الثلاثة أقوى من التفشّي، والصفيرُ والإطباقُ أقوى من الاستعلاء الخالى عنه.

وأما الصفات الضعيفة فهي: الهمس، والرخاوة البينية، والاستفال، والانفتاح، والذلاقة، واللين، والخفاء. هذا ما مشى عليه المَقْدِسي والملَّا علي وصاحب القول المفيد. لكن رأيتُ في شرح ابن غازي أنه قسَّمها أقسامًا ثلاثة: قوية، وضعيفة، ومتوسطة. وعدَّ الإصماتَ والذلاقةَ من المتوسطة، أي بين القوَّة والضعف؛ فكلُ حرف من التسعة والعشرين لا بد أن يتصف بخمس صفات من الصفات المتضادة. وأما غيرُ المتضادة فتارةً يتَّصف بصفة أو صفتين منها، وتارةً لا يتصف بشيء.

ثم اعلم أن الحرف إذا كثرت فيه صفات القوّة وقلّت منه صفات الضعف كان قويًا، ويتفرّع منه الأقوى، وكذلك إذا كثرت فيه صفات الضعف وقلّت منه صفات القوة كان ضعيفًا ويتفرّع منه الأضعف، فإذا استوى فيه الأمران كان متوسطًا؛ فالطاء المهملة أقوى الحروف؛ لأنه قد اجتمع فيها من صفات القوة ما لم يجتمع في غيرها من الحروف؛ فإنها مجهورة شديدة مستعلية مطبقة مصمتة مقلقلة. والصاد المهملة من الأحرف القوية لأنه قد اجتمع فيها من صفات القوّة: الاستعلاء والإطباق والإصمات والصفير، ومن صفات الضعف: الهمس والرخاوة، فهي دون الطاء في القوة؛ إذ عدمت الجهر والشدة. والسين المهملة من الأحرف الضعيفة بما اجتمع فيها من صفات الضعف؛ فإن فيها الاستفال والانفتاح والهمس والرخاوة، وفيها من صفات القوّة الإصمات والصفير، فهي دون الصاد في القوة إذ عدمت الحروف أي الاستفال والانفتاح والهمس والرخاوة، وفيها الاستفال والانفتاح والهمس والرخاوة،

وفيها من صفات القوّة الإصمات، فهي أضعف من السين المهملة؛ إذ عدمت الصفير. والباء الموحدة من الأحرف المتوسطة في القوّة والضعف؛ لأن فيها الجهر والشدّة والقلقلة من صفات القوّة، وفيها الاستفال والانفتاح والإذلاق من صفات الضعف، فعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة قدر ما في الحرف من الصفات القوية تكون قوّته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة يكون ضعفه. وبما تقرّر عُلم أن الحروف الهجائية على خمسة أقسام: قوي، وأقوى، وضعيف، وأضعف، ومتوسط. (فالقوي) حروفه ستة: وهي الجيم، والدال والصاد المهملتان، والغين المعجمة، والراء، والزاي. (والأقوى) حروفه أربعة: الطاء المهملة، والضاد، والظاء المعجمتان، والقاف؛ فجملة ما للقوّة عشرة أحرف. و(المتوسط) حروفه ثمانية: الهمزة، والألف، والباء الموحدة، والتاء المثناة فوق، والخاء والذال المعجمتان، والواو، والعين المهملة، والكاف. (والضعيف) حروفه خمسة: السين، والشين، واللام، والواو، والياء التحتية. (والأضعف) حروفه ستة: الثاء المثلثة، والحاء المهملة، والنون، والميم، والواء، والياء التحتية. (والأضعف) حروفه ستة: الثاء المثلثة، والحاء المهملة، والنون، والميم، والواء، والفاء، والهاء، والهاء، والهاء، [اهد. مرعشي وشرح القول المفيد]. وقد نظم بعضهم ذلك فقال:

أقوَى الحروفِ الطَّا وضادٌ معجَمَه قسويُّ ها جيمً را قسويُّ ها جيمً را وأوسَطُ هَمْ را وأوسَطُ هَمْ را وأوسَطُ هَمْ را وأضعيفُ الحروفِ ثاءُ حاءً ضعيفُ الحروفِ ثاءُ حاءً ضعيفُ ها سِينٌ وشِينُ لامُ

والظاءُ ثم القافُ وهْيَ الخاتِمَه صادٌ وزَايٌ ثم غَيْنُ قررا خاءٌ وذالٌ عينُ كافٌ ثم قِفْ والنُّونُ والميمُ وفاءُ هاءُ والواوُ والياءُ هِيَ الخِتامُ

فاجتهد رحمك الله، واشتغل بتصحيح ألفاظ حروف القرآن على الصفة المتلقاة من الأئمة أُولي الإتقان، المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها، خصوصًا الأحرف الضعيفة التي كثرت فيها صفات الضعف؛ كلهاء؛ فإن فيها همسًا ورخاوة واستفالًا وانفتاحًا، وفيها صفة واحدة من صفات القوة وهي الإصمات، فالأكثر غلب الأقلّ. ولهذا تذهب من بعض القرّاء نحو حجاهه مم ويجاهه مم التوبة: الآية ١٠٥، وغيرها]. فتأمل.

الفصل الخامس

في توزيع الصفات على موصوفاتها مرتبةً على ترتيب مخارجها، وفي ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد

اعلم أن أوّلَ مخارج الحروف الجوف، وهو مَخرجٌ لِحروف المدّ الثلاثة، وصفاتها خمسةٌ: الجهر، والرخاوة، والانفتاح، والإصمات، والاستفال. وقد جمعها

بعضهم فقال:

وأَحْرُفُ الصدِّ لها اشتراكُ في خمسِ أوصافِ لها إدراكُ رَخاوةٌ جَهْرٌ وفتْحٌ قد أَتَى إصماتُ كُلِّ واستفالٌ ثبَتا

قال بعض شرّاح الجزرية: اعلم أن الألف الساكنة المفتوح ما قبلها انفردت بأحوال ليست في غيرها: منها أنها تقع زائدةً إذا لم تنقلب عن حرف آخر، فإن انقلبت كانت أصلية، فتنقلب عن واو نحو ﴿قَالَ ﴾ [البَقَرة: الآية ٣٠، وغيرها]، وعن ياءٍ نحو ﴿جَآءَ﴾ [النصر: الآية ١، وغيرها]، وعن همزة نحو ﴿سَأَلَ﴾ [المعارج: الآية ١]، وتكون عِوضًا عن التنوين المنصوب في حال الوقف، وتكون تابعةً للحرف الذي قبلها، فإن وقعت بعد حرفٍ مستفِل وجبَ ترقيقُها اتفاقًا نحو ﴿ٱلْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: الآية ٢، وغيرها] و﴿ٱلتَّخْزِبِ﴾ [الفَاتِحَة: الآَية ١] و﴿ إِيَّاكَ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥] و﴿ هَلَذَا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] و﴿ حَمَّ ۞ ﴾ [الشُّورى: الآية ١] وما أشبه ذلك. وإذا وقعت بعد حرف مستغْلِ وجب تفخيمها اتفاقًا نحو ﴿ ٱلصَّادِقِينَ ﴾ [المَائدة: الآية ١١٩] و﴿ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ [الأنعَام: الآية ٣٣] و﴿ وَٱلْقَاآبِمِينَ ﴾ [الحج: الآية ٢٦] و ﴿ أَلْنَشِعِينَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٥]؛ لأن الألف ليس فيه عمل عضو أصلًا حتى يوصف بالتفخيم أو الترقيق، وإنما يخرج من الجوف من غير انضغاط صوته في موضع اهـ. قال المرعشي: «ولما كان في الياء والواو المدِّيتين عملُ عضوِ في الجملة كما سبق، لم يكونا تابعين لما قبلهما، بل هما مرقِّقتان في كل حال، كذا يفهم من إطلاقاتهم». ولعل الحقُّ أن الواوَ المدِّية تُفَخَّم بعد المفخم، وذلك لأن ترقيقها بعد المفخم في نحو ﴿وَالطُّورِ ١٩٠٠ [الطُّور: الآية ١] و ﴿ ٱلصُّورِّ ﴾ [الأنعام: الآية ٧٣] و ﴿ قُولَ ﴾ [التَّخريم: الآية ٦] لا يمكن إلا بإشرابها صوتَ الياء المديّة بأن يحرِّك وسطُ اللسان إلى جهة الفك الأسفل من الحنك كما يشهد به الوجدان الصادق، مع أن الواو ليس فيه عمل اللسان أصلًا. وقد رجوتُ أن يوجد التصريح بذلك أو الإشارةُ إليه في كتب هذا الفن، لكن أعياني الطلب، فمن وجدَه فليكتبه هنا. اهـ. وأما الياء المديّة فلا شك أنها مرققة في كل حال. [اهـ. بالحرف].

(وأما الهمزة) فقد تقدَّم الكلامُ على مَخْرَجها ونسبتها. ولها من الصفات خمس: الجهر، والشدة، والإصمات، والانفتاح، والاستفال. وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

لِلهَ مْنِ جَهْرٌ واستفالٌ ثبتا فَتْحٌ وشدَّةٌ وصَمْتُ يا فَتَى وهي من حروف الإبدال وحروف الزوائد، وهي لا صورة لها في الخط تُعرف بها، وإنما يستعار لها صورة غيرها؛ فمرَّةً يُستعار لها صورة الألف نحو (رأس)، ومرة يستعار

لها صورة الواو نحو ﴿ يُومِنُونَ ﴾ [الأنعام: الآية ٩٩، وغيرها]، ومرة يستعار لها صورة الياء نحو ﴿وَبِيثُرِ﴾ [الحج: الآية ٤٥] و(ذئب)، ومرّة لا يكون لها صورة نحو (دفء) و(ملء)، وإنما تُعلم بالشكل والمشافهة. والناسُ يتفاضلون في النطق بها على مقدار غِلَظِ طباعهم؛ فمنهم مَن يلفظ بها لفظًا تستبشعه الأسماع وتنبو عنه القلوب، وتنفر منه الطباع، ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروه، معيبٌ مَن أخذ به. ومنهم مَن يلفظ بها مفخمةً، وهو خطأ. ومنهم من يشدِّدها في تلاوته يقصد بذلك تحقيقَها، وأكثرُ ما يستعملون ذلك بعد المدّ نحو ﴿ يَتَأَيُّهَا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١، وغيرها] وهذا حرام. ومنهم مَن يأتي بها في لفظه مسهَّلةً، وذلك لا يجوز إلا فيما أحكمتِ الروايةُ تسهيله. والذي ينبغي للقارىء إذا أتى بالهمزة أن يأتي بها سَلِسَةً في النطق، سهلة في الذوق، مِن غير لَكْنِ ولا انتبارِ لها، ولا خروج بها عن حدِّها، ساكنةً كانت أو متحركة، يألَفُ ذلك طبعُ كل أُحد، ويستحسنه أهل العلم بالقراءة. فإذا ابتدأ بها القاريء فليحتفظ من تغليظ النطق بها نحو قوله: ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢، وغيرها] ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧، وغيرها] ﴿ وَٱلذَرْتَهُمُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦] ولا سيما إذا أتى بعدها ألفٌ نحو ﴿ عَلِقِ ﴾ [مريم: الآية ٩٣] و﴿ عَالِكُ بِي [البَقَرَة: الآية ٩٩] و﴿ آلِينَ ﴾ [المَائدة: الآية ٢]، فإن جاء بعدها حرفٌ مغلَّظ كان التحفظ آكَدَ نحو ﴿ أَلَّهِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ١، وغيرها] ﴿ ٱللَّهُمَّ ﴾ [الزُّمَر: الآية ٤٦]، أو مفخمٌ نحو ﴿ الطَّلَقَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٧] ﴿ أَصْطَفَيْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٢] ﴿ وَأَصْلَحَ ﴾ [المائدة: الآية ٣٩]، فإن كان حرفًا مجانسًا أو مقاربًا لها: كان التحفظ بسهولتها أشد وبترقيقها آكد، نحو ﴿ أَهْدِنَا ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٦] ﴿ أَهْدَىٰ ﴾ [النِّساء: الآية ٥١] ﴿ أَعُودُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧] ﴿ أَعْطَىٰ ﴾ [طله: الآية ٥٠] ﴿ أَحَطتُ ﴾ [النَّمل: الآية ٢٢] ﴿ أَخَلُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٨] فكثير من الناس ينطق بها كالمتهوّع [أي المتقيِّىء، يقال: تهوّع القيءَ إذا تكلفه اهـ]. ويجب المحافظة عليها إذا أتت بعد حرف المدّ لئلا تصير ياءً فهو ﴿ كُلَّا إِنَّ ﴾ [العَلق: الآية ٦] و﴿ قَالُوا إِنَّ المطفَّفِين: الآية ٣٢]، وكذا ينبغي أن يُتحفِّظ من إخفائها إذا انضمتْ أو انكسرتْ وكان بعدَ كلِّ منهما أو قبله ضمةٌ أو كسرةٌ نحو قوله: ﴿ إِلَى بَارِيكُمْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٥] و ﴿ سُبِلَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٨] و ﴿ مُتَّكِفُونَ ﴾ [يَس: الآية ٥٦] و ﴿ أُعِدَّتُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤، وغيرها]، وينبغي أيضًا إذا وُقف على الهمزة المتطرفة بالسكون أن يُظهرها في وقفه لِبُعْدِ مخرجها وضغطها بالسكون؛ لأن كل حرف سَكن خُفِّف إلا الهمزة فإنها إذا سكنت ثَقلت لا سيما إذا كان قبلها ساكنٌ سواء كان الساكن حرف علةٍ أو صحَّةٍ نحو ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءَ ﴾ [البَقَرَة: اِلآية ١٩] و ﴿ مِن شَيْءٍ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٢] و ﴿ ظَلَ ٱلسَّوْءً ﴾ [الفَتْح: الآَية ٦] و﴿وَمَكُرَ ٱلسَّيِّيِّ﴾ [فاطر: الآية ٤٣] و﴿وَلَا ٱلْمُسِتُّ ﴾ [غافر: الآية ٥٨] و﴿مِّلُوُّ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩١] وهُوفَ مُ النّحل: الآية ٥] وهُ ٱلْخَبْ، ﴾ [النّمل: الآية ٢٥] ولذلك آثر [اه_]

هشام تسهيلَها على تسهيل الهمزة المتوسطة، فإن كانت الهمزة المتطرفة منصوبة بعدها تنوين أُبدل التنوين ألفًا، وصارت الهمزة غيرَ متطرفة؛ لأن الألف جاءت بعدها؛ نحو قوله: ﴿ لَوْ يَحِدُونَ مَلْجَنًا ﴾ [التوبة: الآية ٥٧] و ﴿ دُعَآهُ ﴾ [البَقَرة: الآية ١٧] و ﴿ يُعَاّهُ ﴾ [البَقرة: الآية ٢١] و ﴿ يِنالَهُ ﴾ [البَقرة: الآية ٢٢] و ﴿ يِنالَهُ ﴾ [البَقرة: الآية ٢١] و ﴿ يَعَالَهُ ﴾ [الحجرات: الآية ١١] [اه. تمهيد وثغر].

(وأما الهاء) فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الهمزة، وهو المخرج الأول من مخارج الحلق، ولها خمسُ صفات وهي: الهمس، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإصمات، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

للهاءِ الاستِفالُ مَعْ فَتْح كذا هَمْسٌ ورِخْوٌ ثم إصماتٌ خُذا

قال ابن الجزري في التمهيد: ومن صفاتها الخفاء؛ لأنها تخفّى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرفٍ قبلها، ولخفائها قوَّوْها بالصلة، وقال السخاوي في نونيته:

والهاءُ تَخْفَى بَيِّنَنْ إظهارَها في نحوِ مِن هادِ وفي بُهتانِ وجِباهُهُم ووجوهُهُم بَيِّنْ بلا ثِقَلِ تَزِيدُ بِهِ على التِّبْيانِ

فلولا الهمسُ والرخاوةُ اللذان فيها مع شدة الخفاء لكانت همزة، ولولا الشدة والجهر اللذان في الهمزة لكانت هاء؛ إذِ المَخرِجُ واحِدٌ، ومن أجل ذلك أبدلت العربُ مِن الهاءِ همزة ومن الهمزة هاء، فقالوا: ماء وماه، وأرقتُ الماءَ وهرقتُه، كذا في مواضع. وقد تكون حروفٌ مِن مخرِج واحد وتختلف صفاتها، فيختلف لذلك ما يقع في السمع من كل حرف، ولما كانت الهاء حرفًا خفيًا أي لاجتماع جميع صفات الضعف فيها: وجَبَ أن يُتحفظ ببيانها أي بيان تقوية صوتها بتقوية ضغط مَخْرَجها، فلو لم يُتحفظ على تقوية ضغط محرجها لمال الطبع إلى توسيع مخرجها لعسر تَضْييقِهِ لبعده عن الفم، فيكاد ينعدم في التلفظ، وإذا تكررت الهاءُ في كلمة أو كلمتين كان البيان آكدَ لتكرُّر الخفاء، ولِتأتِّي الإدغام في ذلك لاجتماع المثلين، وذلك نحو قوله: ﴿وُجُوهُهُمُ لَآلُ وَعِيرها] و ﴿وَيُلِهِهِمُ ﴾ [الحجر: الآية ٣] و ﴿فِيهِ هُدُك ﴾ [البقرة: الآية ٢، وغيرها] و ﴿وَيَلُهُهُمُ اللهُ على المطلوب فيثقل على الأسماع غير عجلةِ تُجحف بلفظهما، ولا تمطيطِ يزيد على المطلوب فيثقل على الأسماع غير عجلةِ تُجحف بلفظهما، ولا تمطيطِ يزيد على المطلوب فيثقل على الأسماع والقلوب، فإنَّ ما زاد على البيان ليس ببيان، وقد قال حمزة رحمه الله تعالى: «ما فوقَ القراءة ليس بقراءة»، قال المرعشي: وتجبُ المحافظةُ على ترقيقها إذا كان بعدَها ألفٌ

مَدِّيةٌ نحو ﴿ هَا أَنتُمُ هَا وُلا إِي عِمرَان : الآية ٦٦]، وكذا إذا قارن المفخم نحو ﴿ فَأَطَّهَ رُواً ﴾ [المَائدة: الآية ٦] و﴿ ظُهَرَ ٱلْفَسَادُ ﴾ [الرُّوم: الآية ٤١]. وإذا وقعت بين ألفين وجب بيانها لاجتماع ثلاثة أحرف خفية كقوله: ﴿ بَنْهَا ﴾ [الشّمس: الآية ٥] و﴿ كُنْهَا ﴾ [الشّمس: الآية ٦] ونحوه، فإن كان قبل الألفِ هاءٌ كان البيانُ آكَدَ نحو قوله: ﴿مُنْهَلَهُا ﴾ [النَّازعَات: الآية ٤٤]. وفي الرعاية: وإذا وقعت الهاءُ بعد حاءٍ مهملة وجب التحفُّظ بإظهار الهاء نحو ﴿ وَسَبِّحَهُ ﴾ [الإنسان: الآية ٢٦] لئلا تصير مع الحاء التي قبلها بلفظ حاء مشدّدة بأن تنقلب حاءً وتُدغَم فيها لقوة الحاء وضعفِ الهاء، والقويُّ يغلب على الضعيف ويجذبه إلى نفسه. وكذا إذا وقعت قبلَ حاء مهمَلة يجبُ التحفظُ ببيان الهاء نحو ﴿وَمَا قَدَرُواْ اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ [الأنعَام: الآية ٩١] و﴿ أَتَّقُوا أَللَّهَ حَقَّ تُقَالِهِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٢] و﴿ فَسُبْحَنَ أَللَّهِ حِينَ ﴾ [الرُّوم: الآية ١٧] لئلا تزداد خفاة عند الحاء وتصير حاء فيُنطق بحاءين، أو تصير مدغمةً في الحاء. وكذا تجب المحافظة على الهاء في قوله: ﴿ بِمُزَعْزِجِهِ } [البَقَرَة: الآية ٩٦] لئلا تصير حاءً، وكذا يجب التحفظ عليها إذا وقعت قبل العين المهملة نحو ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٥، وغيرها]. وإذا سكنت الهاء وأتى بعدها حرفٌ آخر لا بد من بيانها لخفائها نحو ﴿أَللُّهُ يَسْتُهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة: الآية ١٥] و﴿عَهْدًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٠] و﴿ أَهْتَدَىٰ ﴾ [يُونس: الآية ١٠٨] و﴿ كَالْعِهْنِ ﴾ [المعارج: الآية ٩، وغيرها]، وكذا إذا أتت ساكنة بعد الحاء المهملة نحو قوله: ﴿ يَنُونُ مُ الْمَيْطُ ﴾ [هُود: الآية ٤٨] لئلا تصير حاءً. وفي هذا القدر كفاية، فتأمل.

(وأمّا العينُ المهملة) فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني من الحلق، ولها خمسُ صفات: الجهر، والبينية، والاستفال، والانفتاح، والإصمات. قد جمعها بعضهم في بيت فقال:

لِلعينِ جهرٌ ثم وسطٌ حَصلا فَتْحُ استِفالٌ ثُمَّ صمتٌ نُقِلَا

العينُ وأتى بعدَها هاءٌ وجبَ التحفُّظ بإظهار العين لئلا تقرب من لفظ الحاء وتُدغَم فيها العينُ وأتى بعدَها هاءٌ وجبَ التحفُّظ بإظهار العين لئلا تقرب من لفظ الحاء وتُدغَم فيها الهاءُ فتصير كأنَّها حاءٌ مشددة نحو قوله: ﴿ أَلَوْ أَعَهَدُ ﴿ آيَس: الآية ٢٠] و ﴿ فَأَتَيْعَها ﴾ الهاءُ فتصير كأنَّها حاءٌ مشددة نحو قوله: ﴿ أَلَوْ أَعَهَدُ ﴾ [البَاقة: الآية ١٩] و وَفَا أَيِّعَها ﴾ [الجاثية: الآية ١١] و ﴿ لَا نُطِعهُ ﴾ [العلق: الآية ١٩] وكذا إذا سكنت وأتى بعدَها غينٌ معجمة وجب بيانها لئلا يتبادر اللسان إلى الإدغام لِقُرْب المخرج نحو قوله: ﴿ وَالتّمَعُ غَيْرٌ مُسْمَعٍ ﴾ [النّساء: الآية ٢٤]، ويجب أن يُحترز عن حصر صوتِ العين بالكلية إذا شُدُدت نحو ﴿ يَدُعُ أَلْيَتِهَ ﴾ [المَاعون: الآية ٢] و ﴿ يَوْمَ يُكُونَ إِلَى جَهِنَمُ دَعًا ﴿ السّديدة، قال الرضي: ينسلُ صوتُ العين قليلًا لأنه عُدً من الحروف البينية. [اهد. مرعشي وتمهيد].

(وأما الحاء المهملة) فقد تقدم الكلام على أنها تخرج مِن المخرَج الثاني مِنْ وَسَط الحَلق بعد مخرج العين المهملة؛ لأنهما معّا من وسطه، ولها خمس صفات: الهمس، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإصمات، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

للحاء صمتٌ رِخوةٌ همسٌ أتَى والانفتاحُ الاستفالُ يا فَتَى

فإذا نطقت بها فوفّها حقّها من مخرجها وصفاتها. قال الخليل في كتاب العين: لولا البحّة التي في الحاء لكانت مشبّهة بالعين في اللفظ لاتحاد مخرجيهما، وقال المرعشي: وإذا أتى بعد الحاء ألِفٌ وجَبَت المحافظةُ على ترقيقها نحو قوله: ﴿حمّ ٤٤ السّفورى: الآية ١٦] و﴿وَلَا حَلْمِ المائدة: الآية ١٠] والشّفورى: الآية ١٤] و المختلفظ ببيان لفظها عند إتيان العين بعدها لأنهما من مَخْرَج واحد، وشبهه، ويجب أن يُتحفظ ببيان لفظها عند إتيان العين بعدها لأنهما من مَخْرَج واحد، ولأن العين أقوى قليلًا من الحاء، فهي تجذب لفظ الحاء إلى نفسها نحو قوله تعالى: ولأن العين أوى قليلًا من الحاء، فهي تجذب لفظ الحاء إلى نفسها نحو قوله تعالى: عيسَى آال عِمران: الآية ١٩٦٥ و النبيّة ١٩٦٤ و النبيع وذلك غير جائز؛ لأنه إما أن يلفظ بالعينين بلا إدغام، وذلك لا يجوز عند أحد، أو بإدغام، وذلك ليس إلا عند أبي عمرو في رواية؛ قال أبو شامة: ورُوِيَ عن أبي عمرو المشهورة؛ إذ لا يدغم في المشهور إلا في ورُحْنَ عَنِ النّارِ آل عِمران: الآية ١٨٥] كما مشهورة؛ إذ لا يدغم في المشهور إلا في ورُحْنَ عَنِ النّارِ آل عِمران: الآية ١٨٥] كما الآية ١٨٩ فكثيرًا ما يقلبون الحاء في العين في قوله: ﴿فَقَمْمُ عَنْهُمُ الزّخُرُف: الدّعاء حاء مثلها وجَبَ التحفظ ببيانها لئلا تُدْغَمَ نحو قوله: ﴿عُقَدَةَ النِّكاعِ حَمَّهُ الحاء حاء مثلها وجَبَ التحفظ ببيانها لئلا تُدْغَمَ نحو قوله: ﴿عُقَدَةَ النِّكاعِ حَمَّهُ الحاء حاء مثلها وجَبَ التحفظ ببيانها لئلا تُدْغَمَ نحو قوله: ﴿عُقَدَةَ النِّكاعِ حَمَّهُ الحَاء حاء مثلها وجَبَ التحفظ ببيانها لئلا تُدْغَمَ نحو قوله: ﴿عُقَدَةَ النِّكاعِ حَمَّهُ الحاء حاء مثلها وجَبَ التحفظ ببيانها لئلا تُدْغَمَ نحو قوله: ﴿عَمَلُهُ عَمْهُمُ التحفظ بيانها لئلا تُدْغَمَ نحو قوله: ﴿عَمَلُهُ عَمْهُمُ اللَّهُ العَمْهُ عَمْهُمُ اللَّهُ المَاء المُعَمَّةُ عَمْهُمُ المَاء المُعْمَلُهُ المُعْمَلُهُ المُعْمَلُهُ عَنْهُمُ المُعْمَلُهُ المُعْمَلُهُ المُهُمُ عَنْهُمُ المُعْمَلُهُ المُعْمُ المُعْمَلُهُ المُعْمَلُهُ المُعْمَلُهُ المُعْمَلُهُ المُعْمَا المَاء المُعْمَلُهُ المُعْمَلُهُ المُعْمَلُهُ المُعْمَلُهُ المُع

(وأما الغينُ المعجمة) فقد تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث من مخارج الحَلْق، وهو أدناه، وصفاتُها خمسٌ: الجهرُ، والاستعلاءُ، والانفتاح، والرخاوةُ، والإصماتُ، وقد جمعها بعضهم في بيتٍ فقال:

لِلغين الاستِعْلا وصمتُ انفتَحْ ورخوةٌ كذاكَ جَهْرٌ قد وضَحْ

فإذا نطقتَ بالغين فوَفِّها حقَّها مِن صفاتها، وإياك أن تُحدث فيها همسًا فيلتبس لفظُها بالخاء؛ لأنهما من مَخرَج واحد، واحذر تفخيم لفظ المستفِلة عند مجاورتها، وإذا وقع بعدَها ألفٌ فلا بد من تفخيم لفظها لاستعلائها نحو قوله: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنْبِ﴾ [غَافر: الآية ٣] و﴿غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفَلَق: الآية ٣]، وكذا إن كانت مفتوحة ولم يجيء بعدها ألفٌ نحو ﴿غَفُورٌ ﴾ [سَبَأ: الآية ١٥، وغيرها] و﴿غَفَارَا ﴾ [نوح: الآية ١٠]. وسيأتي بيان بقية مراتبها في التفخيم مع حروف الاستعلاء آخر باب التفخيم والترقيق. قال المرعشى: يجب التحفظ في بيان الغين المعجمة إذا وقع بعدها عينٌ مهملةٌ أو قافٌ أو هاءٌ لقُرب مخرَجها منها؛ فيُخاف أن يبادر اللافظ إلى الإخفاء أو الإدغام نحو ﴿لَا تُزِغُ قُلُونِنَا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨] و﴿ أَفْرِغُ عَلَيْنَا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٠] و﴿ أَبْلِغُهُ ﴾ [التّوبَة: الآية ٦]. وإذا وقع بعد الغين الساكنة شينٌ معجَمة وجبَ بيانُها لألَّا تقْرَبَ مِن لفظ الخاء لاشتراكهما في الهمس والرخاوة كقوله: ﴿يَغْشَيٰ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٤] ونحوه، وكذا حكمُه مع سائر الحروف نحو ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧] و ﴿ صِبْغَةَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٨] و﴿ يَغْفِرُ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٢٩] و ﴿ فَرَغْتَ ﴾ [الشرح: الآية ٧] و ﴿ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: الآية ١٠٦] و﴿ وَأَغْطَشَ ﴾ [النازعات: الآية ٢٩] و﴿ ضِغْنَا ﴾ [صَ: الآية ٤٤] و﴿ بَغْيًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٠] و﴿ أَغْنَ ﴾ [الأعرَاف: الآية ٤٨] و﴿ أَغْلَلُكُ ﴿ آيَس: الآية ٨] وشبه ذلك. فتأمل. اهـ.

(وأما الخاء المعجمة) فقد تقدم الكلام على مخرَجِها ونسبتها. وصفاتُها خمس: الهمس، والرخاوة، والاستعلاء، والانفتاح، والإصمات، وقد جمعها بعضهم

في بيت فقال:

و ﴿ خَاطِئَةِ ﴾ [العلق: الآية ١٦].

للخاء الاستعلا وفتح اعلما رخو وصَمْتُ ثم هَمْسُ افْهَما فإذا نطقت بها فوفّها حقّها من صفاتها لأنها مشاركة للغين في صفاتها إلا في الجهر، فإذا لم يُبيَّن همسُ الخاء صارتْ غيْنًا، قال في التمهيد: وينبغي أن يُخلَص لفظُها إذا سكنت، وإلا فربما انقلبت غينًا كقوله: ﴿وَلَا تَخْشَى ﴿ [طه: الآية ٧٧] و ﴿وَلَخْنَارَ مُوسَى ﴾ [الأعراف: الآية ٥٠] ﴿ وَلَخْنَاكُ ﴾ [يُونس: الآية ٢٤] و ﴿ يَخْتِمُ ﴾ [الشّورى: الآية ٢٤]. وإذا وقع بعدَها ألفٌ فلا بد من تفخيم لفظهما لاستعلائها نحو ﴿ خَشِعِينَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٩٩]

(وأما القاف) فقد تقدَّم الكلام على مَخرجها ونسبتها، ولها ست صفات: الجهر، والشدة، والاستعلاء، والقلقلة، والإصمات، والانفتاح. وقد جمعَها بعضُهم في بيتٍ فقال:

لِلقافِ إصْماتٌ وجَهْرٌ قلْقلا وشِدَّةٌ فتحٌ وعلوٌ فاعْقِلا فإذا نطقتَ بها فأخرِجُها من مخرجها، ووفّها حقّها مِن جميع صفاتها، واعتن ببيان جهرها واستعلائها؛ إذ لولا الجهر والاستعلاء اللذان فيها لكانت كافًا، ولولا الهمس والتسفّل اللذان في الكاف لكانت قافًا، وإلى هذا أشار الإمام السخاوي في نونيته فقال:

والقافُ بَيِّنْ جَهْرَها وعُلُوَّها والكافُ خَلِّصْ هَمْسَها بِبَيان إن لم تُحقِّقْ جَهْرَ ذاكَ وهَمْسَ ذا فهُما لأَجْل القُرْب يختلطان

أي لأجل قُربهما في المخرج يختلط صوتُ أحدهما بالآخر، وإذا تكررت كان البيانُ آكَدَ نحو قوله: ﴿حَقَّ قَدْرِوءَ ﴿ [الأنعَام: الآية ٩٦] و﴿ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٤] و﴿ اَلْحَقُ عَالُوا ﴾ [الرّخرُف: الآية ٣٠] و ﴿ فَالْمُورِبُتِ قَدّمًا ﴿ ﴾ [العاديات: الآية ٢]. وإذا سكنتُ وكان سكونها لازمًا أو عارضًا فلا بد من بيان قلقلتها وإظهار شِدَّتها، وإلا مازجت الكاف نحو ﴿ يَقْتُلُونَ ﴾ [المائدة: الآية ٥٠] و ﴿ فَالْمُورِبُتِ قَدّمًا ﴿ إِلَا مَانِجَتِ اللّهِ ٤٠] و ﴿ فَاللّهُ مَنْ اللّهُ وَ اللّهُ عَلَى اللّهُ ٤٠] و ﴿ فَاللّهُ مَنْ اللّهُ ٤٠] و ﴿ فَاللّهُ مَنْ اللّهُ ٤٠] و ﴿ فَاللّهُ مَنْ اللّهُ وَ اللّهُ وَ اللّهُ وَ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَ اللّهُ وَ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الكاف يعرف القاف نحو ﴿ وَفَلَقَ كُلّ شَيْعٌ فَى اللهُ الكاف يقرّبها منها أو يشوب الكاف شيءٌ من لفظ القاف نحو ﴿ وَفَلَقَ كُلّ شَيّعٌ فَى الفظ الكاف يقرّبها منها أو يشوب الكاف شيءٌ من لفظ القاف نحو ﴿ وَفَلَقَ كُلّ شَيّعٌ ﴾ الكاف يقرّبها منها أو يشوب الكاف شيءٌ من لفظ القاف نحو ﴿ وَفَلَقَ كُلّ شَيّعٌ ﴾

[الأنعام: الآية ١٠١] وغيرها و خَلَقَكُم البَقَرَة: الآية ٢١] و الله قُصُورًا الفرقان: الآية ١٠] وشبه ذلك. وفي إدغامها إذا سكنتْ في الكاف مذهبان: الإدغام الناقص مع إظهار التفخيم والاستعلاء كالطاء والتاء في قوله: ﴿أَحَطَتُ النمل: الآية ٢٢] و وبسَطتَ المائدة: الآية ٢٨] وهذا مذهب أبي محمد مكي وغيره، والإدغام الكامل بلا إظهار شيء فيصير النطق بكافي مشدّدة، وهو مذهب الداني ومن والاه، والوجهان صحيحان، إلا أن الوجه الأخير أصح قياسًا، والفرقُ بينه وبين ﴿أَحَطَتُ النّمل: الآية ٢٢] وبابِه: أن الطاء قويتْ بالإطباق.

وأما الكاف فقد تقدم الكلام على مخرَجها ونسبتها، وصفاتُها خمس: الهمس، والشدة، والانفتاح، والإصمات، والاستفال، وهي إلى الضعف أقرب. وقد جمعها بعضُهم في بيت فقال:

لِلكَافِ صَمْتٌ شِلَّةٌ هَمْسٌ أتى والانفتاحُ الاستفالُ يا فَتَى

(وأما الجيم) فقد تقدم الكلامُ على أنها تخرج من وسط اللسان، وهي شديدة، مجهورة، منفتحة، مستفلة، مصمتة، مقلقلة، إلى القوة أقرب، وقد جمع بعضهم صفاتها في بيت فقال:

لِلجيمِ جَهْرٌ شِلَّةٌ وقَلْقلَه صَمْتُ انفتاحٌ واستفالٌ فاضغ لَهْ

فإذا نطقتَ بها فوفِّها حَقَّها مِن مَخْرَجها وصفاتها، واعتن ببيان جَهْرِها وشدتها، وإلا عادت شينًا أو ممزوجة بالشين، ولذلك أشار الإمام السخاوي في نونيته فقال:

والجيمُ إن ضعفتُ أتتُ ممزوجة بالشين مِثْل الجِيمِ في المَرْجانِ والحجْلِ واجتنِبوا وأخْرَجَ شَطأهُ والرُّجْسِ مثل الرجْزِ في التبيانِ

وإذا سكنت الجيمُ فإمّا أن يكون سكونُها لازمًا أو عارضًا؛ فإن كان لازمًا وجبَ التحفُّظُ من أن تُجعل شيئًا لأنهما من مخرج واحد، وإنّ قومًا يغلطون فيها لا سيما إذا أتى بعدَها زايٌ أو حرفٌ مهموس، فيُحدثون فيها همسًا ورخاوة ويدغمونها في الزاي والشين، ويُذهبون لفظها، وذلك نحو قوله: ﴿ ٱلرَّجْزُ ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٣٤]، و﴿ تُجَزُّونَ ﴾ [الأنعَام: الآية ٩٣] و﴿ يَجَزِى ﴾ [يُوسُف: الآية ٨٨]، و﴿ أَخْرَجَ شَطْعُهُ ﴾ [الفَتْح: الآية ٢٩]، و ﴿ رِجْسًا ﴾ [التوبَة: الآية ١٢٥]، و ﴿ أَجْتَمَعُوا ﴾ [الحَج: الآية ٢٣]، و ﴿ أَجْتَنُولُ ﴾ [الزُّمَر: الآية ١٧]، و ﴿ خَرَجْتَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤٩]، و ﴿ وَجَهِكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤٤]، و ﴿ وَلا يَحْهَرُ ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠] ونحو ذلك، ولا بد أن ينطق بجهرها وشدتها وتقلقلها، وإن كان سكونها عارضًا فلا بد من إظهار شدتها وجهرها وقلقلتها أيضًا، وإلا ضعفتْ وأتت ممزوجةً بالشين، وذلك نحو قوله: ﴿ أَجَاجٌ ﴾ [الفُرقان: الآية ٥٣] و﴿ فَخَرَاجُ ﴾ [المؤمنون: الآية ٧٢] ونحو ذلك. وإذا أتت مشدّدةً أو مكرّرة وجب على القارىء بيانُها لقوةِ اللفظ بها وتكريرِ الجهرِ والشدّة فيها نحو قوله: ﴿ حَجَجْتُهُ ۗ [آل عمران: الآية ٦٦]، ﴿ مَا جَاجَ ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٨] و ﴿ أَتُكَبُّونِ ﴾ [الأنعام: الآية ٨٠] فإن أتى بعد الجيم المشدّدة حرفٌ مشددٌ خَفِيٌّ كان البيان لهما لازمًا لئلا يخفى الحرفُ الذي بعد الجيم نحو ﴿ يُوَجِّهِ أَن النَّمِل : الآية ٧٦]، أو أتى بعدها حرفٌ مجانس لها مشدد نحو ﴿ لَّجِيَّ ﴾ [النور: الآية ٤٠] كان البيان أيضًا آكد؛ لِصعوبة اللفظ بإخراج الياء المشددة بعد الجيم. [اه. تمهيد وشرح نونية السخاوي].

(وأما الشين المعجمة) فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من وسط اللسان، وأنها شَجرية، وهي مهموسة، رخوة، مستفلة، منفتحة، مصمتة، متفشية، إلى الضعف أقرب، وقد جُمعت صفاتُها في بيت وهو:

 [الصّافات: الآية ١٠١] والأوسط يكون فيها حالَ سكونها نحو ﴿ الشّرَبُهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦]. والأدنى يكون فيها حال و ﴿ الشَمّرُو ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٥٦]. والأدنى يكون فيها حال تحركها نحو ﴿ يَغْشَى ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٤] و ﴿ يَغْشَى ﴾ [فاطِر: الآية ٢٨] و ﴿ فَنَرُبُو ﴾ [البقرة: الآية ٢٨] و ﴿ فَنَرُبُو ﴾ وفا أن وقف عليها فلا بدّ من بيان تفشيها، وإلا صارت كالجيم، وكذا إن وقع بعدها جيم وجب بيانُ لفظِها لئلًا تقربَ من لفظ الجيم؛ لأنها أختها ومن مخرجها، ولكن الجيم أقوى منها نحو ﴿ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء: الآية ٢٥] و ﴿ إِنَ مَحْرَجُها، ولكن الجيم أقوى منها نحو ﴿ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء: الآية ٤٦] و ﴿ إِنَ مَحْاورة الحروف المستعلية وما شابهها نحو قوله: ﴿ شَطَطًا ﴾ [الجن: الآية ٤٤] و ﴿ مَتَقَنّا ﴾ مجاورة الحروف المستعلية وما شابهها نحو قوله: ﴿ شَطَطًا ﴾ [البق: الآية ٤٤] و ﴿ مَتَقَنّا ﴾ [التهر: الآية ٢٥] و ﴿ مَتَهَمَا ﴾ [التهر: الآية ٢٥] و ﴿ مَتَهَمَا ﴾ [التهر: الآية ٢٥] و ﴿ مَتَهَمَا ﴾ النهور: الآية ٢٥] و أنتهى تمهيد، ومرعشى مع بعض زيادة].

(وأما الياء المثناة التحتية) فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الجيم والشين، وأنها شجرية، وهي مجهورة، رخوة، منفتحة مستفلة جدًّا، مصمته، إلى الضعف أقرب، وقد جمع بعضهم ما لها من الصفات في بيت فقال:

للياء الاستفالُ مَعْ فتح كذا جَهْرٌ ورِخْوٌ ثُمَّ إصماتٌ خُذا

فإذا نطقتَ بها فاحْرِص على رخاوتها ليحصل التخلصُ مِن شائِبة الجيم، وكثيرًا ما يتلفظ به بعض القراء فيأتي بالياء من قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ۗ [الفَاتِحَة: الآية ٥] كالجيم، وهو لحنٌ فاحش، قال الإمام السخاوي في نونيته:

لا تُشْرِبَنْها الجيمَ إن شَدَدْتها فتكونَ معدودًا مِنَ اللُّحَّانِ

قال شارحها: ينبغي أن يحترز في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ الفَاتِحَة: الآية ٥] عن ستة أشياء يفعلها بعض الجهّال: الأول: تخفيف اللفظ بالهمز إذا وَصل، الثاني: شِدَّةُ نَبْرِ الهمزة إذا ابتدأ، الثالث: تخفيفُ الياء، الرابع: تقريبها من الجيم، الخامس: السكتُ على الألف، السادس: إشباعُ فتحةِ الكاف.

وإذا سكنتِ الياءُ بعد كسرِ وأتى بعدَها مثلها وجبَ بيانُ كلُ منها خشية الإدغام لأنه غير جائز، وتُمكَّنُ الأولى لِمدَّها ولينها وذلك نحو قوله: ﴿فِي يُوسُفَ ايُوسُف: الآية ٧] و﴿ ٱلنَّاس: الآية ٥]. وإذا تحركت الياءُ بالكسر وقبلَها أو بعدَها فتحة نحو مُتَرِينَ ﴾ [النَّاس: الآية ٥]. وإذا تحركت الياءُ بالكسر وقبلَها أو بعدَها فتحة نحو مُتَرِينَ ﴾ [الرَّة ٢٦] و ﴿ مَعَلِشُ ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٠] أو انفتحت واكتنفتها كسرة وفتحة نحو ﴿ لا شِيةَ فِيها ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١] و ﴿ وَتَعِيما آ أَذُنُ ﴾ [الحاقة: الآية ١٦] وجبَ

تخفيف الحركة عليها وتسهيل اللفظ بحركتها اهـ. وقال المرعشى: إذا تكررتِ الياءُ في كلمة أو كلمتين وجبَ بيانهما نحو ﴿ وَأَحَيَّتُنَا ﴾ [غَافر: الآية ١١] و ﴿ أَن يُحْتِي ٱلْمَوْقَ ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٣] و﴿ لَا يَسْتَحْي ٤٠٠ [البَقَرَة: الآية ٢٦] و ﴿ وَٱلْبَغْيِّ يَعِظُكُمْ ﴾ [النحل: الآية ٩٠] خصوصًا إذا كانت إحداهما مشدّدة مكسورة نحو ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: الآية ١٩٦] و﴿ أَنتَ وَلِيَّۦ فِي ٱللُّمُنيَّا﴾ [يوسف: الآية ١٠١] و﴿ وَإِذَا حُبِينُمُ ﴾ [النساء: ٨٦] و﴿ وَإِن يَكرَوْأ سَكِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ ﴾ [الأعراف: الآية ١٤٦] فإن لم يتحفَّظ أسقطَ إحداهما في التلاوة، وإذا كانت الياء مشدّدة وجب بيان تشديدها نحو ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥] و﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَّينِ﴾ [القَصَص: الآية ٢٨] و ﴿ وَلِيًّا فِي يَرِثُنِي ﴾ [مريم: الآيتان ٥، ٦] لثقل التشديد، وإذا كانت متطرفة ووقفتَ عليها بغير رَوْم؛ فإن التشديدَ إلى البيان أحوجُ نحو ﴿هُوُّ ٱلْعَيُّ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] وهُمِن طَرْفٍ خَفِيٌّ [الشّورى: الآية ٤٥] وهُ بِمُصْرِخَتُ ﴾ [إبراهيم: الآية ٢٢] وأما في الوصل فإظهار التشديد أسهل، وإذا كان بعد الياء ألفٌ وجبَ ترقيقُها نحو ﴿شَيَطِينِهِم ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤] و﴿وَذُرِّيَّتُهُم ﴾ [الأنعام: الآية ٨٧] و﴿يَتَأَيُّهَا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١] و﴿ إِيَّاكَ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥]. وإذا أتى بعد الياء حرفٌ مفخَّمٌ وجبت المحافظةُ على ترقيق الياء لئلا يسبق اللسانُ إلى تفخيمها لتفخيم ما بعدها نحو ﴿يَصَّطُرِخُونَ ﴾ [فَاطِر: الآية ٣٧]، و ﴿ يَضْرِينُونَ ﴾ [الأنفال: الآية ٥٠]، و ﴿ يَطْغَيٰ ﴾ [طنه: الآية ٤٥]، و ﴿ يَغْفِرُ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٢٩]، و﴿ يَرَى ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٥، وغيرها].

وأما الضاد المعجمة: فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من أول حافة اللسان وما يليه مِن الأضراس، ولها ستُّ صفات: الجهرُ، والرخاوةُ، والإطباقُ، والاستعلاءُ، والإصماتُ، والاستطالة. وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

للضاد إصماتٌ مَعَ استِعْلا جُهِرْ إطالةٌ رخْو وإطباقُ شُهِرْ

قال ابن الجزري في التمهيد: اعلم أن هذا الحرف ليس في الحروف حرفٌ يعسُر على اللسان غيرُه؛ فإن ألسنة الناس فيه مختلفة وقلَ مَن يحسنه؛ فمنهم من يُخرجه ظاء معجّمة لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلّها إلا الاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاء، وهُمْ أكثرُ الشاميين وبعضُ أهلِ المشرق، وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى لمخالفتِه المعنى الذي أراده الله تعالى؛ إذ لو قلنا في والضّالين والشّعرَاء: الآية الله تعالى، وهذا خلافُ مراد الله تعالى، وهو مبطِلٌ للصلاة؛ لأن الضلال بالضاد هو ضد الهدى كقوله: وَمَلَ مَن تَدّعُونَ إِلّا إِيّانَ وهو مبطِلٌ للصلاة؛ لأن الضلال بالضاد هو ضد الهدى كقوله: وضَلّ مَن تَدّعُونَ إِلّا إِيّانَ الصيرورة كقوله: وظلّ وحَهُمُ مُسُودًا النّاتِ [النّاتِ ١٨] ونحوه، والظّلول بالظاء هو الصيرورة كقوله: وظلّ وَجُهُمُ مُسُودًا النّاتِ الآية ١٨] وشبهه، فمثالُ الذي يجعل الضادَ الصيرورة كقوله:

ظاءً في هذا وشبهه كالذي يُبدل السين صادًا في نحو قوله: ﴿وَأَسَرُوا ٱلنَّجَوَىٰ [طه: الآية ٦٢]، أو يبدل الصادَ سينًا في نحو قوله: ﴿وَأَصَرُّواْ وَأَسْتَكُبَرُوا ﴾ [نُوح: الآية ٧] فالأول مِن السرِّ، والثاني من الإصرار، وقد حكى ابنُ جنى في كتاب التنبيه وغيره «أنَّ من العرب من يجعل الضاد ظاء مطلقًا في جميع كلامهم» وهذا غريب، وفيه توسُّعُ للعامَّة. ومنهم من لا يوصلها إلى مَخرجها بل يُخرجها دونه ممزوجةً بالطاء المهملة لا يقدرون على غير ذلك، وهم أكثرُ المصريين وبعضُ أهل المغرب، ومنهم من يجعلها دالًا مفخمة، ومنهم من يُخرجها لامًا مفخمة وهم الزيالع ومَن ضاهاهم؛ لأن اللامَ مشاركة لها في المخرج لا في الصفات، فهي بعكس الظاءِ لأن الظاء تشارك الضاد في الصفات لا في المخرج؟ وإلى ذلك أشار الإمام السخاوي في نونيته فقال:

والضادُ عالِ مستطيلٌ مُطْبَقٌ

جَهْرٌ يَكِلُّ لديه كُلُّ لِسانِ حاشا لِسانِ بالفصاحةِ قَيِّم دَرْبٌ لأحكام الحروفِ مُعانِي كُمْ رامَهُ قومٌ فما أبدَوا سِوَى لام مُفخَّمَةٍ بلا عِرْفانِ مَيِّزْهُ بِالإِيضَاحِ عِن ظَاءٍ وفي أَضَّلَلْنَ أَوْ في غِيضَ يَشتبهانِ

واعلم أن هذا الحرف خاصةً إذا لم يقدِر الشخصُ على إخراجه من مَخْرَجه بطبعه لا يقدر عليه بكلفة ولا بتعليم، فإذا أتى بعد الضاد ظاءٌ معجمة وجب الاعتناء ببيان أحدهما عن الآخر لتقارب التشابه؛ نحو ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [الشّرح: الآية ٣] و﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ ﴾ [الفُرقان: الآية ٢٧] و﴿ بَعْضَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ [الأنعَام: الآية ١٢٩].

وإذا سكنتْ وأتى بعدها حرفُ إطباقِ وجبَ التحفظ بلفظ الضاد لئلا يسبق اللسان إلى ما هو أخف عليه وهو الإدغام نحو قوله: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٣] و﴿ثُمَّ أَضْطُرُهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٦] و﴿ أَضْطُرِرَتُمْ ﴾ [الأنعَام: الآية ١١٩] وإذا أتى بعدها حرفٌ من حروف المعجم فلا بد من المحافظة على بيانها وإلا بادر اللسانُ إلى ما هو أخف منها نحو قوله: ﴿ أَعْرَضْتُم اللَّهِ اللَّهِ ١٧] و ﴿ أَفَضْتُم اللَّهِ ١٩٨] و ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَكَةُ ﴾ [طنه: الآية ٩٦] و﴿ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ ﴾ [الحجر: الآية ٨٨، وغيرها] و﴿ وَقَيَّضْنَا ﴾ [فـصلت: الآيـة ٢٥] و﴿ يَحِضْنُ ﴾ [الطّلَاق: الآيـة ٤] و﴿ فَرَضْنَا ﴾ [الأحـزَاب: الآيـة ٥٠] و﴿ وَلْيَضْرِينَ ﴾ [النور: الآية ٣١] و﴿ خَضِرًا ﴾ [الأنعَام: الآية ٩٩] و﴿ نَضْرَةً ﴾ [الإنسان: الآية ١١] و﴿ وَلَوْلَا فَضَلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ ﴾ [النساء: الآية ١١٣] وغيرها و﴿ أَرْضُ ٱللَّهِ ﴾ [النِّساء: الآية ٩٧] و ﴿ مِلْ مُ أَلُّارَضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩١] و ﴿ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمٌ ﴾ [المائدة: الآية ٤٩]. وإذا تكررت الضادُ فلا بد من بيان كل واحدة منهما؛ لأن بيانها عند مثلها آكد من بيانها عند مُقاربها، ولذا قال مكى رحمه الله تعالى: إذا تكررت يجب بيانها لوجود التكرر في حرف

قوي مطبق مستعلل مستطيل؛ وذلك نحو قوله: ﴿ يَغْضُضَنَ مِنْ أَبْصُدْرِهِنَ ﴾ [النُّور: الآية ٣١] و﴿ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾ [لقمان: الآية ١٩] [اهـ. تمهيد مع بعض زيادة].

ولعسر النطق بهذه الكلمات وأمثالها نبَّه السخاوي في نونيته على وجوب المحافظة على بيانها فقال:

> وأَبِنْهُ عندَ التاءِ نحو أفضتُم والجيمِ نحو اخفض جناحَك مثلَه والراءِ نحو ليضرِبْن أوْ لامِ ف وبيان بعض ذنوبهم واغْضَضْ

والطاءِ نحو اضطر غير جبانِ والنونِ نحو يَحِضْنَ قِسْهُ وعانِ ضَلَ اللهُ بَيِّنْ حيثُ يلتقيانِ وأنقَضَ ظهرك اعرَفْه تكن ذا شانِ

(وأما اللام) فقد تقدم الكلامُ على مخرَجها ونسبتها، ولها ست صفات: الجهر، وبين الشدّة والرخاوة، والانفتاح، والاستفال، والإذلاق، والانحراف، وهي إلى الضعف أقرب، وقد جمع بعضُهم ما لها من الصفات في بيت فقال:

لِلَّامِ الاسْتِفَالُ مَعَ وَسطٍ فَتْحٌ جَهْرٌ والانحراف والذُلْقُ وَضَحْ

فإذا نطقت بها فوفّها حقها من مَخرجها وصفاتها، وبين ترقيقها، خصوصًا إذا كان بعدها ألفٌ نحو ﴿ لَا إِللهُ إِلَا أَنتَ ﴾ [الأنبيَاء: الآية ١٨]. وإذا وقع بعدها لامٌ مفخّمةٌ أو حرفُ إطباق وجبت المحافظة على ترقيق اللام الأولى نحو ﴿ وَقَالَ اللهُ ﴾ [المائدة: الآية ١٠] و ﴿ رَسُلُ اللهُ ﴾ [الأنعَام: الآية ١٨] و ﴿ رَسُلُ اللهُ ﴾ [الأنعَام: الآية ١٤] و ﴿ وَلَيْتَلَطّفُ ﴾ [الكهف: الآية ١٩] و ﴿ وَلَيْتَلَطّفُ ﴾ [القير: وَ وَلَيْتَلَطّفُ ﴾ [المَنعِ فَعَم نحو ﴿ وَلَيْتَلَطّفُ ﴾ [القير: الآية ١٥] و ﴿ وَلَيْتَلَطّفُ ﴾ اللهم فلا بد من بيان الآية ٥] و لا خِلافَ بين القرّاء فيما ذكرناه مِن ترقيقها سواءٌ تحركتُ أو سكنت، إلا ما ورد عن ورش من طريق الأزرق كما سيأتي بيانه في محله. وإذا تكررت اللام فلا بد من بيان كل واحدة منهما لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان نحو ﴿ وَلَيُمُ لِلِ اللّهُ مَن اللّهُ اللّهُ اللّهُ هَا اللهم فلا بد من بيان [البَقَرَة: الآية ٢٦] و ﴿ قُلُ اللّهُ اللّه المتحركة. وقُلُ اللّهُ الله المتحركة. وقُلُ اللّه المتحركة.

وأما حُكمُها إذا سكنت: فإنها تارةً تكون لام تعريف، وتارةً تكون غيرَها، فإن كانت لام تعريف كان لها عند حروف المعجم أي الثمانية والعشرين حالتان: الأولى: إظهارها أي وجوبًا عند أربعة عشر حرفًا جَمعها بعضُهم في أربع كلمات وهي «ابغ حجك

وخَفْ عقيمه» الألف أعني الهمزة، والباء الموحدة، والغين المعجمة، والحاء المهملة، والجيم، والكاف، والواو، والخاء المعجمة، والفاء، والعين المهملة، والقاف، والياء المثنَّاة تحت، والميم، والهاء. وأسماء الحروف كافية عن الأمثلة، وتسمى هذه الحروف حروفًا قمرية؛ تشبيهًا لها بالقمر، واللامِ بالكوكب؛ بجامع الظهور في كلُّ، وسببُ ظهورها عند هذه الأحرف تباعدُ المخرَجَين. الحالة الثانية: إدغامها ـ أي وجوبًا _ في الأحرف الباقية، وهي أربعة عشر حرفًا، ذكرها الجمزوري في أوائل كلمات هذا البيت فقال:

طِبْ ثم صِلْ رحمًا تَفُزْ ضفْ ذا نعم م دع سوءَ ظنّ زُرْ شريفًا للكرم

وهي: الطاءُ المهملة، والثاء المثلثة، والصاد المهملة، والراء، والتاء المثناة فوق، والضاد، والذال المعجمتان، والنون، والدال والسين المهملتان، والظاء المشالة، والزاي، والشين المعجمة، واللام، وأسماءُ الحروف كافيةٌ عن الأمثلة، وجمّعها بعضهم أيضًا على ترتيب الحروف فقال:

اللامُ للتعريف قد أُدْغِمتْ في أَحْرُفِ عَشْرٍ وفي أربَعَه السّاءُ والسّناءُ ومن دالها للظاء والسّنونِ ولام معه

وتسمى هذه الحروف حروفًا شمسية؛ تشبيهًا لها بالشمس واللام بالكوكب، بجامع خفاء كلّ عند الآخر. وسبب إدغامها في هذه الأحرف: تقارب المخرجين؛ أي في غير اللام، وفيها للتماثل اهـ. وأما إن كانت غيرَ لام تعريفٍ فيكون لها ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: تُدغم في مثلها وفي الراء وجوبًا نحو ﴿فُل لَا يَعَلَمُ ۗ [النَّمل: الآية ٥٦]، و﴿وَقُل لَهُمْ ﴾ [النساء: الآية ٦٣] و﴿ فَل لَا يَخَافُونَ ﴾ [المدَّثُر: الآية ٥٣] ونحو ﴿قُل رَّيِّ ﴾ [الكهف: الآية ٢٢] و﴿ بَلُ رَبُّكُمُ ﴾ [الأنبيَاء: الآية ٢٥] و﴿بُلٌ رَانَ ﴾ [المطفّفِين: الآية ١٤] ولذلك أشار ابن الجزري في مقدّمته فقال:

وأوّلَيْ مِثْلِ وجِنْسِ إِنْ سكَنْ أَدْغِمْ كَقُل رَبِّ وبَل لَا وأَبِنْ

قال ابن غازي: فإن قيل: لِمَ وَجَبَ إدغامُ أَوَّل المتماثلين والمتجانسين إذا سَكَنَ الأُوَّلُ منهما نحو ﴿ كُلِّ بَل لَا يَخَافُونَ ﴾ [المدَّثر: الآية ٥٣] ونحو ﴿ قُل رَّبِ إِمَّا تُرِيكِي ﴾ [المؤمنون: الآية ٩٣]؟ أجيب: بأنه لما كان الحرف الثاني من المثال الأول وهو اللام من قوله: ﴿ بَل لَا ﴾ [المدَّثر: الآية ٥٣] متماثلًا أُدغم للخفة، ولمّا كان الثاني من المثال الثاني وهو الراء من قوله: ﴿ قُل رَبِ ﴾ [المؤمنون: الآية ٩٣] متقاربًا عند الجمهور ومتجانسًا عند الفرَّاء ومن تابعه نُزل منزلة المتماثل لاتفاق المخرجين، فازدحما في المخرج، فلا يطيق

اللسانُ بيانَ الأول منهما لعدم الحركة التي تنقل اللسان من موضع إلى آخر، فلذلك اتفق على إدغام كل ما سكن مِن أول المثالين والمتقاربين في الثاني. فتأمل. اهـ.

الحالة الثانية: تُدغم اللامُ جوازًا من (هل، وبل) في ثمانية أحرف: واحدٌ منها يختص بهل وهو الثاء المثلثة في همّل ثُونَ ٱلْكُفّارُ [المطفّفِين: الآية ٣٦] وليس غيره في القرآن. وخمسة تختص بلام (بل) وهي السين في هبّل سَوَّلَتَ لَكُمْ [يُوسُف: الآية ١٥] في موضعين، والطاء في هبّل طَنَنتُم الله النساء: الآية ١٥٥] والظاء في هبّل ظننتُم [الفَتْح: الآية ٢١]، والضاد في هبّل صَلُوا [الأحقاف: الآية ٢٨] ولا ثاني له، والزاي نحو هبّل رُيّنَ [الرّعد: الآية ٣٣] وهما التاء رُيّنَ [الرّعد: الآية ٣٣] وهبّل رَعتُهُ [الكهف: الآية ٨٤]. واثنان لهما معًا وهما التاء والنون نحو قوله: همّل تَعلَم [مريم: الآية ٥٦] وهبّل تَأْتيهم [الأنبياء: الآية ٤٠] وهما للتاء اللّية ١٤]. وسيأتي بيان اختلاف القرّاء فيها في باب الإظهار والإدغام. وقد نظمها بعض شراح الجزرية على هذا التفصيل فقال:

ألا بلُ وهلُ تُروى نوى هل ثوَى وبلُ سَرَى ظِللُ ضُرِّ زائدٌ طَللَ وامْتَللاً وامْتَللاً وأَنْ يَفْعَلُ ذَالِكَ [البَقَرَة: ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَالِكَ البَقَرَة: اللّهِ الله المجزومة أيضًا جوازًا في الذال من قوله: ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَالِكَ ﴾ [البَقَرَة: اللّه ٢٣١].

الحالة الثالثة: تُظهَرُ اللام وجوبًا باتفاق القرّاء من الفعل إذا كان بعدها نون متحركة سواء كان الفعل ماضيًا أم أمرًا نحو ﴿ أَنْ أَنْ آَ [البَقَرَة: الآية ٩٩] و ﴿ أَرْسَلْنَا﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٩] و ﴿ أَرْسَلْنَا﴾ [البَقرَة: الآية ١٩٠] و ﴿ فَضَلْنَا﴾ [البَقرَة: الآية ١٩٠] و ﴿ أَنْ لِنِي اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ السخاوي في نونيته فقال:

وبيانُه في نحو فضَّلنا على رفق لكل مُفَضَّل يقظان وبيانُه في نحو فضَّل على وبمثل قُلْ صَدَقَ اعْلُ في التبيان

وقال الجمزوري في تحفة الأطفال:

وأظْهِرَنَ لامَ فِعْلِ مُطْلَقًا فِي نَحْوِ قُلْ نَعَمْ وقُلْتا والْتَقَى

قال شارح النونية: فينبغي للقارىء أن ينطق باللام في جميع ذلك ساكنة مُظهَرة، من غير تعسف ولا تكلف، وليحترز من ثلاثة أمور: أحدها: إهمال بيان الإظهار في ذلك؛ فإن قومًا يهملون بيان إظهار اللام فيدغمون فيقولون: ﴿أَرْسَلْنَا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٥١] و﴿جَعَلْنَا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٩]؛ لأن اللسان يسارع إلى الإدغام لقرب المخرَجَين، وثانيها: الإفراط والتعسف في بيان الإظهار؛ فإن قومًا يتعسفون فيه فيحركون اللام الساكنة مبالغة في بيان الإظهار، وثالثها: السكتُ على اللام وقطعُ اللفظ عندها إرادةً للبيان وفرارًا من الإدغام، وهذا يفعله كثير من القرّاء، وهو غلط، فيجب اجتنابه اهد.

قال ابن الجزري في التمهيد: فإنْ قيلَ: لِمَ أُدغمتَ اللام الساكنة في نحو ﴿ النَّارَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤] و﴿ النَّاسِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨، وغيرها] وأُظهرتْ في نحو ﴿ قُلُ نَعَمْ ﴾ [الصَّافات: الآية ١٨] وكلُّ منها واحد؟ قلتُ: لأن هذا فعل قد أعلَّ بحذف عينه، فلم يُعلِّ ثانيًا بحذف لامه لئلا يصير في الكلمة إجحاف؛ إذ لم يبق منها إلا حرفٌ واحد، وأل حرف مبنى على السكون لم يحذف منه شيء ولم يُعلُّ بشيء، فلذلك أُدغم، ألا ترى أن الكسائي ومَن وافقه أدغم اللامَ مِن ﴿هل﴾ و﴿بل﴾ في نحو قوله: ﴿ مَلْ تَعَلَّمُ ﴾ [مريم: الآية ٦٥] و ﴿ بَلْ نَحُنُّ ﴾ [الحِجر: الآية ١٥]، ولم يدغمها في ﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ [الصَّافات: الآية ١٨] و﴿ قُلُ تَعَالَوْا ﴾ [الأنعَام: الآية ١٥١]. وإن قيل: قد أجمعوا على الإدغام في ﴿قُل زَيْنَ ﴾ [الكهف: الآية ٢٦] والعلة موجودة؟ قلتُ: لأن الراء حرف مكرر منحرف فيه شدة وثقل يضارع حروف الاستعلاء بتفخيمه، واللام ليس كذلك، فجذبَ اللامَ جذبَ القويِّ للضعيف، ثم أُدغم الضعيفُ في القوي على الأصل بعد أن قويَ بمضارعته بالقلب، والراء قائمٌ بتكريره مقام حرفين كالمشدَّدات، فاعلم. وأما النون فهو أضعف من اللام بالغُنة، والأصلُ أن لا يدغم الأقوى في الأضعف. ألا ترى أن اللام إذا سكنت كان إدغامها في الراء إجماعًا من أكثر الطرق، ولا كذلك العكس. وكذلك إذا سكنت النونُ كان إدغامها في اللام إجماعًا، ولا كذلك العكس. اه.

(وأما النون) فقد تقدم الكلام على مَخرَجها ونسبَتِها، وهي مجهورة، متوسطة بين الشدّة والرخاوة، منفتحة، مستفلة، مذلقة، إلى الضعف أقرب، وقد جمع بعضُهم صفاتها

في بيتٍ فقال:

لِلنونِ الاستفالُ مَعْ جَهْرِ عُرِفٌ وسطٌ والانفتاحُ والذَّلقُ وُصِفْ

اعلم أن النون حرفٌ أغَنَّ آصَلُ في الغُنَّةِ منَ الميم لقربه من الخيشوم، فإذا سكنت في تخرجُ من الخيشوم لا من مخرَج المتحركة. وسيأتي الكلام على حكمها إذا سكنت في باب الإدغام والإظهار. والكلام هنا على النون المتحركة، فإذا جاء بعدها ألفٌ غير مُمالة يجب على القارىء أن يرقِّقها ولا يغَلِّظها كما يفعله بعض الناس نحو وَآتَأُنُونَ ٱلنَّاسَ وَ البَقَرَة: الآية ٤٤] و وَوَلا نَاصِر الطارق: الآية ١٠] و النَّنصِرين [آل عِمرَان: الآية ١٠] و النَّارَ وَالنَّارَ وَالبَقَرَة: الآية ٤٢] و وَالغَرْقُ [القِيامَة: الآية ٢٣]. و الفَاتحة: الآية ٢٦] و وَالنَّرَ وَن خفائها حالة الوقف نحو و العَلَمِين [الفاتحة: الآية ٢، وغيرها] و الفَلامُونَ [الأنعَام: الآية ٣٣]، فيجب عليه الاعتناء ببيانها؛ ولائمَرَة: الآية ٣، وغيرها] و الفَلامُونَ [الأنعَام: الآية ٣٣]، فيجب عليه الاعتناء ببيانها؛ و فكثيرًا ما يتركون ذلك فلا يُسمعونها حالة الوقف، وإذا تكرَّرت وجب عليه التحفظ من ترك بيان المثلين نحو قوله: و المَنْ الرابِق ١١٥] و و وَعَنُ نَتَرَبَصُ بِكُمُ وَلَكُومُنَ [النِساء: الآية ٢٥] و و يَقُولُونَ نَعَشَى [المَائدة: الآية ٢٥] و و وَتَعُنُ الله في الله المثلين نحو قوله: و الله ولي مشددة كان البيان آكَدَ لاجتماع ثلاث نونات كقوله: [التوبة: الآية ٢٥] وإذا كانت الأولى مشددة كان البيان آكَدَ لاجتماع ثلاث نونات كقوله: [التوبة: الآية ٢٥] و الآية ٨٨].

وإذا أُلقيت حركةُ الهمزة على التنوين وحُرِّك بها على مذهب ورش كقوله في سورة يوسف ﴿ مِن سُلَطَنَ ۚ إِنِ ٱلْحُكُمُ ﴾ [يوسف: الآية ٤٠] لُفِظ بشلاث نونات متواليات مكسورات، وأما قوله: ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَ ﴾ [يُوسُف: الآية ١١] فللسبعة فيه وجهان: أحدهما: الإشارة بالشفتين إلى الحركة عند الإدغام، وعلى هذا يكون إدغامًا، وثانيهما: الإشارة إلى النون الأولى بالحركة، وعلى هذا يكون إخفاء.

وأما الراء: فقد تقدم الكلام على مخرَجِها ونسْبَتِها، وهي، مجهورة، بينية، منفتحة، مستفِلة، مذلَقة، منحرفة، مكرَّرة. وقد ذكر بعضُهم ما لها من الصفات في بيت فقال:

لِلراءِ ذَلْقٌ وانْ حِرافٌ كُرَتْ فَتْحٌ وجَهْرٌ واسْتِفالٌ وُسُطَتْ

قال سيبويه: إذا تكلمتَ بالراء خرجتُ كأنها مضاعفة، وذلك لما فيها من التكرير الذي انفردت به دون سائر الحروف، وقد توهم بعض الناس أن حقيقةَ التكرير ترعيدُ اللسان بها المرّة بعد المرّة، فأظهرَ ذلك حالَ تشديدها كما يفعله بعضُ الأندلسيين، والصوابُ التحفظُ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهبُ المحققين، وقد يبالغُ قومٌ في

إخفاء تكريرها مشدّدة، فيأتي بها محَصْرَمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة، مع أنه من الحروف البينية، فينبغي للقارىء عند النطق بها أن يُلصِقَ ظهرَ لسانه بأعلى حنكه لصقًا محكمًا مرةً واحدةً بحيث لا يرتعد؛ لأنه متى ارتعد حدث مِن كل مرة راء، فإذا نطق بها مشدّدة وجب عليه التحفّظ من تكريرها، وعليه تأديتُها برفق من غير مبالغة في الحَصْرِ نحو قوله: ﴿النَّمْنِ اللَّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ عَرَانَ الرّبَة والله والله وكانت الأولى مشدّدة كان التحفظ لذلك أشد وآكد كقوله: ﴿مُحَرَّرًا الله والله والله والله والله الله عن مخرجها كما يفعله بعض الغافلين. وسيأتي تُحكِمُ تفخيمها وترقيقها في باب التفخيم والترقيق إن شاء الله تعالى.

وأما الطاء المهملة فقد تقدم الكلام على مَخْرَجها ونسبتها، وهي أقوى الحروف لأنها جَمعتُ مِن صفات القوّة ما لا يجتمع في غيرها؛ فهي حرفٌ مجهور شديد مُطبق مستعل مقلقًلٌ مصمَتٌ. وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

للطا انطباقً جَهْرٌ استِعلا وَرَدْ قلقلَةٌ صمتٌ وشلَّةٌ تُعَلَّ

فإذا نطقتَ بها فأعطها حقها مِن مخرجها وصفاتها، واعتن ببيان إطباقها واستعلائها وتكميل تفخيمها. وإذا كانت مشدّدة وجبت المحافظة على ما تقدم لئلا يميل اللسانُ بها إلى الرخاوة نحو وأطّيرَنا [النّمل: الآية ٤٧] و أن يطّوف [البَقرة: الآية ١٥٨]. فإذا تكررت كان البيانُ آكَدَ لِتكرُّر حرف مطبق مستعل قوي نحو إذا شططًا [الكهف: الآية ١٤]، وإذا سكنت سواء كان سكونها لازمًا أو عارضًا فلا بد من بيان إطباقها وقلقلتها نحو النّطفة [الصّافات: الآية ١٠] و الأطفلال [النّور: الآية ٥٩] و وأللسّباط [البقرة: الآية ١٣٦] وغيرها و القسط [الانبياء: الآية ٤٧] و النّون في الوقف. وإذا سكنتُ وأتي بعدها تأءُ فوقية وجب إدغامها إدغامًا غير مستكمل، بل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء لئلا تشتبه بالتاء المدغمة المجانسة لها بسبب اتحاد المخرّج، ولولا التجانس لم يُبتغ الإدغام لذلك نحو قوله تعالى: ﴿ لَهِنَ بُسَطِتَ المَائدة: الآية ٢٨] و أَحَطتُ [النّمل: الآية ٢٢] و أَحَطتُ [النّمل: الآية ٢٢] و أَحَطتُ الإدغام عن القلقلة في الطاء وإن كانت ساكنة؛ لأنها تذهب بالإدغام.

وفي ابن غازي: فإن قيل: ما الفرق بين هذا وبين قوله: ﴿وَدَّت طَّآبِهَةً ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٦] و﴿فَاَمَنَت طَّآبِهَةً ﴾ [الصف: الآية ١٤] عمرَان: الآية الآية الآية الآية الآية عكسه؟

أجيب: بأنه يمكن أن يفرَّق بينهما بأنه لمّا كان أصْلُ الإدغام أن يُدْغَمَ الأضعفُ في الأقوى ليصيرَ مثله في القوة، أُدغمت كلُّ طاء ساكنة في تاء بعدها إدغامًا غير مستكمل، يبقى معه تفخيمُها واستعلاؤُها؛ محافظة على قوة الطاء، وأُدغمت التاء الساكنة في طاء بعدها إدغامًا مستكملًا، وجُعل إبقاء صفة التفخيم والاستعلاء دالًا على موصوفها كما في إبقاء صفة الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء، فيكون التشديد متوسطًا في الموضعين لأجل إبقاء الصفة. اه.

وفي شرح المُلّا عَلي القاري: وقال بعضهم: ومِن العرب مَن يُبدل التاء طاء ثم يُدغم إدغامًا مستكملًا فيقول: «أحطّ» و«فرّط» بطاء واحدة مشددة مدغمة. قال شريح: وهذا مما يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخالق عزّ وجلّ؛ لأن كلامَ الله لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبتَ عن رسول الله على الطرق المتواترة في القراءات المشتهرة، وأما في كلام المخلوقين فيُتوسَع بكل ما جاء من اللغة. وبهذا يتبين أنه لم يَرِدْ في القرآن إبدالُ الطاء تاءً وإدغامُها فيها؛ فيجب الاحتراز عنها.

وأما الدال المهملة: فقد تقدم الكلامُ على مَخْرَجها ونسبتها، وهي حرف قوي؛ لأنه مجهور، شديد، مقلقًل، مُصْمَت، منفَتِح، مُسْتَفِل، وقد جمع بعضهم صفاتها في بيت فقال:

لِلدال إصماتٌ وجَهْرٌ قَلْقَلَهُ وشِدَّةُ فَتْحِ وسُفْلٍ فَاعْقِلَهُ

فإذا نطقتَ بها فأعطها حقها واعتن ببيان جهرها؛ إذ لولا الجهر الذي فيها لكانت تاء، ولولا الهمسُ الذي في التاء لكانت دالًا. ولهذا تجد كثيرًا من الناس يلفظ بالدال كالتاء في نحو ملكِ يُومِ الدِّينِ في القابِحة: الآية ٤]. وسببُ ذلك عدمُ المحافظة على بيان جهر الدال؛ فإن افتراقهما لا يحصل إلا بذلك، ولأجل ما بين الدال والتاء من الاتحاد في المخرَج والتشارك في أكثر الصفات وَجَبَ إدغامُ الدال إذا سكنتُ قبل التاء في كلمة واحدة نحو حَصَدتُمُ [يُوسُف: الآية ٤٧] و أَرَدتُمُ [البَقَرَة: الآية ٣٣٣] و عُدتُمَ كلمة واحدة نحو حَصَدتُمُ [يُوسُف: الآية ٤١] و وَالدَيْمَ الله إذا اجتمعا في كلمتين نحو فَدَ تَعَلَمُ الله الآية ١٥]، وكذلك إذا اجتمعا في كلمتين نحو فَدَ تَعَلَمُ الله الآية ١٥]، وكذلك إذا اجتمعا في كلمتين نحو فَدَ تَعَلَمُ الله الآية ١٥]، ولذلك إذا اجتمعا في كلمتين نحو فَدَ تَعَلَمُ الله الآية ١١٥] و وَوَدَد تَعَلَمُ الله الله الآية ١٤].

وإذا سكنت الدال ـ سواءٌ كان سكونها لازمًا أو عارضًا ـ فلا بد من بيان قلقلتها وبيان شدّتها وجهرها، فإن كان سكونها لازمًا سواء كان مِنْ كلمة أو كلمتين وأتى بعدها حرفٌ من حُروف المعجم ـ لا سيما النون ـ فلا بدّ من قلقلتها وإظهارها لئلّا تَخْفَى عند

النون وغيرِها؛ لسكونها واشتراكهما في الجهر نحو قوله: ﴿ الْقَدْرِ ﴾ [القَدر: الآية ٣] و ﴿ اللّهِ ٣] و ﴿ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

وأما التاء المثناة الفوقية: فقد تقدم الكلام على مخرَجها ونسبتها، ولها خمس صفات: الشدة، والهمس، والاستفال، والانفتاح، والإصمات. وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

لِلتاء شدّة كذاك هَدْ شُسُ صمتُ انفتاحٌ واستفالٌ خَمْسُ

فإذا نطقت بها فأعطِها حقَّها واعتن ببيان شِدتها؛ لئلا تصير رَخُوة كما ينطق بها بعض الناس، وربما جُعلت سينًا لا سيما إذا كانت ساكنة نحو ﴿فِتْنَةٌ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٢] و﴿فَأَتُلُ عَلَيْهِمٌ ﴾ [المائدة: الآية ٢٧، و في (المائدة: الآية ٢٧، وغيرها]. قال شريح في «نهاية الإتقان»: إن القرّاء قد يتفاضلون في التاء فتلتبس في ألفاظهم بالسين لِقُرب مخرجها منها؛ فيجدون فيها رخاوة وصفيرًا، وذلك أنهم لا يصعدون بها إلى أعلى الحنك، إنما ينحون بها إلى جهة الثنايا، وهناك مخرّجُ السين اهد. ويتأكد الاعتناء ببيانها إذا تكررت في كلمة نحو ﴿ نَوْفَنْهُمُ ﴾ [النحل: الآية ٢٨] و ﴿ أَفَأَنتَ وَ العَنكَ بُوتَ الآية ٢٨] و ﴿ أَفَأَنتَ وَ العَنكَ بَرْكَنُ ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٤] و ﴿ أَفَأَنتَ وَ العَنكَ بَرْكَنُ ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٥] و ﴿ أَفَأَنتَ وَ الْعَنكَ بَرْكَنُ ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٥] و ﴿ أَفَأَنتَ وَ الْعَنكَ بَرْكَنُ ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٥] و ﴿ أَفَأَنتَ فَرْكَنُ ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٥]

تُكْرِهُ ﴾ [يونس: الآية ٩٩]، وإن تكررت ثلاث مرات نحو قوله: ﴿ ٱلرَّاجِغَةُ ﴿ لَيَ تَبَعُهَا ﴾ [النازعات: الآيتان ٢، ٧] كان الاعتناء ببيانها كُلِّ أشدُّ وآكد لأن في اللفظ به صعوبة. قال مكي في الرعاية: هو بمنزلة الماشي يرفع رِجْلَه مرتين أو ثلاث مرات ويردُّها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه، وهذا ظاهرٌ، ألا ترى أن اللسان إذا لفظ بالتاء الأولى رجع إلى موضعه ليلفظ بالتاء الثانية، وذلك صعبٌ فيه تكلف، ولا بد من زيادة الاعتناء ببيانها وتخليصها مرقَّقةً إذا أتى بعدها حرفُ إطباقي ولا سيما الطاء التي شاركتها في المخرج، وذلك نحو ﴿ أَفَنَظْمَعُونَ ﴾ [البقرة: الآية ٧٥] و﴿ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٣] و﴿ وَلَا تَطْغَوُّا ﴾ [هود: الآية ١١٢] و﴿ وَلَا تَطْرُدِ ﴾ [الأنعام: الآية ٥٢] و﴿ وَتَصِّلِيَهُ ﴾ [الواقعة: الآية ٩٤] و﴿ لِمَ تَصُدُّونَ ﴾ [آل عمران: الآية ٩٩] و﴿ لَا تَظَّلِمُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧٩] وإذا أتى بعدها ألفٌ غيرُ الممالة فاحذر تغليظها أو أن تنحُو بها إلى الكسر، بل ائتِ بها مرقَّقَةً نحو «تائبون» و ﴿ تَأْكُونَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٤٩]. وإذا سكنتْ وأتى بعدَها طاءٌ أو دالٌ أو تاءٌ وجب إدغامها فيهن، فإذا أدغمت في الطاء وجب إظهارُ الإدغام مع إظهار الإطباق والاستعلاء وذلك نحو قوله: ﴿وَدَّت ظُآبِهَ أَهُ إِلَّا عِمرَان: الآية ٦٩]. وإذا سكنت وأتى بعدها حرفٌ من حروف المعجم فاحذر إخفاءها نحو قوله: ﴿فِتَّنَةٌ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٢] لأن التاء حرفٌ فيه ضعف فإذا سكن ازداد ضعفًا، فلا بد من إظهاره لشدته، وتجب المحافظة على همسه خصوصًا عند الوقف عليه نحو قوله: و ﴿تَمُّتْ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٧] و﴿كَلِمَةُ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٧] و﴿بَقِيَّة﴾ [هود: الآية ٨٦] لئلا يصير

وأما الصاد المهملة: فقد تقدَّم الكلامُ على مخرَجها ونسبتها، ولها ست صفات: الاستعلاء، والإطباق، والإصمات، والصفير، والهمس، والرخاوة. وقد جمعها بعضهم في بيتٍ فقال:

لِلصادِ الاسْتِعْلا وهَمْسٌ اطْبقا رَخُوٌ صَفِيرٌ ثُمَّ صَمْتٌ حَقِّقا

فإذا نطقت بالصاد فوفّها حقها مِن مَخْرَجها وصِفاتها، وإذا سكِّنَتْ وأتى بعدَها دالٌ فلا بدَّ من تصفية لفظها لئلا يخالطها لفظُ الزاي كقوله: ﴿أَصْدَقُ ﴿ [النِّساء: الآية ١٨] و ﴿ وَتَصَّدِيدَ ﴾ [النَّساء: الآية ٢٣] و ﴿ وَتَصَّدِيدَ ﴾ [النفال: الآية ٣٥] إلا مَن مذهبه التشريب. وإذا أتى بعدها طاء فلا بد من بيان إطباقها واستعلائها، وإلا قربت من الزاي كقوله: ﴿ أَصْطَفَى ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣] و ﴿ يَصَّطَفِى ﴾ [الحَج: الآية ٧٥] و ﴿ وَلَوَ حَرَصْتُم ﴾ [النساء: وشبهه، وإذا أتى بعدها تاءٌ نحو ﴿ حَرَصْتَ ﴾ [يوسف: الآية ١٠٣] و ﴿ وَلَوَ حَرَصْتُم ﴾ [النساء: الآية ١٠٩] و ﴿ حَصِرَتُ صُدُورُهُم ﴾ [النساء: الآية ١٠٩] و ﴿ وَسَعِرتُ صُدُورُهُم ﴾ [النساء: الآية ١٠٩] و ﴿ وَسَعَرَتُ صُدُورُهُم ﴾ [النساء: الآية ١٠٩] و ﴿ وَسَعَلَ الصاد وتصفية

النطق بها، وإلا بادر اللسان إلى جعلها سينًا؛ لأن السين أقرب إلى التاء من الصاد إلى التاء [اهـ. تمهيد].

وأما السين المهملة: فقد تقدم الكلام على مخرَجها ونسبتها، ولها ست صفات: الهمس، والرخاوة، والانفتاح، والاستفال، والإصمات، والصفير. وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

للسين رَخْوٌ ثُمَّ صَمْتُ سفلَتْ همسٌ صفيرٌ يا فتَى وانفتحتْ

فإذا نطقت بها فوقها حقّها، وبين همسها وصفيرها، وخلّص لفظها من الجهر، خصوصا إذا سكنت، وإلا انقلبت زايًا؛ إذ لولا الهمس الذي فيها لكانت زايًا، ولولا الجهر الذي فيها لكانت زايًا، ولولا الجهر الذي فيها لكانت زايًا، ولولا الجهر الذي في الزاي لكانت سيئًا، فاختلافهما في السمع هو بالجهر والهمس، وإذا أتى بعد السين حرف من حروف الإطباق سواء كانت ساكنة أو متحركة وجب بيانها برفق وتؤدة؛ لئلا تجذبها قوته فتقلبها صادًا بسبب المجاورة؛ لأن مخرجَهما واحدٌ نحو بسبط ألم البيع المخاورة؛ لأن مخرجَهما واحدٌ نحو وأقسط عند الله (البقرة: الآية ١٨٧] و مسلموراً والإسراء: الآية ١٨٥] و مسلم الله اللهف: الآية ١٨٦] ما والمنتاح اللذان في الصاد لكانت سيئًا. وينبغي أن يبين صفيرها وكثر من الصاد؛ لأن صفير الصاد بين بالإطباق، وكذلك يجب بيانها في نحو قوله: وكذلك يجب بيانها في نحو قوله: وكذلك يجب بيان همسها إذا أتى بعدها تاءٌ أو جيم نحو و مسلمورة الزية ١٩٥] و مسلمورة الزيد ١٩٥] و مسلمورة الزيد ١٤٥] و النساء: الآية ١٩٥] و النساء: الآية ١٩٥] و النساء: الآية ١٩٥] و النساء: الآية ١٩٥] النسمورة النبية ١٤٥] و النساء: الآية ١٤٥] و النساء: الآية ١٤٥] و النسمورة النبية ١٤٥] و النساء: الآية ١٩٥] النبية ١٤٥] و النساء: الآية ١٤٥] و النساء الآية ١٤٥) و النساء الآية ١٤٥ إلى النلا النساء الآية ١٤٥] و النساء الآية ١٤٥ إلى النلا الذين الآية ١٤٥] و النساء الآية ١٤٥) و النساء الآية ١٤٥ إلى النلا الذين الآية ١٤٥] و النساء الآية ١٤٥ إلى النلا النساء الآية ١٤٥) و النساء الآية ١٤٥) و النساء الآية ١٤٠ النلا النساء الذي الآية ١٤٠ النلا النساء الآية ١٤٠ النلا النساء النساء الآية ١٤٠ النلا النساء النساء الآية ١٤٠ النلا النساء ا

وأما الزاي: فقد تقدم الكلام على مخرَجها ونسبتها، ولها ست صفات: الجهر، والرخاوة، والانفتاح، والاستفال، والإصمات، والصفير. وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

لِلزاي جَهْرٌ مَعْ صَفيرٍ مُسْتَفِلْ صَمْتُ ورَخُو ثم فَتْحٌ قد نُقِلْ فإذا نطقتَ بها فبيَّن جَهْرَها لأنها لا تتميز عن السين إلا به، فإذا سكنتْ وأتى بعدَها حرفٌ مهموسٌ أو مجهورٌ تأكدَ بيانُها لئلًا يقرب لفظُها من لفظ السين نحو ﴿ يُنْتِى سَحَابًا ﴾ [النور: الآية ٤٣] و ﴿ مُرْبَحُلُةِ ﴾ [النور: الآية ٣٥] و ﴿ مُرْبَحُلُةِ ﴾ [النوبة: الآية ٣٥] و ﴿ مَرْبَحُلُةِ ﴾ [النوبة: الآية ٣٥]

[هُود: الآية ٣١] و أَزْدَادُوا [آل عِمرَان: الآية ٩٠] و أَزْكَ [البَقَرَة: الآية ٢٣٢] و فوزْرَكَ السَّرح: الآية ٢] و فوزْرَكَ السَّرح: الآية ٢] و في لَبُرُلْفُونَكَ [القَلَم: الآية ١٥] وشبه ذلك. وإذا تكررت الزائي وجب بيانها أيضًا نحو قوله: فَعَرَّزَنَا بِثَالِثِ [يَس: الآية ١٤] ليُقِل التكرير، ولا بد من ترقيقها إذا أتى بعدَها ألفٌ نحو قوله: فَعَرَّزَنَا بِثَالِثِ [التّوبَة: الآية ٤٧] و النّوز: الآية ٢] وشبه ذلك.

وأما الظاء المعجمة: فقد تقدم الكلامُ على مخرَجها ونسبتها. ولها خمس صفات: الجهر، والإطباق، والاستعلاء، والإصمات، والرخاوة. وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

لِلظاءِ صَمْتٌ مَعَ إطباقٍ عُرِفْ عُلُوٌّ وجَهْرٌ ثُمَّ رَخْوٌ قد وُصِفْ

فإذا نطقتَ بها فبيِّن استعلاء اللذان في الظاء لكانت ذالًا؛ فالتحفُّظ بلفظ الظاء مَخْرَجها، ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الظاء لكانت ذالًا؛ فالتحفُّظ بلفظ الظاء واجبٌ لئلًا يدخله شائبة لفظ الذال في نحو قوله: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَعْظُورًا ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٠] أي ممنوعًا، فإن لم يُتحفظ ببيانِ الظاء اشتبهَ في اللفظ بنحو قوله: ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَعْدُورًا ﴾ [الإسرَاء: الآية ٥٧] فهو بالذال من الحذر. وإذا سُكنت الظاء وأتى بعدها تاءٌ وجبَ بيانها لئلا تقرب من الإدغام نحو ﴿ أَوْعَظَتَ ﴾ [١٣٦] في سورة الشعراء، ولا ثاني له.

قال مكّي: الظاء مُظْهَرَةٌ بلا اختلاف في ذلك بين القراء. وذكر غيره أنه رُوِيَ عن اليزيدي وعن نصير وعن الكسائي إدغامُها فيها وإذهابُ صفتها، فتكون في اللفظ مثل «أوعدت» من الوعد. قال في الإقناع: وهو جائز، وذكر الأهوازي عن الجماعة عن نصير أيضًا إدغامَها وإبقاء صفتها؛ وهو جائز حسن، ولكن أهل الأداء لم يأتوا فيه إلا بالإظهار، وكأنهم عدلوا عن الإدغام لما فيه من اللبس. [اهد. شارح نونية السخاوي].

فإن قيل: لِمَ أَظهرَ القرَّاءُ ﴿ أَوَعَظْتَ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٣٦] وأدغموا نحو ﴿ أَحَطَتُ ﴾ [النَّمل: الآية ٢٢] وكلاهما يجوز فيه الأمران؟ أجيب: بأن الطاء المهملة أقربُ إلى التاء؛ فإنهما من مخرَج واحد؛ فلذلك اختاروا إدغامها، وأيضًا فالقراءة سُنَّة متَّبَعةٌ ويَقْتَدِي فيها الخلفُ بالسَّلَفِ. ولذلك أشار السخاوي في نونيته فقال:

وكذا بيانُ الصادِ نَحْوُ حرصْتُم والظاءِ في أوعظتَ للأعيانِ إذْ أظهروهُ وأدغَموا فَرَّطتُ فاتً بِعْ في القرآن أئِمةَ الأزمانِ

وفي بعض النسخ:

مخرج الحرفين متمحدان

اهـ.

وكذا يَلْزَم تخليصُ الظاء وبيانُه ساكنًا أو متحركًا حيث وقع.

وأما الذال المعجمة: فقد تقدم الكلامُ على مَخْرَجها ونِسْبَتِها. ولها خَمْسُ صفات: الجهر، والانفتاح، والاستفال، والرخاوة، والإصمات. وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

لِلذَالِ الاستِفَالُ مَعْ جَهْرِ كَذَا فَتْحٌ ورَخُوٌ ثم إصْمَاتٌ خُذَا

فإذا نطقتَ بها فَوَفُّها حقُّها من مخرجها وصفاتها، واعتن بترقيقها وبيان استفالها وانفتاحها إذا جاورها حرفٌ مفخمٌ، وإلَّا فربما انقلبت ظاءً نحو ﴿ذَرْهُمْ ۗ [الأنعَام: الآية إ ٩١] وهُذَرْفِهُ [المدُّثُر: الآية ١١] وهُذَرَّةٌ ﴾ [النّساء: الآية ٤٠، وغيرها] وهُذَرُّعًا ﴾ [هُود: الآية ٧٧] و ﴿ أَنْذَرُهُم ﴾ [القَمَر: الآية ٣٦] و ﴿ ٱلْأَذْقَانِ ﴾ [يَس: الآية ٨]، ولا سيما في نحو ﴿ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٧٣] و﴿ مُعْذُورًا ﴾ [الإسرَاء: الآية ٥٧] و ﴿ وَذَلَّلْنَهَا ﴾ [يَس: الآية ٧٢] لئلا تشتبه بنحو ﴿ ٱلمُنظرِينَ ﴾ [الججر: الآية ٣٧] و ﴿ مُخَطُّورًا ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٠] و﴿ وَظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: الآية ٥٧] لأن الذال لا تتميز عن الظاء إلا بالاستفال والانفتاح. وإذا سكنَت الذال وأتى بعدها نونٌ وجب عليك إظهارُها، وإلا فربما اندغمت في النون نحو ﴿ وَإِذْ نَنَقَنَا﴾ [الأعرَاف: الآية ١٧١] و﴿ فَنَبَذْنَكُ ﴾ [الصَّافات: الآية ١٤٥] و﴿ أَخَذْنَا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٣] وكذلك إذا أتى بعدها حرفٌ مهموسٌ وَجَبَ عليك بيانُ جَهْرِها وإلا عادتْ ثاءً مَثَلَّثَةً كقوله: ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ ﴾ [الأعرَاف: الآية ٨٦]. وإذا أتى بعدها قافٌ فلا بد من ترقيقها، وإلا صارت ظاءً نحو قوله: ﴿ ذُقَ ﴾ [الذَّخان: الآية ٤٩] و ﴿ ذَاقُوا ﴾ [الأنعَام: الآية ١٤٨] و﴿ ٱلْأَذْقَانِ﴾ [يَس: الآية ٨]، وإياك والمبالغة في ترقيقها لئلا تصير ثاءً مثلثة كما يفعله بعض الناس. وإذا تكررت وَجَبَ بيانُ كل منهما نحو قوله: ﴿ذِي ٱلذِّكْرِ﴾ [صّ: الآية ١] وقد اجتمعت هنا ثلاث ذالات لأن اللامَ قُلِبَتْ ذالًا تَوصُّلًا إلى الإدغام، وبيانُ كل واحدة منهن لازم. [اهـ. تمهيد].

وأما الثاء المثلثة: فقد تقدَّمَ الكلامُ علَى مخْرَجها ونسبَتها. ولها خمس صفات: الهمس، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإصمات. وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

لِلثَّاء هَمْسٌ وانفتاحٌ قد أَتَى رَخَاوَةٌ صمتُ استفالٌ يا فتَى

فإذا نطقت بها فوفّها حقّها من صفاتها، وإياك أن تُحدث فيها جهرًا فيلتبس لفظُها بالذال المعجمة؛ لأنهما من مَخرج واحد، وإذا وقع بعد الثاء ألف وجبَ ترقيقها نحو قوله: ﴿ ثَالِثُ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٢] ونحوهما. وإذا تكررت الثاء وجب بيانها نحو قوله: ﴿ ثَالِثُ ثَلَنتُهُ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٧] و وحيّثُ ثَفِفْنُوهُم ﴾ [البَقرة: الآية ٢٧] و حيثُ ثَفِفْنُوهُم ﴾ [البَقرة: الآية ٢٩] مخافة أن يدخل الكلام إخفاء . وإذا وقعت ساكنة قبل حرف الاستعلاء تأكد وجوبُ بيانها لِضعفها وقوة حرف الاستعلاء بعدها؛ نحو قوله: ﴿ أَغْنَتُوهُم ﴾ [الأنفال: الآية ٢٥] و ﴿ نَثَقَفُوكُم ﴾ [الأنفال: الآية ٢٥] و ﴿ إِن يَثَقَفُوكُم ﴾ [المُمتحنة: الآية ٢٦] و ﴿ أَعَمْنَا ﴾ [الرحمن: الآية ٢١] ، وكذلك الراء والنون نحو قوله: ﴿ أَعَمْنَا ﴾ [الكهف: الآية ٢١] و ﴿ أَعَمْنَا ﴾ [الكهف: الآية ٢١] و ﴿ أَعَمْنَا ﴾ [الكهف: الآية ٢٥] و ﴿ إِنهَ مَنَا ﴾ [الكهف: الآية ٢٥] كُلُّ

وأما الفاء: فقد تقدَّمَ الكلامُ على مخرَجها ونِسبَتِها، ولها خمس صفات: الهمس، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإذلاق، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

لِلْفَاءِ فَتَحُ اسْتَفَالٌ قَدْ رُسِمْ وَخُو وذَلْقٌ ثُم هَمْسٌ قَد وُسِمْ

فإذا التقتِ الفاءُ بالميم أو الواو فلا بُدَّ من بيانها نحو ﴿ لَلْقَفَ مَا صَنَعُوّاً ﴾ [طه: الآية ٢٦] و و لا تَخَفَ وَلَا تَحُرَنَ ﴾ [العنكبوت: الآية ٣٣] و نحو ذلك. وإذا تكررت الفاء تأكد و جوبُ بيانها سواء كانت من كلمة أو كلمتين كقوله: ﴿ اَلْنَنَ خَفَفَ اللّهُ ﴾ [الأنفال: الآية ٢٦] و أَن يُخَفِّفُ إللنساء: الآية ٢٨] و ﴿ وَلَيْسَتَعْفِفِ ﴾ [النور: الآية ٣٣] وكذا ﴿ تَعُرِفُ فِي وُجُوهِهِم ﴾ [المطففين: الآية ٢٤] و ﴿ خَلَيْهِ فَي الْأَرْضِ ﴾ [يُونس: الآية ١٤] في مذهب المُظهر و نحو ذلك. وإذا أتى بعدها ألف فلا بد من ترقيقها نحو ﴿ فَنَكِهِينَ ﴾ [الطُور: الآية ١٨] و ﴿ فَنَكِهُونَ ﴾ [يس: الآية ٥٥] و ﴿ حَفَيْ بِأَللّهِ ﴾ [الرّعد: الآية ٣٣] اهـ.

وأما الواو: فقد تقدَّم الكلامُ على مخرجها ونسبتها، ولها ست صفات: الجهر، والاستفال، والانفتاح، والإصمات، والرخاوة، واللين. وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

للواو جَهْرٌ مَعَ إصماتٍ سَفَلْ فَتْحْ ورَخْوٌ ثم لِينٌ قَدْ حَصَلْ

فإذا جاءت الواو مضمومة أو مكسورة وجب بيانُها وبيانُ حركتها لئلا يخالطها لفظُ غيرِها أو يَقْصُرَ اللفظُ عن إعطائها حقَّها كقوله: ﴿وَجُونُ ﴿ الغَاشِيَة: الآية ٢] و﴿ تَفَوُتُ ﴾ [المملك: الآية ٣] و﴿ وَلَكُلِّ وِجُهَةً ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٧] و ﴿ وَلَكُلِّ وِجُهَةً ﴾ [البقرة: الآية ١٤٨]. فإذا انضمتْ ولقِيَها مثلُها كان البيانُ آكَدَ لثقلِهِ نحو ﴿ مَا وُرِيَ ﴾ [الأعراف: الآية ٢٠].

وإذا سكنت وانضم ما قبلَها وأتَى بَعْدَها مِثلُها: وجَبَ بيانُ كُلِّ منهما خشية الإدغام لأنه غَيْرُ جائز، وتُمكَّن الواوُ الأولى لِمَدِّها ولينها، وذلك نحو ﴿ اَمَنُواْ وَعَكِمُلُوا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] و﴿ وَاللّهُ عَرَاء: الآية ١٩٥] و﴿ وَاللّهُ عَرَاء: الآية ١٩٦]. ولذلك أشار الإمام السخاوي في نونيته فقال:

في يوم مَعْ قالوا وهُمْ ونظيرِ ذا لا تُدْغِموا يا مَعْشرَ الإخوانِ فإذا سكنتْ وانفتحَ ما قبلَها وجبَ الإدغامُ وبيانُ التشديد؛ لأنها صارت في حكم الصحيح؛ فإدغامُها واجبٌ كقوله: ﴿عَفَوا وَقَالُوا ﴾ [الأعرَاف: الآية ٩٥] و﴿ اَتَّقُوا وَ اَمَنُوا ﴾ [المائدة: الآية ٣٣] ولذلك أشار السخاوي فقال:

والواوُ في حَتَّى عَفَوْا ونظيرِهِ إدغامُهُ حَتْمٌ على الإنسان وإذا أَتَتْ مشدَّدَة فلا بدَّ من بيان التشديد بقوة من غير تمضُّغ ولا تراخ؛ كقوله: ﴿ وَأَوْرَضُ ﴾ [غافر: الآية ٤٤] و ﴿ عَدُوًّا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٧] ونحوه

وأما الباء الموحدة: فقد تقدّم الكلامُ على مخرّجها ونِسْبَتِها. ولها ستُ صفات: القلقلة، والجهر، والشدة، والاستفال، والانفتاح، والإذلاق، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

لِلبَّاءِ فَتْحٌ شِدَّةٌ تَسَفُّلُ ذَلاقةٌ جَهْرٌ كذا تَقلْقُلُ

فإذا نطقت بالباء فأخرِجها مِنْ مَخْرَجها مع مراعاة ما فيها من الشدّة والجهر، واحذر أن تُخرِجها ممزوجة بالفاء كما يفعله بعض الأعاجم، وإذا أتت من كلمتين وكانت الأولى ساكنة كان إدغامُها إجماعًا نحو قوله: ﴿ أَضْرِب بِمَسَاكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠] و ﴿ وَأَضْرِب بِهِ عَمَاكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠] و ﴿ وَإِذَا سَكنتُ ولقيها ميمٌ أو فاءٌ نحو قوله: ﴿ يَنْبُنَى أَنْكَ بُمَنَا ﴾ [مُعنَا ﴾ [مُود: الآية ٢٤] أو ﴿ يَغُلِبُ فَسُوفَ ﴾ [النّساء: الآية ٢٤] جازَ فيها الإظهار والإدغام؛ فالإظهار لاختلاف اللفظ، والإدغام لقُرْب المَحْرَج أو اتحاده.

وإذا التقت الباءُ المتحركة بمثلها وجبَ إتيان كلِّ منهما على صفته مرقَّقًا مخافة أنْ يقربَ اللفظُ من الإدغام، وذلك نحو قوله: ﴿سَبَبًا ﴾ [الكهف: الآية ٨٩] و﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ﴾ [المحجرَات: الآية ٧] و﴿أَلْكِنْبَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [البَقرَة: الآية ١٧٦] عند من يُظهر. وإذا سكنتُ وجبَ على القارىء أن ينطق بها مرقَّقة وأن يُظهر قلقلتها سواءٌ كان الإسكانُ لازمًا أو عارضًا لا سيما إذا أتى بعدَها واو نحو ﴿رَبُوَقِ ﴾ [المؤمنون: الآية ٥٠] و﴿أَبُوبَ ﴾ [الشَمر: الآية ١١] و﴿أَنْصَبُ ﴾ [السَّرح: الآية ١١] و﴿أَنْصَبُ ﴾ [السَّرح:

الآية ٧] و﴿ فَأَرْغَبُ [الشّرح: الآية ٨] و﴿ أَلْكِنْبُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] و﴿ اَلْمِسَابِ ﴾ [الرّعد: الآية ١٨] و﴿ لَهُبِ ﴾ [المسد: الآية ١، وغيرها] ونحو ذلك [اهـ. تمهيد].

قال في النشر: وإن أتى بعدَها حرفٌ مفخمٌ وجَبَ على القارىء أن يرقُق اللفظ بها نحو و و وَبَطَلَ الأعراف: الآية ١١٦] و و بَنَيْ [صّ: الآية ٢٢] و و و بَطِلُ [البقرة: الآية ١٣٦]، فإن حال بينهما ألف كان التحفظُ بترقيقها أبلغ نحو و وبَطِلُ [الأعراف: الآية ١٣٩]، فكيف إذا وليها وغيرها و بَاغِمُ [البقرة: الآية ١٣٦]، فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو في آليَهُ [البقرة: الآية ١٧] و أَلْفَتَمَ [البقرة: الآية ١٧] و في المنظم النساء: الآية ١٥٥] عند من أدغم. وقال في فتح الرحمان: وليُحْذَرُ في ترقيقها من ذهاب شدَّتها وجهرها لا سيما إذا كان بعدَها حرف خفي نحو في بهم [البقرة: الآية ١٥] و في بيم شدَّتها وجهرها لا سيما إذا كان بعدَها حرف خفي نحو في بيم [البقرة: الآية ١٥] و في بيم [البقرة: الآية ١٢] و في باريكُم الله الله ١٤٠] و في باريكُم الله الله ١٤٠] و في باريكُم الله الله الله ١٨٤] و في باريكُم الله الله تعالى في مقدمته فقال:

وباءُ بَرْقِ باطلِ بِهِم بِذِي فاحرِصْ على الشدة والجهرِ الَّذِي فيها وفي الجيم كُتُ الصَّبْرِ ربوة اجتُثْتْ وحجُ الفَجْرِ وليحذر أيضًا إذا رقَّقها أن يَدْخُلَها إمالةٌ، فكثيرًا ما يقع في ذلك عامةُ المغاربة اه.

وأما الميم: فقد تقدم الكلامُ على مخرَجها ونسبتها. ولها خمس صفات: الجهر، والتوسط أي بين الشدة والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإذلاق. وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

للميم الاستفالُ مَعْ جَهْرِ كذا وَسْطٌ وَفَـتْحُ ثـم إذلاق خُـذَا اعلم أن الميم حرفٌ أَغَنّ، وتظهَرُ غُنّتُه من الخيشوم إذا كان مدغمًا أو مُخْفَى، والميمُ أختُ الباء لأن مخرجهما واحد، فلولا الغنة التي في الميم وبعضُ الجريان الذي معها لكانت باء، والميمُ أيضًا مؤاخيةٌ للنون في الغُنّة التي هي في كل منهما؛ ولأنهما مجهورتان، ولذلك أبدلتِ العربُ إحداهما من الأخرى فقالوا: (غين) و(غيم)، وقالوا في الغاية: الندَى والمدَى، فإن أتى محرَّكًا فليحذر من تفخيمه ولا سيما إذا كان بعده حرف مفخمٌ نحو مُعَنَّمَهُ [البَقرَة: الآية ١٠] و مُمَنَّمَ اللهُ إللهُ عَنْفِلِ البَقرَة: الآية على الألسنة خصوصًا الأعاجم نحو هما الفاتِهَ الفاتِهَة؛ الآية الله الفاتِهَة؛ الآية الله في الفاتِهَة؛ الآية الله في المناتِهُ الله الله المناتِهُ الله في الألسنة خصوصًا الأعاجم نحو هما الفاتِهَة؛ الآية الآية الله في الفاتِهَة؛ الآية الله في الألسنة خصوصًا الأعاجم نحو هما الفاتِه الله الفاتِهَة؛ الآية المناتِهُ الله الفاتِهُ الفاتِهُ الله الفاتِهُ الله الفاتِهُ الفاتِهُ الله الفاتِهُ الفاتِهُ الله الفاتِهُ المناتِهُ الله الفاتِهُ المناتِهُ الله الفاتِهُ الله الفاتِهُ الله الفاتِهُ المناتِهُ الله الفاتِهُ المناتِهُ المناتِهُ المناتِهُ المناتِهُ المناتِهُ المناتِهُ الله الفاتِهُ المناتِهُ الله الفاتِهُ الله الفاتِهُ الله الفاتِهُ المناتِهُ الله الفاتِهُ المناتِهُ المناتِهُ الله الفاتِهُ الله الفاتِهُ المناتِهُ المناتِهُ الله الفاتِهُ المناتِهُ المناتِهُ المناتِهُ الفاتِهُ المناتِهُ المناتِةُ المناتِهُ المناتِةُ المناتِهُ المناتِهُ المناتِهُ المناتِةُ المناتِهُ المناتِهُ المناتِهُ المناتِهُ المناتِقُ المناتِهُ المناتِهُ المناتِقُ المنات

٤] و﴿ مَا أُنِلَ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة: الآية ٦٤] و ﴿ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [النساء: الآية ٦٠، وغيرها].
 وإذا كان ساكنًا فله ثلاثة أحكام، وسيأتي ذكرها في آخر باب الإظهار والإدغام اهـ.

التتمة في تجويد الحرف المشدد

وبَيِّنِ الحَرْفَ المشَدَّدَ مُوضِحًا مما يَليهِ إذا التَّقَى المِثْلانِ كاليَمِّ ما والحقِّ قُل ومِثالُ ظل للنا لِكَيْما يَظهرَ الأخوانِ

فإن كان الحرفُ المماثلُ مشددًا نحو ﴿وَمَن يَتُوَلَّ اللهُ ﴿ [المَائدة: الآية ٥٦] و﴿ قُلُ لِلَّذِيكَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٦] فيكون أولى بالبيان لما فيه من اجتماع أربعة أمثال، وقد تجتمع ثلاثُ مشددات متواليات، وهو قليلٌ في القرآن وفي الكلام، وإنما يأتي في الوصل من كلمتين أو أكثر نحو قوله: ﴿ وَعَلَى أُمَرٍ مِّمَن مَعَكَ ﴾ [هُود: الآية ٤٨] فهذه ثلاثة أحرف مشددات متواليات قائمة مقام ستة أحرف، قبلها ميمان خفيفان في ﴿ أُمُ ﴾ [الأحقاف: الآية ١٨]، فيجتمع في لفظ ذلك إذا وُصل ثمان ميمات متواليات اجتمعت مِن أصل ومن إدغام، فيجب على القارىء أن يتحفظ في ذلك غاية التحفظ. قال مكي: ولا أعلم له نظيرًا في القرآن [اه. شارح نونية السخاوي].

وفي المرعشي نقلًا عن الرعاية أن المشدَّدات على ثلاثة أضرب: ضربٌ فيه ما يزيد تشديده وهو الراء المشددة لأن إخفاء تكريرها يزيد في تشديدها فوق تشديد سائر الحروف. وقال فيها أيضًا: إذا كان الحرف المشدَّدُ راءٌ وجبَ على القارىء أن يشدِّدها تشديدًا بالغًا ويُخفِي تكريرها؛ فإخفاء التكرير كأنه زيادة في التشديد؛ لأن إخفاء التكرير يحتاج إلى شِدَّة لصق اللسان على أعلى الحنك كما نُقل عن الجعبري اهد.

قال المرعشي: وينبغي أن يُزاد في هذا الضرب اللامُ المفخمة في اسم الله عزّ وجلّ؛ ولما نقل عن الرعاية أنه إذا كان المشدّد مفخمًا للتعظيم والإجلال نحو وقال

ألله ﴿ [آل عِمرَان: الآية ٥٥] وشبهه وجبَ على القارىء أن يُظهر التشديدَ إظهارًا متمكنًا ليظهر التفخيمُ في اللام. وليس في كلام العرب لامٌ أظهرُ تفخيمًا وأشدُّ تعظيمًا من اللام في اسم الله عزّ وجلّ؛ لأنه فُخّم لإرادة التعظيم والإجلال، وذلك إذا كان قبل اللام فتح أو ضمٌ.

وضربٌ ليس فيه ما يزيد تشديدَه ولا ما يُنقِصه، وهو كلُّ ما أدغم ليس فيه تكريرٌ ولا إظهارُ غُنَّةِ الحرفِ الأول ولا إطباقُه ولا استعلاؤه؛ نحو الياء من ﴿ وُرِيَّةٌ ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٦٦] والجيم من ﴿ لُجِّيِ ﴾ [النور: الآية ٤٠]، وهذا الضرب تشديده دون تشديد الراء المشدّدة قليلًا. وفي المرعشي نقلًا عن أبي شامة أن إدغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم، وإدغام الميم الساكنة في مثلها من هذا الضرب عند الجمهور، ومن الضرب الثالث عند مكي.

وفي التمهيد أن ما ليس فيه غُنَّة يُشَدُّدُ بسرعة، وما فيه غنة يشدَّد بتراخ.

أقول: وهذا صريح في أن الغنة يتوقف أداؤها على التراخي، وفيه أيضًا أن تشديد إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء يُشَدّد بتراخي التراخي، وتشديدُ الحرف المشدّد عند الوقف عليه أبلغُ من تشديده في الوصل؛ لأن الوقف عليه فيه صعوبة على اللسان، فيجب بيان تشديده إذا لم يُرَمْ نحو ﴿مُسْتَمِرُ ﴾ [القَمَر: الآية ٢] و ﴿مِن طَرْفِ خَفِي ﴾ [الشّورى: الآية ٥]، وأما إذا رُمْتَ: فإظهار التشديد أسهل لأن الرَّوْم في حكم الوصل، لكن الواو والياء يصعب تشديدهما في الوصل أيضًا بخلاف سائر الحروف نحو و ﴿إِيّاكَ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥] و ﴿أَوَّابُ ﴾ [صَ: الآية ٣] وإن كان دونَ صعوبة الوقف. [اهد. مرعشي].

وإلى هنا انتهى الكلام على الصفات اللازمة.

ولنشرَع الآن إن شاء الله تعالى في الكلام على الصفات العارضة التي تعرض لذات الحرف في بعض أحواله؛ كالتفخيم، والترقيق، والإدغام، والإظهار، ونحوها، فنقول:

الباب الثالث في بيان أحكام التفخيم والترقيق

وفيه ثلاثة فصول، وتتمة.

الفصل الأول في بيان حقيقة التفخيم والترقيق، وما يجب تفخيمه وترقيقه من الحروف

اعلم أن التفخيم في الاصطلاح عبارة عن: سِمَنِ يدخلُ على جسم الحرف أي صوته، فيمتلىء الفم بصداه. والتفخيم والتسمين والتجسيم والتغليظ بمعنى واحد، لكن المستعمل في اللام التغليظ وفي الراء التفخيم. والترقيقُ هو عبارة عن: نُحُول يدخل على جسم الحرف فلا يمتلىء الفم بصداه.

ثم اعلم أن الحروف قسمان: حروف استعلاء، وحروف استفال.

أما حروف الاستعلاء فكلُها مفخّمة لا يستثنى شيء منها في حالٍ من الأحوال، سواء كانت متحركة أم ساكنة، جاورت مستفِلاً أم غيرَه، وهي سبعة أحرف مجموعة في قول بعضهم «قظ خُصّ ضَغْط»، وأعلاها في التفخيم حروف الإطباق الأربعة: الصاد، والضاء، والظاء؛ لأن اللسان يعلو بها وينطبق، بخلاف الغين والخاء والقاف فإن اللسان يعلو بها ولا ينطبق. قال المرعشي: وتفخيم كل حرف منها يكون على قدر استعلائه؛ فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ؛ فحروف الإطباق أبلغ في التفخيم مِن باقي حروف الاستعلاء كما صرّح به ابن الجزري في نظمه حيث قال:

وحرْفُ الاستعلاءِ فَخِّم واخصُصا الإطْباقَ أقوى نحو قالَ والعصا

قال مُلّا علي القاري: «أقوى» صفةُ مصدرِ محذوف. والمعنى: واخصُصْ حروف الإطباق بتفخيم أقوى من بين سائر حروف الاستعلاء. اهـ.

وأما حروف الاستفال فكلُها مرقّقة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا الراء واللام في بعض أحوالهما، وسيَجيء بيانُ ذلك، وإلا الألفَ المدّية فإنها تابعةٌ لِما قَبْلَها، فإذا

الفصل الثاني في بيان حكم الراء تفخيمًا وترقيقًا

اعلم أن الراء لها حكمان: حكمٌ في الوصل، وحكمٌ في الوقف. فأما حكمها في الوقف فسيأتي، وأما حكمها في الوصل فهي تنقسم قسمين: متحركة، وساكنة. وسيأتي حكم الساكنة، وأما المتحركة فإنها تنقسم ثلاثة أقسام: مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة.

فأما المفتوحة فإنها تُفَخَّم للجميع، إلا مَن أمال منها شيئًا فإنه يرققه، وإلا ورشًا فإنه يرقّقها بعد الياء الساكنة من كلمة الراء نحو ﴿طَيْرًا ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٤٩] و﴿خَيْرًا ﴾ [البُقَرَة: الآية ١٥٨] وبعد الكسرة اللازمة المتصلة في بعض المواضع سواء حال بين الكسرة والراء المفتوحة ساكن نحو ﴿الشِعْرَ ﴾ [يَس: الآية ٢٩] أو لا نحو ﴿سِرَجًا ﴾ [الفُرقان: الآية والراء المفتوحة ساكن نحو ﴿ الشِعْرَ ﴾ [المرسلات: الآية ٢٣] من أجل كسرة الراء الثانة بعدها.

وأما المضمومة فإنّها تُفَخّم للجميع أيضًا، إلا ورشًا فإنه يرقّقها بعد الكسرة اللازمة المتصلة؛ سواءٌ حال بين الكسرة والراء ساكنٌ نحو ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: الآية ٢٥]، أو لا نحو ﴿يُبَيِّرُهُمُ ﴾ [التوبة: الآية ٢١] و﴿يُشْعِرُكُمُ ﴾ [الأنعام: الآية ١٠]، وبعدَ الياء الساكنة في كلمة الراء نحو ﴿قَدِيرٌ ﴾ [المُمتَحنة: الآية ٧، وغيرها] و﴿غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [المدّثر: الآية ١٠].

وأما الراء المكسورة فلا خلاف في ترقيقها سواء كانت الكسرة لازمة أو عارضة، تامةً أو مبعَّضةً، أو ممالة، أوَّلا أو وَسَطًا أو طَرفًا، منوَّنةً أو غيرَ منوَّنةً، سكنَ ما قبلَها أو

تحرَّك بأي حركة، سواء وقع بعدها حرفٌ مستعْل أو مستَفِلٌ في الاسم أو الفعل نحو ﴿ رِزْقًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦] و ﴿ وَالْغَنرِمِينَ ﴾ [التوبة: الآية ٢٠] و ﴿ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ [البقرة: الآية ١٧٧]، و ﴿ وَالْفَجْرِ إِنِّ وَلَيَالٍ عَشْرِ إِنِّ ﴾ [الفجر: الآيتان ١، ٢] و ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنا ﴾ [البقرة: الآية ١٧٨، وغيرها] و ﴿ أَلْذِرِ النَّاسَ ﴾ [يُونس: الآية ٢] و ﴿ وانحرِ إِنَّ ان شَانِتَكَ ﴾ [الكوثر: الآيتان ٢، ٣] على قراءة ورش، و ﴿ رَءًا كَوْكُباً ﴾ [الأنعَام: الآية ٢٧] و ﴿ الذِّكَرَىٰ ﴾ [الأنعَام: الآية ١٨]، و ﴿ الدِّدَارُ ﴾ [البَقرَة: الآية ٩٤] عند مَن أمالَ.

وأما الراء الساكنة فتكون أوَّلًا ووسطًا وآخِرًا، وتكون في ذلك كله بعد فتح وضمًّ وكسر؛ فمثالها أوّلًا: بعد فتح ﴿ وَأَرْزُقْنَا ﴾ [المائدة: الآية ١١٤] و ﴿ وَٱرْحَمُنَا ﴾ [البقرّة: الآية ٢٨٦، وغيرها]، وبعد ضَمٍّ ﴿ أَرْكُسُ ﴾ [صّ: الآية ٤٢]، وبعد كسرٍ ﴿ يَنْبُنَى ٓ أَرْكَب مَّعَنَا ﴾ [هُود: الآية ٤٢] و﴿ أَمِ أَنْكَابُوا ﴾ [النُّور: الآية ٥٠] و﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: الآية ٩٩] و﴿ ٱلَّذِكِ ٱرْتَصَىٰ اللَّهِ ١٥٥] و﴿ مَنِ ٱرْتَصَىٰ اللَّهِ ٢٧]، فالتي بعد فتح لا بد أن تقع بعد حرف عطف، والتي بعد الضم تكون بعد همزة الوصل ابتداء، وقد تكون كذلك بعد ضمّ وصْلًا، وقد تكون بعد كسر على اختلافٍ بين القراء كما مثَّلنا به، فإنَّ قوله تعالى: ﴿وَعَذَابٍ ﴿ إِنَّ ٱزْكُفُنْ ﴾ [صّ: الآيتان ٤١، ٤٢] يُقرأ بضم التنوين، قيل على قراءة نافع وابن كثير والكسائي وأبي جعفر وخلف وهشام، ويقرأ بالكشر على قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب وابن ذكوان، فهي مفخمة على كل حال لوقوعها بعد ضم، ولِكُون الكسرة عارضة. وكذلك ﴿ أَرْ الْزَابُوا ﴾ [النُّور: الآية ٥٠] و﴿ يَلُبُنَىٰٓ أَرْكَب مَّعَنَا﴾ [هُود: الآية ٤٢] و﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: الآية ٩٩] و﴿ يَكَأَيْنُهُا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَيِنَّةُ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ [الحَجّ: الآية ٧٧] و﴿ ٱلَّذِينَ ٱرْزَدُوا ﴾ [محمّد: الآية ٢٥] و﴿ نَفْرَحُونَ ﴿ آلَ اللَّهِ اللَّهِمَ ﴾ [النمل: الآيتان ٣٦، ٣٦] وهُمُّم أرَّجِع ٱلْبَصَرَ ﴾ [المُلك: الآية ٤] فلا تقع الكسرة قبل الراء في ذلك ونحوه إلا في الابتداء، فهي أيضًا في ذلك مفخمة لِعُروض الكسرة قبلها وكَوْنِ الراء في ذلك أصْلُها التفخيم.

وأما الراء الساكنة المتوسطة فتكون أيضًا بعد فتح وضم وكسر، فمثالها بعد الفتح ﴿ الْبَقَرَة: الآية ٢٠] و ﴿ الْبَقَرَة: الآية ٢٠] و ﴿ الْبَقَرَة: الآية ٢٠] و ﴿ الْبَقَرَة: الآية ١١] و ﴿ وَالْبَقَرَة: الآية ١١] و ﴿ وَرُدَةً ﴾ [الرحمان: الآية ٢٧] و ﴿ وَرُدَةً ﴾ [الرحمان: الآية ٢٧] و ﴿ وَرُدَةً ﴾ [الرحمان: الآية ٣٧] فالراء مفخمة في ذلك كله لجميع القراء، لم يأت منهم خلاف في حرف من الحروف سوى كلمات ثلاث وهي ﴿ وَرُيَةٍ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٥٩] و ﴿ مَرْيَمَ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٥٩] و ﴿ مَرْيَمَ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٥٩] و ﴿ مَرْيَمَ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٥٩]

فنَصَّ على الترقيق فيهما لجميع القراء أبو عبد الله بن سفيان وأبو محمد مكي وأبو العباس المهدوي وغيرُهم مِن أجل سكونها ووقوع الياء بعدها. وقد بالغ أبو الحسن الحصري في تغليظ من يقول بتفخيم ذلك فقال:

وإن سكنتْ والياءُ بَعْدُ كَمرْيَم فرقَّقْ وغَلِّظْ مَن يُفَخِّم عن قهرِ

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الصواب، وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق، وبالتفخيم لغيره، والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع، ولا فرق بين ورش وغيره. وأما وَآلُمْرُهِ وَقَلْمِهِ البَقْرَة: الآية ١٠٢] من قوله تعالى: ﴿بَيْنَ ٱلْمُرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٢] و وَالْمَرْءِ وَقَلْمِهِ ﴾ [الأنفال: الآية ٢٤] فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء مِن أجل كسرة الهمزة بعدها، وذهب كثيرٌ من المغاربة إلى ترقيقها لورش مِن طريق المصريين، وقال الحصري:

ولا تقرأَنْ را المرْءِ إلا رقيقَةً لَدَى سورةِ الأنفال أو قِصَّةِ السِّحْر

والخُلْفُ في فِرْقٍ لِكَسْرٍ يوجَدُ

قال المرعشي: اختلف أهل الأداء في تفخيم راء ﴿فِرُقِ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٦٣]؛ فمنهم من رققها للكسر الذي في

حرف الاستعلاء؛ لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صَوْلته أي قوته المفخّمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق أو لكسر يوجد فيما قبله وما بعده، فيكون وجه الترقيق ضعف الراء لوقوعها بين كسرتين ولو سُكِّنَ وقفًا لِعُروض السكون. قال الداني: والوجهان جيدان: الترقيق: وبه قطع مكي والصقلي وابنُ شريح، وادَّعوا فيه الإجماع، والتفخيم: وبه قطع الداني في التيسير كما ذكره ابن الناظم، وقال الداني في غير التيسير: والمأخوذ به فيه الترقيق، نقله النويري في شرح الطيبة، فهو أولى بالعمل إفرادًا وبالتقديم جمعًا. اه.

هذا ما يتعلق بحكم الراء في الوصل، وأما ما يتعلق بحكمها في الوقف: فهي لا تخلو في الوصل من أن تكون ساكنة قبل الوقف عليها، أو متحركة؛ فإن كانت ساكنة نحو ﴿فَلَا نَبْهُ ﴿ [الصّحى: الآية ١٠] و ﴿وَثِيَابِكَ فَطَعْرُ ﴿ إِلَى المدثر: الآية ٤] ﴿وَالْبُحْرَ اللّهِ ١٠] و ﴿وَثِيَابِكَ فَطَعْرُ ﴿ إِلَى المدثر: الآية ٤] ﴿وَالْبُحْرَ فَامَكُ الْوَحَ: الآية ١١] و ﴿فَانَت مفتوحة نحو ﴿أَمَرُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧] و ﴿النّية ٢٠] و ﴿النّ

عِمرَان: الآية ١٠٤] و﴿ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾ [لقمَان: الآية ١٩]، أو كانت كسرتها للإضافة إلى ياء المتكلم نحو ﴿نَذِيرِ﴾ [الملك: الآية ١٧] و﴿نَكِيرِ﴾ [سبأ: الآية ٤٥، وغيرها]، أو كانت الكسرة في عين الكلمة نحو ﴿يَسِّرِ﴾ [الآية ٤] في سورة الفجر، و﴿ٱلْجُوَارِ﴾ [التّكوير: الآية ١٦] في الشورى والرحمان والتكوير، و﴿هَارِ﴾ [الآية ١٠٩] في التوبة على ما فيه من القلب، ونحو ذلك مما الكسرةُ فيه ليست منقولة ولا لالتقاء الساكنين: جاز في الوقف عليها الرَّوْمُ والسكون. وإن كانت مرفوعةً نحو ﴿فَيْنِيَ ٱلْأَمَّرُ ﴾ [يوسف: الآية ٤١] و ﴿ ٱلْكِبُرُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦٦] و ﴿ ٱلْأُمُورُ ﴾ [البقرة: الآية ٢١٠، وغيرها] و ﴿ ٱلنُّذُرُ ﴾ [الأحقاف: الآية ٢١] و﴿ ٱلْأَيْرُ ﴾ [القَمَر: الآية ٢٦] و ﴿ ٱلْخَيْرُ ﴾ [آل عمران: الآية ٢٦]: جاز الوقف في جميع ذلك بالروم والإشمام والسكون. وإذا تقرر هذا فاعلم أنك متى وقفت بالسكون أو بالإشمام نظرت إلى ما قبلها: فإن كان قبلها كسرة نحو ﴿ بُعُثِرَ ﴾ [العَاديَات: الآية ٩] و﴿ فَذْ قُدِرَ ﴾ [القَمَر: الآية ١٢] و ﴿ نَاصِرَ ﴾ [محمد: الآية ١٣، وغيرها] و ﴿ ٱلْأَشِرُ ﴾ [القَمَر: الآية ٢٦]، أو ساكنٌ بعد كسرة نحو ﴿ ٱلذِّكِ ﴾ [النحل: الآية ٤٣] و﴿ ٱلشِّعْرَ ﴾ [يَس: الآية ٦٩] و ﴿ بِهِ ٱلسِّحْرُ ﴾ [يُونس: الآية ٨١]، أو ياءٌ ساكنة نحو ﴿ مَدِيرٌ ﴾ [المُمتَحنة: الآية ٧] و ﴿ نَذِيْرُ ﴾ [المَائدة: الآية ١٩] و ﴿ لَا ضَيْرٌ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٥٠] و ﴿ الْخَيْرِ ﴾ [فُصَلَت: الآية ٩٤]، أو حرفٌ مُمالٌ نحو ﴿ ٱلدَّارُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٤] و﴿ ٱلْأَبْرَارَ ﴾ [الإنسَان: الآية ٥] عند من أمال، أو مرققٌ في قوله: ﴿ بِشَكْرِ ﴾ [المرسلات: الآية ٣٢] عند من رقق الراء: رققتَها. وإن كان من قبلها في الوقف مفتوحًا أو مضمومًا: فإنها تُفَخَّم للجميع؛ سواء تخلَّل بين هاتين الحركتين وبين الراء ساكنٌ نحو ﴿ٱلْقَدْرِ﴾ [القَدر: الآية ٣] و«الصبر» و﴿ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٧]، أو لم يتخلل نحو ﴿ ٱلْبَصَرِ ﴾ [النّحل: الآية ٧٧] و﴿ ٱلنُّبُرِ ﴾ [القَمَر: الآية ٤٣]. وقد نظمَ الملا علي القاري ما يتعلق بحكمها في الوقف فقال:

وفَخُمِ الرَّاءَ زمانَ الوَقْفِ إِن لَم تَكنْ بَعْدَ مُمالِ الحرفِ أو بعد كَسْرٍ أو سُكونِ الياء ورقِّقَنْها سائِرَ البناء

ثم قال: ولا يخفى أن قولي «بعد كسرٍ» بإطلاقه يعمُّ ما يكون بفصلٍ وبدونه فيشمل نحو ﴿ ٱلذِّكْرِ ﴾ [النحل: الآية ٤٣].

ثم اعلم أن الساكن الحاجز بين الكسر والراء إذا كان صادًا نحو ﴿ اَدْخُلُوا مِصْرَ ﴾ [يُوسُف: الآية ١٦] فقد اختلف في ذلك [يُوسُف: الآية ١٦] فقد اختلف في ذلك ألقِطْرِ ﴾ [سَبَأ: الآية ١٦] فقد اختلف في ذلك أهل الأداء؛ فمن اعتد بحرف الاستعلاء فخّم الراء، ومن لم يعتد به رقّقها، لكن ابن الجزري اختار في ﴿ وَمِصْرَ ﴾ [الزّخرُف: الآية ١٥] التفخيم، وفي ﴿ ٱلْقِطْرِ ﴾ [سَبَأ: الآية ١٢]

الترقيق نظرًا فيهما لحال الوصل، وعملًا بالأصل؛ يعني أن الراء في ﴿مِصْرَ ﴾ [الزّخرُف: الآية ٥١] مكسورٌ مرقّق، وهذا الآية ٥١] مكسورٌ مرقّق، وهذا هو المعوّل عليه. وقد نظم ذلك شيخنا الشيخ محمد المتولي فقال:

واختِير أنْ يوقف مثل الوصلِ في راء مصر القطرِ يا ذا الفضل وإن أردت أن تقف على قوله: ﴿أَنْ أَسْرٍ ﴾ [طه: الآية ٧٧، وغيرها] بالسكون في قراءة من وصل وكسر النون؛ فإنّ الراء ترقق، أما على القول بأن الوقف عارض فظاهر، وأما على القول الآخر فإن الراء قد اكتنفتها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفًا: فإن الكسر عارضٌ فتفخّم مثل ﴿أَمِ فإن الكسر عارضٌ فتفخّم مثل ﴿أَرَابُوا ﴾ [النُور: الآية ٥٠] فالجواب أن يقال: كما أن الكسر عارضٌ فالسكون عارضٌ، ولا أولوية لأحدهما، فيلغيان معًا، ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورة، فترقً على أصلها، وأما في قراءة الباقين وكذا ﴿فَأَسُرٍ ﴾ [مُود: الآية ٨١] في قراءة من قطع أو وصل؛ فمن لم يعتد بالعارض رقّقَ أيضًا، ومن اعتد به احتمل عنده التفخيم أسري بياء حُذفت لبناء الفعل فيبقى الترقيق دلالةً على الأصل، وفرقًا بين ما أصله الترقيق وما عرض له، فإذا وقف على قوله: ﴿أنَ ﴾ للاختبار وأراد الابتداء بقوله: ﴿أنّ ﴾ للاختبار وأراد الابتداء بقوله: ﴿أنّ ﴾ على قراءة من وصل: فإنه يبتدىء بكسر الهمزة، وقد أشار إلى بيان ذلك صاحب كنز المعاني فقال:

وفاسْرِ أَنِ اسْرِ الوصلُ أصلٌ دنا وَقِفْ كذا رجَّحَ الباقونَ فيه، وكلُّهُمْ وهمزةٌ اسر اكسِر لدَى البدء إن تَقِفْ

بترقيقِ راءٍ في أن اسر لِمَنْ خَلا يُرَجِّحُهُ في فاسْرِ قَطعًا وموصلا على أن لدى أصلِ دنا وَقْفَ الابتِلا

الفصل الثالث في بيان حكم اللامات تغليظًا وترقيقًا

اعلم أن تغليظ اللام على قسمين: متفق عليه، ومختلف فيه.

متصلة في الرسم أو منفصلة، عارضة أو لازمة، نحو ﴿لِلَّهِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] و﴿ بِاللَّهِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨] و﴿ أَفِي ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] و﴿ بِنْسَـمِ ٱللَّهِ ﴿ [الفَاتِحَة: الآية ١] و﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٦] ونحو ﴿مَا يَفْتَحِ ٱللَّهُ ﴾ [فاطِر: الآية ٢] و﴿أَحَدُّ ۚ ۚ ٱللَّهُ ﴾ [الإخلاص الآيتان: ١، ٢] وإنما رُققت بعد الكسرة كَراهة التصعُّد بعد التسفُّل واستثقالًا له. واختُلِف فيما وقع بعد الراء الممالة وذلك في رواية السوسي في قوله: ﴿ زَى اللَّهَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٥٥] و﴿ وَسَيْرَى ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: الآية ٩٤] فيجوز تفخيم اللام لعدم وجود الكسر الخالص قبلها، وترقيقها لعدم وجود الفتح الخالص، والأول اختبار السخاوي كالشاطبي، ونصَّ على الثاني الداني في جامعه وقال إنه القياس، والوجهان صحيحان مأخوذ بهما. وأما نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَضَيْرَ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعَام: الآية ١١٤] و﴿ يُبَيِّرُ ٱللَّهُ ﴾ [الشّورى: الآية ٢٣] إذا رُققت للأزرق فإنه يجب تفخيم اللام من ﴿أَسَّمَ ٱللَّهِ ﴾ [المَائدة: الآية ٤] بعدها قولًا واحدًا لوجود الموجب، ولا اعتبار بترقيق الراء قبلها فإن قلت: لِمَ لَمْ تُفَخُّمْ لامَ ﴿ ٱلسَّكَمُ ﴾ [الحشر: الآية ٢٣] وهو من أسمائه تعالى؟ قلتُ: نعم من أسمائه تعالى لكن الأول يدل على الذات بالمنطوق، وللفرق بينه وبين اللات في الوقف بالهاء مع عدم المنافرة. وإن قيل: لم كتب ﴿اللَّهِ بلامين و﴿الَّذِي ۖ وَ﴿ الَّذِي ﴾ واحدة؟ قلتُ: تفرقةً بين المعرَب والمبنى. وإن قيل: لم حذفوا الألف الأخيرة خطأ؟ قلت: لكى لا تلتبس باللاه الذي هو اسم فاعل مِن لها يلهو، وقيل: تخفيفًا [اه. مقدسي، وشرح الشيخ حجازي].

الآية ٢١٠] و﴿ظِلَالٍ﴾ [يَس: الآية ٥٦] و﴿عُطِّلَتُ﴾ [التّكوير: الآية ٤] و﴿فُصِّلَتُ﴾ [هُود: الآية ١]: فالترقيق لا غير. اهـ.

التتمة في بيان مراتب تفخيم حروف الاستعلاء وفي تقسيم حروف التفخيم إلى ثلاثة أقسام

قال المرعشي: وحروف الاستعلاء عند ابن الطحان الأندلسي ثلاثة أضرب في مقدار التفخيم: الأول: ما تمكّن أي قوي فيه التفخيم؛ وهو ما كان مفتوحًا، والثاني: ما كان دونه، وهو الممكسور، وعند ابن الجزري على خمسة أضرب: ما كان مفتوحًا بعده ألف، ثم ما كان مفتوحًا من غير ألف، وهذان مندرجان تحت أول الثلاثة، ثم ما كان مضمومًا، ثم ما كان ساكنًا، ثم ما كان مكسورًا. هذا ما ذكره المرعشي في رسالته نقلًا عن ابن الجزري في التمهيد، ونقله عنه أيضًا الحلبي والملَّ علي في شرحيهما على الجزرية، والنحراوي في حاشيته على شرح شيخ الإسلام، وهو المأخوذ به والمعوَّل عليه، واستصوبه شيخنا عمدة المحققين الشيخ محمد المتولى، وأنشأ فيه سؤالًا وأجاب عنه بقوله:

نَصُوا بِأَنَّ حَرْفَ الاستعلاءِ لَكُنْ وَجَدْنَا نَحُو غِلِّ يُتَخَذْ لَكَنْ وَجَدْنَا نَحُو غِلِّ يُتَخَذْ فَما جُوابُ هذه المسألةِ يُبهدي السلامَ أولًا إليكم حروفُ الاستعلاء فخم مُطْلَقا والأولُ الصوابُ عند العُلَمَا ثم المفخماتُ عنهم آتِيَه مفتوحُها مضمومُها مكسورُها مفتوحُها مضمومُها مكسورُها وخاءً إخراجُ بتفخيم أتتُ وقيل بل مفتوحُها مَع الألف وقيل بل مفتوحُها مَع الألف مضمومُها ساكنُها مكسورُها فهي وإنْ تَكُنْ بأذني منزله فضي وإنْ تَكُنْ بأذني منزله في الله في الله الله المنها منها رقيقه في المنها إنها رقيقه في المنها إنها رقيقه في المنها إنها رقيقه في المنها إنها رقيقه في النها النها رقيقه في المنها النها رقيقه في الله المنها النها رقيقه في النها النها رقيقه في المنها النها النها رقيقه المنها المنها رقيقه في المنها النها النها القيل المنها المنها النها النها المنها ال

مَفَخُمٌ بدونِ ما استشناءِ مُروَقَقًا فيما علينا قد أُخِذُ مُروَقًةًا فيما علينا قد أُخِذُ عندكم فتوضحوه بالَّتي وبعدُ فالجوابُ دُرًّا يُنْظَمُ وقيلَ بل ما كان منها مُطْبَقا ولكنِ الإطباقُ كان أفخما ولكنِ الإطباقُ كان أفخما على مراتب ثلاث وهِيه وتابعٌ ما قبْلَه ساكنها فافرضه مُشْكِلًا بتلك الحَركه فافرضه مُشْكِلًا بتلك الحَركه وبعدَهُ المفتوحُ مِنْ دونِ أَلِف فجمتْ وبعدَهُ المفتوحُ مِنْ دونِ أَلِف فخمتْ فخيمةٌ قَطْعًا من المستَفِلَه فخيمةٌ قَطْعًا من المستَفِلَه كَضِدُها تلك هي الحقيقَه كَضِدُها تلك هي الحقيقة كَضِدُها تلك هي الحقيقة

فلا تكن مستَشكِلًا لِقولهمْ والاختبارُ شاهلٌ لقولنا تَمَّ الجوابُ شافيًا ويُختَمُ وأخصَرُ من هذا ما ذكره بعضهم فقال:

مراتبُ التفخيم حَصْرُها يَفِي فالأوَّلُ المفتوحُ بعدَهُ أَلِفُ مَضْمُومُها ساكنُها فما كُسِرْ

فخيمةً في كل حال إذْ عُلِمْ فكُنْ بصيرًا بالعلوم متقِنا باسم السلام دائمًا عليكمُ

طب ضيف صدق ظلَّ قُلْ غير خَفِي وبعَدَهُ المفتوحُ مِن دُون ألِفُ خمسٌ مِن الصفات في السبع حُصِرُ

فتفخيم القاف مثلًا على خمسة أضرب: الأوّل ما تمكّن أي قوي فيه التفخيم، وهو ما كان مفتوحًا بعده ألف نحو ﴿قَالَ [البَقَرَة: الآية ٣٠] و ﴿وَالْفَايِمِينَ ﴾ [الحج: الآية ٢٦]. والثاني: ما كان دونه؛ وهو ما كان مفتوحًا من دون ألف بعده نحو ﴿ لَقَدَ كَانَ ﴿ أَيُوسُفَ: الآية ٧] و ﴿ وَقَدْ خَلَقَكُو ﴾ [نوح: الآية ١٤] و ﴿ مَكَنَكُم ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥١]. والثالث: ما كان دونه وهو المضموم نحو ﴿ وَلَا تَحْسَبُنَ الّذِينَ قُتِلُو ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٦٩] و ﴿ يَقُولُ ﴾ [البَقرَة: الآية ٨]. والرابع: ما كان ساكنًا؛ قال شيخنا: الساكن فيه تفصيل وهو: إن كان ما قبله مفتوحًا يعطي تفخيم المفتوح الذي لم يكن بعده ألف نحو ﴿ يَقَطُعُونَ ﴾ [البقرة: الآية ٢٦] و ﴿ وَيَرْزُقُهُ ﴾ [الطلاق: الآية ٣]، الله مضموم نحو ﴿ أَقْرَا وَ الله مضموم نحو ﴿ أَقْرَا ﴾ [البسراء: الآية ٢٤] و ﴿ وَيَرْزُقُهُ ﴾ [الطلاق: الآية ٣]، وإن كان ما قبله مضموم نحو ﴿ أَقْرَا ﴾ [البسراء: الآية ١٤] و ﴿ وَيَرْزُقُهُ ﴾ [الطلاق: الآية ٣]، وإن كان ما قبله مكسورًا يُعطى تفخيمًا أدنى مما قبله مضموم نحو ﴿ أَقْرَا ﴾ [البسراء: الآية ١٤] و ﴿ وَيَلُ لَهُمُ ﴾ [النّمل: الله ١٤] و ﴿ وَيَلُ لَهُمُ ﴾ [النّمة ٢٣] و ﴿ وَيَلُ لَهُمُ ﴾ [النّمة ٢٣] و ﴿ وَيَلُ لَهُمُ ﴾ [البّقرة: الآية ٢٠] و ﴿ وَيَلُ لَهُمُ ﴾ [البّقرة: الآية ٢٠].

ثم اعلم أن حروف الاستعلاء ـ ويقال لها حروف التفخيم ـ سبعة، ويتبعها حرفان: الراء في حال تفخيمها، ولام التغليظ. قال المرعشي نقلًا عن التمهيد: لأن اللام والراء المفخمتين يشبهان الحروف المستعلية، وقال المرعشي أيضًا: الظاهر أنهما في حالتي تفخيمهما من الحروف المستعلية، وهي تنقسم في التفخيم إلى ثلاثة أقسام: أعلى، وأوسط، وأدنى؛ فأعلاها اللام المفخمة. وأوسطها: حروف الإطباق، وهي في التفخيم على ثلاثة أقسام أيضًا، وسيأتي بيانها. وأدناها: بقية الحروف. قال المرعشي: ولما كانت الطاء المهمّلة أقوى في الإطباق من أخواتها، كان تفخيمها أزيد من تفخيم أخواتها كما في الرعاية والتمهيد. ولما كانت الصاد والضاد متوسطتين في الإطباق كما عرفت، كانتا متوسطتين في الإطباق، في كانتا متوسطتين في الإطباق، في

الإطباق كان تفخيمها أقلَّ من تفخيم أخواتها. وبالجملة فإنَّ قَدْرَ التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق؛ فالطاء المهملة أفخم الحروف، ولما كانت القاف أبلغ في الاستعلاء من الخاء والغين المعجمتين كما عرفت، كانت أفخم منهما، لكن لا يبلغ تفخيمها إلى مرتبة حروف الإطباق؛ فالمجوِّد الماهر يفرِّق بين تفخيمي القاف والصاد في قوله: ﴿وَعَلَى اللهِ قَصْدُ السَّكِيلِ النَّحل: الآية ٩] وشبهه اهد.

الباب الرابع في بيان أحكام الإدغام، والإظهار، والإخفاء، والإقلاب

وفيه خمسة فصول وتتمة.

الفصل الأول في معنى الإدغام، وكيفيته، وفائدته، وشروطه، وأسبابه، وموانعه، والحروف التي تُدغَم والتي لا تدغَم

اعلم أن الإدغام معناه لغة الإدخال، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس إذا أدخلته فيه، وأدغمت الميت في اللحد إذا جعلته فيه، واصطلاحًا: خلط الحرفين المتماثلين أو المتقاربين أو المتجانسين فيصيران حرفًا واحدًا مشددًا، يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدةً.

وكيفيةُ الإدغام: أن تجعل الحرفَ الذي يراد إدغامه مثل المدغم فيه، فتجعل اللام في نحو ﴿ وَالشَّمْسَ ﴾ [الأنعَام: الآية ٢٦] نونًا، وفي نحو ﴿ اَلنَّارَ ﴾ [البّقرَة: الآية ٢٤] نونًا، والنونَ في ﴿ مَن يُؤْمِرُ ﴾ [التوبَة: الآية ٩٩] ياءً، وفي ﴿ مِن وَاقِ ﴾ [الرّعد: الآية ٣٤] واوًا، فإذا حصل المِثْلان وجبَ إدغامُ الأوّل في الثاني حكمًا إجماعيًا.

وفائدته: تخفيفُ اللفظ لئقل عَوْدِ اللسان إلى المَخرَج الأوّل، أو مُقارِبِه، فاختارَ العرب الإدغامَ طلبًا للخفة؛ لأن النطق بذلك أسهل من الإظهار كما يشهد به الحسُّ والمشاهدة، ولذلك شبَّه النحاةُ الإظهارَ بمشي المقيَّد؛ لأن الإنسان إذا نطق بحرفِ وعاد إلى مثله أو إلى مقارِبه يكون كالراجع إلى حيث فارَق أو إلى قريب من حيث فارَق.

وشروطه اثنان: شرطٌ للمدغَم: وهو أن يلاقي المدغَم فيه خطَّا سواء التقيا لفظًا أم لا؛ ليدخل نحو ﴿إِنَّهُ هُو ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٧] فلا تمنع الصلة التي هي الواو الملفوظ بها في ﴿إِنَّهُ هُو ﴾ [البَقرَة: الآية ٥٠] ويخرج نحو ﴿أَنَّا نَذِيرٌ ﴾ [العَنكبوت: الآية ٥٠] لوجود الألف خطًا وإن لم يكن يُلفظ به. والشرط الثاني في المدغَم فيه: وهو كونه أكثرَ من حرفِ إن كان مِن كلمة؛ فيدخل نحو ﴿خَلَقَكُمُ ۖ [البَقرَة: الآية ٢١]، ويخرج نحو ﴿خَلَقَكُ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢١]، ويخرج نحو ﴿نَزُفُكُ ﴾ [طه: الآية ٢١]،

وأما أسبابُه فثلاثة: أحدُها: التماثل وهو أن يتحد الحرفان مخرجًا وصفة كالباءين والميمين نحو قوله: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ [يُوسُف: الآية ٥٦] و﴿وَيَنَقُورِ مَا لِيَ﴾ [غافر: الآية ٤١] و﴿أَذَهَب بِكِتَابِي﴾ [النَّمل: الآية ٢٨] و﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠].

وثانيها التجانس: وهو أن يتفقا مخرَجًا ويختلفا صفةً؛ كالتاء مع الطاء والدال مع التاء نحوَ قوله: ﴿وَلْتَأْتِ طَآبِفَةٌ ﴾ [النّساء: الآية ١٠٢] و﴿تَكَادُ تَمَيَّرُ ﴾ [المُلك: الآية ١٨].

وثالثها التقارب: وهو أن يتقاربا مخرجًا أو صفة؛ كالدال والسين المهملتين فإنهما متقاربان مخرجًا نحو وقد سَمِعَ [المجادلة: الآية ١] وكالتاء المثناة الفوقية والثاء المثلثة نحو كُذّبت ثُمُودُ [الشُّعرَاء: الآية ١٤١] فإنهما متقاربتان صفة لأنهما مهموستان منفتحتان مستفلتان مرققتان مصمتتان مشتركتان في انتفاء الاستطالة والصفير والتكرير والتكرير والتفشي والخفاء، إلا أن التاء شديدة والثاء رَخْوَة؛ فالتقاربُ في الصفة أن يتفقا في أكثرها، وكاللام والراء فإنهما متقاربان فيهما. وقد أشار بعضهم إلى بيان كلِّ من الثلاثة فقال:

الاتفاقُ مَخْرَجًا وصِفَة والخلفُ في الأوصاف دونَ المَخْرَجِ والقُرْبُ في المَخرَج أو في الصفَة كالدالِ مَعْ سِينِ وشِينِ أوْ كَرا

تَماثُلُ في نحْوِ باءَيْنِ أتَى تَجانُسٌ في الطاء والتاء يَجِي أو فيهما تقاربٌ فاستشبت واللام قد زالَ الجِدالُ والمِرا

قال المرعشي في حاشية رسالته: وأمّا عكسُ هذا بأن اختلفا مخرجًا واتفقا صفة؛ كالدال المهملة والجيم: فغيرُ داخلِ في شيء من هذه الأقسام الثلاثة، وقد أدغم بعضُ القراء الدالَ في الجيم في مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ اللّهُ ﴾ [الطّلاق: الآية ٣] ولعل الأوْلى إدخَالُه في المتجانسين بأن يقال: اتفقا مخرجًا واختلفا صفة، أو بالعكس.

ثم اعلم أن الحرفين إنْ تَماثلا ـ والأوّل ساكن ـ ففيه عملٌ واحد وهو الإدغام، أو الأوّل متحرك ففيه عملان: إسكان وإدغام. وإن لم يتماثلا بأن تقاربا أو تجانسا والأوّل ساكن فعملان: قلب، وإدغام. أو متحرك فثلاثة أعمال: إسكان، وقلب، وإدغام. فالساكن أقلُ عملًا منَ المتحرك، ومن ثم سُمّي إدغامُه إدغامًا صغيرًا، وسُمّي إدغامُ المتحرك بعد إسكانه: إدغامًا كبيرًا. وسُمي كبيرًا لكثرة وقوعه، وأن الحركة أكثر من المتحرك، وقيل لشموله نوعي المثلين والمتقاربين والمتجانسين، وقيل بل لكثرة عمله لأنه يُحتاج فيه إلى إسكان الحرف الأوّل وإدغامه في الثاني من المتماثلين، ويزيد على ذلك

قلبُ الحرف الأوَّل مِنَ المتقاربين والمتجانسين مِثْلَ الثاني فتُبدَل الحاءُ مِن ﴿ وَنُحْزِحَ عَنِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَن ﴿ اللهُ الل

وأما موانع الإدغام فقسمان: متفق عليه، ومختلف فيه: فالمتَّفَق عليه ثلاثة: وهي كُونُ الأوّل من المثلين أو المتقاربين منوّنًا أو مشدَّدًا أو تاءَ ضميرٍ: فالمنوّن نحو ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعَام: الآية ٥٤] و ﴿ سَمِيعٌ عَلِيعٌ ﴾ [التّوبَة: الآية ٩٨] وفي ﴿ ظُلُمَتِ ثَلَثُ ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦] و ﴿ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴾ [هود: الآية ٧٨] لأن التنوين حاجز قوي جرى مجرى الأصول؛ فمَنع من التقاء الحرفين، بخلاف صلة ﴿إِنَّهُ مُوكِ [البَقَرَة: الآية ٣٧] لِعدم القوّة، ولا تمنع زيادة الصفة في المدغم، ولذا أجمعوا على إدغام ﴿بَسَطَتَ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٨] ونحوه. والمشدّد نحو ﴿ رَبِّ بِمَّا ﴾ [الحِجر: الآية ٣٩] و ﴿ مَسَّ سَقَرُ ﴾ [القَمَر: الآية ٤٨] و﴿فَتَمَّ مِيقَتُ﴾ [الأعراف: الآية ١٤٢] و﴿أَلْقُ كُمَنْ﴾ [الرّعد: الآية ١٩] و﴿أَشَكَّ ذِكِّرًّا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٠] ووجهُه ضَعفُ المدغم فيه عن تحمل المشدّد لكونه بحرفين، وإدغامُ حرفين في حرفٍ ممتنع؛ لأنه لو أُدغمَ فيه لانعدم أحدُ الحرفين. وتاءُ الضمير - أي سواءٌ كان متكلَّمًا أم مخاطَبًا _ نحو ﴿ كُنتُ ثُرُبًّا﴾ [النَّبَأُ: الآية ٤٠] و﴿ أَفَأَنتَ تُكُرِهُ ﴾ [يُونس: الآية ٩٩] و﴿ كِدَتَ تَرْكَنُ ﴾ [الإسراء: الآيـة ٧٤] ﴿ خَلَقْتَ طِيـنَا ﴾ [الإسـرَاء: الآيــة ٦١] و﴿ جِنْتَ شَيًّا إِمْرًا ﴾ [الكهف: الآية ٧١]. وسببُ إظهارهما كونُهما على حرف واحد؛ فالإدغام مجحِف به، ولأن ما قبله ساكن ففي إدغامه جمعٌ بين ساكنَيْن، ولأنه إذا أُدغم التبسَ الأمرُ فلا يُدْرَى ضميرُ المخْبَر من ضمير المخاطَب، ولا يَخْفَى أن في إطلاقهم تاءَ الضمير على نحو ﴿أَفَأَنتَ تُكُرِهُ ﴾ [يُونس: الآية ٩٩] تجوُّزًا؛ إذ التاء فيه ليست ضميرًا على الصحيح.

والمختلف فيه من الموانع: الجزمُ: وقد جاء في المثلين في نحو قوله: ﴿ يَعْلُ اللَّهُ هِ الْمُثْلِين في نحو قوله: ﴿ يَعْلُ اللَّهُ اللَّهِ ١٥] و ﴿ وَإِن يَكُ كَذِبًا ﴾ [آل عمران: الآية ٨٥] و ﴿ وَإِن يَكُ كَذِبًا ﴾ [غافر: الآية ٢٨]، وفي المتجانسَيْن ﴿ وَلْتَأْتِ طَآيِفَةً ﴾ [النّساء: الآية ٢٠] و ﴿ اَلْحَقْتُم بِهِ عِ ﴾ [سبأ: الآية ٢٧] و ﴿ وَهَ اللَّهُ وَلَمْ اللَّهِ ٢٠]، وفي المتقاربَيْن في قوله: ﴿ وَلَمْ يُوتَ سَعَكَ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٤]، والمشهور الاعتدادُ بهذا المانع في المتقاربَيْن، وإجراءُ الوجهَيْن في غيره. [اه. إتحاف البشر وشرح الشاطبية للسخاوي].

فإذا وُجد الشرط والسبب، وارتفع المانعُ: جاز الإدغام، فإن كانا مِثلَين: أُسْكِنَ الْأُوّل وأدغمَ في الثاني، وإن كانا غيرَ مِثلين: قُلبَ كالثاني وأُسكن ثم أُدغم وارتفع

اللسان عنهما ارتفاعةً واحدة من غير وَقْفِ على الأوّل؛ لأن الإدغام لا يكون إلا عند وصْل الكلمة بالتالية. [اه. إتحاف].

ثم اعلم أن الحروف الأصول التسعة والعشرين تنقسم بالنسبة إلى هذا الباب أربعة أقسام: قسم منها لا يُدغم في شيء؛ وهو سبعة أحرف: الهمزة، والألف، والخاء المعجمة، والطاء، والظاء، والصاد المهملة، والزاي؛ فالسبعة بمعزل عن التماثل إلا الأربعة الأخيرة باعتبار الإدغام فيها. والثاني: لا يُدغم إلا في مثله وهو ستة أحرف: الهاء، والعين، والغين، والياء، والفاء، والواو. والثالث: لا يُدغم إلا في مجانسه أو مقاربه؛ لأنه لم يلْقَ مثله، وهو خمسة أحرف: الجيم، والشين، والضاد، والدال، والذال، والرابع: يُدْغَم في مثله ومجانسه ومقاربه وهو أحد عشر حرفًا: الحاء المهملة، والقاف، والكاف، واللام، والنون، والراء، والباء، والتاء، والثاء، والسين، والميم اه.

الفصل الثاني في بيان الإدغام الكبير وهو ما تحرك أوّل حرفَيه ؛ وينقسم إلى مثلين، وإلى غيره

أما المدغم مِن المِثلين فهو ضربان: مِن كلمةٍ، ومن كلمتين.

أمّا ما كان من كلمة: فهو كلمتان فقط وهما ﴿ نَنَاسِكُ اللّهِ ٢٠٠] بالبقرة و﴿ مَا سَلَكَ كُمْ اللّهِ اللّهِ ٢٠٠] بالبقرة و﴿ مَا سَلَكَ كُمْ اللّهِ ٤٢] بالبقرة و﴿ مِنَاكَ كُمْ اللّهِ ٤٢] وَ هُو بِشِرْكِكُمْ اللّهِ ١٤] وَ هُو بِأَعْيُنِنَا ﴾ الآية ٣٥] و﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾ الآية ٣٥] و﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [فَاطِر: الآية ١٤] و﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [هُود: الآية ٣٧]. ولذلك أشار الإمام الشاطبي في حِرزه فقال:

فَفِي كلمةٍ عَنْهُ مناسِكُكُم وما سلكَكم وباقي البابِ ليسَ مُعَوَّلا

وأما ما كان من كلمتين: فالوارد منه في القرآن سبعة عشر حرفًا وهي: الباء نحو ﴿ الْمَوْتُ عَبْسُونُهُمَا ﴾ [المَائدة: الآية ٢٠]، والتاءُ نحو ﴿ الْمَوْتُ عَبْسُونُهُمَا ﴾ [المَائدة: الآية ٢٠]، والثاء ﴿ حَيْثُ فَفْنُومُمُ ﴾ [البَقَرة: الآية ١٩١]، والحاء ﴿ النِّكَاحِ حَيَّى ﴾ [البَقَرة: الآية ١٩٥]، والحاء ﴿ النِّكَاتِ حَيِّى ﴾ [البَقَرة: الآية ١٩٥]، والسين ﴿ النَّاسَ سُكَرَىٰ ﴾ [الحَجّ: الآية ٢]، والعين ﴿ يَبْتَغُ غَيْرَ الْإِسْلَامِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٥٥]، والغين ﴿ يَبْتَغُ غَيْرَ الْإِسْلَامِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥]، والفاء ﴿ وَمَا اَخْتَلَفَ فِيهِ ﴾ [البَقرة: الآية ٢١]، والقاف ﴿ فَلَمّا أَفَاقَ قَالَ ﴾ [الأعرَاف: الآية ٢١]، والفاتحة: الآية ٢١]، واللام ﴿ لَا قِبَلَ لَمُهُ ﴾ [النَّمل: الآية ٢١]، والميم ﴿ الرَّحِيمِ ﴿ إِلَى عَمرَان: الآية ٤١]، واللام ﴿ لَا قِبَلَ لَمُهُ ﴾ [النَّمل: الآية ٢١]، والميم ﴿ الرَّحِيمِ ﴿ إِلَّ عَمرَان: الآية ٢١]، والفاتحة: الآيتان ٣، ٤]، والنون

يا لائِمِي غَيَّرْتُ مُهْجَتِي وكم تُعنَّفني بقِلَّة هِمَّتِي نَعَيْثُ رَبعًا فَارَقُوهُ سَادَتِي ونُحْتُ عليهم ثم حارَث قِصَّتِي

وأما المدغم من المتجانسين والمتقاربين فهو ضربان أيضًا: في كلمة، وفي كلمتين. أما ما كان من كلمة فلم يُدغم منه إلا القاف في الكاف إذا تحركَ ما قبل القاف وكان بعدَ الكاف ميمُ جمع لِتحقُّق الثُقَل بكثرةِ الحروف نحو ﴿ خَلَقَكُم ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١] و ﴿ رَزَقَكُم ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨]، فإن سكنَ ما قبل القاف نحو ﴿ مِيثَقَكُم ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦] و ﴿ مَا خَلَفُكُم ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨] أوْ لم يأت بعد الكاف ميمُ جمع نحو ﴿ خَلَقَك ﴾ [الانفِطار: الآية ٧] و ﴿ رَزُفُك ﴾ [طه: الآية ١٣] فلا خلافَ في إظهاره إلا إذا كان بعد الكاف نونُ جمع وهي ﴿ طَلَقَكُن ﴾ [الآية ٥] فقط بالتحريم، ففيه خلاف ؛ لكراهة اجتماع الكاف نونُ جمع وهي ﴿ طَلَقَكُن ﴾ [الآية ٥] فقط بالتحريم، ففيه خلاف؛ لكراهة اجتماع في بيتين فقال:

خَلَقَكُم رَزَقَكُم والمضارعُ منهما صَدَقَكُمْ وواثَقَكُمْ فنغرِقُكُم وما سَبَقكم بلا خُلْفِ فأَدْغِمْ جميعَها وفي حرفِ طَلَقَكُنْ بالخُلْفِ أَدغِما

وأما ما كان من كلمتين: فإن المدغم من الحروف في مجانِسه أو مقاربِه بشرطِ انتفاءِ الموانع المتقدمة ستة عشر حرفًا وهي: الباء، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والدال، والذال، والراء، والسين، والشين، والضاد، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون. وقد جمعها الشاطبي في بيتٍ فقال:

شَفَا لَم تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رُمْ دَوا ضَنِ ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنِ سَأَى مِنهُ قَدْ جَلا وَسَأَدُهُ عَلَى الترتيب فأقول:

أما الباء الموحدة فتدغم في الميم في قوله: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [المَائدة: الآية ٤٠] فقط، وهو في خمسة مواضع؛ لاتحاد مخرَجِهما، وتجانسهما في الانفتاح والاستفالِ والجهْرِ، وكافأتِ الغنةُ الشدة، وليس منه موضعُ آخِرِ البقرة [الآية: ٢٨٤] لأنه ساكنُ الباء في قراءة أبي عمرو، فهو واجب الإدغام عنده؛ فمحلُّه الإدغامُ الصغير لا الكبير. وفُهِمَ من تخصيص باء ﴿ يُقَدِّبُ ﴾ وميم ﴿ مَن ﴾ إظهارُ ما عدا ذلك نحو ﴿ أَن

يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦] و ﴿ سَنَكُتُ مُا قَالُوا ﴾ [آل عمران: الآية ١٨١] و ﴿ وَكُذِبَ مُوسَى ﴾ [الحج: الآية ٤٤]. ووجه تخصيص الخمسة ثِقَلُ ضمة الفعل بعد كسرة، ثم لا بدّ من إظهار الغنة في حال الإدغام في نفس الحرف الأول لأنك أبدلت مِن الباء ميمًا وفيها غنة.

وأما التاء المثناة الفوقية فتُدْغَم في عشرة أحرف: في الثاء نحو ﴿ الصَّلِحَتِ ثُمَّ اتَّقُوا ﴾ [المَائدة: الآية ٩٣]، وفي الجيم نحو ﴿ الصَّلِحَتِ جَنَّتِ ﴾ [إبراهيم: الآية ٢٣]، وفي الذال المعجمة نحو ﴿ وَالنَّرِيَتِ ذَرَّوا ﴾ [الذّاريَات: الآية ١]، وفي الزاي نحو ﴿ وَالنَّرِيَتِ ذَرَّوا ﴾ [الذّاريَات: الآية ١]، وفي الني نحو ﴿ الصَّلِحَتِ سَنُدُ خِلُهُم ﴾ [النّساء: الآية ٧٥]، وفي الشين نحو ﴿ وَالْعَلِيَتِ صَبْحًا ﴾ [النّصاد نحو ﴿ وَالْعَلِيَتِ صَبْحًا ﴾ [العاديات: الآية ١]، وفي الطاء نحو ﴿ المَّلَيِكَةُ طَالِينَ ﴾ [النحل: الآية ٢]، وفي الظاء نحو ﴿ تَوَفَّلُهُم الْمَلَيِكَةُ طَالِينَ ﴾ [النحل: الآية ٢٣]، وفي الظاء نحو ﴿ تَوَفَّلُهُم الْمَلَيِكَةُ طَالِينَ ﴾ [النحل: الآية ٢٨].

وأما الثاء المثلثة: فتُدغَم في خمسة أحرف: التاء، والذال، والسين، والشين، والشين، والشين، والشين، والضاد، ففي الناء نحو ﴿وَالْحَرْثِ اللَّهِ ٢٥]، وفي الذال نحو ﴿وَالْحَرْثِ ذَلِكَ ﴾ [آل عمران: الآية ١٤] لا غير. وفي السين نحو ﴿وَوَرِثَ سُلْيَمَنُ ﴾ [النَّمل: الآية ١٦]، وفي الشين نحو ﴿حَيْثُ شِئْتُما ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٥]، وفي الضاد ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ ﴾ [الذّاريّات: الآية ٢٤] اللَّية ٢٤] فقط.

وأما الجيم: فتُدغم في موضعين: أحدُهما في الشين في ﴿أَخْرَجَ شَطْعَهُ ﴾ [الفَتْح: الآية ٢٩]، والثاني في التاء في ﴿ذِى ٱلْمَارِجِ لَنِي تَعُرُجُ ﴾ [المعارج: الآيتان ٣، ٤].

وأما الحاء: فتُدغَم في العين في حرف واحد وهو ﴿رُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٥].

وأما الدال المهملة: فتدغم في عشرة أحرف: التاء، والثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء المعجمة، إلا أن تكون الدالُ مفتوحة وبعد ساكن: فإنها لا تُدغَم إلا في التاء لقوَّة التجانس؛ ففي التاء نحو ﴿ ٱلْمَسَحِدِّ يَلْكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٧] ﴿ بَعَدَ تَوْكِيدِهَ ﴾ [النحل: الآية ١٩]. وفي الثاء نحو ﴿ يُرِيدُ وَالنَّاء: الآية ١٣٤]، وفي الجيم نحو ﴿ دَاوُدُ جَالُوتَ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٥١] وفي الذال نحو ﴿ وَالْقَلَةِ ذَلِكَ ﴾ [المائدة: الآية ١٩]، وفي الزاي ﴿ يَكُادُ زَيْمًا ﴾ [النُور: الآية ٢٥]، وفي السين نحو ﴿ وَالْقَلَةِ ثَلُهُ ﴾ [ابراهيم: الآيتان ٤٩، ٥٠]، وفي الشين وفي السين نحو ﴿ الْأَصْفَادِ فَيُ سَرَايِلْهُمُ ﴾ [ابراهيم: الآيتان ٤٩، ٥٠]، وفي الشين في شَاهِدُ ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٧]، وفي الصاد نحو ﴿ وَنَفْقِدُ صُواعَ ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٧]،

وفي الضاد ﴿ مِنْ بَعْدِ ضَرّاً مَ ﴾ [يُونس: الآية ٢١]، وفي الظاء نحو ﴿ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ ﴾ [المائدة: الآية ٣٩].

وأما الذال المعجمة فتدغم في حرفين: في السين من قوله تعالى: ﴿فَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ ﴾ [الكهف: الآية ٦١] موضعان في الكهف لا غير، وفي الصاد من قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَبْحِبَةً ﴾ [الآية ٣] بالجن فقط.

وأما الراء فتدغم في اللام إذا تحرَّكَ ما قبلها نحو ﴿ سَخَرَ لَكُمْ ﴾ [الحَجّ: الآية ٢٥]، ﴿ لِلْبَشَرِ اللَّهِ لَكُمْ ﴾ [مُود: الآية ٢٥]، فإن سكنَ ما قبلها أُدغمت في موضع الخفض والرفع نحو ﴿ وَالنَّهَارِ لَآينَتِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٩٠]، ﴿ الْمَصِيرُ فِي لَا يُكَلِّفُ ﴾ [البقرة: الآيتان ٢٨٥، ٢٨٦]، ولا تدغم في موضع النصب نحو ﴿ وَالنَّحَيرُ لِنَرْ صَابُوهَا وَزِينَةً وَيَعْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ فِي ﴾ [النحل: الآية ٨].

وأما السين المهملة فتدغَم في حرفين: الزاي في قوله: ﴿وَإِذَا ٱلنَّفُوسُ رُوِّجَتُ ۞﴾ [التّكوير: الآية ٧]، والشين من قوله: ﴿ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريَم: الآية ٤] باختلاف بين المدغِمِين فيه. وأجمعوا على إظهار ﴿ لَا يَظْلِمُ ٱلتَّاسَ شَيْبًا ﴾ [يُونس: الآية ٤٤] لخفة الفتحة بعد السكون.

وأما الشين المعجمة فتدغَم في السين المهملة من قوله: ﴿ فِي ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ [الإسرَاء: الآية ٤٢] فقط.

وأما الضاد المعجمةُ فتُدغم في الشين المعجمة من قوله: ﴿لِبَعْضِ شَأَنِهِمْ ﴾ [النّور: النّحل، الآية ٢٦] فقط. وتُظهر في نحو قوله: ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْنَا ﴾ [الآية ٧٣] في سورة النحل، و﴿الْأَرْضَ شَقًا ﴾ [الآية ٢٦] في عبس، ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين واتباع سنة القراءة. فإن قيل: إن الضاد أقوى من الشين لانطباقها واستعلائها ولا تُدغم؟ قيل: يقابل الإطباقُ والاستعلاءُ تَفَشِّي الشين، فيعتدلان، ويتكافآن، ثم إنهما متقاربان في المَخْرَج؛ لأن الشين من وسط اللسان والضادَ من حافته.

وأما القاف فتُدْغَم في الكاف إذا تحرَّكَ ما قبلَها نحو «خلق كل شيء»، ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ كَيْفَ كَيْفَ وَأَمُّ وَالْمَائِدة: الآية ٦٤]، فإن سكنَ ما قبْلَها لم تُدغم نحو ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمِ عَلِمِ المَّهُ اللهِ ٢٤].

وأما الكافُ فتدغَم في القاف إذا تحرك ما قبلها نحو ﴿ لَكَ قُصُورًا ﴾ [الفُرقان: الآية ١٠]، ﴿ يُعْجِبُكَ قُولُهُ ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٠٤]، فإن سكنَ ما قبلها لم تُدْغَم نحو ﴿ وَتَرَكُوكَ فَالْجُمُعَة: الآية ١١] و ﴿ وَلَا يَحَرُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ [يونس: الآية ٦٥].

وأما اللام فتُدْغَم في الراء إذا تحرك ما قبلها بأي حركة نحو ﴿ رُسُلُ رَبِكَ ﴾ [هُود: الآية ١٨]، ﴿ أَنْزَلَ رَبُّكُم ۗ [النّحل: الآية ٢٤] ﴿ كَمَثُلِ رِيجٍ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٧]، فإنْ سكن ما قبلها أدغمها مكسورة أو مضمومة فقط نحو ﴿ يَقُولُ رَبَّنَا ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٠٠]، ﴿ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِكَ ﴾ [النّحل: الآية ١٥]. فإن انفتحت بعد الساكن نحو ﴿ فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّم ﴾ [الحَاقة: الآية ١٠] امتنع الإدغامُ لخفة الفتحة، إلا لام (قال) نحو ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ [نُوح: الآية ٥] ﴿ قَالَ رَبُّ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٣] فإنها تُدغم حيث وقعتْ لكثرة دَوْرها.

وأما الميم إذا تحركَ ما قبلَها فتسكنُ وتخفَى بغُنَة في الباء تحو ﴿ بِأَعْلَمَ بِالشَّكِ بِنَ ﴾ [الأنعَام: الآية ٢٧]؛ لأنهما لما اشتركا في المخرج وتجانسا في الانفتاح والاستفال ثقل الإظهارُ والإدغامُ المَحْض بذهاب الغنة، فعُدِل إلى الإخفاء، فإن سكنَ ما قبلها نحو ﴿ إِبْرَهِمُ بَنِيهِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٢] و آلأَحَليم بِعَلِينَ ﴾ الإخفاء، فإن سكنَ ما قبلها نحو ﴿ إِبْرَهِمُ بَنِيهِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٦] و ألفَّلَم بِعَلِينَ ﴾ الإظهار، وإنما اشترطوا الحركة لتحقَّق الثقل والتمكن من الغُنَّة، وليس في الإدغام الكبير مُخفَى غير ذلك. ونبّه بتسكين الميم على أن الحرف المُخْفَى كالمدغَم يُسكن ثم يُخفى، لكنه يفرق بينهما بأنه في المدغم يُقلب ويُشدّد الثاني، بخلاف المخفى.

وأما النون فتدْغَمُ إذا تحرَّكَ ما قبلَها في الراء واللام نحو وَتَأَذَّكَ رَبُّكَ الْعَرَاف: الآية ١٦٧]، وْنُوْمِنَ لَكَ [البَقَرَة: الآية ٥٥]، فإن سكنَ ما قبلَها أُظهِرَتْ عندها نحو وَيَعَافُونَ رَبُهُم [النّحل: الآية ٥٠] ويَكُونَ هَمُ [الأحزَاب: الآية ٣٦]، إلا النون من وَعَنْ فَعَنْ فَقط فإنها تدغم نحو وَحَنْ لَكَ [الأعرَاف: الآية ١٣٢] لثقل الضمة مع لزومها ولكثرة دَوْرِها. اه.

الفصل الثالث في بيان الإدغام الصغير

وهو ما كان الحرفُ المدغم منه ساكنًا. وينقسم إلى ثلاثة أقسام: واجب، وممتنع، وجائز.

أما الواجب: فهو إذا التقى حرفان أولهما ساكن نحو قوله: ﴿ أَيْنَمَا يُوجِههُ ﴾ [النّحل: الآية ٧٦] و﴿ عَبَدَتُمُ ﴾ [النّحل: الآية ٢٦] و﴿ عَبَدَتُمُ ﴾ [النّصل: الآية ٢٦] و﴿ وَقَالَتَ طَآبِفَةٌ ﴾ و﴿ أَحَطتُ ﴾ [النّمل: الآية ٢٦] و﴿ وَقَالَتَ طَآبِفَةٌ ﴾ [الأحرَاب: الآية ٣١] و﴿ وَقَالَتَ طَآبِفَةٌ ﴾ [الأحرَاب: الآية ٣١] و﴿ وَقَالَتَ طَآبِفَةٌ ﴾ [الأحرَاب: الآية ٣١] و﴿ وَقَالَتَ طَآبِفَةٌ ﴾ وَجَبَ إدغام الأوّل منهما بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن لا يكون أوَّلُ المثلين هاءَ سكتِ وهي في قوله تعالى: ﴿مَالِيٌّ شَيُّ هَلَكُ ﴾ [الآيتان ٢٨، ٢٩] بسورة الحاقة فإن فيها لكل القراء ممن أثبتَ الهاءَ وجهين: الإظهار، والإدغام. والأول أرجح. وكيفيتُه أن تقف على الهاء من ﴿مَا أَفْنَى عَنِي مَالِيٌّ ﴿ اللَّهُ ﴾ [الحاقة: الآية ٢٨] وقفةً لطيفةً حالَ الوصل مِن غير قطع نفَس؛ لأنها هاءُ سكتٍ لا حَظَّ لها في الإدغام، وقد انفصلتْ عمَّا بعدَها في الخط. ذكره أبو شامة، وسبقه إليه الداني في جامعه، واختاره المحقِّق ابنُ الجزري، والوجهان لورش موزَّعان على الوجهين في ﴿ كِنَبِيهُ ﴾ [الحاقة: الآية ١٩، وغيرها]؛ أي الإدغامُ على النقل، والسكتُ على التحقيق، وإلى ذلك أشار المنصوري بقوله:

ووقفة لطيفة بماليه لِكُلّهم لِمَنْ روَى كتابيه محققًا ومَعَ نقلِه امتنع إظهارُهُ والإدِّغامُ يُتَّبعْ

الشرط الثاني: أن لا يكون حرفَ مدِّ نحو ﴿ ءَامَنُوا وَعَكِمُلُوا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] و ﴿ أَلَّذِى يُوسُوسُ ﴾ [النَّاس: الآية ٥] ونحو ﴿ إِلَّا بِإِذَنِهِ ۚ يَعْلَمُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] و ﴿ سُبْحَنَهُ وَ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدُّ ﴾ [النساء: الآية ١٧١] لئلا يذهب المدُّ بالإدغام. وهذا النوع هو المسمى عندهم بمدّ التمكين، ومعنى التمكين أنه يجب على القارىء أن يفصل بين الواوين أو الياءين بمَدَّةِ لطيفةٍ بمقدار المدّ الطبيعي، حذرًا من الإدغام أو الإسقاط، وهو معنى قولِ أبي على الأهوازي: المِثْلان إذا اجتمعا وكانا واوين قبل الأولى منهما ضمةٌ، أو ياءين قبل الأولى منهما كسرة، فإنهم أجمعوا على أنهم يُمدَّان قليلًا أي طبيعيًّا ويُظْهِرَانَ بلا تشديد ولا إفراط. وقد نظم ذلك صاحبُ الكنز فقال:

وما أوَّلُ المِثلَيْنِ فيه مُسَكِّنُ لَدَى الكُلِّ إِلَّا حَرْفَ مَدٍّ فأَظهرَنْ كقالوا وهُمْ في يوم وامْدُدْهُ مُسْجَلا لِكُلِّ وإلَّا هاءَ سَكْتِ بِمالِيته ففيهِ لهمْ خُلْفٌ والإظهارُ فضلا بسكتٍ وأَدْغِم إنْ نقلتَ كتابيَهُ

فلا بدَّ مِن إدْغامِهِ متَمَثِّلا لِوَرْش وإن سكَّنْتَ أَظْهِر كما خَلا

فإنِ انفَتَحَ ما قبلَ الواو نَحْو ﴿عَصَوا وَكَانُوا﴾ [البَقَرَة: الآية ٦١] أو الياء نحو ﴿لَدَيُّ﴾ [النمل: الآية ١٠، وغيرها] وجَب إدغامهما عند جميع القراء، وأما إن كان المثلان في كلمة فإن حمزة وهشامًا يدغِمان الأولَ عند الوقف إذا كان حرفُ المَدِّ واوًا أو ياءً والحرفُ الثاني همزة نحو ﴿بَرِيُّ ﴾ [الأنعام: الآية ١٩] و﴿ ٱلنِّينَّ مُ ﴾ [التوبة: الآية ٣٧] و﴿ قُوْءً ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٢٨] فيبدِلان الهمزة مع الواو واوًا ومع الياء ياء، فيجتمع المثلان ـ أولهما حرف مَدُّ .. فيدغِمان الأوّلُ في الثاني اه.. الشرط الثالث: أن لا يكون أولُ الجنسين أو المتقاربين حرفَ حلْقِ نحو ﴿فَسَيِّمَهُ﴾ [قَ: الآية ٤٠] و﴿أَفْرِغُ وَأَصْفَحُ عَنْهُمُ ﴾ [الزخرف: الآية ٨٩] و﴿أَفْرِغُ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: الآية ٢٥] و﴿لَا تُرْغُ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: الآية ٨] لأن حروف الحلْق بعيدةٌ عن الإدغام لصعوبتها. ذكره الملا علي في شرحه على الجزرية.

وأما الممتنع فهو أن يتحرك أولُهما ويسكن ثانيُهما: سواءٌ كانا في كلمة نحو ﴿فَإِن رَلَلْتُم اللَّهِ ١٦] و﴿ أَغَذَنَتْ بَيْتًا ﴾ [العَنكبوت: رَلَلْتُم ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٠] و﴿ وَقَالَ ٱلمَّكُ أَنُ اللَّهِ ١٤] و ﴿ وَقَالَ ٱلصَّبُولُ ﴾ [هود: الآية ٤١] و ﴿ وَقَالَ ٱلصَّبُولُ ﴾ [هود: الآية ٤١] و هوذا لا يجوز إدغامه لأن شرط الإدغام تحرُّكُ المدغم فيه.

وأما الجائز وهو المراد هنا فالوارد منه في القرآن تسعة أنواع:

النوع الأول: إدغام الباء الموحدة في مُقاربها وهو حرفان: الميم والفاء؛ أما الميم فاختلف القراء في إدغام الباء فيها في كلمتين: الأولى قوله تعالى: ﴿وَيُعُذِّبُ مَن يَشَاتُهُ وَالآية ١٨٤] بالبقرة على قراءة الجزم، أظهرَها ورش وابنُ كثير بخلاف عنه وأدغمها قالون وأبو عمرو وحمزة والكسائي. والثانية قوله: ﴿يَنبُنَى ارَّكِب مَعنا والآية والآية والمنائي والثانية قوله: ﴿يَنبُنَى ارَّكِب مَعنا والآية والآية ١٤٤] بهود أظهرها ورش وابنُ عامر وخلف، واختُلِف عن قالون والبزِي وخلاد؛ أي لكل منهم الإظهار والإدغام، والباقون بالإدغام. وأما الفاء فاختلفوا في إدغام الباء فيها في خمسة مواضع: ﴿يَعْلِبُ فَسَوْفَ [الآية ١٤٤] بالنساء، ﴿وَإِن تَعْجَبُ فَعَجَبُ وَالآية ١٤] بالرعد، ﴿قَالَ انْهَبُ فَعَن الآية ١٣] بالإسراء، ﴿فَاذَهَبُ فَإِنَ لَكُ وَالآية ١٩٩] بطله، واختُلف عن خلاد في قوله: ﴿وَمَن لَمْ يَنبُ فَأُولَيْكَ [الحجرات، أدغمها أبو عمرو والكسائي وخلاد، واختُلف عن خلاد في قوله: ﴿وَمَن لَمْ يَنبُ فَأُولَيْكَ [الحُجرات: الآية ١١]، وأظهرها الباقون.

النوع الثاني: إدغامُ تاء التأنيث في مُقاربها، وهو ستة أحرف: الثاء المثلثة نحو ﴿ كُذَّبَتُ ثَمُودُ ﴾ [الشُعرَاء: الآية ١٤١]، والجيم نحو ﴿ فَغِبَتُ جُلُودُهُم ﴾ [النساء: الآية ٥٦] و ﴿ وَهَبَبَتْ جُلُودُهُم ﴾ [النساء: الآية ٢٦]، وليس غيرهما. والزاي نحو ﴿ خَبَتْ زِدْنَهُم ﴾ [الإسرَاء: الآية ١٩٠] لا غير، والسين نحو ﴿ أُزِلَتُ سُورَةً ﴾ [التوبَة: الآية ٢٨]، والصاد ﴿ حَصِرَتُ صُدُورُهُم ﴾ [النساء: الآية ٩٠] و ﴿ فَلَدِّمَتْ صَوَعِم ﴾ [الحَجّ: الآية ٤٠] وليس غيرهما. والظاء نحو ﴿ كَانَتُ ظَالِمَة ﴾ [الأنبيّاء: الآية ١١]. ثم إن القراء في تاء التأنيث على ثلاث مراتب: منهم من أظهرَها عند جميع حروفها وهو عاصم وقالون وابن كثير، ومنهم من أذعَمها في جميع حروفها وهو ورش وابن عامر؛ فأما ورش فإنه أدغمها في الظاء بعضها وأدغمها في بعضها، وهو ورش وابن عامر؛ فأما ورش فإنه أدغمها في الظاء

خاصة وأظهرَها عند الخمسة الباقية. وأما ابن عامر فإن الحروف المذكورة عنده على ثلاث مراتب: منها ما أُظهرَ عنده قولًا واحدًا وهو السين والزاي، ومنها ما أُدغم فيه قولًا واحدًا وهو السين والزاي، ومنها ما أدغم فيه قولًا واحدًا وهو الطاء والجيم؛ فأما الصاد فإنه أدغم فيه بلا خلاف في قوله تعالى حَصِرَت صُدُورُهُمْ [النّساء: الآية ٤٠]. واختلف راوياه عنه في قوله تعالى: ﴿ لَمُنْ مَن صَوْمِعُ ﴾ [الحَجّ: الآية ٤٠] فأظهر هشامٌ وأدغم ابن ذكوان. وأما الجيم فإنه أظهر عندها بلا خلاف في ﴿ فَغِمَتُ جُلُودُهُم ﴾ [النّساء: الآية ٥٦]. وأما ﴿ وَعَنه فيها الإظهار والإدغام من رواية ابن ذكوان [اهد. ابن القاصح على الشاطبية].

النوع الثالث: إدغامُ الثاء المثلثة في مُقاربها: ولم يأت في القرآن بعدَها مِن مقاربها إلا الذال والتاء المثناة الفوقية. أما الذالُ فاختلفوا في إدغام الثاء فيها من قوله: ﴿ يُلَهَثّ ذَلِكَ ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٧٦] أظهرَه ابنُ كثير وورشٌ وهشامٌ، وأدغَمه الباقون. وأما التاء فاختلفوا في إدغام الثاء فيها في كلمتين الأولى قوله: ﴿ يَلْتُتُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٩] و ﴿ لِيَثْتُمُ ﴾ [الرُّوم: الآية ٢٥] حيث وقع؛ أظهرها نافعٌ وابن كثير وعاصم، وأدغمها الباقون. والثانية قوله: ﴿ أُورِثُتُمُوهَا ﴾ [الأعرَاف: الآية ٤٣] أدغمها أبو عمرو وهشام والأخوان، وأظهرها الباقون.

النوع الرابع: إدغام الدال المهملة في مُقاربها: وهو عشرة أحرف: الثاء المثلثة، والذال المعجمة، وحروف دال «قد». أما الثاء فاختلفوا في إدغام الدال فيها من قوله: ﴿وَمَن يُرِدٌ ثُوَابَ [الآية ١٤٥] معًا بآل عمران، أدغمها البصري والشامي وحمزة والكسائي، وأظهرها الباقون وهم نافع وابن كثير وعاصم. وأما الذال المعجمة فاختلفوا في إدغام الدال فيها من قوله: ﴿كَهَيْمَ لَى ذَكُرُ آمريم: الآيتان ١، ٢] أظهرها نافع وابن كثير وعاصم، وأدغمها الباقون، وأما حروف دال «قد» فهي ثمانية: الجيم نحو والذي كثير وعاصم، وأدغمها الباقون، وأما حروف دال «قد» فهي ثمانية: الجيم نحو والذي بحو ﴿وَلَقَدٌ ذَرَأَنا والأعرَاف: الآية ١٩٩]، والذال نحو ﴿وَلَقَدٌ مَرَّفًا والمبادلة: الآية ١١٥، والسين نحو ﴿وَلَقَدٌ مَرَّفًا والإسرَاء: الآية ١١٤، والصاد نحو ﴿وَلَقَدٌ طَلَكَ وَلَيَ الإسرَاء: الآية والشين نحو ﴿وَلَقَدٌ طَلَكَ وَلَا اللّهِ ١٤٤]، والصاد نحو ﴿وَلَقَدٌ طَلَكَ وَلَا اللّهِ ١٤٤]، والضاد نحو ﴿وَلَقَدٌ طَلَكَ وَلَا اللّهِ ١٤٤]، والضاد نحو ﴿وَلَقَدٌ طَلَكَ وَلَا اللّهِ ١٤٤]، والضاد نحو ﴿وَلَقَدُ صَلَّهُ [البَقَرَة: الآية ١٠٤]، والظاء نحو ﴿وَلَقَدُ طَلَكَ وَلَى اللّهِ عَلَا اللّه مراتب: منهم من أظهرها عند جميع حروفها الثمانية بلا خلاف، وهم قالون وابنُ كثير وعاصم. ومنهم مَن أذعَمها في حروفها الثمانية بلا خلاف، وهم أبو عمرو وحمزة والكسائي. ومنهم مَن أظهر عند بعضها وأدغم في البعض الآخر؛ وهم ورش وابن ذكوان وهشام؛ أما ورش فإنه أدغمها في الضاد في البعض الآخر؛ وهم ورش وابن ذكوان وهشام؛ أما ورش فإنه أدغمها في الضاد

والظاء، وأظهرَها عند الستة الباقية، وأما ابن ذكوان: فإن الأحرف الثمانية عنده على ثلاث مراتب، منها أربعة أظهَرَ عندها بلا خلاف وهي السين والصاد المهملتان والجيم والشين، ومنها ثلاثة أدغَمَ فيها بلا خلاف؛ وهي الضاد والظاء والذال المعجمات، ومنها حرف اختُلف عنه فيه وهو الزاي. وأما هشام فإنه أظهر ﴿ لَقَدَ ظَلَمَكَ ﴾ [ص : الآية ٢٤] وأدغم في السبعة البواقي اه.

النوع الخامس: إدغام الذال المعجَمة في مقاربها: وهو التاء المثناة الفوقية، وحروف ذال (إذ». أما التاء فاختلف القراء في إدغام الذال المعجمة فيها من قوله: وَنَبَدُتُهَا وَلَهُ: الآية ١٩] وَهُمُتُ [غَافر: الآية ٢٧] أدغمها أبو عمرو وحمزة والكسائي، وأظهرها الباقون، وكذا قوله: وأتَفَذْتُ [البَقرة: الآية ١٥] و أَنفَذْتُ [فاطِر: والكسائي، وأظهرها الباقون، وكذا قوله: وأتَفَذْتُ [البَقرة: الآية ١٦] كيف جاء، أظهرها ابن كثير وحفص، وأدغمها الباقون. وأما حروف ذال (إذ»: فهي ستة: التاءُ نحو (إذ تَبَرَّأَ [البَقرة: الآية ١٦]، والجيم نحو (إذ جَاءُوكُم [الأحزاب: الآية ١٠]، والدال نحو (إذ سَعِعْتُوه [الحجر: الآية ٢٥]، والسين نحو (إذ سَعِعْتُوه [الأحزاب: الآية ١٦]، والحباء نحو (وإذ سَرَقنا [الأحقاف: الآية ٢٥]، والزاي نحو (وإذ رَبَق الله وزي على ثلاث مراتب: منهم من أظهرها عند حروفها الستة وهم نافع وابن كثير وعاصم، ومنهم من أدغمها في حروفها الستة وهم أبو عمرو وهشام، ومنهم من أظهرها عند الجيم وأدغماها فيما بقي، وأما خلف فإنه أدغم أما الكسائي وخلاد فإنهما أظهراها عند الجيم وأدغماها فيما بقي، وأما ابن ذكوان فإنه أدغم في الدال وأظهر عند ما بقي. وأما ابن ذكوان فإنه أدغم في الدال وأظهر عند ما بقي. [اه. ابن القاصح على الشاطبية].

النوع السادس: إدغام الراء الساكنة في مُقاربها: ولم يأت في القرآن إدغامُها في مقاربها إلا في اللام نحو ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ ﴾ [الأحقاف: الآية ٣١] و ﴿ وَأُصْبِرُ لِمُكْمِ رَبِّكَ ﴾ [الطور: الآية ٤٨] ولم يدغمها فيها غيرُ أبي عمرو بخلاف عن الدوري.

النوع السابع: إدغامُ الفاء في مُقاربها: وهو الباء الموحدة، اختلفوا في إدغام الفاء فيها من قوله تعالى: ﴿فَنِّيفٌ بِهِمُ الآية ٩] في سبأ وليس في القرآن غيره؛ أدغمه الكسائى، وأظهره الباقون.

النوع الثامن: إدغامُ اللام المجزومة في الذال المعجمة، والراء، وحروف لام هل، وبل: أما الذال المعجمة: ففي قوله تعالى: ﴿ يَفْعَلُ ذَلِكَ ﴾ [البقرة: الآية ٢٣١] حيث وقع، أدغم اللامَ فيها أبو الحرث عن الكسائي، وأظهرها الباقون. وجملةُ ما في القرآن ستة

مواضع وهي ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَالِكَ فَقَدُ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ [الآية ٢٣١] بالبقرة، ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَالِكَ عُدُونَا وَظُلْمًا ﴾ [الآية ٣٠]، مِن الله في الذيك عُدُونَا وَظُلْمًا ﴾ [الآية ٣٠]، ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَالِكَ عُدُونَا وَظُلْمًا ﴾ [الآية ٣٠] ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَالِكَ عُدُونَا وَظُلْمًا ﴾ [الآية ٣٠] كلتاهما بالنساء، ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَالِكَ يَلْقَ الْآيَةِ ٤٠] وَالآية ١٤] كلتاهما بالنساء، ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَالِكَ عَلَمُ الْخَوْرُونَ ﴾ [الآية ٤٠] وأَنكُم عُمُ الْخَوْرُونَ ﴾ [الآية ٤٠] بالسفون »، فإن لم يكن لامُ ﴿ يَفْعَلُ ﴾ مجزومًا لم يدغمه أحد نحو ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَالِكَ ﴾ [البَقَرة: الآية ٥٨] اهد. وأما الراء فاتفقوا على إدغام اللام فيها حيث وقع نحو ﴿ بَلُ رَبُحُ ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٥] و ﴿ بَلَّ رَانَ ﴾ [المطفّفيين: الآية ١٤] و ﴿ قُلُ رَبّ ﴾ المؤمنون: الآية ٣٤] إلا حفصًا في قوله: ﴿ بَلَّ رَانَ ﴾ كذا قال أبو شامة ؛ يعني أن حفصًا على عمل المنافقون ، والسكتُ فصلُ بين حرفين دون مقدار التنفس، ولو لم يسكت عليه كسائر القراء لأدغم ألبتة اهد.

وأما حروف لام «هل وبل» فثمانية : التاء المثناة الفوقية، والثاء المثلثة، والظاء المُشالة، والزاي، والسين المهمّلة، والنون، والطاء المهملة، والضاد المعجمة، وقد جمعها الشاطبي في بيت فقال:

ألا بَلْ وهَلْ تُروَى ثنا ظَعْنِ زَيْنَبِ سَمِيرَ نَواها طَلْحَ ضُرٌّ ومُبْتَلا

وقد تقدمت أمثلتها في تجويد حرف اللام، وكذا تقدم ما لكل مِن هَلُ وبَلُ من الحروف الثمانية، فراجِعُهُ إن شئت. ثم إن القراء في لام هل وبل على ثلاث مراتب؛ منهم مَن أدغم في الجميع، وهو الكسائي وحده، ومنهم من أظهر عند الجميع وهو نافع وابن كثير وابن ذكوان وعاصم، ومنهم مَن أدغَمَ في البعض وأظهر عند البعض الآخر وهم أبو عمرو وهشام وحمزة. أما أبو عمرو فإنه أدغم هملُ تَرَى [الآية ٣] بالملك والحاقة خاصة، وأظهر عند البواقي. وأما هشام فإنه أظهرَ عند النون والضاد وعند التاء بالرعد خاصة، وأدغم فيما سوى ذلك. وأما حمزة فإنه أدغم في الثاء والسين والتاء وأدغم من رواية خلاد بخلاف عنه في الطاء مِن هُلُ طَبَعَ [الآية ١٥٥] في النساء [اهد. شرح الشاطبية].

النوع التاسع: إدغام النون في الواو من ﴿ يَسَ ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ﴾ [يس: الآيتان ١، ٢] ومن ﴿ يَسَ فَي وَٱلْقُرْءَانِ ﴾ [يس: الآيتان ١، ٢] ومن ﴿ يَسَ وَأَلْقَالِمَ ﴾ [القَلَم: الآية ١] وأدغمها الباقون، وكذا تدغم النون واختُلف عن ورش في ﴿ نَ وَٱلْقَلِمِ ﴾ [القَلَم: الآية ١] وأدغمها الباقون، وكذا تدغم النون من هجاء (سين) عند (الميم) من ﴿ طَسَمَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عمزة فإنه أظهرها.

الفصل الرابع في بيان أحكام النون الساكنة والتنوين

اعلم أن النون الساكنة هي التي لا حركة لها كقولك مَنْ وعَنْ، وقد تُحرَّكُ لالتقاء الساكنين كقوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ [الأنبياء: الآية ٢٦] و ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةً ﴾ [النساء: الآية ١٢٨] وهي تثبَّتُ لفظًا وخطًا ووصلًا ووقفًا. وتكون في الأسماء والأفعال والحروف متوسطة ومتطرفة.

وأما التنوين: فهو نونٌ ساكنة زائدة تلحَقُ آخِرَ الاسم تثبت لفظًا ووصلًا وتسقط خطًّا ووقفًا.

ثم إن لهما عند حروف المعجم أربعة أحوال عند الأكثرين وهي: الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء، أي بجعل قسمَي الإدغام قسمًا واحدًا، وجعَلها بعضُهم ثلاثة، فأسقط الإقلاب، وأدخله في الإخفاء؛ فعلى كلامه يكون الإخفاء معه قلب أو لا قلب معه، والإدغام يكون محضًا وغير محض. وقيل: بل خمسة، والخُلفُ لفظي، فعلى كونها أربعة أحوال فللإظهار ستة أحرف؛ وللإدغام ستة أحرف، أربعة بغنة، والثنان بغير غنة، وللقلب حرف، وللإخفاء خمسة عشر حرفًا، ولذلك أشار بعضهم بقوله:

وعِنْدَ يسرملون يُدْغَمان وليس في الكلمة مِن إدغام ميمًا وعندَ الباقي يُخفَيان

عند حُروف الحَلْق يُظهَران بِخُنَّة في غير را ولام وعند حرف الباء يُقلَبان

وسأذكرها إن شاء الله تعالى مفصَّلَةً على هذا الترتيب، فأقول:

الحالُ الأوّل: الإظهار:

ومعناه لغة: البيان، واصطلاحًا: إخراج كلِّ حرفٍ من مَخْرَجه مِنْ غير غنة في المُظهر، وذلك إذا وقع بعد النون الساكنة أو التنوين حرفٌ من حروف الحَلْق الستة، وهي الهمزة، والهاء، والعين، والحاء المهملتان، والغين والخاء المعجمتان، وجمعها بعضهم في أوائل كلمات نصف بيت مرتبًا على ترتيب المخارج فقال:

أخى هاكَ علمًا حازَه غيرُ خاسر

وسُميت هذه الحروف حروفَ الإظهار لظهور النون الساكنة والتنوين عند تلاقي واحدِ منها، سواء كانت تلك الحروف في كلمة منفصلة عنهما نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البَقَرَة:

الآية ٦٢] و﴿ كُلُّ ءَامَنَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٥] أو في كلمةِ النون نحو ﴿ وَيَثَنَّونَ ﴾ [الأنعام: الآية ٢٦]، ولا يقع التنوين كذلك. والعلة في إظهارهما عند هذه الأحرف بُعْدُ مخرَجِهما عن مَخْرَجِهن لأنهن مِنَ الحلق، والنون من طرف اللسان، والإدغام إنما يسوُّغه التقارب. ثم لما كان التنوينُ والنونُ سهليْن لا يحتاجان في إخراجهما إلى كلفةٍ، وحروفُ الحَلْق أشدُّ الحروف كلفةً وعلاجًا في الإخراج: حصلَ بينهما وبينهن تباينٌ لم يحسُن معه الإخفاء كما لم يحسن الإدغام؛ إذ هو قريب منه، فوجبَ الإظهارُ الذي هو الأصل، فكلمًا بعُدَ الحرفُ كان التبيين أعلى، وهو أن تظهر النونُ الساكنة أو التنوين عند الهمزة والهاء إظهارًا بيُّنًا ويقال له أعلى، وعند العين والحاء: أوسط، وعند الغين والخاء: أدني. فمثالهما عند الهمزة ﴿وَيَنْتُونَ﴾ [الأنعام: الآية ٢٦] و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢] و﴿كُلُّ ءَامَنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٥] في قراءة غير ورش لأنه يحرك النون والتنوين بحركة الهمزة. وعند الهاء ﴿ مِّنْهُمْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٥] و ﴿ مِنْ هَادِ ﴾ [الرّعد: الآية ٣٣] و ﴿ جُرُفٍ هَادٍ ﴾ [التّوبَة: الآية ١٠٩]. وعند العين ﴿ أَنْعُمْتَ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧] و﴿ مِّنْ عَمَلِ ﴾ [المَائدة: الآية ٩٠] و﴿ حَقِيقً عَلَيْ [الأعرَاف: الآية ١٠٥]. وعند الحاء ﴿نَتْحِتُونَ ﴾ [الصَّافات: الآية ٩٥] و ﴿مِّنْ حَكِيمٍ ﴾ [فصلت: الآية ٤٢] و ﴿ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التّوبَة: الآية ٢٨]. وعند الغين ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾ [الإسرَاء: الآية ٥١] ولا ثاني له وهُمِّنْ غِلِّهُ [الأعرَاف: الآية ٤٣] وهُمُّولًا غَيْرَهُ [البَقَرَة: الآية ٥٩]. وعند الخاء ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: الآية ٣] ولا ثاني له، و﴿وَمِنْ خِزِّي﴾ [هود: الآية ٦٦] و﴿ يَوْمَهِذِ خَشِعَةً ﴾ [الغَاشِيَة: الآية ٢].

ثم اعلم أنه لا خلاف بين القراء العشرة في إظهار النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف الستة، إلا ما كان من مذهب أبي جعفر من إخفائهما عند الغين والخاء المعجمتين. واستثنى بعضُ أهل الأداء له من ذلك: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ ﴾ [الآية ٣] بالمائدة، و﴿ إِن يَكُنّ غَنِيًّا ﴾ [الآية ٥٦] بالنساء، و﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾ [الآية ٥١] بالإسراء، فأظهر النون في هذه المواضع كالجمهور، وفي «النشر»: الاستثناء أشهر، وعدّمُه أقْيَس. ووجهُ الإخفاء عندهما قربُهما من حَرْفَى أقصى اللسان: القاف والكاف.

ووجهُ الإظهار العلةُ المشتَركة؛ وهي بُعْد مخرَج حروف الحلق مِن مخَرج النون، وإجراءِ الحروف الحلقية مجرّى واحدًا.

وحقيقةُ الإظهار: أن يُنطق بالنون والتنوين على حَدِّهما، ثم يُنطق بحروف الإظهار من غير فصل بينهما وبين حقيقتهما، فلا يسكت على النون ولا يقطعها عن حروف الإظهار. وتجويده ـ أي الإظهار ـ إذا نطقت به: أن تُسكن النون ثم تلفظ بالحرف ولا

تقلقل النونَ بحركةِ من الحركاتِ، ولا تسكنها بنقلٍ ولا ميلٍ إلى غنة، ويكون سكونها بلطف.

قال في التمهيد: ذكر بعض القراء في كتبهم أن الغنّة باقية فيهما عند إظهارهما قبل حروف الحلق. وذكر الشيخ الداني عن فارس بن أحمد في مصنفِ له أن الغنة ساقطة منهما إذا أُظهرا قبل حروف الحلق، وهو مذهب النحاة، وبه صرَّحوا في كتبهم، وبه قرأتُ على كل شيوخي ما عدا قراءةً يزيد والمسيبي.

قال المرعشي: ويمكن أن يكون النزاع لفظيًا؛ لأن من قال ببقائها أراد في الجملة عدم انفكاك أصل الغنة عن النون ولو تنوينًا، ومَن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها. اهـ.

الحال الثاني: الإدغام:

وقد تقدم معناه أوَّلَ الباب. والإدغامُ يكونُ في ستة أحرف يجمعها حروف «يرملون» وهي تنقسم ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أنهما - أي النون الساكنة والتنوين - يدغمان بغنة في النون والميم بإجماع القراء نحو في تَكِير القَصَص: الآية ٢٦] و شَيْء تُكُير القَمَر: الآية ٢٦] و شَيْء تُكُير القَمَر: الآية ٢٦] و أَوْعَذَابُ مُقِيمٌ النّوبة: الآية ١٦] إلا ما ورد عن حمزة: فإنه أظهر النون مِن هِجاء (سين) عند (الميم) من والمستر في الآية ١١ أول الشعراء والقصص. قال مكي في الرعاية: إنهما يدغمان في النون والميم مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول، فيكون ذلك إدغامًا غير مستكمل التشديد لبقاء بعض الحرف غير مدغم وهو الغنة. أقول: هذا رأي مكي في الرعاية، وقال أبو شامة: وأما إدغامهما في النون والميم فهو إدغام محض لأن في كل مِن المدغم والمدغم فيه غنة، فإذا ذهبت النون والميم فهو إدغام معالإدغام: بقيت الأخرى، وهذا مذهب الجمهور، فالتشديد إلى سي عني غنة المدغم بالإدغام: بقيت الأخرى، وهذا مذهب الجمهور، فالتشديد النون سواء كان في كلمة أو في كلمتين، وسكونها قد يكون أصليًا نحو فين نَارِ النون سواء كان في كلمة أو في كلمتين، وسكونها قد يكون أصليًا نحو في مَكِي الكهف: الآية ١١] وقد يكون عارضًا نحو في لا تَأْمَنَا اليُوسُف: الآية ١١] وقد يكون عارضًا نحو في الكهف: الآية ١١] وهم مَكِي الكهف: الآية ١١] وهم مَكِي الكهف: الآية ١١] وقد يكون عارضًا نحو في المين المدغم الآية ١١] وهم مَكِي الكهف: الآية ١١] وهم مَكْي المين الكهف: الآية ١٩] اهـ.

فإن قلت: النون من طرف اللسان وفوق الثنايا، والميم من بين الشفتين وبينهما مخارج، فَلِمَ ساغَ الإدغامُ مع التباعد؟ أجيب: بأنه قد يحصل للمتباعد وجه يسوغ إدغامه؛ فالوجهُ الذي قرَّبَ بين النون والميم ونحوِهما هو الغُنَّة التي اشتركا فيها، فصارا بذلك متقاربين [اهد. لطائف].

وفي شرح الميهي على تحفة الأطفال: وجُهُ إدغامهما في النون: التماثلُ؛ فهو من باب إدغام المثلين. وجه إدغامهما في الميم: التجانسُ أي الاشتراك في الغنة والجهر والانفتاح والاستفال، والكونُ بين الرخوة والشديدة. اهد.

القسم الثاني: في إدغامهما في الواو والياء: اتفق القراء على إدغامهما فيهما من كلمتين كما أشار إليه أبو شامة نحو ﴿مِن وَالِهِ [الرّعد: الآية ١١] و﴿مَن يَقُولُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨] و﴿ يَوْمَيْذِ وَاهِيَةٌ ﴾ [الحَاقَّة: الآية ١٦] و﴿ عَايَةً يُعْرِضُوا ﴾ [القَمَر: الآية ٢]. ولكن اختلفوا في بقاء الغنة عند الإدغام؛ فقرأ خلفٌ عن حمزة بعدم بقائها أصلًا مع إدغامهما فيهما، فيكون إدغامًا تامًّا مستكمل التشديد، وقرأ الباقون بإدغامهما فيهما مع بقاء غنة ظاهرة، فيكون إدغامًا ناقصًا غير مستكمَل التشديد. ووجهُ إدغامهما في الواو وفي الياء التجانسُ في الانفتاح والاستفالِ والجهر، ومضارعتُهما النونَ والتنوينَ باللين الذي فيهما؛ لأنه شبيه بالغُنَّة حيث يتَّسعُ هواءُ الفم فيهما، وأيضًا فإن الواوَ لمّا كانت مِن مَخرج الميم أدغما فيها كما أُدغما في الميم، ثم أُدغما في الياء لشبهها بما أشبه الميم وهو الواو. والحجة للأكثرين في بقاء الغنة عند الياء والواو: ما في بقائها من الدلالة على الحرف المدغم، ويقوِّي ذلك أنهم مجمعون على بقاء صوتِ الإطباق مع الطاء إذا أُدغمت في التاء، نحو ﴿بَسَطتَ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٨] و ﴿ أَحَطتُ ﴾ [النَّمل: الآية ٢٢]؛ فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء شبية ببقاء الغنة مع إدغام النون، والحجة لخلف في إذهاب الغنة أن حقيقة الإدغام أن ينقلبَ الحرفُ الأول من جنس الثاني، ويكملَ التشديد، ولا يبقى للحرف ولا لصفاته أثر. واتفق العلماء على أن الغنة مع الواو والياء غنةُ المدغم، ومع النون غنةُ المدغم فيه. واختلفوا مع الميم فذهب أبو الحسن بن كيسان النحوي وأبو بكر بن مجاهد المقري وغيرهما إلى أنها غنة المدغم من النون والتنوين تغليبًا للأصالة؛ لأن النون أو التنوين قد انقلبا إلى لفظ الميم، وهو اختيار الداني والمحققين، وهو الصحيح؛ لأن الأول قد ذهب بالقلب فلا فرق بين «مِن مَن» و "إن مِنْ " وبين «هُم مِّنْ " و «أُم مَّن " و لا بد أن تكون الغنة في النونين أظهر من غيرهما.

تنبيه: التحقيق كما في الحلبي على مقدمة التجويد لابن الجزري أن الإدغام مع عدم الغنة: محضٌ كاملُ التشديد، ومعها: غيرُ محضِ ناقصُ التشديد من أجل صوت الغنة الموجودة معه؛ فهو بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿أَحَطَتُ النَّمل: الآية ٢٦] و ﴿بَسَطتَ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٨] اهـ. ومقتضاه أنه متى وُجدت الغنة كان الإدغام غيرَ محضِ ناقصَ التشديد سواء قلنا إنها للمدغَم أو للمدغَم فيه، ومقتضى كلام الجعبري أنه

محضٌ كاملُ التشديد مع الغنة؛ حيث كان للمدغَم فيه لا للمدغم. نبَّه عليه شيخُنا رحمه الله تعالى. وما ذُكر مِن أن الإدغام ـ إذا صاحبته الغنة ـ يكون إدغامًا ناقصًا هو الصحيح في النشر وغيره، خلافًا لمن جعله إخفاء، وجعل إطلاقَ الإدغام عليه مجازًا كالسخاوي رحمه الله. ويؤيد الأولَ وجودُ التشديد فيه؛ إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء [اهـ. إتحاف البشر].

ثم اعلم أن النون الساكنة مع حروف الإدغام لا تُدغم إلا إذا كانت متطرفة بأن يكون المدغم والمدغم فيه من كلمتين، أما إذا كانت متوسطة بأن كانا أي المدغم والمدغم فيه من كلمة نحو ﴿الدُّنِا ﴾ [البَقَرة: الآية ٥٨] و ﴿بُنْيَنُ ﴾ [الصف: الآية ٤] ولا خامس لهن: فإنها تظهر لئلا يلتبس بالمضاعف لو أُدغم، وهو ما تكرَّر أحدُ أصوله كـ(صوان) و(رمان) و(ديّان) لأنك إذا قلت (الديا) و (صوان) ألبس ولم يفرق السامع بين ما أصله النون وبين ما أصله النون وبين ما أصله النون وبين النون وبين النون وبين النون وليت النون من (الدي) و (الصول)، فأبقيتِ النون من (الدي) و (الصول)، فأبقيتِ النون من (الدي) و الشاطبي فقال:

وعندهما لِلكُلِّ أَظْهِرْ بكلمة مخافة إشباه المضاعف أثقِلا

فإن قلت: هلّا أدغم بغُنّة فيحصل الفرقُ بها بين المضاعف وغيره؟ فالجواب: أنها لما كانت فارِقةً فرقًا خفيًا لم يكن الفرقُ معتبرًا؛ فمنع الإدغام خوفًا مِن اللبس ظاهرًا، ولذلك أظهرها العربُ مع الميم في كلمة واحدة؛ حيث قالوا «شاة زنماء» و«غنم زنم» ولم يقع في القرآن مثله اه.

القسم الثالث: أنهما يدغمان بلا غنة في اللام والراء، فيبدل كلٌ من النون الساكنة والتنوين لامًا ساكنة عند اللام، وراء عند الراء، ويدغَم فيما بعده إدغامًا تامًا لجميع القراء، نحو فين لَدُنهُ [النّساء: الآية ٤٠] و في مَإِن لَخَيدٌ [العَاديَات: الآية ١١] و في القراء، نحو فين اللّية ١٥] و في وَي وَي وَي وَي وَي وَي وَي و النّب و الله مِن المناطبية والتيسير، وقُرىء لنافع وأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن عامر وحفص بإدغامهما بغنة عند الحرفين المذكورين من طريق الطيبة والنشر ولطائف الإشارات. ويسمَّى الأوّلُ إدغامًا كاملًا لذهاب الغنة منه، وهذا هو المشهور المأخوذ به، ويسمى الثاني إدغامًا ناقصًا لبقاء أثر الغنة معه.

إن قلت: أليس يستثنى من الإجماع المذكور قوله: ﴿مَنْ رَاقِ﴾ [القِيَامَة: الآية ٢٧] فإنّ حفصًا لا يدغم النون في الراء هنا بل يسكت على «مَنْ» ثم يقول: ﴿رَاقِ﴾؟ قلت: لا يستثنى؛ لأن إدغامهما فيهما إنما يكون عند ملاقاتهما إياهما، والسكتة تمنع الملاقاة،

وتفصل بين الحرفين، فلو لم يسكن حفصٌ هنا لأدغم ألبتة. ووجه إدغامهما فيهما: قربُ مخرجهن لأنهن مِن حروف طَرْفِ اللسان، أو كونهن من مخرج واحد على رأي الفرّاء، وكلّ منهما يستلزم الإدغام، وأيضًا لو لم يُدْغَما فيهما لحصل الثقلُ لاجتماع المتقاربين أو المتجانسين؛ فبالإدغام يحصل الخفة لأنه يصير في حكم حرف واحد. ووجه حذفِ الغنة المبالغة في التخفيف لأن بقاءها يورث ثقلا ما. وسببُ ذلك قلبُهما حرفًا ليس فيه غُنة ولا شبيها بما فيه غنة، واختير عَدَمُ الغنة حيث لم تثبت النون رسمًا نحو وألّن نَجْعَلَ لَكُم [الكهف: الآية ٨٨] و وألّن بَعْبَمُ [القِيامة: الآية ٣] و وألّا نَزْرُ وَزِرَةً والنّجم: الآية ٢٨] و وألّا تَعْبُدُوا إلّا الله أيّن لَكُم مِنْهُ نَدِيرٌ والمود: الآية ٢] و وألّا تنفِرُوا القوبة: الآية ٣٩] و وألّا تنفِرُوا القوبة: الآية ١٩٩] و وألّا تنفِروا الغنة معها، في الرسم نحو وأن لا ملّجا الله والموصول ـ جاز إدغامها في اللام وإظهار الغنة معها، ولو وقعت النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة لكانت مظهرة؛ لئلا يلتبس بالمضاعف، ولم يقع ذلك في القرآن.

الحال الثالث: الإقلاب:

ومعناه لغة: تحويلُ الشيء عن وجهه يقال قَلَبهُ أي حوّله عن وجهه. واصطلاحًا: جعلُ حرفِ مكانَ آخر. وقال بعضهم: هو عبارة عن قلب مع إخفاء لمراعاة الغنة، والمراد هنا قلبُ النونِ الساكنة والتنوينِ ميمًا مُخفاةً قبل ألباء الموحدة مع بقاء الغنة الظاهرة، وهذا بإجماع القراء كما صرَّح به في التيسير سواء كانت النون مع الباء في كلمة أو كلمتين. والتنوين لا يكون إلا من كلمتين، وذلك نحو وأنيتهُم [البَقَرة: الآية ٣٣] أو كلمتين والنفر: الآية ١٨]. قال ابن الجزري في النشر: فلا فَرْقَ حينئذِ في اللفظ بين وأن بُولِك [النّمل: الآية ١٨] وبين ويتقهم بالله [آل عمران: الآية ١١] إلا أنه لم يُختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند الباء ولا في إظهار الغنة في ذلك بخلاف الميم الساكنة؛ يعني أنه وقع اختلاف في إخفائها مع إظهار عنتها؛ في ذلك بخلاف الميم الساكنة؛ يعني أنه وقع اختلاف في إخفاء غنتها كما سيأتي. ولا تشديد في ذلك؛ لأنه بدلٌ لا إدغام فيه إلا أنَّ فيه غنة لأن الميم الساكنة من الحروف التي تصحبها الغنة. قال المرعشي: والظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية، بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان؛ لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجه، وهذا كإخفاء الحركة في قوله: الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجه، وهذا كإخفاء الحركة في قوله: ولا كَانُوسُف: الآية ١١] إذ ذلك ليس بإعدام الحركة بالكلية بل بتبعيضها، وسيأتي.

وبالجملة إن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين، والباءُ أدخل وأقوى انطباقًا كما سبق في بيان المخارج، فتُلفَظُ بالميم في نحو ﴿أَنْ بُورِكَ ﴾ [النَّمل: الآية ١٨] بغُنَّةِ ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جدًّا، ثم تُلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما، وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أَدْخَلُ مِنَ المنطبق في الميم؛ فزمانُ انطباقهما في ﴿أَنَّ بُورِكَ ﴾ [النَّمل: الآية ٨] أطول من زمان انطباقهما في الباء لأجل الغنة الظاهرة حينئذ في الميم؟ إذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظُها على امتدادٍ، ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمانُ انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء؛ لإخفاء الغنة حينئذٍ، ويَقْوَى انطباقُهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه لكن دون قوة انطباقهما في الباء؛ إذ لا غُنة في الباء أصلًا بخلاف الميم الظاهرة فإنها لا تخلو عن أصل الغنة وإن كانت خفية، والغنةُ تورثُ الاعتمادَ ضعفًا. ووجهُ قلبهما ميمًا عند الباء أنه لم يحسن الإظهار لما فيه من الكلفة من أجل الاحتياج إلى إخراج النون والتنوين من مخرَجهما على ما يجب لهما من التصويت بالغنة، فيحتاج الناطق بهما إلى فتور يشبه الوقف، وإخراجُ الباء بعدهما مِن مخرَجها يمنع من التصويت بالغنة من أجل انطباق الشفتين بها أي بالباء، ولم يحسن الإدغام للتباعد في المخرَج والمخالفة في الجنسية؛ حيث كانت النون حرفًا أغنّ، وكذلك التنوين، والباء حرفٌ غير أغنّ، وإذا لم تُدغَم الميمُ في الباء لذهاب غنتها بالإدغام مع كونها مِن مَخْرَجها فتركُ إدغام النون فيها مع أنها ليست من مَخرَجها أَوْلَى، ولم يَحْسُن الإخفاء كما لم يحسن الإظهار والإدغام؛ لأنه بينهما، ولمّا لم يحسُن وجهٌ من هذه الأوجه أُبدل من النون والتنوين حرفٌ يؤاخيهما في الغنة والجهر، ويؤاخي الباءَ في المخرج والجهر؛ وهو الميم، فأمنت الكلفةُ الحاصلةُ من إظهار النون قبل الباء [اه. شرح التحفة للميهي].

وفي شرح المُلَّا علي: وجهُ القلب عُسْرُ الإتيان بالغنة في النون والتنوين مع إظهارهما، ثم إطباقُ الشفتين لأجل الباء، ولم يُدْغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب، فتعيَّن الإخفاء، وتُوصِّل إليه بالقلب ميمًا لِتشارِك الباء مَخْرَجًا والنونَ غُنَّةً اهـ. وليحترز القارىء عند التلفظ به من كَزِّ الشفتين على الميم المقلوبة في اللفظ؛ لئلا يتولد من كزِّهما غُنَّةٌ من الخيشوم ممطَّطة فليُسْكِن الميمَ بتلطُّفِ من غير ثقل ولا تعسف.

الحال الرابع: الإخفاء:

ومعناه لغة: الستر يقال: اختفى الرجل عن أعين الناس بمعنى استتر عنهم. واصطلاحًا: النطق بحرف ساكن عار أي خالٍ من التشديد على صفةٍ بين الإظهار

والإدغام، مع بقاء الغنة في الحرف الأوّل وهو النون الساكنة أو التنوين. وحروفه خمسة عشر، وهي الباقية بعد الحروف المذكورة في الأحوال الثلاث السابقة. وقد جمع بعضهم حروف الإخفاء الخمسة عشر في أوائل كلمات هذا البيت فقال:

صِفْ ذا تَنا كمْ جاد شخصٌ قد سَمَا دُم طيِّبا زِدْ في تُقَى ضَعْ ظالما وجمعها ابن القاصح مُرَتَّبةً في أوائل كلمات هذا البيت فقال:

تلا ثم جاد ردكا زاد سل شذا صفا ضاع طيب ظل في قُرْب كلا

وهذه الحروف لا خلاف بين القراء في إخفاء النون الساكنة والتنوين بغنة عندها سواء اتصلت النون بهن في كلمة أو انفصلت عنهن في كلمة أخرى. فمثال الإخفاء عند التاء ﴿ يَنتَهُوا ﴾ [المَائدة: الآية ٧٣] و ﴿ مِن تَعْتِهَا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] و ﴿ جَنَّتِ تَجْرِي ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥]، وعند الثاء المثلثة ﴿مَنتُورًا ﴾ [الفُرقان: الآية ٢٣] و ﴿مِن تَمَرَقِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] و ﴿ جَمِيعًا ثُمُّ اللِّبَقَرَةِ: الآية ٢٩]، وعند الجيم ﴿ أَنْجَيْنَكُم ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٤١] و﴿ إِن جَاءَكُمُ ۗ [الحُجرَات: الآية ٦] و﴿ شَيْعًا لَنَّ جَنَّكِ ﴾ [مريم: الآيتان ٦٠، ٢١]، وعند الدال المهملة ﴿أَندَادًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢] و﴿ مِن دَاَبَةِ ﴾ [الأنعَام: الآية ٣٨] و﴿ قِنْوَانُ دَانِيَةٌ ﴾ [الأنعَام: الآية ٩٩]، وعند الذال المعجمة نحو ﴿مُنذِرُ ﴾ [النَّازعَات: الآية ٤٥] و ﴿ مِن ذَكِّرٍ ﴾ [آل عِـمرَان: الآيـة ١٩٥] و ﴿ سِرَاعًا ذَالِكَ ﴾ [ق: الآيـة ٤٤]، وعـنـد الـزاي ﴿ فَأَنَرُانَا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٥٩]، و ﴿ فَإِن زَلَلْتُهُم ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٩] و ﴿ يَوْمَيِذِ زُرْقًا ﴾ [طله: الآية ١٠٢]، وعند السين المهملة ﴿مِنسَأَتُهُ ﴿ [سَبَأَ: الآية ١٤] و﴿ أَن سَيَكُونَ ﴾ [المُزمّل: الآية ٢٠] و ﴿عَظِيمٌ إِنَّ سَمَّاعُونَ ﴾ [المائدة: الآيتان ٤١ ، ٤١]، وعند الشين المعجمة ﴿ يَنشُرُ لَكُونِ [الكهف: الآية ١٦] و ﴿ لِمَن شَآهُ [السَدُّثُر: الآية ٣٧] و ﴿ عَلِيمٌ ١٠٠٠ وَ هُوَا عَمْ [الشورى: الآيتان ١٢، ١٣]، وعند الصاد المهملة ﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٦٠] و﴿ أَن صَدُّوكُم ﴾ [المَائدة: الآية ٢] و ﴿ رِيمًا صَرْصَرًا ﴾ [فُصّلَت: الآية ١٦]، وعند الضاد المعجمة: ﴿ مَنضُودِ ﴾ [هُود: الآية ٨٦] و﴿ إِن ضَلَلْتُ ﴾ [سَبَأ: الآية ٥٠] و﴿ قَوْمًا ضَاَلِينَ ﴾ [المؤمنون: الآية ١٠٦] وعند الطاء المهمَلة ﴿ يَنطِقُونَ ﴾ [المُرسَلات: الآية ٣٥] و ﴿ مِن طِينٍ ﴾ [الأنعَام: الآية ٢] و﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النِّساء: الآية ٤٣] وعند الظاء المشالة ﴿ أَنْظُرُ ﴾ [الفُرقان: الآية ٩] و ﴿ مِن ظَهِيرِ ﴾ [سَبَأ: الآية ٢٢] و ﴿ ظِلَّا ظَلِيلًا ﴾ [النِّساء: الآية ٥٧] وعند الفاء: ﴿ أَنفِرُوا ﴾ [التَّوبَة: الآية ٣٨] و﴿ وَإِن فَاتَكُمُ ﴾ [الممتحنة: الآية ١١] و ﴿ خَلِدًا فِيهَا ﴾ [النِّساء: الآية ١٤]. وعند القاف ﴿ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧] و﴿ وَلَيِن قُلْتَ ﴾ [هود: الآية ٧] و ﴿ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ [سَبَأ: الآية ٥٠]، وعند الكاف ﴿ يَنكُثُونَ ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٣٥] و ﴿ مِن كُلِّ [البَقَرَة: الآية ١٦٤] و ﴿ عَادًا كَفَرُوا ﴾ [هُود: الآية ٦٠] وشبه ذلك. فهذه خمسة

وأربعون مثالًا؛ للنون المتوسطة والمتطرفة منها ثلاثون، وللتنوين خمسة عشر. والحجةُ لإخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف؛ أنهما لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام؛ فيجب إدغامها فيهنّ مِن أجل القرب، ولم يبعدا منهن كبُعدهما من حروف الإظهار؛ فيجب أظهارهما عندهن من أجل البعد؛ فلما عُدم القربُ الموجب للإدغام، والبعدُ الموجب للإظهار أُعْطِيا حُكمًا متوسطًا بين الإظهار والإدغام وهو الإخفاء؛ لأن الإظهارَ: إبقاءُ ذاتِ الحرف وصفتِه معًا، والإدغامَ التام: إذهابُهما معًا، والإخفاء هنا: إذهابُ ذات النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتهما التي هي الغنة، فانتقلَ مخرجُهما من اللسان إلى الخيشوم لأنك إذا قلت: (عنك) وأخفيت: تجد اللسانَ لا يرتفع ولا عمل له، ولم يكن بين العين والكاف إلا غنة مجردة. ولا يَردُ ﴿أَنتُمُ ﴿ ونحوه ؟ فإن ارتفاع الطرف من اللسان لخروج التاء لا للنون. ثم اعلم أن الإخفاء يكون تارةً إلى الإظهار أقرب، وتارة إلى الإدغام أقرب، وذلك على حسب بُعد الحرف منهما وقربه، ولفظُ ذلك قريبٌ بعضُه من بعض، والذي نقله المرعشى في رسالته عن ابن الجزري أن حروف الإخفاء على ثلاث مراتب؛ أقربها مخرجًا إلى النون ثلاثة أحرف: الطاء والدال المهملتان، والتاء المثناة الفوقية، وأبعدُها: القاف والكاف، والأحرُفُ الباقية متوسطة في القرب والبُعد، وأن الإخفاء علين ثلاث مراتب أيضًا؛ فكل حرف هو أقربُ إلى النون يكونُ الإخفاء عنده أزيد، وما قرُبَ إلى البُعد يكون الإخفاء عنده دون ذلك، وما كان بعيدًا يكون الإخفاء عنده أقلَّ مما قبله، فإخفاؤهما عند الأحرف الثلاثة الأول إخفاءٌ أعْلَى؛ يعني أن المخفى منهما عند هذه الأحرف أكْثَرُ من الباقي، وغُنّتهما الباقية قليلة، يعني أن زمان امتداد الغُنّة قصير، وإخفاؤهما عند القاف والكاف إخفاءٌ أدنى، يعنى أن يكون المخفّى منهما أقل من الباقى، وغنَّتهما الباقية كثيرة، بمعنى أن زمان امتدادهما طويل، وإخفاؤهما عند الأحرف الباقية إخفاءٌ أوسط، وزمانُ غُتَّتِهما متوسطٌ، ولم أر في مؤلَّفٍ تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب [اه. من رسالة المرعشي]. وقال في حاشيته عليها: قوله: «ولم أر في مؤلف. . . » لو قلنا إن أعلاها قدر ألفٍ وأدناها قدر ثلث ألف وأوسطها قدر ثلثي ألفٍ لأصبنا الحقُّ أو قربنا منه، والله أعلم. والذي نقلناه عن مشايخنا وعن العلماء المؤلفين في فن التجويد المتقنين: أن الغنة لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين كالمد الطبيعي؛ لأن التلفّظ بالغنة الظاهرة يحتاج إلى التراخي لِما ذكره في التمهيد أن الغنة التي في النون والتنوين أشبهت المدُّ في الواو والياء، لكن ينبغي التحذير عن المبالغة في التراخي. اه.

تتمة: قال في المرعشي: يجب على القارى، أن يحترز في حالة إخفاء النون من أن يُشبع الضمة قبلَها أو الفتحة أو الكسرة؛ لئلا يتولَّد من الضمة واو في مثل ﴿عَنكُم ﴾، ومن الكسرة ياء في مثل ﴿مِنكُم ﴾ كما يقع من بعض القراء المتعسفين؛ فإن ذلك خطأ صريح وزيادة في كلام الله تعالى. وليحترز أيضًا من المد عند الإتيان بالغنة في النون والميم في نحو ﴿إِنَّ الَّذِيك ﴾ والبَعْرة: الآية ٢] و ﴿وَإِما فِدَاء ﴾ وحمد: الآية ٤] وكثيرًا ما يتساهل في ذلك من يبالغ في إظهار الغنة فيتولد منها حرف مد فيصير اللفظ (إين الذين) و (إيما فداء) وذلك خطأ أيضًا. وليحترز أيضًا من إلصاق اللسان فوق الثنايا العليا عند إخفاء النون فهو خطأ أيضًا. وطريقُ الخلاص منه أن يجافي اللسانَ قليلًا عن ذلك. وليحترز عن ترك الغنة في موضعها وعن إظهار النون؛ فإنه خطأ فاحش ممن يَعلم وممن لم يَعلم؛ إذ الجهل ليس بعذر. اهد.

الفصل الخامس في الكلام على الميم الساكنة

ولها عند حروف المعجم ثلاثة أحكام: إخفاء، وإدغام، وإظهار:

المحققين، وهو الذي عليه أهل الأداء بعصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية سواء المحققين، وهو الذي عليه أهل الأداء بعصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية سواء كان سكونها متأصّلاً نحو ﴿ يَعْنَعِم بِاللّهِ ﴿ [آل عِمرَان: الآية ١٠١] و ﴿ يَوْمُ هُم بَرْرُونَ ﴾ [غافر: الآية ١٦] أو عارضًا نحو ﴿ بِأَعْلَمُ بِالشّيكِينَ ﴿ [الأنعام: الآية ٥٣] و ﴿ أَعْلَمُ بِالشّلِيبِينَ ﴾ [الأنعام: الآية ٥٨] في قراءة أبي عمرو ويعقوب. وذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن الممنادي وغيره إلى إظهارها عندها إظهارًا تامًا أي من غير غنة، وهو اختيار مكي القيسي وغيره، وهو الذي عليه أهلُ الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية. وحكى العقوب التائب إجماع القراء عليه. والوجهان صحيحان، مأخوذ بهما، إلا أن الإخفاء أوْلَى للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في قراءة أبي عمرو ويعقوب حالة الإدغام. وهذا هو المسمّى عندهم بالإخفاء الشفوي؛ لخروج الباء والميم من الشفتين. وفي المرعشي نقلًا عن الرعاية: إن قلتَ مَنْ أظهرَ الميمَ هنا هل يُظهرُ من المنقول عن نشر ابن الجزري أنه لا يظهرها، وإن كانت الميم لا تخلو عن أصل الغنة؛ إذ لولا أصلُ الغنة لكانت الميم باءً لاتفاقهما في المَخرج والصفات عن أصل الغنة؛ إذ لولا أصلُ الغنة لكانت الميم عند الباء أنهما لمّا اشتركا في والقوة اهد. وفي القول المفيد: ووجهُ إخفاء الميم عند الباء أنهما لمّا اشتركا في

المخرج وتجانسا في الانفتاح والاستفال ثقلَ الإظهار والإدغام المحض، فذهبت الغنة، فعُدل إلى الإخفاء اه.

تنبيه: اعلم أن الإخفاء على قسمين: إخفاءُ الحركة، وإخفاء الحرف؛ والأوّل: بمعنى تبعيض الحركة كما في قوله: ﴿لَا تَأْمُثَا اللهِ اللهِ اللهِ ١١] ونحوه، والثاني على قسمين: أحدهما: تبعيض الحرف وستر ذاته في الجملة كما في الميم الساكنة قبل الباء أصلية أو مقلوبة من النون الساكنة أو التنوين. وثانيهما: إعدام ذات الحرف بالكلية وإبقاء غنته كما في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخمسة عشر المتقدمة.

٢ ـ والثاني: الإدغام بغنة عند ميم مثلها وجوبًا سواء كانت الأولى مقلوبة من النون الساكنة أو التنوين نحو ﴿ مِن مَّاءٍ مَهِينٍ ﴾ [السجدة: الآية ٨] وقد سبق بيانه، أو أصلية نحو ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٩] و ﴿ أَم مَّنُ أَسَسَ ﴾ [التّوبة: الآية ١٠٩] ويُطلق ذلك في كل ميم مشددة نحو قوله: ﴿ دَمَر ﴾ [محمَّد: الآية ١٠] و ﴿ يُعَمِّرُ ﴾ [البَقرة: الآية ٢٩]، ويلزمُ أن يأتي بكمال التشديد وإظهار الغنة في ذلك؛ لأن الغُنَّة عندهم للمدغم فيه؛ فلا فرق عندهم بين ﴿ مِمَن ﴾ [البَقرة: الآية ١١٤] و ﴿ أَم مَن ﴾ [النِّساء: الآية ١٠٩] اهـ. مرعشي.

" والثالث: الإظهار - أي وجوبًا من غير إظهار غنة - عند بقية الأحرف، وهي ما عدا الباء والميم، وهو ستة وعشرون حرفًا سواء وقعت في كلمة نحو وأَنعَمْتَ عدا الباء والميم، وهو ستة وعشرون حرفًا سواء وقعت في كلمة نحو ولَعَلَكُمْ تَتَقُونَ الفَاتِحَة: الآية ١٧] و وَمَثلُهُمْ كَمَثَلِ [البَقَرة: الآية ١٧] ويسمى هذا الإظهار إظهارًا شفويًا، والبَقرة: الآية ١٧] ويسمى هذا الإظهار إظهارًا شفويًا، ويكون عند الواو والفاء أشدً إظهارًا لئلا يتوهم أنها تَخْفَى عندهما كما تخفَى عند الباء. ومنشأ ذلك اتحاد مَخْرَجها بالواو وقُربُها من الفاء، فيسبق اللسانُ إلى الإخفاء، وذلك نحو وعَليهم ولا [البقرة: الآية ١٧]. ولذلك أشار ابن الجزري في نظمه فقال:

وأَظْهِرنَها عند باقي الأَحْرُفِ واحَذْر لَدَى واوِ وفا أَنْ تختفِي وقال الجمزوري:

واحذر لدَى واو وفاء أن تختَفِي لِقُرْبِهِا والاتَّحادِ فاعْرفِ

تنبيه: اعلم أن الميم لا تُدغم في مُقاربها من أجل الغنة التي فيها، فلو أدغمت لذهبت غنتها فكان إخلالًا وإجحافًا بها، فأظهرت لذلك [اه. مقدسي]. وفي شرح القول المفيد: لا تدغم الميم في الواو ـ وإن تجانسا في المخرج ـ فرقًا بينها وبين النون

المدغمة في الواو كما تقدم، وخوفًا من اللبس؛ فلا يُعرف هل هي ميم أم نون، وكذا لا تدغم في الفاء؛ لقوّة الميم وضعف الفاء، ولا يدغم القويّ في الضعيف. وإذا أظهرتها عند هذه الأحرف فاحذر من إحداث الحركة في الميم ومِن السكتِ عليها كما يفعله العامّة خوفًا من الإخفاء أو الإدغام لِما تقدّم، ولا تُظهر غنتها عند إظهارها قبل حرف من حروف الإظهار كما يُشعر به المنقول سابقًا عن نشر ابن الجزري، وهو المحفوظ مِن مشافهة المشايخ الثقات، فيقوى الاعتماد على مخرَجها، ويظهر سكونها بلا إظهار غنة؛ فزمان إظهار الميم لعدم ظهور الغنة أسرعُ من زمان إخفائها، وأما الميم الساكنة المظهَرة التي تظهر فيها الغنّة فهي الميم الموقوف عليها بدون الرّوْم.

التتمة في بيان مراتب الإدغام والتشديد بحسب الكمال والنقصان

اعلم أن الإدغام على قسمين: تام، وناقص؛ فالتام: إدراج الحرف الأوّل في الثاني ذاتًا وصفةً؛ كإدغام التاء في الطاء من نحو قوله: ﴿وَدَّتَ طَّآبِفَةٌ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٩]، والناقص: إدراج الحرف الأوّل في الثاني ذاتًا لا صفةً كإدغام الطاء في التاء من نحو قوله: ﴿أَحَطتُ ﴾ [النَّمل: الآية ٢٢] ونظائره. والصفة الباقية من المدغم إما إطباق أو استعلاءً أو غنة، وقد سبق. ثم إن كلَّ إدغام تامّ فتشديدُه مستكمل، وكل إدغام ناقص فتشديده غير مستكمل كما صرَّح به في الرعاية.

ثم اعلم أن التشديد لا يستلزم الإدغام؛ إذ بعض الكلمات فيه تشديد وليس سببه الإدغام، بل هو ثابت في أصل وضعه، نحو (إنّ وكأنّ ولكنّ) وأشباهها، ولا أثر للغنة فيها في نقص التشديد ألبتة، بل تشديدها مستكمل كما صرّح به في الرعاية، ثم إن ما ليس فيه غنة يشدّد بسرعة، وما فيه غنة يشدد بتراخ، وإن تشديد إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء يشدّد بتراخي التراخي [اهد. مرعشي].

الباب الخامس في أحكام المدّ والقصر

وفيه سبعة فصول، وتتمة.

الفصل الأول في بيان معنى المدِّ والقصر لغة واصطلاحًا، وفي أقسامه، وشروطه، وأسبابه، وأحكامه

اعلم أن الأصل في هذا الباب ما نقله في النشر من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ولفظُه: كان ابن مسعود يُقرىء رجلًا فقرأ الرجل «إنما الصدقات للفُقرا والمساكين» مرسلة أي مقصورة، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسولُ الله على فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمان؟ فقال: أقرأنيها ﴿إِنَّمَا ٱلْهَمَدَقَتُ لِلْفُقَرَاء وَٱلْهَسَكِينِ [التّوبَة: الآية أَوراكها يا أبا عبد الرحمان؟ فقال: هذا حديث جليلٌ حجةٌ ونصٌ في هذا الباب، رجال إسناده ثقات، رواه الطبراني في معجمه الكبير اهد. [ابن غازي].

ثم اعلم أن المدّ معناه في اللغة: الزيادة؛ قال تعالى: ﴿ يُمُدِدُكُمُ رَبُّكُم ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٢٥] أي يُزدكم، وتقول الآية ١٢٥] أي يزدكم، وتقول العرب: مددت مدًّا أي زدت زيادةً. ومعناه في اصطلاح القراء: إطالة الصوت بحرف من حروف المدّ الآتي ذكرها.

وأما القصر فمعناه في اللغة: الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿ وُورُ مَقْصُورَتُ فِي اللغة: الرَّحمٰن: الآية ٧٦] أي محبوسات فيها. ويُعَرَّف القصر أيضًا في اللغة: بالمنع؛ يقال: «قصرت فلانًا عن حاجته: أي منعته عنها» ومنه ﴿ فَصِرَتُ الطَّرْفِ ﴾ [الصَّافات: الآية ٤٨] وفي الاصطلاح: إثبات حرف المد مَن غير زيادة عليه.

ثم إن المدّ قسمان: أصلي، وفرعي؛ فالأصلي هو المد الطبيعي الذي لا تقوم ذاتُ حرف المدّ إلا به، ولا يتوقف على سبب، بل يكفي فيه وجود أحد حروف المد الثلاثة المجتمعة في قوله تعالى: ﴿ وُحِيهَا ﴾ [هُود: الآية ٤٩]، وعلامته أن لا يوجد بعده ساكنٌ ولا همزة. وسُمِّي طبيعيًا لأن صاحب الطبيعة السليمة لا يُنقصه عن حَدِّه ولا

يَزيدُ عليه. وحَدُّه مقدارُ ألفٍ وصْلاً ووقفًا، ونقصُه عن ألفٍ حرامٌ شرعًا، فيعاقبُ على فعله ويثابُ على تركه، فما يفعله بعض أئمة المساجد وأكثر المؤذنين من الزيادة في المد الطبيعي عن حده العرفي؛ أي عرف القرّاء فمن أقبح البِدَع وأشد الكراهة؛ لا سيما وقد يقتدي بهم بعض الجهلة من القراء. فإن قيل: ما قدرُ الألف؟ فقل: هو أن تمد صوتك بقدر النطق بحركتين إحداهما حركة الحرف الذي قبل حرف المدّ والأخرى هي حرف المدّ مثاله: ب ب؛ فحركة الباء الأولى هي حركة الحرف الذي قبل حرف المدّ والثانية هي مقدار حرف المدّ نحو ﴿قَالَ ﴾ و﴿ يَقُولُ ﴾ و﴿ وَيلَ ﴾ فحركة القاف في المثال الأولى والواو في المثال الثالث هي الحركة الثانية [اه. من الثغر والواو في المثال الثالث هي الحركة الثانية [اه. من الثغر الباسم].

وأما المدّ الفرعي: فهو المدّ الزائد على المدّ الأصلي لسبب من الأسباب الآتية، وله شروط، وأسباب.

أما شروطه فثلاثة: الواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والألف الساكنة المفتوح ما قبلها. وهي لا تكون دائمًا إلا حرف مدً ولين؛ لأنها لا تتغير عن سكونها، ولا يتغير ما قبلها عن الحركة المجانسة لها، بخلاف الواو والياء، فإنهما تارةً يكونان حرفَيْ مدّ إذا سكنا وناسبهما حركةُ ما قبلهما. وتارةً يكونان حرفَيْ لينٍ إذا انفتح ما قبلهما كالخوف والبيت. وسيأتي الكلام عليهما في محله إن شاء الله تعالى.

وأما أسبابه، وتُسمَّى موجباته، فشيئان: أحدهما لفظي، والآخر معنوي. فاللفظي إما همزٌ بعد أحد حروف المدِّ، أو سكونٌ، والهمز إمَّا أن يوجد بعد حرف المد في كلمة ويسمَّى مدًّا منفصلًا، والسكون إما لازم أو عارض. وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى مفصَّلًا على هذا الترتيب.

وأما المعنوي فهو قَصْدُ المبالغة في النفي، وهو سببٌ قوي مقصودٌ عند العرب، وإن كان سببًا ضعيفًا عند القرّاء، وهو ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: مدُّ تعظيم وهو في ﴿لَا﴾ النافية في كلمة التوحيد نحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصَّافات: الآية ٥٧] و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنتَ﴾ [الأنبياء: الآية ٨٧] و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٣].

قال ابن الجزري: وقد ورد هذا المد في هذه المواضع عند أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى، ويسمى مدّ المبالغة؛ لأنه طلبٌ للمبالغة في نفى الألوهية عمَّا

سوى الله تعالى، وهو مذهب معروف عند العرب؛ لأنهم يمدُّون ما لا أصل له في المدّ عند الدعاء أو الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء؛ فالذي له أصل أوْلَى وأَحْرَى.

وقال النووي في أذكاره: ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مدِّ الذاكِرِ قوله: ﴿ لاَ إِلَهُ إِلاَ السَّافات: الآية ٣٥] لما فيه من التدبر، وأقوالُ السلف وأئمة الخلف في هذا مشهورة، ويدل على ذلك ما رُويَ في حديث ابن عمر مرفوعًا إلى النبي على ذلك ما رُويَ في حديث ابن عمر مرفوعًا إلى النبي على قال لا إله إلا الله ومدَّ بها صوته أسكنه الله دار الجلال؛ دار سمَّى بها نفسه فقال: ﴿ وَوُ اللَّهُ لِلَّا اللهُ ومَدَّ اللهُ الرَّحَمٰن: الآية ٢٧]، ورزقه اللهُ النظر إلى وجهه الكريم ". رُويَ عن أنس رضي الله عنه على النشر: وكلاهما ضعيفان يُعمل بهما في فضائل أربعة آلاف ذنب ". قال ابن الجزري في النشر: وكلاهما ضعيفان يُعمل بهما في فضائل الأعمال.

والثاني: مدُّ التبرئة: وهو مروي عن حمزة في نحو ﴿لَا رَبَّنَ البَقَرَة: الآية ٢٦] و ﴿لَا رَبَّنَ اللّهِ ٢٥] و ﴿لَا شِيَةَ فِيها ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] و ﴿لَا قِبَلَ لَمُم ﴾ [النّمل: الآية ٣٧] و ﴿لَا إِثْمَ عَلَيَةً ﴾ [البقرة: الآية ١٧٣] وغيرها. والمد للسبب المعنوي سواء كان في كلمة التوحيد أو في غيرها وسطٌ لا يبلغُ الإشباع؛ لضعف سببه عن السبب اللفظي، وقد يجتمع السببان اللفظي والمعنوي في نحو ﴿لَا إِلَهَ إِلّا اللّه ﴾ [الصّافات: الآية ٣٥] و ﴿ لَا إِلّهُ إِلّا اللّه ﴾ [الصّافات: الآية ٣٥] و ﴿ لَا إِلّهُ إِلّا اللّه ﴾ [البقرة: الآية ١٧٣] فيمد لحمزة مدًّا مشبعًا على أصله لأجل الهمزة، ويلغى المعنوي إعمالًا للقوي وإلغاءً للضعيف [اهـ. مرعشي بتصرف].

وأما أحكامه فثلاثة: أحدها الوجوب وهو في المد المتصل. وثانيها الجواز وهو في ثمانية أنواع: المد المنفصل، والمد العارض للإدغام، والمد العارض للوقف، وما نقلت فيه حركة الهمزة إلى الساكن قبلها عند من أجاز ذلك نحو ﴿ آلَكُنّ في موضعين بسورة يونس، ومد البدل نحو ﴿ آمَنُوا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩] و ﴿ أُوتُو ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠] و ﴿ أُوتُو ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠] و ﴿ أُوتُو ﴾ [البَقرة: الآية ١٠] و ﴿ وَ اللّهُ وَ وَ اللّهُ وَ وَ اللّهُ وَ وَ اللّهُ وَ وَ وَكُلّ وَكُلّ وَكُلّ وَلَكُ كُلّهُ وَحُوفُ وَكُلّ وَكُلّ وَحُوفُ وَكُلّ وَكُلّ وَحُوفُ وَكُلّ وَكُلّ وَلَا عَلَا اللّهُ وَاحُولُ اللّهُ وَاحْدُونُ وَكُلّ وَحُرْفَيّ، وكُلّ وَكُلّ وَحُرْفَيّ، وكُلّ ذلك كله ونحوه وصلًا ووقفًا. وثالثها: اللزوم: وهو قسمان: كَلمِيّ وحَرْفيّ، وكُلّ ذلك كله ونحوه وصلًا ووقفًا. وثالثها: اللزوم: وهو قسمان: كَلمِيّ وحَرْفيّ، وكُلّ ذلك كله ونحوه وصلًا ووقفًا. وثالثها: اللزوم: وهو قسمان: كَلمِيّ وحَرْفيّ، وكُلّ اللهُ وَاللّهُ وَالْمُورَةُ وَالْمُورَةُ وَالْمُورَةُ وَالْمُورَةُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا ال

منهما مثقًل أو مخفف. وسيأتي بيان ذلك كله أيضًا إن شاء الله تعالى، وقد أشار إلى الأحكام الثلاثة صاحب التحفة فقال:

لِلمَدَ أَحْكَامٌ ثَلَاثَةٌ تَدُومُ فُواجِبٌ إِنْ جَاءَ هَمَزٌ بِعِدَ مَدَ فُواجِبٌ إِنْ جَاءَ هَمَزٌ بِعِد مَدَ وَجَائِزٌ مَدُّ وقَصْرٌ إِنْ فُصِلُ وَمَثْلُ ذَا إِنْ عَرَضَ السَكُونَ وَمَثُلُ ذَا إِنْ عَرَضَ السَكُونَ أَوْ قُدُمَ السَكُونَ أَوْ قُدُمَ النَّهِمَزُ على المَدُّ وذا ولازمٌ إِنِ السَّكِونَ أُصِّلًا

وهي الوجوب والجواز واللزوم في كلمة وذا بِمُتَّصِلٍ يُعَدّ كُللٌ بكلمة وذا بِمُتَّصِلٍ يُعَدّ كُللٌ بكلمة وهذا المنفضيل وقفا كتعلمون نستعين بَدَلْ كامنوا وإيمانا خُذا وصُلا ووَقْفًا بعد مَدً طُولا

ثم اعلم أن الفرق في التسمية بين المدِّ اللازم والواجبِ اصطلاحيٌّ، أما باعتبار المعنى اللغوي فلا فرق بينهما؛ فإنه لا يجوز قصر أحدهما عند أحد من القراء، فلو قُرىء بالقصر يكون لحنا قبيحًا وخطأ صريحًا؛ أقول: يعني يقال لكل منهما باعتبار المعنى اللغوي: مَدِّ لازمٌ ومَدِّ واجبٌ؛ إذ معناهما بحسب اللغة واحدٌ وهو ما لا يجوز تركه [اهـ. مُلا على باختصار].

الفصل الثاني في بيان المدّ المتصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة

اعلم أن المدّ المتصل: هو الذي اتصل سَبَهُ بشرطه ك ﴿ جَاءَ ﴾ [النساء: الآية ٤٦ وغيرها و وُسَاءَ ﴾ [البقرة: الآية ٢٠] وغيرها و وَسَاءَ ﴾ [البقرة: الآية ٢٠] وغيرها و و سُويّة ﴾ [هود: الآية ٧٧] وغيرها و هُويّة ﴾ [البقرة: الآية ٤٤) وغيرها و هُويّة ﴾ [البقرة: الآية ٢٨] و «النبوّءة » عند مَن همزها وشبه ذلك، وله محل و «نبّيء » و ﴿ النّي يُهُ ﴾ [التوبة: الآية ٣٧] و «النبوّءة » عند مَن همزها وشبه ذلك، وله محل اتفاق، ومحل اختلاف؛ فمحل الاتفاق: هو أن القرّاء اتفقوا على اعتبار أثر الهمزة وهو زيادة المدّ المسمّى عندهم في الاصطلاح بالمد الفرعيّ، ومحلُ الاختلاف: هو تفاوتهم في مقدار تلك الزيادة على حسب مذاهبهم فيه؛ فأطولهم مَدًّا: ورشٌ وحمزة، وقُدر في مقدار تلك الزيادة على حسب مذاهبهم فيه؛ اللهامي وعلي بألفين، وقالون وابن كثير وأبو عمرو بألفين وبألفي ونصف، ثم إن هذه الألفات المذكورات قَدُرُ كل ألف منها حركتان عربيتان، وكان مشايخنا يقدّرون لنا ذلك تقريبًا بحركات الأصابع أي قبضًا أو بسطًا، وذلك يكون بحالةٍ متوسطة ليست بِسُرْعَةٍ ولا بتأنّ. فاعلم ضبط ذلك لتكون على عقيرٍ في ضبط كل مرتبة. ومن قال بأن أطول المدّ خمسُ ألفات؛ فعنده مقدارُ كلّ ألفي يقيرٍ في ضبط كل مرتبة. ومن قال بأن أطول المدّ خمسُ ألفات؛ فعنده مقدارُ كلّ ألفي عقير، في ضبط كل مرتبة. ومن قال بأن أطول المدّ خمسُ ألفات؛ فعنده مقدارُ كلّ ألفي عقداره ومداره الجملة سِتَ حركات؛ لأنه يريد غير ما فيه مِنَ المَدّ الطبيعي، ومقداره حمدًان الجملة عيرة ما فيه مِنَ المَدّ الطبيعي، ومقداره حمداره المحداد عير ما فيه مِنَ المَدّ المحداد المحداد المحداد المحملة عبد على المنه عربة المؤلفة على المنه عربة المؤلفة عيره المؤلفة عيره المقالة المؤلفة المؤلفة على المؤلفة عربة على المؤلفة عربة عربة على المؤلفة على المؤلفة على المؤلفة على المؤلفة عربة على المؤلفة على المؤلفة عربة على المؤلفة عربة على المؤلفة عربة على المؤلفة المؤلفة عربة المؤلفة عربة على المؤلفة المؤلفة عربة المؤلفة عربة عربة عربة المؤلفة ا

عنده حركة ، وكذا من قال بأن مقدار التوسط ثلاث ألفات ، ودونه ألفان: فإنه يريد غير ما فيه مِن المد الطبيعي ومقداره عنده حركة كما تقدم ، فتنبه لذلك لئلا تختلف عليك الأقوال. [اه. ابن غازي مع بعض زيادة]. وإنما سمي هذا المد واجبًا لأن جميع القرّاء أجمعوا على مد مِن لَدُن رسولِ الله علي الله الله ولا خلاف بينهم في مد قطعًا ، وعمو المتعل حتى قال إمام المتأخرين محرر الفن ابن الجزري رحمه الله تعالى: «تتبعت قصر المتصل فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة ، بل رأيت النص بمد عن ابن مسعود رضي الله عنه . وقد تقدّم ذكره أوّل الباب ؛ فالمد محل اتفاق ، والزيادة محل اختلاف ، وقد عُلما . [اه. شرح القول المفيد ، وشرح الشيخ حجازي] .

قال الجعبري: ووجهُ المدّ أنَّ حرفَ المدِّ ضعيفٌ خَفيٌ، والهمزَ قويٌ صعب، فزيد في المدّ تقويةٌ للضعيف عند مجاورة القويّ. وقيل: ليتمكن مِن النطق بالهمزة على حقّها مِن شدَّتِها وَجَهُرِها، وقيل: ليُستعان به على النطق بالهمزة، وليكون صونًا لحرف المَدّ عن أن يسقط عند الإسراع؛ لخفائه وصعوبة الهمز. وأما وجهُ التفاوت في مراتب المد: فلأجل مراعاة سنن القراءة.

تنبيه: قال في الإتحاف: إذا تغيّر سببُ المد، جاز المدُّ والقصر مراعاةً للأصل ونظرًا للَّفظ، سواء كان السببُ همزًا أو سكونًا، وسواءٌ كان التغيرُ بينَ بينَ أو بإبدالِ أو حذفٍ أو نقل، والمدُّ اختيارُ الداني وابن شريح والشاطبي والجعبري وغيرهم. والتحقيقُ عند صاحب النشر: التفصيلُ بين ما ذهب أثره كالتغير بالحذف. فالقصر نحو هَمَوُلاَهِ إن [البَقَرة: الآية ٣١] عند مَن يُسقط أولى الهمزتين، وما بقي أثرٌ يدل عليه، فالمد ترجيحًا للموجود على المعدوم؛ كقراءة قالون بتسهيل الهمزة المذكورة بين بين، ونص عليه في طيبته بقوله:

والمَدُ أَوْلَى إِن تَغَيَّرَ السَّبَبْ وَبَقِيَ الأَثَرُ أَوْ فَاقْصِر أَحَبْ [اهـ. إتحاف].

الفصل الثالث

في بيان المد المنفصل وما فيه من المراتب للقرَّاء السبعة

اعلم أن المدَّ المنفصل هو الذي انفصل عن شرطه؛ وهو أن يقع حرفُ المدِّ آخِرَ كلمةٍ والهمزُ أوّلَ كلمةٍ أخرى نحو: ﴿بِمَا أُنْزِلَ ﴿ [البَقَرَة: الآية ٤] و﴿ فِي آنفُسِكُمُ ﴿ [البَقَرَة: الآية ٢٣٥] وَنحو ﴿ عَلَيْهِمْ ءَأَنذُرْتَهُمْ أَمْ لَمَ ﴾ [البقرة: الآية ٢٥] عند من وصل الميمَ، و ﴿ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ ﴾ [البينة: الآية ٨] ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ [الزلزلة: الآية ١] عند من وصل الميمَ، و ﴿ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ ﴾ [البينة: الآية ٨] ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ [الزلزلة: الآية ١]

بين السورتين، ونحو ﴿ أَتَّبِعُونِ آهَدِكُمْ ﴾ [غافر: الآية ٣٨] عند من أثبت الياء، وسواء كان حرفُ المد ثابتًا رسمًا أم ساقطًا منه ثابتًا لفظًا كما مثلنا به. وتقدَّمَ أنَّ المدَّ في هذا النوع يسمَّى جائزًا؛ أي لاختلاف القراء فيه؛ فابنُ كثير والسوسي يقصرانه ويمُدانه، والباقون يمدّونه بلا خلاف، ولم يقل أحد من العلماء إن الذين يمدون من القرّاء هنا يمدّون قدْرًا واحدًا مشبعًا؛ فالمنقول هنا عن القراء ليس إلا التفاوت في المدّ، فمن مدّ فمذُه متفاوت على قدْر مراتبهم في التحقيق والترتيل والتوسط والحدر، كما تقدم بيان ذلك؛ فأطولهم مدًّا ورشٌ وحمزة، وقُدِّر بثلاث ألفات، ثم عاصم بألِفين وألِفين ونصف، ثم ابن عامر والكسائي بألفين، ثم قالون والدوري بألفٍ وبألفٍ ونصف، ثم ابن كثير والسوسي بألف، وهذه المرتبة الأخيرة عارية عن المدِّ الفرعي، وهي الخامسة الزائدة على المتصل.

والحاصلُ أن المدَّ المنفصلَ والمتصلَ اتفقا في الزيادة وتفاوتا في النقص؛ فلا يجوز فيهما الزيادة على ست حركات، ولا يجوز نقصُ المتصل عن ثلاث حركات، ولا المنفصل عن حركتين، وهذا كله تقريبًا لا يُضبط إلا بالمشافهة من أفواه المشايخ والسماع من الأستاذ الراسخ، ثم الإدمان عليه، وقد أشار بعضهم إلى ما لكل من القرّاء السبعة في مراتب المد المتصل والمنفصل فقال:

ومنفصلاً أشبع لورش وحمزة بأربعة ثم الكسائي كذا اجعلَنْ ومنفصلاً فاقصر وثلَّث ووسًطَنْ ولكِنْ بلا قصر وعن صالح ومكّي مع القصر في المفصول صاح وثلَّثُنْ وثلُت على التثليث وامدُدهُ أربعا وفي ذي اتصالِ حيث ثَلَثْتَ فاقصرَنْ وفي أربع قصر أتّى مَعْ أربع

كمتَّصِل والشام مَعْ عاصِمِ تلا وعن عاصمِ خمسٌ وذا فيهما كلا لقالونَ والدوري كموصولِ انقلا لمتَّصِلِ ثَلَثْ ووسَّطْهُ تَفْضُلا ووسَّطْ لموصولِ على القصْرِ تجمُلا على مثلها خمسًا بخمسٍ تَسبَّلا لمنفصلِ وامْدُدْ ثلاثًا لِتَعْدِلا وفي الخمسِ خمسٌ ذي المراتبْ جُمَّلا

وبيانُ ذلك أن الذي نقلناه عن مشايخنا أن قالونَ وابنَ كثير وأبا عمرو يقصرون المنفصل ويمدّون المتصل ثلاثَ حركات وأربع حركات، وأن لقالون والدوري طريقة أخرى وهي مدُّهما معًا ثلاثًا وأربعًا، وأن ابن عامر والكسائي وعاصمًا يمدُّونهما معًا أربع حركات، وأن لعاصم طريقةً أخرى وهي مدُّهما معًا خمس حركات، وأن ورشًا وحمزة يَمُدّانهما ستَّ حركات. إذا تأملت ذلك وجدتَ المراتب سِتًا: قصرُ المنفصل، ومدُ

المتصل، ثلاثًا وأربعًا، ومدهما معًا ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا أو ستًّا. هذا إذا تقدم المنفصل، أمّا إذا تقدَّم المتصل وتأخر المنفصل: فالمراتب ستٌ أيضًا، وهي أنك إذا مددت المتصل ثلاثًا أتيتَ في المنفصل بالقصر وثلاثة، وإذا مددت المتصل أربعًا أتيتَ في المنفصل بالقصر وأربع، وإذا مددت المتصل خمسًا تعيَّنَ مَدُّ المنفصل كذلك، وكذا يتعين مَدُّهُ ستًا إذا مددت المتصل سِتًا.

ثم اعلم أن المدَّ المنفصل لا يجري حُكمُه المتقدم مِن اعتبار المراتب إلا في الوصل، فلو وقف القارىء على حرف المدِّ عادَ إلى أصله، وسقط المد الزائد لعدم موجبه. ووجْهُ المدِّ للهمز أنَّ حروفَ المدِّ خفيةٌ، والهمزُ بعيدُ المخرَج، صعبٌ في اللفظ، فإذا لاصقَ حرفًا خَفيًّا خِيف عليه أن يزدادَ خفاءً، فقُوِّيَ بالمد احتياطًا لبيانه وظهوره. ووجهُ القصر أنَّ الهمزَ لَمّا كان فيه بصدد الزوال في حال الوقف لم يُعْط في حال الثبات حُكْمًا، بخلاف المتصل: فإن الهمزَ فيه لازمٌ وصْلاً ووقْفًا.

تنبيه: اعلم أنه إذا اجتمع في حال القراءة مدّان متصلان نحو ﴿ وَأَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مَا البَّقَرَة: الآية ٢٢] لا يجوز للقارىء أن يمد أحدَهما دون الآخر، بل تجب التسوية بينهما؛ لقول ابن الجزري في مقدمته: «واللفظ في نظيره كمثله». ولأنها من جملة التجويد؛ فإنْ مد الأوّل مقدار ألفين لا يمد الثاني أكثر من ألفين ونصف ولا ينقصه، وإن مدّ مقدار ألفين ونصف ولا ينقصه، وكذا إذا اجتمع مقدار ألفين ونصف لا يمد الثاني أكثر من ألفين ونصف ولا ينقصه، وكذا إذا اجتمع لا يجوز للقارىء أن يمد أحدهما دون الآخر لِما تقدّم؛ فإن مدّ الأوّل مقدار ألف ونصف لا يمد الثاني أكثر من ألفين ولا ينقصه، وإنْ مدّه مقدار ألفين لا يمد الثاني أكثر من ألف ونصف ولا ينقصه، وإنْ مدّه مقدار ألفين لا يمد الثاني أكثر من ألف ونصف ولا ينقصه، وإنْ مدّه مقدار ألفين لا يمد الثاني أكثر من ألف ونصف ولا ينقصه، وإنْ مدّه مقدار ألفين لا يمد الثاني أكثر من ألف ونصف ولا ينقصه، وإنْ مدّه مقدار ألفين لا يمد الثاني أكثر من ألف ونصف ولا ينقصه، وإنْ مدّه مقدار ألفين الا يمد الثاني أكثر من ألف ونصف ولا ينقصه، وإنْ مدّه مقدار ألفين ولا ينقصه. قال الشيخ النويري في شرحه على الدرة: والقراءة بخلط الطرق وتركيبها حرام أو مكروهة أو معيبة.

وقال ابن الجزري: والصواب عندي في ذلك التفصيل؛ وهو أنه إن كان قرأ ذلك على سبيل الرواية لا يجوز من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية بل على سبيل التلاوة فإنه جائز، وإن كنا نعيب ذلك على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات؛ من وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام [اهد. باختصار] وجَزَمَ في موضع آخر بالكراهة من غير تفصيل، والتفصيل هو التحقيق [اهد. غيث النفع].

الفصل الرابع في بيان أقسام المد اللازم

اعلم أن المد اللازم على أربعة أقسام: لازم كلمي، ولازم حرفي، وكلِّ منهما مثقل أو مخفف، ولكلِّ ضابطٌ يميزه.

الما اللازم الكلمي المنَقَلُ؛ فضابطُه أن يأتي بعد حرف المد حرف ساكن مدغم وجوبًا نحو ﴿ الطَّاتَةُ ﴾ [النّازعَات: الآية ٣٤] و ﴿ السَّانَةُ ﴾ [عَبَسَ: الآية ٣٣] و ﴿ السَّانَةُ ﴾ [البقرة: الآية ٢١] و ﴿ الْمَاتَةُ ﴾ [البقرة: الآية ١٦] و ﴿ الْمَاتَةُ ﴾ [الأخقاف: الآية ١٠] و ﴿ اَلْمَكُونِ ﴾ [الأخقاف: الآية ١٠] و ﴿ اَلْمَكُونِ ﴾ [الأخقاف: الآية ١٧] في قراءة هشام. فأصلُ ذلك كما قال أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون في أصل كلام العرب لا في القرآن: (الطاممة) و(الصاخخة) و(الداببة) و(الحاققة) و(اتحاججونني) و ورتأمرونني) فسكنوا الحرف الأول وأدغموه في الثاني، وكذا نون المضارعة في نون الوقاية، فلا يسمَّى هذا السكونُ عارضًا بل لازمًا، ولم يأت في القرآن مثالٌ للياء. وسُمِّي لازمًا لالتزام القراء مدَّه مقدارًا واحدًا من غير تفاوتٍ فيه، وهو ثلاث ألفات على الأصح المشهور من خمسة أقوال ذكرها صاحب النشر. ويقال أيضًا سُمي لازمًا للزوم سببِه في الحالين، أي حالي الوصلِ والوقفِ. ولذلك أشار ابن الجزري في مقدامته بقوله:

فلازمٌ إن جاء بعد حَرْفِ مَد ساكنُ حالَين وبالطول يُمَدّ

وسُمِّي كلِميًا لوجود حرف المد مع الحرف المدغم في كلمة واحدة، ومثَقَّلًا لوجود التشديد بعد حرف المد؛ إذِ الحرف المشدد أثقل [اه. ابن غازي]. أما إذا كان حرف المد في كلمة والحرف الساكن في كلمة أخرى؛ فإنه يُحذف منه حرف المد في اللفظ نحو ﴿وَقَالُوا المَّخَدُ اللَّهِ اللَّهِ ١٦٦] و ﴿ وَٱلْمُقِيمِي الصَّلَوةِ ﴾ [الحج: الآية ٣٥] و ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُورَتُ لَيْ ﴾ [التكوير: الآية ١] [اه. شرح تحفة الأطفال للميهي].

٢ ـ وأما اللازم الكلمي المخفف فضابطه أن يأتي بعد حرف المد حرف ساكن في الحالين نحو ﴿ آَلَكُنَ ﴾ في موضِعَيْ يونس على البدل في قراءة غير نافع، و ﴿ وَكَمْيَاكَ ﴾ [الأنعام: الآية ١٦٢] في قراءة نافع حيث يسكن الياء بخلافٍ عن ورش، ونحو ﴿ ءَأَنذَرْتَهُم ﴾ [البقرة: الآية ٢، وغيرها] في قراءة ورش بالبدل في أحد وجهيه، و ﴿ وَالَّتِي بَيْنَ ﴾ [الطلاق: الآية ٤] عند من أسكن الياء مُظهَرة أي وهو البزي وأبو عمرو بخلاف. وسُمي لازمًا لما تقدم في القسم الذي قبله، وكلميًا لوجود حرف المد مع الحرف

الساكن في كلمة واحدة، ومخففًا لأن الحرف الساكن الموجود بعد حرف المد أخفُ من المدغم.

تنبيه: في القرآن ستة مواضع يجب مدُّها عند جميع القراء القَدْرَ المتقدم ـ وهو ثلاثُ ألفات ـ أو تسهيلُها مع القصر وهي ﴿ آلذَّكَرَيْنِ ﴾ معًا بالأنعام، و﴿ آلَكُنَّ ﴾ معًا بيونس، و﴿ آلَكُ أَنَّ ﴾ [الآية ٥٩] بها أيضًا، و﴿ آللَهُ خَيْرٌ ﴾ [الآية ٥٩] بالنمل، وموضع سابع في قراءة أبي عمرو وأبي جعفر وهو «آلسحر» [الآية ١٨] بيونس أيضًا. وقد أشار إلى ذلك ابن الجزري في الطيبة فقال:

وهـمـزٌ ووَصْلٌ مِـن كَـآللهُ أَذِنْ أَبْـدِلْ لِكَـلِ أَو فَسَـهً لَ واقَـصُـرَنْ وقال الشاطبي في الحِرز:

وإنْ هَمْزُ وَصْلِ بِينِ لامٍ مُسَكَّنِ وهمزَةِ الاستفهامِ فامدُدْهُ مُبْدِلا فللكُلُ وَصْلِ بِينِ لامٍ مُسَكَّنِ يُسَهِّلُ عن كلُّ كالآنَ مُثَّلا فللكُلُ ذا أَوْلَى ويقْصُرُهُ الذي يُسَهِّلُ عن كلُّ كالآنَ مُثَّلا [اهد. شرح ابن غازي].

٣، ٤ _ وأما اللازم الحرفي؛ فضابطه أن يوجد حرف في فواتح بعض السور هجاؤه ثلاثة أحرف أوسطُها حرف مدّ، والثالث ساكن، وذلك في ثمانية أحرف يجمعها قولك: «نقص عسلكم» منها سبعة تمد مدًّا مشبعًا بلا خلاف على القول المشهور وهي: النون والقاف والصاد والسين المهملتان واللام والكاف والميم، ثم المدغمُ من ذلك فيما بعده من الحروف يسمى مثَقَّلاً، وغيرُ المدغم يسمَّى مخففًا، فلام من قوله: ﴿ الْمَ فَي اللَّهِ اللَّهِ ١] مثقل في قراءة غير أبي جعفر، وميم مخفّف على كل قراءة. و﴿ضَّ ﴿ فِكُرُ ﴾ [الآية ٢] من فاتحة مريم وغيرها، والسين من ﴿ طَسَمَ ﴾ [الآية ١] من فاتحة الشعراء والقصص، ﴿ يَسَ ۞ وَٱلْقُرْءَانِ ﴾ [يَس: الآيتان ١، ٢] و ﴿ نَ ۚ وَٱلْقَلَمِ ﴾ [القَلَم: الآية ١] مثقَّلة في قراءة من أدغم، ومخففة في قراءة من لم يدغم، ويسمى كلِّ من هذين النوعين لازمًا لالتزام القراء مَدَّه القدرَ المتقدم في الكلمي، وحرفيًا؛ لوجود حرف المد مع الحرف الساكن أو المدغم في حرف واحد [اهـ. ابن غازي]. وفي المرعشي قال أبو شامة: فإن تحرك الساكن في هذا القسم نحو ﴿الَّمْ إِنَّ اللَّهِ ﴾ [الآيتان ١، ٢] أوَّل آل عمران فإنه بفتح الميم وحذف الهمزة عند جميع القراء إلا الأعشى و ﴿ الَّهَ ١ أَحَيِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ [الآيتان ١، ٢] أول العنكبوت فإنه بفتح الميم على قراءة ورش خاصةً، فإنه ينقل فتحة همزة الاستفهام إلى الميم، ويحذف الهمزة فيجوز في هذين المثالين المد نظرًا إلى الساكن الأصلي

على الراجح، ويجوز القصر نظرًا إلى الحركة العارضة، وإنما كانت فتحةً مع أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسرُ مراعاةً لتفخيم لام اسم الله؛ إذ لو كُسِرَتُ الميمُ لَرُقِّقَتُ لامُ لفظ الجلالة وانتفت المحافظة على تفخيمها. قال في الطراز: الصواب أن الميم حينئذٍ فُتحت لتفخيم لفظ الجلالة لا للنقل على حسب التخفيف كما ذكر، ولذلك أشار صاحب الكنز فقال:

ومُدَّ له عند الفواتح مشبِعا وإن طرأ التحريكُ فاقصُرْ وطوّلا لِكُلِّ وذا في آل عمران قد أتَى وورشٌ فقط في العنكبوتُ له كِلا

قال ابن آجروم: وهذا الاختلاف الحاصل في ﴿ آلَةُ ﴿ آلَهُ ﴾ [آل عمران: الآيتان ١، ٢] وفي ﴿ آلَةُ ﴾ أَحَسِبُ النَّاسُ ﴾ [العنكبوت: الآيتان ١، ٢] إنما يكون في حال الوصل، أما الوقف فلا خلاف في الإشباع لصحة السكون، وهو أصلي، يعني أن زوال السكون في الوصل في ﴿ آلَةُ ﴾ [آل عمران: الآيتان ١، ٢] وفي ﴿ آلَةُ ﴾ أَحَسِبُ النَّاسُ ﴾ [العنكبوت: الآيتان ١، ٢] هو عارض، ورجوعه في الوقف أصليّ، وليس كباب ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٧]؛ إذ السكون فيه عارض، والأصلُ الحركةُ فتأمل [اهد. برهان] وأما الأعشى وهو طريق أبي بكر راوي عاصم فإنه يقرأ ﴿ آلَةُ ﴾ [آل عمران: الآيتان ١، ٢] بسكون الميم وإثبات الهمزة [اهد. مرعشى].

وأما (العين) من فاتحتي مريم والشورى ففيها خلافٌ ذكره الشاطبي بقوله: وفي عين الوجهان، والطولُ فُضًلا

قال بعض الشراح: أراد بالوجهين المدَّ والتوسطَ. وقال بعضهم: أراد بقوله الوجهان التوسطَ والقِصْر بدليل قوله بعد «والطولَ فَضُّلا» أي الطول أفضل من مقابله وهو التوسط والقصر. وقال ابن الجزري في طيبته:

ونحو عين فالشلاثة لَهُمُ

أي لجميع القراء: الطولُ: وهو الأفضل ومقدَّم على غيره، وهو مذهب ابن مجاهد، وعليه جُلُّ أهل الأداء، والحجة لتفضيله أنه قياسُ مذهبهم في الفصل بين الساكنين، وأن فيه مجانسة لما جاوره مِنَ المدود. والتوسط: وهو مذهب ابن غلبون وجماعة، والحجة لتفضيله التفرقة بين ما حَرَكتُهُ مِن جنسه وبين ما قَبْلَه حركة مِن غيرِ جِنْسِه، فيكون لحِرف المَدِّ مزية على حروف اللين. قال مكي: مدُّ عينٍ دون ميم قليلٌ لانفتاح ما قبل عين؛ لأنّ حرف المد واللين أمكنُ في المد مِن حروف اللين. والقَصْر: لعدم وجود حرف المد [اه. شرحُ ابن غازي وشرحُ التحفة]. وإلى الأقسام الأربعة أشار

صاحب التحفة فقال:

أقسامُ لازمِ لديهم أربعه كلاهما مخفَّفٌ مُثَقَّلُ كلاهما مخفَّفٌ مُثَقَّلُ فإنْ بكلمةٍ سكونُ اجتمع فإنْ بكلمةٍ سكونُ اجتمع أو في تُلاثِي الحروف وُجِدا كلاهُما مُثَقَّلٌ إنْ أُدْغِما واللازمُ الحرفيُ أوَّلَ السُّورُ يجمعُها حروفُ «كم عسل نقض»

وتلك كَلمي وحرفي مَعَه فيها في هذه أربعة تُسفَصُلُ مع حَرفِ مَدُ فهو كلمي وقع وقع والمد وسطه فحرفي بَدا محفق في إذا لم يُسدُعَما وأجوده وفي شَمانِ انْحَصَرُ وعينُ ذو وجهين والطولُ أخص

والحاصلُ أن مجموع أسماء الحروف في أوائل السور أربعة عشر حرفًا جمعها صاحب التحفة في قوله: «صله سحيرًا من قطعك»، وجمعت في قوله بعضهم «نص حكيم له سر قاطع» وجمعها بعضهم في قوله: «طرق سمعك النصيحة». وهي تنقسم إلى أربعة أقسام؛ سبعة منها تُمَدُّ مَدًا مشبعًا بلا خلاف لوجود الموجب لذلك وهو السكون، وواحد منها فيه الخلاف المتقدم، وهو العين، وخمسة منها ليس فيها إلا المد الطبيعي لِعَدَمِ الساكن بعدَها، وهي المذكورة في قول بعضهم: «حيُّ طَهُرْ» فالحاء من أول الحواميم السبعة، والياء من أول مريم وكذا من يَس، والطاء من أول طله والشعراء والنمل والقصص، والهاء من أول مريم وطله، والراء من أول يونس وهود ويوسف والرعد وإبراهيم والحجر، وواحدٌ ليس فيه مد أصلًا وهو ألف؛ لكون هجائه ثلاثة أحرف ليس أوسطها حرف مد، وهذا معنى قول الشاطبي رحمه الله تعالى:

وفي نحوِ طَهَ القَصْرُ إذ ليسَ ساكنٌ وما في أَلِفْ مِن حَرْفِ مَدُ فَيَمْطُلا وقد أوضح ذلك صاحب تحفة الأطفال فقال:

وما سِوَى الحرفِ الثلاثي لا ألف فَ مَدُهُ مَدُّ طبيعيٌ أَلِفُ وذاكَ أيضًا في فواتح السُّورُ في لفظِ حَيُّ طاهر قد انحصرُ ويجمعُ الفواتحَ الأربع عَشَرُ (صِلْه سُحَيْرا مَن قطعك) ذا اشتهرُ

تنبيه: اعلم أنه إذا اجتمع في حال القراءة مدّان لازمان مثقّلان نحو ﴿ أَتُحُكَجُونِ فِي اللّهِ ١٠]، أو مثقلٌ ومخفّف نحو ﴿ الّمَ ﴿ اللّهِ ١٠]، أو مثقلٌ ومخفّف نحو ﴿ اللّهِ ١٠] و ﴿ اللّهِ ١٠] لا يجوز للقارىء أن يمد أحدَهما دون الآخر بل تجب التسوية بينهما لقول ابن الجزري المتقدم في المد المنفصل.

الفصل الخامس في بيان المد العارض للسكون

ضابطُه أن يقع بعد حرف المد أو اللين ساكنٌ عارضٌ سكونُه؛ إما للوقف نحو ﴿ٱلْعَـٰكُمِينَ﴾ [الفاتحة: الآية ٢، وغيرها] و﴿الدِّينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٢] و﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥] وكذا نحو ﴿مَنَابِ﴾ [الرعد: الآية ٢٩] و﴿خَلطِينَ﴾ [القَصص: الآية ٨] و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: الآية ١٤] لغير ورش. وإما للإدغام عند بعض القراء كالإدغام الكبير لأبي عمرو من رواية السوسي وذلك نحو ﴿ٱلرَّحِيــمِ إِنَّ مُثْلِكِ﴾ [الفاتحة: الآيتان ٣، ٤] و ﴿ فِيهِ هُدِّى ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] وشبهه، فللقرّاء في ذلك ثلاثة مذاهب: الأوّل: الإشباع كاللازم لاجتماع الساكنين اعتدادًا بالعارض. قال في النشر: واختاره الشاطبي لجميع القرّاء، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق، كحمزة ومن معه. والثاني: التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كونه عارضًا فحطُّه عن الأصل، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، واختاره الشاطبي للكل أيضًا، واختاره بعضهم لأصحاب التوسط كابن عامر ومن معه. والثالث: القصر لِعرُوض السكون فلا يُعتَدُّ به؛ لأن الوقف يجوز فيه التقاءُ الساكنين مطلقًا. واختاره الجعبري، وخصَّه بأصحاب الحدر كأبي عمرو ومن معه، والصحيح كما في النشر جوازُ كُلِّ من الثلاثة للجميع؛ لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعَدَمِه عن الجميع. وقال في البرهان: وهذا الخلاف لا يجرى إلا إذا وقف على الكلمة بالسكون أو بالإشمام؛ فإن وُقفَ عليها بالرَّوْم فليس غير القصر؛ لعدم موجب المد وهو السكون؛ لأن الرَّوْمَ هو الإتيان ببعض الحركة على ما يأتي قريبًا؛ فلا سكون فيه. فتحصَّل مما ذكرناه أن الكلمة الموقوف عليها إذا لم يكن آخِرُها همزًا ولا حرفًا مشدَّدًا وكانت مرفوعة، وكان قبل الحرف الموقوف عليه حرفُ مَذُّ أو لين نحو ﴿نُسَتَّعِينُ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥] و﴿خَيْرٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٥٤] و﴿خَوْفُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٨] جاز فيها السكون والإشمام والرَّوْم، فيحصل فيها في الوقف من الإشباع والتوسط والقصر سبعةُ أوجه على التخيير ثلاثةٌ مع السكون المجرَّد، وثلاثةٌ مع الإشمام، وواحد مع الرَّوْم، وهو القصر، فإن كانت الكلمة مخفوضة أو مكسورة نحو ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: الآية ٣] و﴿ ٱلدِّينَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٢] وهُ حَذَر ٱلْمَوْتِ ﴾ [البَقَرة: الآية ١٩] وكذا هِ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٢] و﴿ أَتَّبِعُونِ ﴾ [غَافر: الآية ٣٨] فلا يجوز فيها الإشمام بل السكون والروم فقط، فيحصل فيها في الوقف أربعة أوجه: ثلاثة مع السكون، وواحد مع الرَّوْم، ولا بد من حذف الياء الزائدة مع الروم في نحو قوله: ﴿أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٢] و﴿ أَتَّبِعُونِ ﴾ [غَافر: الآية ٣٨] و﴿ دَعَانُّ ﴾ [البَقَرة: الآية ١٨٦] عند من يثبتها في الوصل، فإنها تُحذف مع الرؤم كما تحذف مع السكون، وإن كانت منصوبة أو مفتوحة نحو ﴿ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: الآية ٢، وغيرها] و ﴿ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] و ﴿ لاَ رَيْبَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] فلا يجوز فيها رومٌ ولا إشمامٌ بل السكون فقط، فيحصل فيها في الوقف ثلاثة أوجه: الطول، والتوسط، والقَصْرُ مع السكون المجرد، وإن كانت الكلمة الموقوف عليها فيها خلاف للقرّاء بأن كانت تُقرأ وصلاً بالنصب والرفع مثلًا نحو قوله: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [الأنعام: الآية ٢٧] و ﴿ قَالَ اللهُ هَذَا يَوْمُ ﴾ [المائدة: الآية ١١٩] فينبغي للقارىء إذا قرأ بالرفع أن يقف بالرّقم ليظهِر اختلافَ القراءتين في اللفظ وصلًا ووقفًا.

ثم اعلم أن المعتبر في جواز الرَّوْم والإشمام الحركةُ الظاهرةُ الملفوظُ بها سواء كانت أصليةً أو نائبةً عن غيرها، فيجوز الروم فيما جُمع بألف وتاء مزيدتين وما أُلحق به نحو ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَلَوْتِ ﴾ [العنكبوت: ٤٤، وغيرها] و ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ ﴾ [الطلاق: الآية ٦] وإن كان منصوبًا؛ لأن نصبه بالكسرة، ولا يجوز في الاسم الذي لا ينصرف نحو ﴿ إِلَّ إِبْرَهِ عَمَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٥] و﴿ بِإِسْحَنقَ ﴾ [هُود: الآية ٧١] لأن جره بالفتحة و﴿ثُمُودَ﴾ يجوز صرفه وعدم صرفه، وكلاهما جاء نظمًا ونثرًا، ومنع صرفه للعَلمية والتأنيث باعتبار القبيلة، والصرفُ لعدم التأنيث باعتبار الحي أو الأب، فيجري حُكُمُ الوقف عليه على هذا. وإن كان الحرفُ الموقوفُ عليه مشدّدًا نحو ﴿صَوَآفَ ﴾ [الحَج: الآية ٣٦] و﴿غَيْرَ مُضَارِّكُ [النَّساء: الآية ١٢] و ﴿ وَلَا جَانُّ ﴾ [الرحمٰن: الآية ٣٩، وغيرها] فليس فيه سوى الإشباع تغليبًا لأقوى السببين وهو السكون المدغَم بعد حرف المَدِّ، وإلغاء للأضعف. قال في غيث النفع نقلًا عن ابن الجزري: «ولو قيل بزيادة المدِّ في الوقف على قَدْرِه في الوصل لم يكن بعيدًا؛ لاجتماع ثلاثة سواكن. والوقفُ على المنصوب منه فيه السكونُ فقط، وعلى المجرور فيه السكونُ والرؤم، وعلى المرفوع فيه السكونُ والرومُ والإشمامُ. وإن كان همزًا فله حالتان: الأولى: أن يكون قبله حرفُ لينِ كالياء والواو الساكنتين بين الفتح والهمزة نحو ﴿شَيْءٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١٣] و﴿سَوْءٍ﴾ [الَّانبياء: الآية ٧٤] فهو مثل ما تقدم أي إن كان مجرورًا ففيه أربعة أوجه: القصر، والتوسط، والطول مع السكون المجرد، والروم على القصر. وإن كان مرفوعًا ففيه سبعةُ أوجه: ثلاثة مع السكون المجرد، وثلاثةٌ مع الإشمام، وواحد مع الروم؛ وهو القصر. الثانية: أن يكون قبله حرفُ مَدُّ وهو إما مكسور نحو ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩] أو مفتوح نحو ﴿جَآءَ﴾ [النَّصر: الآية ١] و﴿ شَاءَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠] أو مضموم نحو ﴿ السُّفَهَاءُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣] و﴿ ٱلْعُلَمْتُوا ﴾ [فاطِر: الآية ٢٨] فلو وُقف لحفص مثلًا على المفتوح وُقف بألف أو ألفين ونصف أو ثلاث ألفات؛ فهذه ثلاثة أوجه، والمكسور فيه ما مرَّ وفيه الروْمُ على الوجهين الأولين، فتصير خمسة، والمضمومُ فيه ما مرَّ وفيه الإشمامُ على كلِّ مِن الأوجه الثلاثة، فتصير ثمانية، ولو وُقف لأبي عمرو مثلًا على نحو ﴿السَّمَاءِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩] بالسكون، فإن لم يُعتَد بالعارض كان مثل حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على «الكتاب» بالقصر، وإن اعتد بالعارض زيد في ذلك إلى الإشباع كما إذا قرىء له وصلًا بألف ونصف، فإنه يزاد له التوسَّطُ بألفين والإشباعُ بثلاثة. وإذا وُقف عليه للأزرق لم يَجُزُ له غيرُ الإشباع لأن سبب المد لم يتغير، بل ازداد قوّة بسكون الوقف، ولو وُقف له _ أعني الأزرق _ على ﴿يَسَتَهَزِءُونَ﴾ [الأنعام: الآية ٥، وغيرها] و ﴿مُتَكِينَ﴾ [الكهف: الآية ٢٦] و ﴿مُتَابِ المد وصلاً وقف كذلك، اعتد و العارض أمْ لا، ومن روى التوسط وصلاً ووقف به إن لم يعتد بالعارض، وقف بالمد والتوسط والإشباع إن اعتد بالعارض،

تنبيهان: إذا اجتمع سببان قويٌ وضعيفٌ عُمل بالقوي وأُلغي الضعيف إجماعًا، وذلك في نحو قوله: ﴿ آلِمَيْنَ ٱلْمِيْتَ ٱلْمُرَامَ ﴾ [المائدة: الآية ٢] و ﴿ وَجَاءُ وَ أَبَاهُم ﴾ [يوسف: الآية ١٦] فلا يجوز فيه توسُّطُ ولا قَصْرُ للأزرق، وإذا وُقِف على نحو ﴿ نَشَاءُ ﴾ [الأنعَام: الآية ٨٥] و ﴿ وَقَى على نحو ﴿ نَشَاءُ ﴾ [الأنعَام: الآية ٨٥] و ﴿ وَقَى على نحو ﴿ نَشَاءُ ﴾ [الخيم نصل القصرُ عن أحدٍ ممَّن همزَ، وإن كان ساكنًا للوقف. وكذا لا يجوز التوسط لمن مَذْهَبُه الإشباع وصْلًا، بل يجوز عكسه، وهو الإشباع وقفًا لمن مذهبه التوسط وصلًا [اهد. شرح القول المفيد].

الثاني: إذا اجتمع في حال القراءة مَدّان عارضان أو أكثر كأن وقفَ على قوله: ﴿ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] وعلى ﴿ اَلْتَخْنِ الْتَحْمَدِ ﴾ [الفاتحة: الآية ١] لا ينبغي للقارىء أن يمد أحدَهما أقل أو أكثر من الآخر، وكذا إذا اجتمع حرفا لين كأن وقف على قوله: ﴿ اللَّذِينَ يُوْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البَقَرة: الآية ٢] وعلى قوله: ﴿ اللَّذِينَ يُوْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البَقَرة: الآية ٣] لأن ذلك وإن لم يكن حرامًا لكنه مكروه ومعيب يقبح على الفاعل ارتكابه ويعاتب عليه عند أهل هذا الشأن؛ لما فيه من تركيب الطرق وتخليطها، ولأن التسوية في ذلك من جملة التجويد.

وقد أوضحتُ ذلك وبينته في أربع طرق: الطريقة الأولى: ذكر الشيخ جلبي في كتابه الفيض الرباني أن أوجه الاستعاذة الأربعة تتضمن خمسةَ عشر وجها؛ أربعة على قطع الجميع: الأوّل: قصر ﴿الرَّحِيمِ [النّحل: الآية ٩٨] و﴿الرَّحِيمِ [الفاتحة: الآية ٣] و﴿الْعَلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: الآية ٩٦] و﴿الْعَلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: الآية ٩٦]

و ﴿ اَلرَّحِيمِ ﴾ مع قصر ﴿ اَلْعَلَمِينَ ﴾ ، والثالث: توسطُ الجميع ، والرابع: مدُ الجميع . وأربعة على وصل الاستعاذة بالبسملة: قصرُ ﴿ الرّحِيمِ ﴾ مع ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ ، وتوسطهما ، ومدُهما . وأربعة على قطع الاستعاذة ووصلِ البسملة بالقراءة تُفهم مما سبق ، وثلاثة في ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ على وصل الجميع . وقال: هذه الطريقة التي تقتضي ما نقلناه عن شيخنا المرار العديدة وسمعناه ممن ينرأون عليه بها ، ونُقل عن الشيخ الطباخ رحمه الله طريقة أخرى وهي جوازُ تثليث ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ على الرؤم . وعليه فتكون الأوجه أحدًا وعشرين وجها لأنها تزيد ستة : توسطُ ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ ومدُه على روم ﴿ الرّحِيمِ ﴾ و ﴿ الرّحِيمِ ﴾ فقط في وصلها للبسملة بالقراءة ، أو ﴿ الرّحِيمِ ﴾ فقط في وصلها للاستعاذة .

الثانية: لو وقف على ﴿ اَلْعَالَمِينَ ﴾ وعلى ﴿ غَيْرِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧] مثلًا: تعينَ قَصْرُ ﴿ غَيْرِ ﴾ جار في غير توسطِ وقصرٍ ، فإذا مددت ﴿ اَلْعَالَمِينَ ﴾ جاز التثليث في ﴿ غَيْرِ ﴾ ، ولذلك أشار بعضهم بقوله:

وكلُّ مَن أشبعَ نحو الدين ثلاثةٌ يجري بوقف اللِّين ومَن يرَى قصرًا فبالقصر اقْتَصَرْ ومَن يُوسِّطُه يُوسِّطُ أو قصر

الثالثة: إذا تقدم اللين على المد كأن وقف على قوله: ﴿ لَا رَبِّبُ البَقَرَة: الآية ٢] و﴿ المتقين ﴿ جَازِ لَكَ تَثْلَيْتُ ﴿ المتقين ﴾ على قصر ﴿ لَا رَبِّبُ ﴾، وتوسطهما، ومدّ ﴿ المتقين ﴾ ، ومدّهما معًا، ولذلك أشار بعضهم بقوله:

وكلُّ مَن قَصَرَ حَرْفَ اللين ثلاثةٌ يجرِي بنحُو الدين وإنْ تُوسِّطُهُ فوسط أشبعا وإنْ تمدُّه فَمَدُّ مُشْبَعا

فيكون في ترتيبهما ستة أوجه ـ تقدَّمَ اللينُ أو تأخّر ـ وإن كانت الكيفية في التقديم ليست كالكيفية في التأخير، والظاهر جوازُ الروم في ﴿غَيْرِ﴾ عند قصرها ولو على توسُط ﴿ٱلْعَلَمِينَ﴾، أو المد؛ لأن الروم وإن كان كالوصل إنما هو فيما هو واقع؛ ألا ترى أنه يجوز وصلُ ﴿غَيْرِ﴾ على توسط ﴿ٱلْعَلَمِينَ﴾. وعليه فتكون الأوجه تسعة لأن الروم يأتي على قصر ﴿غَيْرِ﴾، و﴿غَيْرِ﴾ تُقصر ثلاث مرات [اهـ. فيض رباني مع بعض زيادة].

الرابعة: قال في غيث النفع؛ إذا وصلت سورة البقرة بالفاتحة من قوله: ﴿غَيْرِ الْمَتْقِينِ ﴾ لحفص مثلًا: يأتي على ما يقتضيه الضرب ثمانية وأربعون وجهًا. بيانها أنك تضرب خمسة ﴿الرَّحِيعِ ﴾ [الفاتخة: الآية ٣] وهي الطول، والتوسط، والقصر، والرؤم، والوصل، في ثلاثة ﴿الشَّالِينَ ﴾ [الفاتحة: الآية ٧] وهي الطول، والتوسط، والقصرِ خمسة عشر، ثم تضرب الخمسة عشر ألفت المتقين مع وصل الجميع، في ثلاثة ﴿المتقين مع وصل الجميع، في ثلاثة ﴿المتقين مع وصل الجميع، فالمجموع ما ذُكر. فإذا فهمت هذا فلتعلم أن الصحيح من هذه الأوجه اثنا عشر وجهًا. بيانها أنك تأتي بالطول في ﴿الضَّالِينَ ﴾ و﴿الرَّحِيعِ ﴾ و﴿المتقين ﴾ ثم برؤم ﴿الرَّحِيعِ ﴾ ووصله مع الطول في ﴿المتقين ﴾ فهذه ثلاثة أوجه، ومِثْلها مع التوسط في ووصله مع الطول في ﴿المتقين ﴾ فهذه ثلاثة أوجه، ومِثْلها مع التوسط في وجهًا. هالمَّا المتعين اثنا عشر وجهًا.

التتمة في ذكر أنواع المدّ

اعلم أن المدَّ اسم جِنسِ تحتَه أنواعٌ أنهاها بعضهم إلى أربعة عشر نوعًا، وبعضُهم إلى ستة عشر، وبعضهم إلى أربعة وثلاثين نوعًا، وعبَّر عنها بعضُهم بالألقاب. والذي أذكره في هذه الرسالة أحدًا وعشرين نوعًا:

النوع الأوّل: مدُّ الأصل نحو ﴿ جَاءَ ﴾ [النّصر: الآية ١] و ﴿ وَمَاقَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] و ﴿ وَمَاقَ ﴾ [البَقرة: الآية ٨] و ﴿ وَمَاقَ ﴾ [النّجم: الآية ١] ، سُمِّي بذلك لأن حرف المد والهمزة من أصل الكلمة، وإيضاحُه أن الأصل جيا وشيا وخيب وطيب وحيق وزيغ بوزن فَعَل بفتح الفاء والعين في الجميع؛ فالياء من أصل الكلمة لأنها في مقابلة العين مِن فَعَلَ ؛ فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، وكذا الهمز فيما هُمز من هذه الألفاظ من أصل الكلمة أيضًا لأنه في مقابلة اللام مِن فَعَل. وأما ﴿ فَافَ ﴾ [البَقرة: الآية ١٨٢] فهو واوي وأصله خَوِفَ بوزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا. فعُلم أن مد الأصل لا يتوقف على ما كان مهموزًا من هذا النوع، بل يعمُّ المهموزَ وغيرَه. والمهموز من أقسام المد المتصل [اه. ابن غازي].

والثاني: المد المتصل نحو ﴿ سِيَّ الْهُود: الآية ٧٧] و ﴿ سِيَّتُ ﴾ [المُلك: الآية ٢٧] و ﴿ سُوَّهُ ﴾ [البَقَرة: الآية ٤٩] سمى بذلك لاتصال حرف المد بسببه وهو الهمزة.

والثالث: المد الممكِّن نحو قوله: ﴿ أُولَكِيكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٥] سمي بذلك لأن القارىء لا يتمكن من تحقيق الهمزة وإخراجها من مخرجها إلا به، وهو من أقسام المتصل، ويدخل أيضًا في مدً الرَّوْم عند حمزة في وقفه.

والرابع: المدُّ المتوسط نحو ﴿ رِثَانَهُ ﴿ البقرة: الآية ٢٦٤] وغيرها و ﴿ بُرَءَ وَأَلَّ الممتحنة: الآية ٤] و ﴿ اللَّهِ اللَّهِ ١١٤] في قراءة نافع. قال ابن غازي: سُمِّي بذلك لتوسط حرف المدِّ بين همزتين محقَّقتين أو محقَّقة ومسهَّلة لأنه يُمَدُّ مَدًّا متوسطًا، كذا قالوه، وهو مشكل؛ إذ لا فَرْقَ بينه وبين غيره في إجراء المراتب المتقدمة فيه، وهو من أقسام المتصل أيضًا.

والخامس: المد المنفصل نحو ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النساء: الآية ١٦٣] سُمِّي بذلك لانفصال حرف المد عن كلمة الهمزة، ويُسَمَّى مَدَّ البَسْط: لأنه يبسط بين الكلمتين بساطًا، فيُفصل به بينهما.

والسادس: مدُّ التعظيم نحو ﴿ لاَ إِلَهُ إِلَّا اَللَهُ ﴾ [الصَّافات: الآية ٣٥] عند من يقصر المنفصل.

والسابع: مدّ المبالغة وهو مدُّ لا النافية للجنس نحو ﴿لَا رَبِّبُ [البَقَرَة: الآية ٢] و﴿ لَا شِيَةَ فِيهَا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] عند حمزة فقط بمقدار ألفين.

والشامن: مدُّ الرَّوْم في ﴿ مَا أَنتُمْ مَا وُلاَهِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٦] و ﴿ مَا أَنتُم أَوُلاَهِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٦] و ﴿ مَا أَنتُم أَوُلاَهِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٦] عند من سَهَّلَ همزة أنتم وأدخل ألفًا قبلها؛ سمي بذلك لأن القارىء يروم بعده الهمزة فلا يأتي بها محقَّقة. ويجري ذلك في وقف حمزة في نحو ﴿ إِسْرَةِ يلَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠١] و ﴿ وَلَا أَمُّ اللّهِ ٢٤] و ما أشبه ذلك.

والتاسع: مَدُّ الحجز كقوله: ﴿ ءَأَنذُرْتَهُمْ ﴾ [البقرة: الآية ٦] ونحوه على قراءة من أدخل ألفًا بين الهمزتين، سواء حُققت الهمزة الثانية أم سُهلت، سُمي بذلك لأنه يحجز بين الهمزتين.

والعاشر: مدُّ العَدْل نحو ﴿ وَلَا ٱلصَّالَيْنَ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧]. سُمي بذلك لأنه يعدل حركةً أو لأنه متساوِ عند القرّاء في المدّ، ويسمى أيضًا باللازم الكلمي المثقل.

والحادي عشر: مَدُّ الفَرْق نحو قوله: ﴿ مَاللَّكَرَيْنِ ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٣، وغيرها]، ﴿ مَاللَّهُ ﴾ [يونس: الآية ٥١] و ﴿ مَاللَّهُ ﴾ [يونس: الآية ٥١] في قراءة مَن مَدَّ. سُمِّيَ بذلك للفرق بين الاستفهام والخبر، وهو من أقسام المدّ اللازم الكلِميّ المثقّل أو المخفَّف كما تقدم.

والثاني عشر: المدُّ الحَفِيُّ نحو ﴿ أَرَهَ يَتُكُو ﴾ [الأنعَام: الآية ٤٦] و ﴿ هَكَأَنتُم ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٦] على مذهب ورش حيث يُبدل الهمزة الثانية المتحركة ألفًا ويُسكن ما بعدها كالياء والنون من هذين المثالين، سُمي بذلك لإخفاء الهمزة بإبدالها ألفًا، وهو من أقسام المد اللازم الكلمي المخفف.

والثالث عشر: المدّ العارض للإدغام في قراءة أبي عمرو ويعقوب في نحو ﴿ الرَّحِيمِ فَي مَا اللهِ عَمْلُ اللهُ ا

والرابع عشر: المدُّ العارض للوقف: وهو أن يوجد بعد حرف المد أو اللين حرفُ سكَّنه القارىءُ لأجل الوقف نحو ﴿ ٱلْمُقْلِحُونَ ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٥٧] و ﴿ نَسَّتَعِينُ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥] و ﴿ خَوْفُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٦]. وتقدم أنه يجوز فيه لكل القرّاء ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر.

والخامس عشر: مَدُّ التمكين: وهو إذا اجتمعت الواو الساكنة المضموم ما قبلها مع واو أخرى نحو ﴿ اَمَنُوا وَعَكِلُوا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] أو الياء الساكنة المكسور ما قبلها مع ياء أخرى نحو ﴿ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٣] فيجب الفصل بين الواوين أو الياءين بمَدَّة لطيفة بمقدار المد الطبيعي حذرًا من الإدغام أو الإسقاط.

والسادس عشر: مَدُّ البدل نحو ﴿ البَقَرَة: الآية ٣١] و ﴿ البَقَرَة: الآية ٣١] و ﴿ الْأَنْ المَدَّ بدلٌ من الآية ٧٤] و ﴿ أُوتُوا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١] و ﴿ إيمان ﴾ . سُمي بذلك لأن المدَّ بدلٌ من الهمزة الساكنة ؛ فأصلُ ﴿ البَقَرَة: الآية ٣١] (أأدم) بهمزة مفتوحة فساكنة ، أُبدلت الهمزة الساكنة ألفًا ، وأصلُ ﴿ أُوتُوا ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٠١] (أأتوا) بهمزة مضمومة بعدها همزة ساكنة أبدلتِ الهمزة الساكنة واوًا ، وأصل إيمان (إأمان) بهمزة مكسورة بعدها همزة ساكنة أبدلت الهمزة الساكنة ياء ، وقد أشار إلى هذا المعنى أبو القاسم الشاطبي بقوله:

وإبدالُ أُخْرَى الهمزتين لِكُلِّهِم إذا سكنتْ عَزْمٌ كآدمَ أوهِلا

السابع عشر: مَدُّ الهجاء ويسمَّى الثابت واللازم، وهو الموجود في فواتح السور التي هجاؤها على ثلاثة أحرف، أوسطُها حرفُ مد؛ نحو لام وميم، وصاد، سُمي بذلك لأن السكون فيه لازم، فإن لم يكن على ثلاثة أحرف أوسطُها حرفُ مَدُّ بأن كان على حرفين كطاء طله وحاء حم وياء يَس سُمِّي مَد هجاء لا لازمًا، واقتصر فيه على المد الطبيعى.

الثامن عشر: مد اللين نحو ﴿شَيْءِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١٣] و﴿السَّوْءِ﴾ [النحل: الآية ٢٠]، فقد اتفق كل القراء على قصره وصلًا، إلا ورشًا من طريق الأزرق؛ فإن له التوسط والمد وصلًا ووقفًا. اه.

تنبيه: قال الصفّار في جواب الحل الأود: وكيفية مد الياء من وشَيْء [البَقَرة: الآية ١١٣] ونحوه: أن ترفع وسط اللسان إلى ما يقابله من الحنك كارتفاعه إذا نطقت بالياء من «ليث» و غيّث [الحديد: الآية ٢٠] ونحوهما، ويمكث ثمّ بقدر ما يحصل التوسط، ويزيد في المكث إن كان مُشبَعًا. وكيفية مد الواو من ﴿السَّوّء ﴾ ونحوه أن تضم شفتيك كانضمامهما إذا نطقت بالواو من ﴿عَتَوَا الأعرَاف: الآية ١٦٦] ونحوهما، ويمكث ذلك الضم بقدر ما يحصل التوسُط، ويزيد في المكث إذا أراد الإشباع كما تقدم [اه. من المجرد على الدرّ اللامع].

التاسع عشر: مدُّ الصلة عند من وصلَ ميمَ الجمع الواقعة قبل همزة القطع نحو ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنَذُرْتَهُمْ أَمْ لَمَ ﴾ [البقرة: الآية ٦] وغيرها وهما ورش وقالون؛ فمدُّ ورش في هذا النوع من طريق الأزرق بمقدار ثلاث ألفات، واختلف عن قالون؛ فرُوي عنه القصر بمقدار ألف، وهو الاقتصار على المد الطبيعي، وقرأنا له بألف ونصف، وبألفين من طريق الشاطبية، فإن وقع بعدها غيرُ همزة القطع فقالونُ يقتصر فيه على المدُّ الطبيعي نحو ﴿أَنَعُمْتَ عَلَيْهِمْ عَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧]، وأما ابن كثير فيمدُّ مدًّا طبيعيًا مطلقًا سواء وقع بعدها همزة قطع أم لا.

العشرون: مَدُّ العوَض: وهو في كل هاء كناية قبلَها فعلٌ مجزوم آخِرهُ ياءٌ حُذفت لأجل الجازم وعُوِّضت عنها هاءَ الضمير، وقد اختلف القراء في إسكان تلك الهاء وتحريكها مع القصر والمد، نحو ﴿ يُوَيِّهِ إِلَيْكَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٧٥] و﴿ وُلِهِ مَا تَوَكَى ﴾ [النساء: الآية ١٠٥] وهو فيما بعده همز: من قبيل المد المنفصل، وفيما ليس بعده همز: من قبيل المد المنفصل، وفيما ليس بعده همز: من قبيل المد الطبيعي عند من يَمُدُّه. عُلم ذلك من قول أبي شامة عند قول الشاطبي رحمه الله:

وسَكُنْ يُؤَدُّه مَعْ نُولُه ونُصْلهِ ونُؤته منها فاعتبِر صافيًا حَلا

تنبيه: اعلم أن هاء الكناية في عُرف القرَّاء عبارةٌ عن هاء الضمير التي يُكْنَى بها عن الواحد المذكر الغائب، والمرادُ بها الإيجاز والاختصار، وأصلُها الضم إلا أن يقع قبلها كسرٌ أو ياءٌ ساكنة فحينئذٍ تُكسر. ولها في كتاب الله أربعة أحوال:

الأول: أن تقع بين متحركين نحو ﴿إِنَّهُ كَانَ﴾ [النّساء: الآية ٢٦] و﴿يَضِلُ بِهِ صَابِعُهُ وَهُو﴾ [البَقَرة: الآية ٢٦] و﴿يَضِلُ بِهِ صَابِعُهُ وَهُو﴾ [الكهف: الآية ٢٧] و﴿يَضِلُ بِهِ صَابِعًا حَينئذِ بعد الضم بواو، وبعد وَلِيقَوْمِهِ يَعَوْمِ [البَقَرة: الآية ٤٥] ولا خلاف في صلتها حينئذِ بعد الضم بواو، وبعد الكسر بياء؛ لأنها حرف خَفِيّ، إلا مواضع اختُلف فيها وهي قوله: ﴿يَيَوِهِ مُو صَعان بالبقرة، وموضع به "المؤمنون»، وموضع بيس، و﴿يُؤَوِّهِ [الآية ٢٥] معا و﴿نُوّتِهِ ﴾ [الآية ١٥٥] وَلَوْتِهِ ﴾ [الآية ١٥٥] معا بالشوري، و﴿وُلُولِهِ ﴾ [الآية ١٥٠] الله و﴿ وَنُولَهِ ﴾ [الآية ٢٠] بالشعراء، و﴿وَنُصَلِم ﴾ [الآية ٢٥] بالنمل، و﴿ وَيَتَقَه ﴾ [الآية ٢٥] بالنور، و﴿فَالَقِه ﴾ [الآية ٢٨] بالنمل، و﴿وَيَتَقَه ﴾ [الآية ٢٥] بالنور، و﴿فَالَقِه ﴾ [الآية ٢٥] بالنمل، و﴿وَيَتَقَه ﴾ [الآية ٧، وغيرها] معًا بالزلزلة. وتفصيلها في و﴿وَيَرَضَهُ لَكُمُ ﴾ [الآية ٧] بالزمر، و﴿ يَرَمُ ﴾ [الآية ٧، وغيرها] معًا بالزلزلة. وتفصيلها في كتب القراءات.

الثاني: أن تقع بين ساكنين مطلقًا نحو ﴿وَءَاتَكُهُ ٱللَّهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥١] و﴿نَذُرُوهُ الْمِيْكُ ﴾ [غافر: الآية ١٧] و﴿إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [غافر: الآية ٣].

الثالث: أن تقع بين متحرك وساكن نحو ﴿أَسَمُهُ ٱلْمَسِيحُ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٤٥] و﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٠] وهذان لا خلاف في عدم صلتهما لئلا يجتمع ساكنان على غير حَدِّهما.

الرابع: أن تقع بين ساكن ومتحرك نحو ﴿ فِيهُ هُدَى ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] و﴿ خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ ﴾ [الدّخَان: الآية ٤٧] وهذا مختلَفٌ فيه؛ فابن كثير يصل الهاء المضمومة بواو مَدية، والمحسورة بياء مدية نحو ﴿ وَشَرَوْهُ بِشَمَنِ ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٠] و ﴿ وَمَا أَنسَنِيهُ إِلّا الشّيطَنُ ﴾ [الكهف: الآية ٢٠] ووافقه حفص عن عاصم في حرف واحد وهو و ﴿ وَيَخَلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴾ [الآية ٢٩] بالفرقان، ووافقه هشام أيضًا في قوله: ﴿ أَرْجِدُ ﴾ في الموضعين؛ فإنه قرأهما بهمز ساكن قبل الهاء وبضم الهاء ووصلها بواو ساكنة كما يقرؤه ابن كثير، والباقون يقرأون برك الصلة.

تنبيه: يجب المدُّ في هاء الضمير وصْلاً، ويمتنع وقفًا فإنها تُسَكَّن لأجل الوقف في نحو قوله: ﴿وَجَهَهُمُ [البَقَرَة: الآية ١١٧] و﴿ لَهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١٧] و﴿ يَعْمَهُمُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٠] و﴿ فَضَيلِهِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٠] وما أشبه ذلك، وهذا المد يسمى مدًّا معنويًّا. وأما الهاء من نحو ﴿ إِلَكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] و﴿ فَوَرَكُهُ ﴾ [المؤمنون: الآية ١٩] وهوذ الآية ١٩] ومن ﴿ وَجَهُ أَبِيكُمُ ﴾ [يُوسُف: الآية ٤] و وَلَيْنِ لَمْ تَنتَهِ ﴾ [مريَم: الآية ٢٤] و وَلَيْنِ لَمْ وَنحو ﴿ وَلَانِهُ عَنِ اللّهُ عَنِ اللّهُ كُولُ اللّهِ ١٤] و وَلَيْنِ لَمْ تَنتَهِ ﴾ [مريَم: الآية ٤٦] و وَلَيْنِ لَمْ تَنتَهِ ﴾ [مريَم: الآية ٤٦] و وَلَيْنِ لَمْ تَنتَهِ ﴾ [مريَم: الآية ٤٦] و وَلَيْنِ لَمْ اللّهُ عَنِ اللّهُ اللّهُ عَنِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

يَنَاهِ الْأَحْزَابِ: الآية ٦٠] بالفوقية والتحتية فلا تُمدُّ؛ لأن الهاء فيها ليست بهاء ضمير بل هي مِن نفْس الكلمة. اهـ.

الحادي والعشرون: المدّ الطبيعي: وهو مدُّ الألف من نحو ﴿قَالَ ﴾، والواو من نحو ﴿قَالَ ﴾، والواو من نحو ﴿يَقُولُ ﴾، والياء من نحو ﴿قِيلَ ﴾. وسمي بذلك لأن صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن حده ولا يزيد عليه، وحدُّهُ مقدار ألفٍ كما تقدَّمَ، وله ثلاثة أحوال: الأول: يكون ثابتًا في كل حال نحو ﴿أَلْعَلْكِينَ ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] وغيرها. الثاني: يكون محذوفًا في الوصل ثابتًا في الوقف نحو ﴿مَوْبِلًا ﴾ [الكهف: الآية ٥] و﴿هُدَى ﴾ [البَقرَة: الآية ٥] و﴿ أَمَنًا ﴾ [النُور: الآية ٥٥] فإن وقفَ على كل منها يقفُ بالألف، فيصير مدًّا طبيعيًّا، وأما في الوصل فهي بالتنوين.

ثم اعلم أن هذه الألقاب المذكورة لا تنافي تقسيم بعضهم المدَّ إلى لازم وواجب وجائز، فأُدرج في اللازم الكلميُّ والحرفيُّ، وجُعِلَ في الواجب المتصلُ وحده، وجُعل في الجائز المنفصل والعارض، وفرضوا ذلك فرعيًّا، وجعلوا ما عدا ذلك أصليًّا، وعَنَوْا بالأصلي المدَّ الطبيعي الذي تَقَدَّم ذكرُه، وبالفرعي اللازمَ والواجبَ والجائزَ؛ لأن هذه الألقاب لتلك المُدود لا يَضُرُّ فيها تعدُّدُ اللقب لشيء واحد [اه. غنية الطالبين].

الباب السادس في بيان أحكام الوقف والابتداء

وفيه تسعة فصول وتتمة.

الفصل الأول في الحثّ على تعلّم الوقف والابتداء وتعليمهما ليكون الشخص على بصيرة فيهما

اعلم أن هذا الباب مما ينبغى للقارىء أن يهتم بمعرفته ويصرف في إتقانه أكبر همَّته، حتى إن بعضهم جعل تعلم الوقف واجبًا لما ورد أن عليًّا رضى الله عنه سئل عن قوله تعالى: ﴿وَرَبِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْبِيلًا ﴾ [المُزمّل: الآية ٤] فقال: «الترتيلُ تجويدُ الحروف ومعرفةُ الوقوف». وبما ورد عن ابن عمر أنه قال: لقد عشنا برهة من دهرنا وإنَّ أحدنا لَيؤتَى الإيمانُ قبل القرآن، وتنزل السورةُ على النبيّ على فنتعلم حلالَها وحرامهَا وأمْرُها وزجْرَها، وما ينبغي أن يُوقف عنده منها». قال ابن الجزري في النشر: ففي كلام علي رضي الله عنه دليلٌ على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر رضي الله عنهما برهانٌ على أن تعلمَه إجماعٌ من الصحابة رضي الله عنهم، وصحّ، بل تواتر عندنا، تعلُّمُه والاعتناءُ به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة، وكلامُهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة من الكتب، ومِن ثَمَّ اشترط كثيرٌ من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدًا إلا بعد معرفة الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع سُنَّة لذلك، أخذوها عن شيوخهم الأوَّلين رحمة الله عليهم أجمعين. وصحَّ عن الشعبي ـ وهو من أئمة التابعين علمًا وفقهًا ومقتدَّى به ـ أنه قال: إذا قرأت ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ١١٥ ﴾ [الرَّحمل: الآية ٢٦] فلا تسكت حتى تقرأ ﴿ وَبَهْ فَي وَجَّهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَلِ وَٱلْإِكْرَامِ ٢٣﴾ [الرَّحمان: الآية ٢٧]. وقال الإمام أبو زكريا: الوقفُ في الصدر الأوّل ـ الصحابة والتابعين ـ وسائر العلماء مرغوبٌ فيه من مشايخ القرّاء والأئمة الفضلاء، مطلوبٌ فيما سلف من الأعصار، واردة به الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة؛ ففي

الصحيحين أن أم سلمة قالت: «كان رسول الله ﷺ يُقَطِّع قراءته؛ يقول: الحمد لله رب العالمين ثم يقف. . . » الحديث. قال بعضهم: إن معرفة الوقف تُظهر مذهبَ أهل السنّة من مذهب المعتزلة؛ كما لو وقف على قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ يَغَلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَازُّ ﴾ [القَصَص: الآية ٦٨] فالوقف على ﴿وَيَغْتَكَارُكُ هُو مَذْهُبُ أَهُلُ السُّنَّةُ لَنْفِي اختيار الخلق لا اختيار الحق؛ فليس لأحد أن يختار، بل الخيرة لله تعالى، أخرج هذا الأثر البيهقي في سننه. ورُويَ أن رجلين أتيا النبيِّ عَلِي فتشهَّد أحدهما فقال: «مَن يُطع الله ورسوله فقد رشدَ ومَنْ يعْصِهما» ووقف، فقال له النبيِّ ﷺ: «قم بئس الخطيب أنت؛ قل: ومَن يَعْص الله ورسولَه فقد غوى» ففي الخبر دليل واضح على كراهة القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما يُبين حقيقته ويدل على المراد منه لأنه ﷺ إنما أقام الخطيبَ لمَّا قطعَ على ما يقبح؛ إذ جمع بقَطْعِه بين حالِ مَن أطاع ومَن عصى، ولم يفصل بين ذلكم، وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله: «فقد رشد» ثم يستأنف ما بعد ذلك، أو يصل كلامه إلى آخره فيقول: «ومن يعصهما فقد غوى». فإذا كان مثل هذا مكروها مستبشعًا في الكلام الجاري بين المخلوقين فهو في كلام الله تعالى أشدُّ كراهةً واستبشاعًا وتجنبُه أَوْلَى وأحَقُّ. وقال الهذلي في كامله: «الوقف حليةُ التلاوة، وزينة القارىء، وبلاغ التالي، وفهمُ المستمع، وفخرُ العالِم، وبه يُعرف الفرقُ بين المَعْنَيَيْنِ المختلفينِ والنقيضينِ المتنافيين والحُكمين المتغايرين».

وقال أبو حاتم: «مَن لم يعرف الوقف لم يعرف القرآن». وقال ابن الأنباري: «مِن تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء؛ إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل» فهذا أدلُّ دليلٍ على وجوب تعلَّمه وتعليمه؛ فينبغي للقارىء أن يقطع الآية التي فيها ذكرُ النار أو العقاب عمّا بعدها إن كان بعدها ذكرُ الجنة أو الثواب، وكذلك يقطع الآية التي فيها ذِكْرُ الجنة أو الثواب عمّا بعدها إن كان بعدها ذكرُ النار أو العذاب، وذلك نحو قوله: ﴿ وَأَوْلَتُهِكَ أَصْحَنُ النَّارِ فَهُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ [البَقرَة: الآية ١٨] هنا الوقف هنا الوقف التام، ولا يجوز أن يوصل ذلك بقوله: ﴿ وَالَّذِيكَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الْقَلْلِمِينَ ﴾ [الإنسان: الآية ٣١] هنا الوقف التام، ولا يجوز أن يوصله بقوله: ﴿ وَالْظّلِمِينَ ﴾ [الإنسان: الآية ٣١]. وكذا كلُّ ما هو خارج عن حكم الأوّل فإنه يُقطع. اهـ.

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «اعلم أن القارىء كالمسافر، والمقاطع التي ينتهي إليها القارىء كالمنازل التي ينزلها المسافر، وهي مختلفة بالتام والحَسَن وغيرهما مما يأتي كاختلاف المنازل في الخصب، ووجود الماء والكلأ، وما يُتظلل به من شجر

ونحوه، والناسُ مختلفون في الوقف؛ فمنهم من جعله على مقاطع الأنفاس، ومنهم من جعله على رؤوس الآي. والأعدلُ أنه قد يكون في أوساط الآي، وإن كان الأغلب في أواخرها، وليس آخِرُ كل آية وقفًا، بل المعاني معتبرة، والأنفاس تابعة لها، والقارىء إذا بلغ الوقف وفي نفسه طولٌ يبلغ الوقف الذي يليه: فله مجاوزته إلى ما يليه مما بعده، فإن علم أنَّ نَفسه لا يبلغ ذلك، فالأحسن له أن لا يجاوزه؛ كالمسافر إذا لقي منزلًا خصبًا ظليلًا كثير الماء والكلأ، وعلم أنه إن جاوزه لا يبلغ المنزلَ الثاني، واحتاج إلى النزول في مَفازة لا شيء فيها من ذلك، فالأوفقُ له أن لا يجاوزه، فإن عرضَ له ـ أي للقارىء ـ عجز بعطاس أو قطع نفس أو نحوه عندما يُكره الوقف عليه، عاد مِن أوّل الكلام ليكون الكلام ليكون الكلام متصلًا بعضه ببعض ولئلا يكون الابتداءُ بما بعده موهمًا للوقوع في محذور كقوله تعالى: ﴿لَقَدُ سَمِعَ اللهُ قُولَ الَّذِيكَ قَالُولُ آلَ عِمرَان: الآية ١٨١] فإن ابتدأ محاية عمن قاله وهو غير معتقد له، ولا خلاف أنه لا يُحكم بكفره من غير تعمُدِ أو الحكاية عمن قاله وهو غير معتقد له، ولا خلاف أنه لا يُحكم بكفره من غير تعمُدِ أو اعتقادِ لظاهره». اه.

الفصل الثاني في بيان الفَرْقِ بين الوقف، والسكْت، والقَطْع، وفى تقسيم الوقف

اعلم أن الوقف معناه في اللغة: الحبسُ، يقال: وقفتُ الدابة وأوقفتها إذا حبستُها عن المشي. وفي الاصطلاح: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يُتنفس فيه عادة بنيَّة استئناف القراءة؛ إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنيَّة الإعراض. وينبغي البسملة معه في فواتح السور كما نصّ عليه في النشر، ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها، ولا بد من التنفس معه، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسمًا؛ يعني وإن لم يكن وسط الكلمة فلا يوقف على (أين) في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا ﴾ [البَقرَة: الآية ١٤٨] لاتصاله رسمًا اهد. مرعشي.

والسكتُ معناه في اللغة: المنع يقال سكن الرجل عن الكلام أي امتنع منه، وفي الاصطلاح: قطعُ الكلمة من غير تنفس بنية القراءة.

والقطعُ معناه في اللغة: الإبانة والإزالة تقول: قطعت الشجرة إذا أبنتها أزلتها. وفي الاصطلاح: عبارة عن قطع القراءة رأسًا فهو كالانتهاء، فالقارىء به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة

المستأنفة أدبًا، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع. وذكر ابن الجزري في النشر بسند متصل إلى عبد الله بن أبي الهذيل أنه قال: إذا افتتح أحدُكم آية يقرؤها فلا يقطعها حتى يُتمها. اهـ.

تنبيه: اعلم أن الوقف على أربعة أقسام: اختياري: بالياء التحتية وهو أن يُقصد لذاته مِن غير عُروض سببٍ من الأسباب. واضطراري: وهو ما يعرض بسبب ضيق النفس ونحوه كعجز ونسيان، فحينئذ يجوز الوقف على أي كلمة كانت، وإن لم يتم المعنى، كأن وقف على شرط دون جوابِه، أو على موصولِ دون صلته، لكن يجب الابتداء من الكلمة التي وقف عليها إن صلح الابتداء بها. وانتظاري: وهو أن يقف على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه لاختلاف الروايات. واختباري: بالباء الموحدة، ومتعلقه الرسمُ لبيان المقطوع والموصول والثابت من المحذوف، ولا يوقف عليه إلا لعذر كانقطاع نَفس أو سؤالِ ممتحنِ أو تعليم قارىء كيف يقف إذا اضطر؛ لأنه قد يضطر إلى الوقف على شيء فلا يدري كيف يقف.

ثم اعلم أن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في الوقف الاختياري على خمسة أقوال: أشهرها وأعدُّلُها ما ذكره الداني وابن الجزري وهو أربعة أقسام: تامّ، وكافٍ، وحَسَنٌ، وقبيحٌ. فالوقف التامُّ هو الوقفُ على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لا لفظًا ولا معنّى؛ كالوقف على ﴿ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الآية ٥] في سورة البقرة. والوقفُ الكافي هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لفظًا بل معنَّى فقط كالوقف على قوله: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الآية ٦] في أوَّل البقرة لأنها مع ما بعدها وهو ﴿خَتَمَ اللَّهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧] متعلق بالكافرين. والوقف الحسن هو الوقف على كلمةِ تعلُّق ما بعدَها بها أو بما قبلها لفظًا بشرط تمام الكلام عند تلك الكلمة؛ كالوقف على ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الآية ٢] في الفاتحة لأن ﴿رَبِّ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] صفة له، فتعلقَ ما بعد الكلمة الموقوف عليها بها لفظًا. وكالوقف على ﴿عَلَيْهِمُ ۗ [الآية ٧] الأوّل في الفاتحة لأن ﴿غَيْرِ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧] صفةٌ لـ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧] أو بدل منه. والوقف القبيح هو الوقف على لفظ غير مفيد لعدم تمام الكلام، وقد تعلق ما بعدَه بما قبله لفظًا ومعنّى؛ كالوقف على ﴿ يِسْدِ عِي مَن ﴿ يِسْدِ اللَّهِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ١]، وعلى ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ من ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢]، وعلى ﴿مُلكِ ﴾ أو ﴿ يُوْمِ ﴾ من ﴿مُلكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ١ ﴿ الفَاتِحَة : الآية ١٤؛ لأنه لا يُعلم إلى أي شيء أضيف. أو على كلام يوهم وصفًا لا يليق به تعالى كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

ثم اعلم أن التعلق اللفظي هو أن يكون ما بعده متعلقًا بما قبله من جهة الإعراب؛ كأن يكون صفة أو معطوفًا، بشرط أن يكون ما قبله كلامًا تامًّا. وأما المعنوي فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شيء من تعلقات الإعراب؛ كالإخبار عن حال المؤمنين في أوّل سورة البقرة مثلًا فإنه لا يتم إلا إلى قوله: ﴿ أَلُمُ فَلِحُونَ ﴾ [الآية ٥]، ثم أحوال الكافرين تتم عند قوله: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [الآية ٧]، ثم أحوال المنافقين تتم عند قوله: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [الآية ٧]، ثم أحوال المنافقين تتم عند قوله: ﴿ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الآية ٢٠] حيث لم يبق لِما بعده تعلق بما قبله لا لفظًا ولا معنى. [اه. ملا علي].

الفصل الثالث في بيان ما يتعلق بالوقف التام

اعلم أن الوقف التامَّ هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، وأكثرُ ما يوجد في رؤوس الآي وعند انقضاء القصص؛ نحو الوقف على ﴿ يِسْمِ اللهِ النَّهِ النَّعْنِ اللهِ رَبِّ الْعَلْمِينَ ﴿ النَّهِ النَّعَلِينَ ﴿ الْعَلْمِينَ ﴿ اللهِ اللهِ رَبِّ الْعَلْمِينَ ﴿ اللهِ اللهِ رَبِّ الْعَلْمِينَ ﴿ اللهَ اللهِ ال

فِضَّةِ ﴾ [الزِّخرُف: الآية ٣٣]. قال ابن الجزري في النشر: وقد يكون الوقفُ تامًّا على تفسير وإعراب، وقد يكون غيرَ تام على تفسير وإعراب آخرَ نحو قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلُهُ ۚ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٧] وقفٌ تام على أنَّ ما بعده مستأنف، وهو قولُ ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، ومذهبُ أبي حنيفة وأكثر أهل الحديث، وبه قال نافع والكسائي ويعقوب والفراء والأخفش، وأبو حاتم وسواهم من أئمة العربية، قال عروة: «الراسخون في العلم لا يعلمون التأويل لكن يقولون آمنا به، وهو غيرُ تام عند آخرين والتمامُ عندهم ﴿وَالرَّسِحُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٧] فهو عندهم معطوف عليه وهو اختيارُ ابن الحاجب وغيره. ونحو ﴿فُلُ إِن كَانَ لِلرَّمَّانِ وَلَدُّ ﴾ [الزّخرُف: الآية ٨١] وقفٌ تام إن جعلتَ ﴿إِن افية بمعنى ما، وهو قول ابن عباس؛ أي ما كان للرحمان ولد، وإن جُعلت شرطية كان الوقف على العابدين، والمعنى: إن كنتم تزعمون أن للرحمين ولدًا ﴿فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَبِدِينَ ﴾ [الزخرف: الآية ٨١] أي أوّلُ مَن عبد الله واعترف أنه إله. وقد يكون الوقف تامًا على قراءة وغيرَ تام على أخرى نحو ﴿مَثَابَةُ لِلنَّاسِ وَأَمْنَا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٥] تامُّ على قراءة من كسر خاء ﴿ وَأَتَّخِذُوا ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٥]، وكاف على قراءة من فتحها. ونحو ﴿إِلَى صِرَطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: الآية ١]: تامُ على قراءة من رفع الاسمَ الجليل بعدها، وحَسَنُ على قراءة من خفض. وقد يتفاضل التامُّ في التمام نحو ﴿مثلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفَاتِحَة: الآيتان ٤، ٥] كلاهما تام إلا أن الأوّل أتمّ من الثاني لاشتراك الثاني وما بعده في معنى الخطاب بخلاف الأوّل.

وقد يتأكد الوقف على التام لِبيان معنى مقصودٍ وهو ما لو وُصل طرفاه لأوْهَمَ معنى غير المُراد، وهذا هو الذي عبر عنه السجاوندي باللازم. وعبر عنه بعضهم بالواجب، فمِن ذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَلَيْنِ اتّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِن فَمِن ذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَلَيْنِ النّبَعْتَ اللّهِ اللهِ عَلَى اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله الله الله بن سلام وأصحابه. ومن ذلك الوقف على قوله: ﴿ وَلَا هُمّ يَحْزَوُنَ اللّهِ اللهِ بن سلام وأصحابه. ومن ذلك الوقف على قوله: ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَوُنَ اللّهِ اللهِ اللهِ بن سلام وأصحابه. ومن ذلك الوقف على قوله اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَمْ يَحْزَوُنَ اللّهِ اللهُ اللهُ بن سلام وأصحابه. ومن ذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿ لَقَدَ اللّهِ قَوْلَ اللّهِ اللهُ وَلَلّهُ اللّهُ وَلَا اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

والابتداء بقوله: ﴿ لَهُم مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضُ ﴾ [النساء: الآية ١٧١] لأنه لو وصل لأوهمَ أن ما بعده صفةٌ له فكان المنفيُّ ولدًا موصوفًا بأنه يملك السماوات والأرض، والمرادُ نفيُ الولد مطلقًا. ومنه الوقف على قوله: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا لَا نَتَخِذُوا ٱلْيَهُودَ وَالنَّمَـٰذَرَىٰ أَوْلِيَّأُهُ [المَائدة: الآية ٥١] والابتداءُ بقوله: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَّاءُ بَعْضِ﴾ [المَائدة: الآية ٥١] لأنه لو وَصَلَ لأوهمَ أن الجملةَ بعده صفةٌ لأولياء، فيكون النهي عن اتخاذهم أولياء صفتُهم أنّ بعضَهم أولياء بعض، فإذا انتفى هذا الوصفُ جاز اتخاذهم أولياء، وهو محال، وإنما النهي عن اتخاذهم أولياء مطلقًا. ومنه الوقف على قوله: ﴿ يَعْرِفُونَهُ كُمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآهُمُمُ [الأنعام: الآية ٢٠] والابتداء بقوله: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنْفُسَهُم ﴾ [الأنعام: الآية ٢٠] لأنه لو وصله لأوهم أن الجملة بعده نعتٌ لأبناء عبد الله بن سلام وأصحابه المؤمنين. ومنه الوقف على قوله تعالى: ﴿ فَأَنَّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمَنَّ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعَام: الآية ٨١] والابتداء بقوله: ﴿ اَلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [الأنعام: الآية ٨٦] لأنه لو وَصَلَهُ لأوْهَمَ أن ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ متصل بما قبله بل هو مبتدأ خبره ﴿أُوْلَتِكَ لَمُنُّم ٱلْأَمْنَ ﴾ [الأنعَام: الآية ٨٦] ومنه قوله: ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ [التوبة: الآية ١٩]، والابتداء بقوله: ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجُرُوا﴾ [التوبة: الآية ٢٠] لئلا يوهم أن ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ صفة لما قبله. ومنه الوقف على قوله: ﴿ وَلَا يَعَزُنكَ قُولُهُمْ ﴾ [يُونس: الآية ٢٥]، والابتداء بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْعِنَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [يُونس: الآية ٦٥] لئلا يوهم أن ذلك من مقولهم. ومثله ﴿فَلا يَحَزُنكَ قَوْلُهُمُّ ﴾ [الآية ٧٦] بياسين، والابتداء بقوله: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾ [يَس: الآية ٧٦] لما تقدم. ومنه الوقف على قوله: ﴿ وَمَا كَانَ لَمُتُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآ مُ ﴾ [هُود: الآية ٢٠] والابتداء بقوله: ﴿ يُضَنَّعَثُ لَمُثُمُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [هُود: الآية ٢٠] لئلا يوهم الحالية والوصفية. وقوله: ﴿ مِن مِّرْقَدِنّا ﴾ [يَس: الآية ٥٢]، والابتداء بقوله: ﴿ هَلْذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّمْانُ ﴾ [يَس: الآية ٥٢] لئلا يصيرَ هذا مِن صفة المَرْقَد، فيبقى ما وعد الرحمان بلا مبتدأ، وقيل: الوقفُ على قوله: ﴿ هَلْذَا ﴾ بجعله بدلًا من ﴿ مُرْقَدِنّا أَ ﴾ [يَس: الآية ٥٦] ويجعل ﴿ مَا وَعَدَ ٱلرَّمْنَ ﴾ [يَس: الآية ٥٢] خبر مبتدأ محذوف تقديره: الذي بعثَكم وَعْدُ الرحمان. ومنه الوقف على قوله: ﴿ أَلِيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوَى لِلْكَنفِرِينَ ﴾ [الزمر: الآية ٣٦] والابتداء بقوله: ﴿ وَأَلَّذِي جَآء بِٱلصِّدْقِ ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٣] لئلا يوهم العطف. وقوله: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ ﴾ [غافر: الآية ٦] والابتداء بقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَمْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ ﴾ [غَافر: الآية ٧] لأنه لو وَصَلَ لصار ﴿ ٱلَّذِينَ يَجْلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ صفة لأصحاب النار، وليس كذلك. ومنه الوقف على قوله: ﴿فَتُولَ عَنْهُمُّ ﴾ [القمر: الآية ٦]، والابتداء بقوله: ﴿ يَوْمَ يَـدُّعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [القَمَر: الآية ٦] لأنه لو وصل صارَ ﴿يَوْمَ يَدْعُ ﴾ ظرفًا للتولِّي عنهم، وليس كذلك، بل هو ظرفُ ﴿يَخْرُجُونَ ﴾، و ﴿ خُشَعًا أَبْصَنُرُهُمْ ﴾ [القَمَر: الآية ٧] حالٌ من الضمير في ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ تقديره: يخرجون خُشَّعًا أبصارهم يوم يدع الداع. وقوله: ﴿ شَدِيدُ ٱلْمِقَابِ ﴾ [الحشر: الآية ٧] والابتداء بقوله: ﴿ لِلْفُقْرَآءِ ٱلْمُهَاجِرِينَ ﴾ [الحَشر: الآية ٨] لأنه لو وَصَلَ فُهِم أن شدّة العقاب للفقراء، وليس كذلك، بل قوله: ﴿ لِلْفُقْرَآءِ ﴾ خبر مبتدأ محذوف، أي والفيء المذكور للفقراء [اهـ. من السجاوندي والأشموني والداني].

وفي المرعشي: إن قلت: قال الداني: الوقفُ التام عند تمام القصص وانقضائها، وهذا يدلُ على أن جُمَلَ القصةِ الواحدةِ متعلَّقٌ بعضُها ببعض معنى، فيَلْزَم أن لا يكون في أثناء قصة يوسف عليه السلام وشبهها وقفٌ تامُ، مع أنَّ الداني قال في سورة يوسف: الوقفُ على ﴿ لَخَسِرُونَ ﴾ [الآية ١٤] وعلى ﴿ لَا الوقفُ على ﴿ لَخَسِرُونَ ﴾ [الآية ١٤] وعلى ﴿ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الآية ١٥]، مع أن هذه الوقوف في أثناء قصة يوسف عليه السلام؟! قلت: في سورة يوسف عليه السلام؛ فقصةُ رؤياه تتم عند قوله: ﴿ وَلِيهُ مَرِيمُ ﴾ [الآية ٢]، وقصة تدبير إخوته وتبعيده عن أبيه تتم عند قوله: ﴿ وَهَكذا إلى ﴿ إِذَا لَخَسِرُونَ ﴾ [الآية ١٤]، وقصة ما فعلوه به تتم عند قوله: ﴿ لاَ يَشْعُرُونَ ﴾ وهكذا إلى آخر ما يتعلق به عليه السلام، وتُعدّ جميعُ القصص المتعلقة بيوسف عليه السلام بتلك السورة قصةً واحدةً وحدةً اعتباريةً لا حقيقية، ولا يفهم مقاطعَ القصص في القرآن إلا الأفراد من العلماء. اهـ.

الفصل الرابع في بيان الوقف الكافي

 ﴿ أَوْ أَشْمَانًا ﴾ [النُّور: الآية ٦١]. وكذا الوقف على فواصل سورة الجن، والمدَّثر، والتكوير، والانفطار، والانشقاق، والشمس وضحاها، والابتداء بما بعدهن؛ لأن ذلك كله معطوفٌ بعضه على بعض، فما بعدَه كلامٌ مستغنِ عمَّا قبله لفظًا وإن اتَّصلَ معنّى، لكنْ لا يوقف على الفاصلة التي قبل الجواب لاتصالها به، وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضُل التام نحو ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ [البَقَرَة: الآية ١٠] كافٍ، ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠] أكفَى منه، ﴿ بِمَا كَانُوا يَكُذِبُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠] أكفى منهما. وأكثر ما يكون التفاضل في رؤوس الآي نحو ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآهُ ﴾ [البَقَرة: الآية ١٣] كاف، ﴿وَلَكِن لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣] أكفى منه، ونحو ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٣] كاف، ﴿إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة:الآية ٩٣] أكفى منه، ونحو ﴿رَبَّنَا لَقَبَّلُ مِنَّا ۗ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٧] كاف ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٧] أكفى منه، وقد يكون الوقف كافيًا على تفسير أو إعراب، ويكون غيرَ كافٍ على آخَرَ نحو ﴿ يُعُلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٢] كافٍ إن جُعلت «ما» بعده نافية موصولة، فإن جُعلت موصولة كان حَسنًا فلا يبتدِ بها لأن ما قبلها غيرُ رأس آية. ونحو ﴿ وَبِأَلْأَخِرَةِ هُمِّ مُوقِنُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤] كافٍ على أن يكون ما بعده مبتدأ خبِرُه ﴿ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٥] وحَسِنٌ على أن يكون ما بعده خبَر ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْفَيَبِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣] أو خبرَ ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَاۤ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤]. وقد يكون كافيًا على قراءة، وغيرَ كافٍ على أخرى، نحو ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُغْلِمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٩] كافٍ على قراءة من قرأ ﴿أَمْ نَقُولُونَ ﴾ [البقرة: الآية ١٤٠] بتاء الخطاب، وتامّ على قراءة مَن قرأ بياء الغيبة، ونحو ﴿ يُكَاسِبُكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٤] كاف على قراءة من رفع ﴿فَيَغْفِرُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٤] ﴿وَيُعَذِّبُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٤]، وحسَنٌ على قراءة مَن جزمهما، ونحو ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضَّلِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٧١] كافي على قراءة مَن كسر همزة ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٧١]، وحَسَنٌ على قراءة مَن فتحها.

وقد يتأكد الوقف الكافي لبيان المعنى المقصود كما تقدَّم في التام؛ فمن ذلك الموقف على قوله: ﴿ وَمَا هُم بِمُوْمِنِينَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨]، والابتداء بقوله: ﴿ يُخَدِعُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨] وغيرها منكَّر، والجملة بعد المنكَّر تتعلق به، فلو وصل صار التقدير: وما هم بمؤمنين مخادعين؛ فينتفي الوصف عن الموصوف، فينتقض المعنى؛ لأن المراد نفي الإيمان عنهم وإثبات الخداع لهم، ومنه الوقف على قوله تعالى: ﴿ رُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْمَيْوَةُ الدُّنِيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَوُا ﴾

[البقرة: الآية ٢١٢] والابتداء بقوله: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّقَوْلَ [البَقَرَة: الآية ٢١٢] وهو مبتدأ و ﴿ فَوْقَهُمْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٢] خبره، ولو وصل صارَ ظرفًا لـ ﴿ وَيَسْخُرُونَ ﴾ [البقرة: الآية ٢١٢] أو حالًا لفاعل "يسخر"، وتبحه ظاهر. ومنه قوله: ﴿لَّقَدُّ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَيْتُهُ ﴾ [المَائدة: الآية ٧٣] والابتداء بقوله: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهِ إِلَّا إِلَهُ وَحِدُّ ﴾ [المَائدة: الآية ٧٣] لأنه يوهم السامع أنه من قول النصارى الذين يقولون بالتثليث، وليس كذلك. ومنه قوله: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ مَ اللَّهِ ١٤] والابتداء بقوله: ﴿ وَهُمَّ بِهَا ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٤]، وبهذا يتخلص القارىء من شيء لا يليق بنبيِّ معصوم أن يهمّ بامرأة، وينفصل مِن حكم القَسَم قبله مِن قوله: ﴿وَلَقَدُ ﴾ [يوسف: الآية ٢٤]، ويصير ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٤] مستأنفًا؛ إذِ الهَمُّ مِن السيد يوسف منفيُّ لوجود رؤيته البرهان، فالهمُّ الثاني غير الهمّ الأوّل، وقيل: الوقف على قوله: ﴿ وَهُمَّ بِهَا ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٤]. ومنه الوقف على قوله: ﴿ وَإِنَّ عُدَّتُمْ عُدْنَاكُ ۗ [الإسرَاء: الآية ٨] والابتداء بقوله: ﴿ وَجَعَلْنَا ﴾ [الإسراء: الآية ٨] لأنه لو وصل صار قوله: ﴿ وَجَعَلْنَا ﴾ معطوفًا على قوله: ﴿ عُدْناً ﴾ [الإسراء: الآية ٨]، داخلًا تحت شرط ﴿ وَإِنْ عُدَّتُمْ ﴾ [الإسراء: الآية ٨]. ومنه الوقف على قوله: ﴿وَمَا ٓ أَرْسُلْنَكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَيُذِيزُكُ [الإسرَاء: الآية ١٠٥] والابتداء بقوله: ﴿ وَقُرْءَانَا﴾ [الإسرَاء: الآية ١٠٦] لأنه لو وصل صار قوله: ﴿ وَقُرْءَانَا﴾ [الإسرَاء: الآية ١٠٦] معطوفًا فاقتضى أن يكون الرسول «قرآنًا»، بل التقدير: وفرقنا قرآنًا ﴿فَرَقَنَهُ [الإسرَاء: الآية ١٠٦] أي أحكمناه. ومنه الوقف على قوله: ﴿ مُمَّ تَوَلَّوْا عَنَّهُ وَقَالُوا مُعَلَّدُ بَجَنُونٌ ١٠٩ [الدَّخَان: الآية ١٤] والابتداء بقوله: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ﴾ [الدّخان: الآية ١٥] لأنه لو وصل لصار ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ﴾ [الدّخان: الآية ١٥] مِن مقول الكفار. ومنه الوقف على قوله: ﴿ أَلَذِينَ هُمْ فِي خَوْضٍ يَلْعَبُونَ ١٤ ﴾ [الطُّور: الآية ١٢] والابتداء بقوله: ﴿ يَوْمَ يُدَغُونَ ﴾ [الطُّور: الآية ١٣] لأنه لو وصل لصار ﴿يَوْمَ﴾ ظرفًا لقوله: ﴿يَلْعَبُونَ﴾. ومنه الوقفُ على قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴿إِنَّ ﴾ [القمر: الآية ٤٧] والابتداء بقوله: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ ﴾ [القَمَر: الآية ٤٨] لأن ﴿ يَوْمَ يُسْحَبُونَ ﴾ ليس بظرف لضلالتهم، وإنما هو ظرف لمحذوف أي يقال لهم ذوقوا مسَّ سَقَر. ومنه الوقف على قوله: ﴿نَتُهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ المنافِقون: الآية ١] والابتداء بقوله: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [المنافِقون: الآية ١] لأنه لو وصل لصار ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ ﴾ من مقول المنافقين. ومنه الوقف على قوله: ﴿فَنَ شَآءَ ذَكَّرُهُ اللَّهِ اللَّهِ ١٢] والابتداء بقوله: ﴿ فِي صُحُفٍ ﴾ [عَبَسَ: الآية ١٣] لأنه لو وصل صارت الصحفُ محلَّ ذكر مَن شاء أن يذكر القرآن، وهو مُحال، بل التقدير: هو في صحف مكرمة. [اه. سجاوندي].

الفصل الخامس في بيان ما يتعلق بالوقف الحَسن

اعلم أن الوقفَ الحَسَنَ هو الذي يَحْسُنُ الوقف عليه، وفي الابتداء بما بعده خلافٌ لتعلُّقه به من جهة اللفظ؛ إذ كثيرًا ما تكون آيةٌ تامة وهي متعلقة بما بعدها ككونها مستثنى والأخرى مستثنى منها؛ لأن ما بعده مع ما قبله كلامٌ واحدٌ من جهة المعنى كما تقدم، أو كونها نعتًا لما قبله، أو بدلًا، أو حالًا، أو توكيدًا كما سيأتي بيانه. وسُمى حَسنًا لأنه يُفهم معنَّى يَحسنُ السكوتُ عليه، ويكون رأسَ آية وغيرَ رأس آية، فإن كان غَير رأس آية حَسُنَ الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، فيُستحب لمن وقف عليه أن يبتدىء من الكلمة الموقوف عليها، فإن لم يفعل فلا إثمَ عليه كما ذكره المرعشي، وقال بجواز الابتداء بما بعده الشيخُ ابن قاسم البقري في رسالته «غنية الطالبين». وقال الشيخ خالد في شرحه على الجزرية: والمختار أن الوقف على التام والكافي والحَسَن جائزٌ وكذا حُكْمُ الابتداء اهـ. وأما إن كان رأسَ آية نحو قوله: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَكْمِينَ ۞ [الفَاتِحَة: الآية ٢] و﴿ ٱلرَّحْيَلِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ١] فوقْفُه حَسَنٌ أيضًا، ويحسن الابتداءُ بما بعده لكون الموقوف عليه مِن رؤوس الآي، وهو على خلافٍ في أن الوقفَ على مثل ذلك أوْلَى أو وصلُه بما بعده، وسيجيء تحقُّقه. قال الملا على في شرحه: ثم اعلم أن الوقفَ على رؤوس الآي سُنَّةٌ لِما ذكره ابنُ ابنِ الجزري بروايته عن أبيه بسنده المتصل إلى أم سلمة رضي الله عنها قالت: «كان رسولُ الله ﷺ إذا قرأ قطَّعَ آيةً آيةً يقول: ﴿ يِنْ مِ اللَّهِ الرَّحْزِلِ الرَّحِيدِ ﴿ ١٠ ثُم يقف، ثم يقول ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلْمِينَ ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿ ٱلرَّحْمَانِ ٱلرَّحِيمِ ﴿ ثُهُ ثم يقف». ثم قال: ولهذا الحديث طرقٌ كثيرة، وهو أصل في هذا الباب.

أقول: فظاهرُ هذا الحديث أن رؤوسَ الآي يُستحبُ الوقفُ عليها سواءٌ وُجِد تعلقٌ لَفظِيِّ بما بعده أمْ لا، وهو الذي اختاره البيهقي، وقال أبو عمرو الداني: وهو أحبُ إليَّ، لكنه خلاف ما ذهبَ إليه أربابُ الوقوف كالسجاوندي وصاحبُ الخلاصة وغيرهِما مِن أن رؤوسَ الآي وغيرَها في حُكم واحدٍ من جهةِ تعلق ما بعدَه بما قبله وعدم تعلقه يعني لفظًا ـ ولذا كتبوا (قف) و(لا) فوق بعض الفواصل كما كتبوا فوق غيرها. [اهـ. باختصار].

وفي المرعشي: قال السيوطي: يحسن الابتداء بما بعد الموقوف عليه في الوقف التام والكافي، ولا يحسن في الوقف الحسن إلا أن يكون رأسَ آية، فإنه يَحْسُنُ الابتداء

وقال صاحب القول المفيد: وبهذا الحديث - أي حديث أمّ سلمة - استدلَّ بعضهم على أن الوقف على رؤوس الآي سُنة وقال أبو عمرو: هو أحب إليّ، واختاره البيهقي في شُعَب الإيمان، وغيرُه مِن العلماء، وتعقبهما الجعبري في كتابه «الاهتداء» بأن الاستدلال بهذا الحديث على سُنِّية وَقْفِ الفواصل لا دلالة فيه على ذلك، لأنه إنما قَصدَ به إعلامَ الفواصل قال: وجهلَ قَومٌ هذا المعنى وسَمَّوْه وقفَ السنَّة، إذ لا يُسَنُّ إلا ما فعله تعبُّدًا، ولكن هو وقفُ بيان. اهم، وأيضًا تعقبَ الاستدلالَ به الحافظ ابن حجر العسقلاني، ونظره من وجهين، إلى أن قال بعد النظرين: والأظهر أنه عليه الصلاة والسلام إنما كان يقف ليبين للمستمعين رؤوسَ الآي، ولو لم يكن لهذا لما وقفَ على ﴿ٱلْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] ولا ﴿ٱلرَّحِيمِ، لِما في الوقف عليهما مِنْ قَطع الصفة مِن الموصوف، ولا يخفى ما في ذلك اهـ، وفي ابن غازي: قال شيخنا الشيخ سلطان في مقدمة التكبير من طريق الشاطبية والدرة عند قوله: «ثم تجمع من قوله تعالى: ﴿لَكُٰرُ دِينَكُرُ وَلِى دِينِ (إِنَّ ﴾ [الكافرون: الآية ٦] إلى قوله: ﴿ وَٱسْتَغْفِرُهُ ﴾ [النَّصر: الآية ٣]، ولا يباح الوقف على قوله: ﴿ وَٱلْفَتْحُ ﴾ [النصر: الآية ١] وإن كان رأسَ آية؛ لأن رؤوس الآي إنما يباح الوقف عليها إن تمّ الكلام بأن أخذَ المبتدأُ خبرَه، والفعلُ فاعلَه، والشرطُ جوابه، وكذا القَسَمُ، فلا يوقف على نحو ﴿وَٱلْعَصِّرِ ١ ﴿ العَصر: الآية ١] وكذا ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ١ ﴿ النَّجْمِ: الآية ١] لكن إذا طال الكلامُ قَبْلَ الإتيان بالجواب يُباح الوقف حينئذٍ كما في فواصل ﴿وَٱلثَّمْسِ وَضُعَنَهَا ١٠ [الشَّمس: الآية ١] فيصح الوقف على فواصلها ولو كان قبل الجواب إلا على الفاصلة التي قبل قوله: ﴿ قُدُّ أَفَلَحُ مَن زَّكُّنُهَا ﴿ إِلَّا ﴿ [الشّمس: الآية ٩] لاتصالها بالجواب. وكذا ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوْرَتُ ۞ [التّكوير: الآية ١] وكذا لا يوقف على رؤوس الآي ولا على غيرها وإنْ تم الكلام بالمعنى المتقدّم حيث توقف الكلام على الإتيان بالصلة أو الحال مثلًا كما في نحو ﴿فَوَيَلُ لِلْمُصَلِينُ ۞ [المَاعون: الآية ٤] وكما في نحو ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيّنَهُمَا لَعِينَ ۞ [الدّخان: الآية ٨] فلا يوقف على قوله ﴿لِلْمُصَلِينُ ﴾ [المَاعون: الآية ٤] ولا على ﴿ومَا بَيْنَهُمَا ﴾ المفسرين: اعلم أن الآي توقيفية، وتكون كلمة واحدة نحو ﴿وَالشَّحَى ۞ [الضحى: الآية ١] و ﴿وَالفَحْرِ ۞ [الفجر: الآية ١] ولو لم يصح الوقف عليها ليعلم الحاضرون أنها آية، ثم يصل عليها ليعلم الكلام، ولذلك أشار بعضهم بقول:

الوقفُ فوقَ رؤوسِ الآي سُنَّةُ مَن محمّدُ المصطفَى المبعوثُ مِن مُضَر وكان يبدأ بعد الوقف إن صلحت أما إذا البدءُ لم يصلُخ فكان يرَى ووقفُه كان تعليمًا لمستَمِع فثِقْ بما قلتُ واحذَرْ قول مَن يَكُ وقال كانَ رسولُ الله عند رؤو ويبدأن ولم يرجعُ وذا خطأ والمصطفَى منه معصومٌ كما وردت

عليه جبريل بالقرآن قد نَزَلا ومَن إلينا به دينُ الهُدَى وَصَلا بداءةٌ، كُنْ لِما قد قلتُ ممتثلا عَوْدَ البدْءِ لَما قبلَ الذي انفصلا عَوْدَ البدْءِ لَما قبلَ الذي انفصلا آي القرآنِ كما قد قاله النّبَلا مُطْلِقًا لِوقفِ وبدْءِ تَبْلُغُ الأمَلا سِ الآي بالوقفِ مشغوفًا ومشتغلا إنْ كانَ ما بعدَ بدءٍ يورثُ الخللا به الأحاديثُ والتنزيلُ قد نزلا به الأحاديثُ والتنزيلُ قد نزلا

وفي المرعشي نقلا عن بعضهم: إن المراد بالوقف في حديث أم سلمة السكت؛ لأن الوقف والسكت والقطع عبارات يُطلقها المتقدمون غالبًا ويراد بها الوقف، وأما المتأخرون ففرَّقوا بين كلِّ منها. وفيه أيضًا في المقالة الرابعة: قال في النشر: والصحيح أن السكت مقيّد بالسماع والنقل؛ فلا يجوز إلا فيما صَحَّتِ الرواية به لمعنى مقصود بذاته كما سيأتي بيانه في التنبيه الخامس في بيان السكت، وقيل: يجوز في رؤوس الآي مطلقاً يأي سواء صحَّتِ الرواية به أم لا _ حالَ الوصل؛ لقصد البيان؛ أي بيان أنها رؤوسُ الآي، وبعضهم حملَ الحديث الوارد على ذلك اهم، وفي المكتفى لأبي عمرو الداني قال: حدِّثنا فارس بن أحمد المقرىء: قال: حدِّثنا جعفر بن محمد الدقاق قال: حدِّثنا عمرُ بن يوسف قال: حدِّثنا الحسين بن شريك قال: حدِّثنا أبو حمدون قال: حدِّثنا اليزيدي عن أبي عمرو «أنه كان يسكتُ عند رأسِ كل آيةٍ وكان يقول إنه أحبُّ إليَّ إذا

كان رأسَ آيةٍ أَنْ يُسكتَ عندها وقد وردت السُّنة بذلك عن رسول الله على عند استعماله التقطيع»، كما حدِّثنا خلف بن إبراهيم بن محمد المقرىء قال: حدِّثنا أحمد بن محمد المكي قال: حدِّثنا علي بن عبد العزيز قال: حدِّثنا أبو عبيد قال: حدِّثنا يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة قالت: كان رسولُ الله على يقطع قراءته يقول: ﴿ يُسِسِ مِ اللهِ النَّحَيْسِ النَّهِ النَّحَيْسِ اللهِ النَّهِ النَّمَ الرَّحَيْسِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ النَّمَ الرَّحِيمِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

إذا عرفت هذا فاعلم أن العلماء رحمهم الله اختلفوا في الوقف على رؤوس بعض الآي؛ فمنهم من اختار الوقف عليها والابتداء بما بعدها لحديث أم سلمة المتقدم، ولم ينظر إلى عدم تمام الكلام كالوقف على قوله: ﴿لَمُلَّكُمُ تَنَفَكُرُونَ ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٠]، أو على قوله: ﴿لَمَا اللّهِ وَالابتداء بقوله: ﴿فَا اللّهِ وَالابتداء بقوله: ﴿مَبْدًا إِذَا صَلّى اللّهِ وَالْابتداء بقوله: ﴿مَبْدًا إِذَا صَلّى اللّهِ وَالْابتداء بقوله: ﴿مَبْدًا إِذَا صَلّى اللّهِ وَالابتداء بقوله: ﴿مَبْدًا إِذَا صَلّى اللّهِ وَالابتداء بعنى فاسدًا لا يليق كالوقف على العلق: الآية ١٥ إلى إيهام الوقف أو الابتداء معنى فاسدًا لا يليق كالوقف على قوله: ﴿أَلاّ إِنَّهُم مِنَ إِفْكِهِمْ لِتُولُونَ ﴾ [الصّافات: الآية ١٥١] والابتداء بقوله: ﴿وَلَدُ اللّهُ وَالسّافات: الآية ١٥١] والابتداء بقوله: ﴿وَلَدُ اللّهُ وَالصّافات: الآية ١٥١] فهذا وما شابهه لا يخفي ما فيه؛ فتأمل. ومنهم من أجاز الوقف عليها ولم يجوّز الابتداء لما تقدم، ومنهم من أجاز الوقف عليها ولم يجوّز الابتداء لما تقدم، ومنهم من أجاز الوقف الحسن، فهذه ثلاثة مذاهب تتعلق بالوقف الحسن، فاختر لنفسك منها ما يحلو، والله أعلم.

لكن الذي نقلناه عن مشايخنا مشافهة هو المذهب الأوّلُ، وهو المشهور عند غالب أهل هذا الفن، ثم اعلم أنه قد يكون الوقف حَسَنًا على تقديرٍ، وكافيًا على آخر، وتامًّا على غيرهما، نحو قوله: ﴿هُدَى لِلْمُنَقِينَ ﴿ [البَقَرَة: الآية ٢] يجوز أن يكون حسنًا إذا جُعل ﴿ اللَّذِينَ يُوْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣] نعتًا ﴿ لِلْمُنَقِينَ ﴾ وأن يكون كافيًا إذا جُعل ﴿ اللَّذِينَ يُوْمِنُونَ ﴾ رفعًا بمعنى هم الذين، أو نصبًا. بتقدير أعني الذين ويجوز أن يكون تامًا إذا جعل ﴿ الَّذِينَ يُوْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ مبتدأ خبره ﴿ أُولَتِكَ عَلَى هُدًى مِن رَبِّهِم ﴾ [البَقرَة: الآية ٥].

وقد يكون الوقفُ حسنًا والابتداءُ قبيحًا نحو قوله: ﴿ يُحْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المُمتَحنَة: الآية ١]؛ فالوقفُ حَسَنٌ والابتداءُ بـ ﴿ وَإِيّاكُمْ ﴾ [الممتحنة: الآية ١] قبيح لفساد المعنى، إذ يصير تحذيرًا عن الإيمان بالله تعالى، وقد يتأكد الوقف الحسن لبيان المعنى المقصود كما تقدم

كالوقف على قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَا مِنْ بَنِيٓ إِسْرَهِ بِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٓ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٦] والابتداء بقوله: ﴿إِذْ قَالُواْ لِنَبِي لَّهُمُ ٱبْعَثْ [البَقَرَة: الآية ٢٤٦] لئلا يوهم أن العامل فيه ﴿ أَلَمْ تَكُ ﴾. والوقف على قوله: ﴿ أَلَمْ تَكُ إِنَى ٱلَّذِي حَاجَّ إِنْرَهِمَمْ فِي رَتِهِ ۗ أَنّ ءَاتَنهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٨] والابتداء بقوله: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَهِ عُمُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٨]. والوقف على قوله: ﴿ وَأَتَّلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ أَبْنَى ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٧] والابتداء بقوله: ﴿إِذْ قَرَّبَانًا ﴿ [المَائدة: الآية ٢٧]. والوقف على قوله: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوجِ ﴾ [يُونس: الآية ٧١] والابتداء بقوله: ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ﴾ [يونس: الآية ٧١]. والوقف على قوله: ﴿ وَنَئِنَّهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَهِمَ ١٠٥ والابتداء بقول: ﴿ إِذْ دَخُلُواْ عَلَيْهِ ﴾ [الحِجر: الآية ٥٢]. والوقف على قوله: ﴿وَٱذْكُرُ فِي ٱلْكِئابِ مَرْيَمَ ﴾ [مريَم: الآية ١٦] والابتداء بقوله: ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريَم: الآية ١٦]. والوقف على قوله: ﴿ وَهَلَ أَتَنْكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ﴿ إِنَّ ﴾ [طه: الآية ٩] والابتداء بقوله: ﴿ إِذْ رَءَا نَازًا ﴾ [طه: الآية ١٠]. والوقف على قوله: ﴿إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخِّرُ ﴾ [نوح: الآية ٤] والابتداء بقوله: ﴿لَوْ كُنتُمْ ﴾ [نوح: الآية ٤] لأن جوابَ لو محذوف تقديره: لو كنتم تعلمون ما كفرتم. كلُّ ذلك وما شابهه ألزَم السجاونديُّ بالوقف عليه لئلا يوهم أنَّ العاملَ في (إذ) الفعل المتقدم. وقد ذكروا الوقف على قوله: ﴿ وَتُعَرِّرُوهُ وَتُوكِّرُوهُ ﴾ [الفَتْح: الآية ٩] والابتداء بقوله: ﴿وَتُسَيِّحُونُ﴾ [الفَتْح: الآية ٩] لئلا يوهم اشتراكَ عَوْد الضمائر على شيء واحد؛ فإن الضمير في الأوَّلين عائد على النبيِّ ﷺ، وفي الآخر عائد على الله تعالى، وكذا الوقف على قوله: ﴿ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَّامِ أَن تَعْتَدُوا ﴾ [المائدة: الآية ٢] والابتداء بقوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا ﴾ [المَائدة: الآية ٢] لأنه لو وصلَ صار ما بعده معطوفًا أي ﴿أَن تَعْتَدُواً ﴾ و﴿نَعَاوَثُوا ﴾ بحذف إحدى التاءين، وإنما هو أمر مستأنف. وكذا الوقف على قوله: ﴿ وَلُمِنُوا مِا قَالُوا ﴾ [المَائدة: الآية ٦٤] والابتداء بقوله: ﴿ بَلَ يَدَاهُ ﴾ [المَائدة: الآية ٦٤] لأن وَصْلَهُ يوهم أن قوله: ﴿ بَلْ يَدَاهُ ﴾ مفعول ﴿ قَالُوا ﴾. والوقف على قوله: ﴿ ٱلْمُنْفِقُونَ وَٱلْمُنْفِقَتُ بَعَضُهُم مِّنَ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: الآية ٢٧] والابتداء بقوله: ﴿ يَأْمُرُونَ ﴾ [التوبة: الآية ٦٧] لأنه لو وصلَ صارت الجملةُ صفةً لبعض وهي صفةٌ لكل المنافقين. ومثله ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآمُ بَعْضُ ﴾ [التّوبَة: الآية ٧١] لما تقدم. ومثله الوقف على ﴿ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِي ٱلْحَيَوَانَّ ﴾ [العنكبوت: الآية ٦٤] والابتداء بقوله: ﴿ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: الآية ٦٤] لأن التقدير لو علموا حقيقة الدارين لما اختاروا اللهو الفاني على الحيوان الباقي، ولو وصلَ لصار وصفُ الحيوان معلقًا بشرط أن لو علموا ذلك، وهو مُحال. ومثله الوقف على قوله: ﴿ ذَلِكُمُ مُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [غَافر: الآية ٦٢] والابتداء بقوله: ﴿ لَّا إِلَّهَ إِلَّا هُوٍّ ﴾ [غافر: الآية ٦٢] لأنه لو

وصل صارت جملة ﴿ لا إِلَهُ إِلا هُو ﴾ وصفًا لشيء. ومثله الوقف على ﴿ إِنَّ هَتَوُلاَءَ قَوْمٌ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] والابتداء بقوله: ﴿ فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَمُ ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] الله يؤمِنُونَ وَمثله الوقف على قوله: ﴿ رَبِ ١٨] لئلا يوهم أنه من مقول الرسولِ لله عز وجل ومثله الوقف على قوله: ﴿ رَبِ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَ أَ ﴾ [الدخان: الآية ٧] والابتداء بقوله: ﴿ إِن كُنتُو مُوقِنِينَ ﴾ [الدخان: الآية ١٥] والابتداء بقوله: ﴿ ومثله الموقف على قوله: ﴿ إِنَّكُمْ عَآبِدُونَ ﴾ [الدخان: الآية ١٥] والابتداء بقوله: ﴿ وَمُ بَطِشُ ﴾ [الدخان: الآية ١٥] والابتداء بقوله: ﴿ وَهُو يوم الدّخان: الآية أَو يوم بلر، والعَوْدُ إلى الكفر فيهما غير ممكن. [اهد. من السجاوندي والثغر الباسم].

الفصل السادس في بيان ما يتعلق بالوقف القبيح

هو نوعان:

أحدهما: الوقف على كلام لا يُفهم منه معنى لشدة تعلقه بما بعده لفظًا ومعنى؛ كالوقف على قوله: ﴿ يِسْسِمِ مِن ﴿ يِسْسِمِ اللّهِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ١] ، وعلى ﴿ رَبِّ من نحو ﴿ رَبِّ الْفَاتِحَة : الآية ١] ، وعلى ﴿ رَبِّ من نحو ﴿ رَبِّ الْفَاتِحَة : الآية ١] ، وعلى ﴿ اللّهِ الفَاتِحَة : الآية ١] ، وعلى ﴿ إِيَّاكُ من ﴿ إِيَّاكُ مَعْلَى ﴿ مَا لِكِينِ فَكُلُ هذا لا يتم منه كلام ، ولا الله عنى ﴿ إِيَّاكُ مِن ﴿ إِيَّاكُ مَعْلَى * الله الله على ﴿ وَمِلُولُ مَعْلَى الله الله على أَنْ عَلَمُ الله الله على الله على الله الله على حسّب ما المعنى من الحُسْن؛ لأن الوقف قد أبيح للضرورة فلما اندفعت لم يبق مانعٌ من الابتداء بما قبلَه . ولهذا قال ابن الجزري في مقدمته :

وغَيْرُ ما تَمَّ قَبِيحٌ ولَهُ يُوقَفُ مضطرًا ويُبْدأ قَبْلَهُ

لأن المقصودَ تبيينُ معاني كتاب الله تعالى وتكميلها؛ فالوقف مُبيِّنٌ وفاصلٌ بعضَه من بعض، وبذلك تَحسُن التلاوة، فيحصل الفهم والدّراية، ويتضح منهاجُ الهداية.

ولنذكر لك إن شاء الله تعالى قاعدة للوقوف القبيحة التي لا تجوز مِن هذا النوع لتكميل الفائدة، فنقول:

اعلم أن كلَّ كلمة تعلقتُ بما بعدها بأن يكون ما بعدَها مِن تمامها لا يُوقَّفُ عليها؛ كالمضاف دون المضاف إليه نحو ﴿ بِسْــِ اللَّهِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ١]، و﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: الآية ٢]. ولا يوقف على الموصوف دون صفته نحو ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَطَ ٱلْمُسْتَقِيمُ ١ الفَاتِحَة: الآية ٦]، ولا على الرافع دون المرفوع نحو ﴿ وَأُولَتِكَ ﴾ من ﴿ وَأُوْلَتِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٥]، ونحو ﴿ هُنَالِكَ دَعَا ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣٨] والابتداء بـ ﴿ زَكَرِبًا ﴾ [آل عمران: الآية ٣٨]. ولا الناصب دون المنصوب نحو ﴿ أَهْدِنًا ﴾ من ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَطُ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٦]، ولا المعطوف عليه دون المعطوف نحو ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣] فلا يجوز الوقف عليه حتى يقول: ﴿ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣]. ولا على إنّ وأخواتها دون أسمائهن، ولا على أسمائهن دون أخبارهن؛ فليس للقارىء أن يقف على ﴿إِنَّ ﴾ ولا ﴿إِنَّ اللَّهُ وشبه ذلك. ولا على ظن وأخواتها دون منصوباتها؛ فلا يقف على ﴿وَظَنُوآ﴾ من قوله: ﴿وَظَنُوٓاْ أَن لَا مَلْجَاً مِنَ ٱللَّهِ إِلَّا ۖ إِلَيْكِ [التّوبَة: الآية ١١٨]، ولا على صاحب الحال دونها نحو ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيُّنُهُا﴾ [الأنبياء: الآية ١٦] حتى يقول: ﴿لَعِبِينَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٦]، ولا على المستثنى منه دون المستثنى نحو ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَفِي خُسِّرٍ ﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [العصر: الآيتان ٢، ٣]، لكن هذا ونحوه في الوقف عليه خلافٌ لكونه رأسَ آية. ومن الممتنع بلا خلاف الوقفُ على نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّكَارُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٠] وعلى ﴿ثُمَّ تَوَلَّتُتُمْ ﴾ [البقرة: الآية ٨٣] والابتداء بقوله: ﴿ إِلَّا أَنَكَامًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٠] و ﴿ إِلَّا قَلِيـُكُا﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٣]. ولا على المفسَّر دون التفسير نحو ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرَبَعِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٥١] و﴿وَلَبِشُواْ فِي كُهْفِهِمْ ثَلَثَ مِانَةٍ﴾ [الكهف: الآية ٢٥] و﴿إِنَّ هَلَآاً أَخِي لَهُ يِّسَعُ وَلَسْعُونَ﴾ [صّ: الآية ٢٣] والابتداء بقوله: ﴿ لَيْلَةُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٥١] و ﴿ سِنِينَ ﴾ [الكهف: الآية ٢٥] و﴿نَجْنَةُ ﴾ [صّ: الآية ٢٣]. ولا على الذي، والتي، والذين، وما، مِنْ دون صلاتهن نحو الوقف على ﴿ ٱلَّذِي ﴾ [النَّاس: الآية ٥] والابتداء بـ ﴿ يُوسُوسُ ﴾ [النَّاس: الآية ٥]، وعلى ﴿وَالَّتِيَّ ﴾ [الأنبياء: الآية ٩١] والابتداء بـ ﴿أَحْصَنَتُ فَرْجَهَا ﴾ [الأنبياء: الآية ٩١]، ولا على ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ [البقرة: الآية ٣] والابتداء بـ ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣] ولا على ﴿مَن﴾ من نحو قوله: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلُ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن﴾ [البَقَرَة: الآية ١١١] والابتداء ﴿ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَرُكُنَّ ﴾ [البَقَرة: الآية ١١١]، وكالوقف على ﴿ وَمَآ ﴾ من نحو ﴿ فُولُوا ءَامَنَا بِاللَّهِ وَمَا ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٦] والابتداء بـ ﴿ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٦]، وكالوقف على ﴿فَمِنْهُم ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٣] والابتداء بـ ﴿مِّنْ ءَامَنَ ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٣]، ولا على ﴿وَمِنْهُمُ ۗ [التوبة: الآية ٦١] والابتداء بـ اللَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّيَّ ﴾ [النَّوبة: الآية ٢١] ونحو ذلك. ولا على الفعل دون مصدره نحو الوقف على ﴿وَكُلُّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ﴾ [النَّساء: الآية ١٦٤] ونحو ﴿وَسَلِّمُوا﴾ [الأحزَاب: الآية ٥٦] والابتداء بـ مُوسَىٰ تَكَلِيمًا ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٤] و ﴿ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: الآية ٥٦]. ولا على حروف الاستفهام وأسمائه دون ما استُفهم بها عنه، نحو الوقف على ﴿ما﴾ من قوله تعالى: ﴿ ﴿ وَمَا أَعْجَلُكَ عَن قَوْمِكَ يَنْمُوسَىٰ ﴿ أَلَهُ اللَّهِ ١٨٣] ومن قـوك: ﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٣]، و﴿كيف﴾ من قوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْمَا﴾ [النِّساء: الآية ٤١]، وعلى ﴿ أَينَ ﴾ من ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ١٤٠٠ [التّحوير: الآية ٢٦] والابتداء بما بعدهن بأن يبتدىء ب ﴿ أَعْجَلَكَ ﴾ [طنه: الآية ٨٣] و ﴿ رَبُّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء: الآية ٢٣] و ﴿ إِذَا حِثْنَا ﴾ [النَّساء: الآية ٤١] و ﴿ نَذْهَبُونَ ﴾ [التَّكوير: الآية ٢٦] وشبه ذلك. وكذا الوقفُ على همزة الاستفهام من نحو ﴿ أَفَأَنَتُ تُكُرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾ [يُونس: الآية ٩٩] و﴿ أَفَإِين مَّاتَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٤] و﴿ عَاللَّهُ خَيْرٌ ﴾ [النمل: الآية ٥٩] و﴿ عَاللَّكَرَيْنِ ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٣] والابتداء بما بعده. والوقف على ﴿ هَلَ اللهِ من قوله: ﴿ هَلَ لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٤] والابتداء بما بعده. ولا على أدوات الشرط دون المشروط نحو ﴿وَمَن ﴾ من قوله: ﴿ وَمَن يَعْمَلُ سُوَّءًا ﴾ [النساء: الآية ١١٠]. ولا على الشرط دون الجزاء نحو ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ ﴾ من قوله: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٧]. ولا على الأمر دون جوابه نحو ﴿فَأْوُرُا إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: الآية ١٦] دون ﴿يَنشُرُ لَكُو رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِ ﴾ [الكهف: الآية ١٦]؛ لأن هذه كلها لا يتمُّ بها كلامٌ ولا يُفهم منها معنّى؛ فلا يجوز الوقف عليها ولا الابتداء بما بعدها.

وفي المرعشي: اعلم أن الوقف قبل تمام الكلام ليس إلا ترك ما استُحبً لِما قال السيوطي: قولُهم لا يجوز الوقفُ على المضاف دون المضاف إليه ولا على الفعل دون الفاعل ولا على الفعل دون الفاعل ولا على الفاعل دون الفاعل ولا على الفاعل دون المفعول لله يريدون بذلك أنه حرام أو بذلك الجواز الأدائي وهو الذي يَحْسُن في القراءة، ولا يريدون بذلك أنه حرام أو مكروه إلا أن يقصد بذلك تحريف القرآن وخلاف المعنى الذي أراد الله تعالى؛ فإنه يكفر لله والعياذ بالله تعالى لله فضلًا عن أن يأثم، ويجب ردعه بحسبه على ما تقتضيه الشريعة المطهرة.

ومن هذا النوع في القبح الوقف على قوله: ﴿وَسِعُ عَلِيهُ وَقَالُوا﴾ [البقرة: الآيتان ١١٥، ١١٥] و﴿ لَقَدَ سَعِعَ اللّهُ قُولُ اللّذِينَ قَالُوا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٥] و﴿ لَقَدَ صَعَعَ اللّهُ قُولُ اللّذِينَ الآية ١٥٥] و﴿ وَقَالُوا﴾ [الأنبياء: الآيتان كَمَ اللّذِينَ قَالُوا﴾ [الأنبياء: الآية ١٥١] و﴿ وَمَن يَقُلُ مِنْهُم ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٥] و﴿ وَمَن يَقُلُ مِنْهُم ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٩] و﴿ وَقَالَتِ الْبَهُوهُ وَالنّصَدَى ﴾ [المائدة: الآية ١٨] و﴿ وَقَالَتِ الْبَهُوهُ وَالنّصَدَى ﴾ [المائدة: الآية ١٨] و﴿ وَقَالَتِ الْبَهُوهُ وَالنّصَدَى ﴾ [المائدة: الآية ١٨] و﴿ وَقَالَتِ اللّهُ مَن اللّهُ مَن اللّهُ مَن اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلْهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُولُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُولُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُولُكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُولُولُولُكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُولُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الل

ومثلُ ذلك في القبح الوقفُ على الأسماء التي تبين نعوتُها حقائقَها كقوله تعالى: ﴿ وَوَيْلُ لِللَّمُ صَلِّينٌ اللَّهِ المَاعون: الآية ٤] وشبهه؛ لأن المصلين اسمٌ ممدوح محمودٌ لا

يليق به ويلٌ، وإنما خرجَ من جملة الممدوحين بنعته المتصل به وهو قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (عَن سَلاتِهِمْ سَاهُونَ (عَن اللهُ عَن سَلاتِهِمْ سَاهُونَ (عَن اللهُ عَن سَلاتِهِمْ سَاهُونَ (عَن اللهُ عَن سَلاتِهِمُ عَن سَلاتِهِمْ سَاهُونَ (عَنْ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللّهُ عَلَيْ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَا عَلْمُ عَلَا عَلَا عَلْمُ عَلَا عَلَا عَلْمُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلْمُ عَلَا عَلْمُ عَلَا عَلْمُ عَلَا عَلْمُ عَلَا عَلْمُ عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا ع

وأقبَحُ من هذا وأشنعُ وأبشعُ الوقفُ على الحرف المنفي الذي يأتي بعده حرفُ الإيجاب نحو قوله: ﴿ لا ٓ إِلّهُ اللهُ ﴾ [الصّافات: الآية ٣٥] و ﴿ وَمَا مِنَ إِلَهِ / إِلّا اللهُ ﴾ [الصّافات: الآية ٢٦]. قال الداني: لو [آل عمران: الآية ٢٦]، وغيرها] و ﴿ لا ٓ إِلَهُ / إِلّا أَنَا ﴾ [النّحل: الآية ٢]. قال الداني: لو وقف واقف قبل حرف الإيجاب من غير عارض لكان ذنبًا عظيمًا؛ لأن المنفيَّ في ذلك كُلُّ ما عُبد غيرَ الله عزَّ وجلَّ، ومثله ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكُ / إِلّا مُبشِرًا وَيُذِيرا ﴾ [الإسراء: الآية ٥٠]، ﴿ وَمَا خَلَقَتُ الْجِنَ وَالْإِنس / إِلّا لِيعَبْدُونِ ﴿ آنَ ﴾ [الـذاريات: الآية ٥٠]. إن وقف واقف على ما قبل حرف الإيجاب في ذلك آلَ إلى نفي إرسالِ محمد ﷺ، وإلى نفي واقف على ما قبل حرف الإيجاب في ذلك آلَ إلى نفي إرسالِ محمد ﷺ وإلى نفي من في السّمَونِ وَالأَرْضِ الْغَبَ إِلّا اللّهَ ﴾ [الـنّمل: الآية ١٥] وما كان مثله، وذلك مِن عظيم القول اه.

ومن القبيح أيضًا الوقفُ على الكلام المنفصل الخارج عن حُكْم ما وُصل به، كأن وُقفَ على قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتَ وَحِدَةً فَلَهَا النِّصَفُ وَلِأَبُوتَهِ [النّساء: الآية [۱] فإنَّ المعنى يفسَدُ بهذا الوقف؛ لأنه يُفهم منه أن الأبوين مشتركان في النصف مع البنت، أو يوهمُ أن يكون لأبويه أيضًا النصف، وليس كذلك؛ بل المعنى أنَّ النصف للبنتِ دون الأبوين، والأبوان مستأنفان بما يجب لهما مع الولد ذكرًا كان أو أنثى واحدًا أو جمعًا.

وكذا الوقف على قوله: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونٌ وَٱلْمَوْقَ ﴾ [الأنعَام: الآية ٣٦] إذ الوقف عليه يفيد أن الموتى تستجيب مع الذين يسمعون، وليس كذلك، بل المعنى أن الموتى لا يستجيبون، وإنما أخبَر الله عنهم أنهم يبعثون، فهم مستأنِفون بحالهم.

وكذا قول على: ﴿ لِكُلِّ آمْرِي مِنْهُم مَّا أَكْسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ وَٱلَّذِى قَوَلَكَ كَبْرَهُ مِنْهُمْ [النور: الآية ١١] إن وقف على ذلك كان خطأ وفسدَ المعنى؛ لأن مَن كَنى عنهم أوّلًا مؤمنون، ومتولِّي الكبرِ منافقٌ، وهو عبد الله بن أُبيِّ ابن سلول؛ فهو مستأنف بما يلحقه خاصةً في الآخرة من عظيم العذاب.

وكذا قوله: ﴿ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿ وَأَخِى هَكُرُونُ ﴾ [القصص: الآيتان ٣٣، ٣٤] إن وقف على ذلك لا يصح؛ لأن موسى عليه السلام إنما خاف القتل على نفسه دون أخيه، وأخوه مستأنف بحاله وصفته.

وكذلك ما كان مثله وفي معناه نحو: ﴿وَعَدَ اللّهُ الّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَكِوُوا الصَّلَاحَتِ لَمُهُم مَعْفِرَةُ وَالّجِرُ عَظِيمٌ ﴿ وَالّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَواْ وَعَيْلُواْ الصَّلُحَتِ ﴾ [المائدة: الآيتان ١، كَثَرُواْ وَصَدُواْ عَن سَبِيلِ اللّهِ أَضَلَ أَعَنَلَهُم ﴿ وَالّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَيْلُواْ الصَّلِحَتِ ﴾ [محمد: الآيتان ١، كَثَرُواْ وَصَدُواْ عَن سَبِيلِ اللّهِ أَضَلَ عَمَالُواْ وَعَيْلُواْ الصَّلِحَتِ ﴾ [فاطر: الآية ١٥] و﴿ لِلّذِينَ السّبَحَالُواْ لِرَبِيمُ الْحُسْنَ وَالّذِينَ كَمُواْ لَهُ ﴾ [الرّعد: الآية ١٨] و﴿ أَنَهُم الصَّحْبُ النّارِ ﴿ اللّهِ اللّهُ فَهُو الْمُهْتَدِ وَمَن النّارِ ﴿ اللّهِ اللّهُ فَهُو الْمُهْتَدِ وَمَن اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَهُو اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَوْ اللّهُ اللّهُ وَهُو اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَهُو اللّهُ وَهُو اللّهُ اللهُ اللهُ

وقد صحَّ عن رسول الله عَلَى أنه نهى الخطيب لمّا قال: «مَن يُطِع الله ورسولَه فقد رشد ومَن يعصهما» ووقف، فقال له النبيّ عَلَى: «قم بئسَ خطيب القوم أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله فقد غَوَى». قال أبو عمرو: ففي الخبر دليلٌ واضح على كراهة القطع على المستبشّع من اللفظ المتعلّق بما يبين حقيقته ويدل على المراد منه؛ لأنه على أقام الخطيبَ لمّا قطعَ على ما يقبح؛ إذ جمع بقطعه بين حال مَن أطاع ومَن عصى، ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقف على قوله: «فقد رشد»، ثم يستأنف: «ومن يعصهما فقد غوى»، أو يصل كلامه إلى آخره. وإذا كان مثلُ هذا مكروهًا مستقبحًا في يعصهما فقد غوى»، أو يصل كلامه إلى آخره. وإذا كان مثلُ هذا مكروهًا مستقبحًا في الكلام الجاري بين الناس، فهو في كلام الله أشدُ كراهةً وقبحًا، وتجنبُه أوْلَى وأحق. [اهـ. من المكتفى لأبي عمرو].

الفصل السابع في بيان وَقْفِ التعسُّف، ووقْفِ المراقبة

اعلم أن وقف التعسف قد ذكرَه صاحب الثغر الباسم نقلًا عن ابن الجزري في النشر؛ فقال: ليس كل ما يتعسفه بعض المُعربين، أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله

بعضُ أهل الأهواء مما يقتضي وقفًا أو ابتداء، ينبغي أن لا يُتعمَّدَ الوقفُ عليه، بل ينبغي تحرِّي المعنى الأتم والوقفَ الأوجه. فمِن ذلك الوقفُ على قوله: ﴿ اللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

ومن ذلك قول بعضهم في ﴿ عَنَّا فِيهَا شُمَّنَى سَلْسِيلًا ﴿ الْإِنسَان: الآية ١٨] إن الوقف على ﴿ شُمَّنَى ﴾ أي عينًا مسماة معروفة ، والابتداء به ﴿ سَلْسَيلًا ﴾ هكذا جملة أمرية أي سَلْ طريقًا موصلة إليها ، وهذا مع ما فيه من التحريف يُبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة . ومنه أيضًا تعسُّفُ بعضهم إذا وقف على ﴿ وَمَا تَشَاّهُونَ إِلّا أَن يَشَاءَ ﴾ [التكوير: الآية ٢٩] ويبقى ﴿ يَشَاءَ ﴾ بغير فاعل . ومنه الوقف على قوله : ﴿ وَإِذَا رَأَتَ ثُمّ ﴾ [الإنسَان: الآية ٢٠] ويبتدى ﴿ وَأَتَتَ نَبِياً ﴾ [الإنسَان: الآية ٢٠] وليس بشيء ؛ لأن الجواب بعده ، و ﴿ ثُمّ ﴾ ظرف لا يتصرف ، فلا يقع فاعلا ولا مفعولا ، وغلط مَن أعربه مفعولا لرأيت أو جعله محذوفًا ، والتقدير إذا رأيت الجنة رأيت فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطرَ على قلب بشر .

ومنه الوقف على قوله: ﴿ كُلَّ لَوْ تَعَلَّمُونَ ﴾ [التّكاثُر: الآية ٥] ثم الابتداء بـ ﴿عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ [التّكاثر: الآية ٥] فإن ذلك وما أشبهه تعنتٌ وتعسُّفٌ لا فائدة فيه، فينبغي تجنبه؛

لأنه محضُ تقليد، وعلمُ العقل لا يُعْمَل به إلا إذا وافق النقل، فعليك بمراعاة ما نصَّ عليه أئمةُ هذا الشأن، فهو أوْلَى من اتِّباع الأهواء. والله الموفق للصواب.

قال العلماء: يَدخل الواقفُ على هذه الوقوف المنهِيِّ عنها في عموم قوله ﷺ في حق مَن لم يعمل بالقرآن: «رُبَّ قارىء للقرآن والقرآنُ يلعنه» اهـ.

وأما وقفُ المراقبة فقد ذكره ابنُ غازي أيضًا في شرحه، والشيخ محمد صادق الهندي في رسالته "كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن" وسمَّاه وَقْفَ المعانقة أي إذا تعانق الوقفان بأن اجتمعا في محل واحد فلا يصح للقارىء أن يقف على كل منهما، بل إذا وقف على أحدهما امتنع الوقفُ على الآخر لئلا يختلَّ المعنى.

قال ابن غازي في شرحه على الجزرية: قد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على تضاد، فإذا وقف على الأوّل امتنع الوقف على الثاني. كمن أجاز الوقف على قوله: ﴿لَا رَبُّ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] فإنه لا يجيزه على ﴿فِهِ ﴾ .

وسأذكر إن شاء الله تعالى ما تيسر من هذا النوع وهو خمسة وثلاثون موضعًا. فأقول:

في البقرة أربعة مواضع: أولها: الوقف على قوله: ﴿لَا رَبُبُ [الآية ٢] فإنه يراقب قوله: ﴿ وَبِنَ اللّهِ ٩٦] فإنه يراقب ﴿ وَبِنَ اللّهِ ٤٠] فإنه يراقب ﴿ وَبِنَ اللّهِ ٤٠] فإنه يراقب اللّهِ ١٥٠] أَلِينَ أَشْرَكُوا الآية ١٥٠] فإنه يراقب ﴿ تَلْبُونَ ﴾ [الآية ١٥٠] فإنه يراقب ﴿ تَلْبُونَ ﴾ [الآية ١٥٠] فإن بينه وبين ﴿ تَلْبُونَ ﴾ [الآية ١٥٠] فإن بينه وبين ﴿ حَمَا عَلَمَهُ اللّهُ ﴾ [الآية ٢٨٢] مراقبة.

وفي المائدة ثلاثة مواضع: أولها: ﴿ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِمْ ﴾ [الآية ٢٦] فإنه يراقب ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةُ ﴾ [الآية ٢٦] فإنه يراقب ﴿ مِنَ أَجَلِ ذَلِكَ ﴾ [الآية ٣١] فإنه يراقب ﴿ مِنَ أَجَلِ ذَلِكَ ﴾ [الآية

٣٢]. وثالثها: ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمُ ۗ [الآية ٤١] يراقب قوله: ﴿هَادُوا﴾ [الآية ٤١]. وقال الشيخ السجاوندي: الوقف على ﴿قُلُوبُهُمُ ﴾ أوْلي.

وفي الأعراف أربعة مواضع: أولها: ﴿ جَنْمِينَ ﴾ [الآية ٩١] فإنه يراقب ﴿ كَأَن لَمْ يَغْنَوْأُ فِيهَا ﴾ [الآية ١٦٣] فإنه يراقب ﴿ كَأَن لَلَّهِ الآية ١٦٣]. وثانيها: ﴿ لَا تَأْتِيهِمْ ﴾ [الآية ١٦٣] فإنه يراقب ﴿ شَهِدُنَا ﴾ [الآية ١٧٢]. ورابعها: ﴿ مِنَ النَّيْرِ ﴾ [الآية ١٨٨].

وفي التوبة موضعٌ واحد وهو: ﴿مُنَافِقُونَ ﴾ [الآية ١٠١] فإنه يراقب ﴿ٱلْمَدِينَةِ ﴾ [الآية ١٠١]. وقيل: الوقفُ على ﴿مُنَافِقُونَ ﴾ أَوْلَى. ويقال له: الوقفُ المنزَّل.

وفي يونس موضع واحد: وهو ﴿ لِيُؤْمِنُوا ﴾ [الآية ١٣] يراقب ﴿ كَنَالِكَ ﴾ [الآية ١٣].

وفي إبراهيم موضع واحد: وهو ﴿وَثَمُوذُ﴾ [الآية ٩] يراقب ﴿مِنْ بَعْدِهِم﴾ [الآية ٩].

وفي الفرقان ثلاثة مواضع أولها: ﴿ اَخَرُونَ ﴾ [الآية ٤] يراقب قوله: ﴿ وَزُورًا ﴾ [الآية ٤]. وثالثها: ﴿ خَيِرًا ﴾ [الآية ٥]. وثالثها: ﴿ خَيِرًا ﴾ [الآية ٥٨] يراقب ﴿ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الآية ٥٩].

وفي الشعراء: ﴿مُنذِرُونَ﴾ [الآية ٢٠٨] يراقب ﴿ذِكْرَيَىٰ﴾ [الآية ٢٠٩].

وفي القصص: ﴿ إِلَيْكُمُا ﴾ [الآية ٣٥] يراقب قوله: ﴿ بِنَايَنِيَا ﴾ [الآية ٣٥]، وقيل: الوقف على ﴿ إِلَيْكُمُا ﴾ أوْلي.

وفي الأحزاب موضعان: أولهما: ﴿عَوْرَةٌ ﴾ [الآية ١٣] يراقب قوله: ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٌ ﴾ [الآية ١٣]. وثانيهما: ﴿إِلَّا فَلِيلًا﴾ [الآية ٦٠] يراقب ﴿مَلْمُونِينَ ﴾ [الآية ٦١].

وفي المؤمن [غافر]: ﴿ يُصْرَفُونَ ﴾ [الآية ٦٩] يراقب ﴿ رُسُلُنَا ﴾ [الآية ٧٠].

وفي الزخرف: ﴿حمَّ ۞﴾ [الآية ١] يراقب ﴿وَٱلْكِتَابِ ٱلْمُبِينِ ۞﴾ [الآية ٢].

وفي الدخان موضعان: أولهما: ﴿حمّ ۞﴾ [الآية ١] يراقب ﴿ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۞﴾ [الآية ٢]. وثانيهما: ﴿ طَعَامُ ٱلأَثِيمِ ۞﴾ [الآية ٤٤] يراقب ﴿ كَالْمُهْلِ﴾ [الآية ٤٥].

وفي القتال [محمد]: ﴿أَوْزَارُهُمَّا ﴾ [الآية ٤] يراقب ﴿فَالِكُ ۗ ﴾ [الآية ٤].

وفي الفتح: ﴿ فِي التَّوْرَيٰةُ ﴾ [الآية ٢٩] يراقب ﴿ فِي ٱلْإِنجِيلِ ﴾ [الآية ٢٩].

وفي الممتحنة: ﴿ وَلَا أَقَلَنُكُمْ ﴾ [الآية ٣] يراقب ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ [الآية ٣].

وفي الطلاق: ﴿ ٱلْأَلْبَكِ ﴾ [الآية ١٠] يراقب ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوًّا ﴾ [الآية ١٠].

وفي المدَّثر: ﴿أَصْحَبَ ٱلْيَهِنِ﴾ [الآية ٣٩] يراقب ﴿فِي جَنَّتِ﴾ [الآية ٤٠].

وفي الانشقاق: ﴿أَن لَن يَحُورَ﴾ [الآية ١٤] يراقب ﴿بَلَىٓ﴾ [الآية ١٥] [اهـ. كنوز ألطاف البرهان مع الاختصار والتحرير].

ومَن أراد توجيه ما ذكرته فعليه بمطالعة كتب التفسير أو كتب الوقف والابتداء؛ كالأشموني، والسجاوندي، والخلاصة.

قال ابن غازي في شرحه: وأوَّلُ من نبّهَ على المراقبة في الوقف والابتداء الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازي، أخذَه مِن المراقبة في العَروض.

الفصل الثامن

في بيان حُكْم الوقف على قوله: بلَى ونَعَمْ وكلّا

قال في غنية الطالبين: اعلم أن «بَلَى» وقعت في القرآن في اثنين وعشرين موضعًا، وأنها على ثلاثة أقسام: قسمٌ يُختار الوقف عليه، وقسم يمتنع الوقف عليه، وقسم اختُلف فيه؛ فمنهم من جَوَّز الوقف عليه، ومنهم من منعه.

* أما ما يُختار عليه الوقف فعشرة مواضع:

منها ثلاثة بالبقرة: قوله تعالى: ﴿أَمْ نَفُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ فَيْ بَكَ ﴾ [الآيتان ١١١، ١١١] وقوله: ﴿أُولُمْ مَا وَاللّهِ ١١٨، ١١١] وقوله: ﴿أُولُمْ مَا يَعْنَمُونَ ﴿إِن كُنتُم صَدِقِينَ شَا بَكَ ﴾ [الآيتان ١١١، ١١١] وقوله: ﴿أَولَمْ تُومِنَ قَالَ بَلُغُ ﴾ [الآية ٢٦٠]. ومنها واحد بآل عمران قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿ بَلَى ﴾ [الآيتان ٧٥، ٧٦]. وواحد بالأعراف ﴿أَلَسَتُ بِرَيِكُمْ قَالُوا بَلْنَ ﴾ [الآية ٢٨]. وواحد بالأعراف ﴿أَلَسَتُ بِرَيِكُمْ قَالُوا بَلْنَ ﴾ [الآية ٢٨]. وواحد بعافر: ﴿قَالُوا بَلْنَ وَاحد بعافر: ﴿إِنَّهُ طَنَّ أَن لَن يَحُورُ ﴿ إِلَّا لَا اللّهِ ١٩٤]. وواحد بالانشقاق: ﴿إِنَّهُ طَنَّ أَن لَن يَحُورُ ﴿ إِلّهِ اللّهِ اللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ ال

* وأما ما يمتنع الوقف عليه فسبعة مواضع:

أولها: بالأنعام ﴿قَالَ أَلَيْسَ هَلْنَا بِٱلْحَقِّ قَالُواْ بَكَن وَرَبِّناً ﴾ [الآية ٣٠].

وثانيها: بالنحل ﴿مَن يَمُوثُ بَلَىٰ وَعُدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [الآية ٣٨].

وثالثها: بسبأ ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِينَكُمْ ﴾ [الآية ٣].

ورابعها: بتنزيل [الزُّمَر] في الأول منها ﴿بَلَنَ قَدَّ جَآءَتُكَ ءَايَكِي﴾ [الآية ٥٩].

وخامسها: بالأحقاف في ثاني حرفَيْها ﴿قَالُواْ بَلَنَ وَرَبِّنّا ﴾ [الأنعَام: الآية ٣٠].

وسادسها: بالتغابن ﴿قُلُ لِلِّي وَرَبِّ لَلْبَعْثُنَّ﴾ [الآية ٧].

وسابعها: بالقيامة ﴿ بَلَنَ قُدْرِينَ عَلَىٰ أَن نُسُوِّى بَنَنَهُ ﴿ إِلَّهِ ۗ [الآية ٤].

* وأما ما اختُلف.فيه فخمسة مواضع:

أحدها: بال عمران ﴿ بِثَلَثَةِ ءَالَفِ مِنَ ٱلْمُلَتِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿ إِنْ تَصْبِرُوا ﴾ [الآيتان ١٢٤، ١٢٥].

وثانيها: بالزمَر ﴿ قَالُواْ بَلَنَ وَلَكِنْ حَقَّتَ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ ﴾ [الآية ٧١].

وثالثها: بالزخرف: ﴿ أَمْ يَعْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَلُهُمَّ بَلَنَ وَرُسُلُنَا ﴾ [الآية ٨٠].

ورابعها: بالحديد: ﴿قَالُواْ بَلَنِي وَلَكِنَّكُمْ فَنَشُرُ ﴾ [الآية ١٤].

وخامسها: بالملك: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُو نَنِيرٌ ﴿ قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا﴾ [الآيتان ٨، ٩].

* وأما لفظ «نَعَمْ» فالواقع منه في القرآن أربعةُ مواضع، يوقف على واحد منها، والثلاثة الباقية لا يوقف عليها، ولا يُبتدأ إلا بما قبلها.

فأما الذي يوقف عليه فالأول من الأعراف قوله: ﴿ فَهَلْ وَجَدَّتُم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًا ۚ قَالُواْ نَعَذَّ ﴾ [الآية ٤٤]، وأما الثلاثة التي لا يوقف عليها: فواحد بالأعراف ﴿ قَالَ نَعَمُ وَإِنَّكُمْ لِمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿ اللَّهِ ١١٤]، وواحد بالشعراء ﴿ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ [الآية ٤٢]، وواحد بالصافات ﴿ قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَخِرُونَ ﴾ [الآية ١٨].

وقد نظم بعضهُم حكم (بلي) و (نعم) على ما تقدّم فقال:

حروفُ بلى عشرونَ واثنان جاءتِ ثلاثةُ أقسام أتى مَنْعُ بَدْئها وقال إذا لم يتصل قسمٌ بها فأوَّلها عَشْرٌ ويُختار وقْفُنا فَسِتٌ بأعرافٍ ونحلٍ وغافِر وأربعُ زَهراوَيْن والشانِ سبعةً وفي النحل والأحقافِ ثانٍ وأوّل

بستُ وعَشْرِ في القرآن بسورة لِكلُّ إذا لم تأتِ في فَتْح آيةِ أبو عمرو الداني فَقِفْ بِكفايَةِ عليه لَدَى جَمْعِ مِن الناس جلَّةِ وياسينَ وانشقَّتْ والأحقاف أثبِتِ تغابنُ أنعامٌ سبأ مَعْ قيامةِ بتنزيلِ امنَعْ وَقْفَها ببَصِيرَةِ وث الشُها في زخرفٍ وحديدِها بِزُهْرٍ فهَذِي الخَمْسُ خُلْفُهُم بها وفي الكلِّ أقوالٌ سِوَى ما ذكرْتُه نعم أربعٌ قِفْ بدءَ الأعراف وامنعَنْ

ومُلْكِ وتنزيلِ وآخِرِ كلمةِ ومُختارُ مَكُيُ الوصلُ في الخمس تَمَّتِ وحُسْنُ جميعِ ليس يخفَى بوَصْلَةِ بغَيْرِ لَدَى وقي وعِنْدَ البداءةِ

* وأما لفظ «كَلًا» فالواقع مه في القرآن ثلاثةٌ وثلاثون موضعًا في خمس عشرة سورة، وهي كلها في النصف الأخير [من القرآن]، وفي السُّور المكية منه.

قال السيوطي في الإتقان: قال مكي: هي أربعة أقسام:

القسم الأول: ما يَحْسُنُ الوقف عليها على معنى الردع، وهو الاختيار، ويجوز الابتداء بها على معنى «حَقًا» وذلك أحد عشر موضعًا: الأول والثاني بمريم ﴿عِندَ الرِّمْنِ عَهَدَا إِنِّ كَلَّ ﴾ [الآيتان ٨١، ٢٨]. والثالث عَهَدًا إِنِّ كَلَّ ﴾ [الآيتان ٨١، ٢٨]. والثالث برالمؤمنون» ﴿فِيمَا نَرُكُتُ كُلَّ ﴾ [الآية ١٠٠]. والرابع في سبأ ﴿شُرَكَأَةُ كُلَّ ﴾ [الآية ٢٧]. والخامس والسادس بالمعارج ﴿مُمَّ يُبِيهِ إِنَّ كُلًا ﴾ [الآيتان ١١، ١٥]، ﴿مَنَةَ نِعِيمِ إِنَّ كُلًا ﴾ [الآيتان ٢١، ١٥]، ﴿مَنَةَ نِعِيمِ إِنَّ كُلًا ﴾ [الآيتان ٣١، ٢٥]، ﴿مَنَةَ نَعِيمِ إِنَّ كُلًا ﴾ [الآيتان ٢١، ١٤]، ﴿مَنْفَرَةُ إِنِّ كُلًا ﴾ [الآيتان ٢١، ١٤]. والعاشر بالفجر ﴿أَهَنَنِ إِنَّ كُلًا ﴾ [الآيتان ٢١، ١٤]. والحادي عشر بالهُمَزة: ﴿أَخُلَدُمُ إِنِّ كُلًا ﴾ [الآيتان ٢١، ١٤]. والعاشر بالفجر ﴿أَهَنَنِ إِنَّ كُلًا ﴾ [الآيتان ٢١، ١٤]. والحادي عشر بالهُمَزة: ﴿أَخُلَدُمُ إِنَّ كُلًا ﴾ [الآيتان ٣١، ١٤].

القسم الثاني: ما لا يَحْسُن الوقفُ عليها ولا الابتداء بها، بل تُوصل بما قبلها وبما بعدها، وهو موضعان؛ الأول من سورة النبأ ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿ آلَا لَهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ ا

القسم الثالث: ما يحسُن الوقف عليها ولا يجوز الابتداء بها بل تُوصل بما قبلها، وهو موضعان في الشعراء: ﴿أَن يَقْتُلُونِ ﴿ قَالَ كَلّا ﴾ [الآيتان ١٤، ١٥]، ﴿إِنَّا لَمُذْرَكُونَ ﴿ قَالَ كَلّا ﴾ [الآيتان ١٤، ١٥].

 كُلّا بَلَ ﴾ [الآيتان ١، ٩]، وبسورة التطفيف ثلاثة مواضع: ﴿لِرَبِ ٱلْمَالِمِينَ ﴿ كُلّا إِنَّ ﴾ [الآيتان ١، ١]، ﴿ مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿ كُلّا إِنَّهُ ﴾ [الآيتان ١، ١٥] ﴿ تُكَذِبُونَ ﴿ كُلّا إِنَّهُ ﴾ [الآيتان ١، ١٥] ﴿ تُكَذِبُونَ ﴿ كُلّا إِنَّ الْإِيتان ١٠، ٢١]. وبسورة الفجر موضع ﴿ جُنّا جَمّا ﴿ كُلّا لَهِ اللّاية ١٥ ﴾ (الآيتان ٢٠، ٢١]. فَلِمَعْتُ ﴿ وَاللّاية مواضع ﴿ كُلّا إِنَّ ٱلإِنسَانَ ﴾ [الآية ٢] ﴿ كُلّا لَهُ وَاللّاية ١٥]. وبسورة التكاثر موضعان: ﴿ كُلّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿ وَالآية ٢] ﴿ كُلّا لَوْ قَعْلَمُونَ ﴾ [الآية ٥]. اهد. إتقان.

وقد أشار إلى ذلك بعضهم فقال:

بكافٍ كَلَّا مَعًا والمؤمنين سَبَا أزيد كَلَّا وما يتلو مُنَشَّرة وقبل بَلْ لا الذي في الفجر قد ذَكَروا وكلُها جَوَّزوا وقْفًا بها وكذا وثانِ ألهاكُمْ والثانِ في نبأ ومَوْضِعا الشُّعَرا جازَ الوقوفُ بها وفي البواقي اعْكِسا أقسامَ أربعه هذا وعن بعضِهم جازَ الوقوفُ على

وسالَ حقًا بها حرفان قد وَقَعا والثاني في سورةِ التطفيف فاستَمِعا وبعد أخلَده حَرْف أتى اتبعا وقْفًا بِما قبلها يا مَن لِذاك وَعا فالوَقْفُ فيها وفيما قبلها مُنِعا لا وقف ما قبلها في الموضِعَيْن معا تمَّتْ مهذبة قد عَزَّ مَن قنعا جميعها ثم بعضٌ مطلقًا مَنَعا

الفصل التاسع في خمس تنبيهات مهمة يحتاج القارىء إليها

* التنبيه الأول: في بيان جواز الوقف عند طول الفواصل والقصص:

قال ابن غازي: «يُغتفر عند طول الفواصل، والقصص، والجمل المعترضة ونحو ذلك، وفي حالة جَمْع القراءات، وقراءة التحقيق والترتيل عما لا يُغتفر في غير ذلك. فربما أجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذُكر، ولو كان لغير ذلك لم يُبَع، وهذا الذي سماه السجاوندي «المرخّصُ ضرورة» ومثّله بقوله تعالى: ﴿وَالسّمَاءُ بِنَاءُ اللّبَقَرَة: الآية ٢٢]. والمحسنُ تمثيل بنحو ﴿قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ [البَقَرَة: الآية ١٧٧]، وبنحو ﴿وَالنّبِينَ اللّمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ [البَقَرَة: الآية ١٧٧]، وبنحو ﴿وَالنّبِينَ اللّهَ قَرَة: الآية ١٧٧]، وبنحو ﴿وَالنّبَيْنَ اللّهَ قَرَة: الآية ١٧٠]، وبنحو ﴿وَالنّبِينَ اللّهَ وَعَالَى اللّهَ وَعَالَى اللّهُ مَا مَلَكَتُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

[المؤمنون: الآية ١] إلى آخِر القصة وهو هُمْمْ فِيهَا خَلِدُونَ إِلَّى الآية ١١]. ونحو فواصل هُمْ وَالْقُرْءَانِ ذِى النِّكْرِ فَ الصّ: الآية ١] إلى جواب القَسَم عبد الأخفش والكوفيين والنرجّاج؛ وهبو فإن كُلُ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلَ فَحَقَعَقَابِ فَ وَسَلَ: الجواب وَسَّ الآية ١]؛ على أن الجواب همناه: صدق الله أو محمد، على قول مَن أجاز تقديم الجواب. وقيل: الجواب محذوف معناه: صدق الله أو محمد، على قول مَن أجاز تقديم الجواب. وقيل: الجواب محذوف تقديره: لقد جاءكم، أو إنك لمن المرسلين، أو إنه لَمُعجز، أو ما الأمر كما تزعمون. ونحو ذلك الوقف على فواصل وَالشَّيسِ وَضُعَنها في الشّمس: الآية ١] إلى فقد أَفلَحَ مَن رَكُنها في الشّمس: الآية ١] إلى فقد أَفلَحَ مَن الكافِرون: الآية ١]، وعلى هُاللَّهُ الصّحَدُ الله الكافِرون: الآية ١]، وعلى هُاللَّهُ الصّحَدُ ونحق لَلْ اللهُ عَمولَ «قُلْ». ومِن ثَمَّ كان المُحقِّقون يُقدِّرون إعادةَ العامل أو عامِلًا آخَرَ ونحو ذلك فيما طال. اه.

* التنبيه الثاني: في عدم جواز الوقف عند قصر الجمل:

وقد يغتفر ذلك في حالة الجمع، وطول المدّ، وزيادة التحقيق، وقصد التعليم، فيُلحق بما قَبْلُ لِما ذكرنا، بل قد يَحسن، كما أنه إذا عرض ما يقتضي الوقفَ مِن بيان معنّى أو تنبيهِ على خفِيِّ: وُقف عليه، وإن قَصُرَ، بل ولو كان كلمة واحدة ابتدأ بها، كما

نصُّوا على الوقف على ﴿ بَكِنَ ﴾ و﴿ كُلَّا ﴾ ونحوهما مع الابتداء بها لفيام الكلمة مقامَ الجملة كما تقدم التنبيهُ عليه.

* التنبيه الثالث: ينبغي أن يراعى في الوقفِ الازدواجُ:

فيوصَلُ ما يُوقَفُ على نظيره مما يوجَدُ التمامُ عليه، وانقطع تعلقُه مما بعده لفظًا، وذلك من أجل ازدواجه نحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتُ ﴿ [البَقَرَة: الآية ١٣٤] مع ﴿وَلَكُمُ مَا كَسَبَتُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٤]، مع ﴿وَلَكُمُ مَا كَسَبَتُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٠]، مع ﴿وَمَن تَعَجَّل فِي يَوْمَيْنِ فَلاَ إِنْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البَقرة: الآية ٢٠٠]، مع ﴿وَمَن تَأَخَّر فَلاَ إِنْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦] ونحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتُ ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦] مع ﴿وَعَلَيْهَا مَا أَكْسَبَتُ ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦] مع ﴿وَعَلَيْهَا مَا أَكْسَبَتُ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٧] ونحو ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيْتِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٧] ونحو ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَيْ مِنَ ٱلْمَيْتِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٧] ونحو ﴿مَنْ عَمِلَ صَلِحًا عَمران: الآية ٢٧] ونحو ﴿مَنْ عَمِلَ صَلِحًا وَنَعُو مِنَ تَبْعَه مِن أَنْمة الوقف. [اه. ابن غازي].

* التنبيه الرابع: قال في "شرح الدر اليتيم". "قول الأئمة: لا يجوز الوقف على كذا وكذا، إنما يريدون به الوقف الاختياري الذي يَحسن في القراءة ويروقُ في التلاوة حال الاختيار، ولا يريدون به كونه حرامًا أو مكروهًا؛ إذ ليس في القرآن مِن وقف واجب يأثم القارىء بتركه، ولا مِن وقفٍ حرام يأثم بوقفه؛ لأنهما أي الوصل والوقف لا يدلان على معنى حتى يختل بذهابهما، إلا أن يكون لذلك الوقف والوصل سبب يؤدي إلى تحريمه؛ كأن يقصد القارىء الوقف على قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَيْهِ آلَ عِمرَان: الآية ٢٦]، و﴿إِنِّ اللهَ لا يَسْتَحِيه البقرة: الآية ٢٦] وشبه ذلك مما قدمناه من غير ضرورة؛ إذ لا يفعل ذلك مسلم . فإن قصد الإخبار كأن قصد نَفي يعلم إلا بقرينة تظهر منه أو بإخباره عن نفسه . فإن لم يقصد: لا يحرم، وإن لم تُعلم منه قرينة تدل على كفره فلا يُحكم به . هذا حكم العالِم، أما العاميُّ فلا يُحكم عليه بشيء من ذلك إلا إن عُلِمَ منه قرينة تدل على كُفره، أو شيء من ذلك، فيُحكم بها، والأحسن أن يجتنب الوقف على مثل ذلك بالتيقُظ وعدم الغفلة دفعًا لإيهام أنه وقف على مثل ذلك قصدًا. [اه. مع بعض زيادة لابن غازي].

* التنبيه الخامس: في بيان السكت: وهو عبارة عن قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف عادةً من غير تنفس، وله أسماء أُخرُ وهي: وُقَيْفة، ووقفة خفيفة، ووقفة يسيرة، وسكتة لطيفة، وسكتة لطيفة، وسكتة يسيرة، [كذا في الإتقان].

قال في النشر: والصحيحُ أن السكت مقيّدٌ بالسماع والنقل؛ فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به بمعنى مقصود بذاته؛ وقيل: يجوز في رؤوس الآي مطلقًا؛ أي سواء صحت الرواية أم لا حال الوصل؛ كقصد البيان؛ أي بيان أنها رؤوس الآي.

وبعضهم حملَ الحديثَ الوارد عن أم سلمة رضي الله عنها على هذا، واختاره صاحبُ «الدر اليتيم» أيضًا، ولذلك قال: «وجاء في رؤوس الآي مطلقًا وفي غيرها سماعًا _ أي مسموعًا مرويًا عن حفص في أحد وجهيه _ في أربعة مواضع:

أحدها: قوله تعالى في سورة الكهف ﴿ وَلَمْ يَجُعُل لَهُمْ عِوَجًا ﴾ [الآية ١]، فإن السكت هنا لبيان أن ما بعده، وهو قوله: ﴿ قَيِّمًا ﴾ [الآية ٢] ليس متصلًا بما قبله، بل هو منصوب بفعل مضمر أي أنزل.

وثانيها: قوله تعالى في سورة يَس ﴿مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ [الآية ٥٦] فإن السكت هنا لبيان أن كلام الكفار قد انقضى، وما بعده وهو قوله: ﴿هَلَذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّمْنَنُ وَصَدَفَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [الآية ٥٦] ليس من كلامهم، بل هو من كلام الملائكة أو المؤمنين.

وثالثها: قوله تعالى في سورة القيامة ﴿وَقِيلَ مَنَّ رَاقٍ ﴿ إِلَّا لِهَ ٢٧].

ورابعها: قوله تعالى في سورة المطففين ﴿كُلَّا بَلِّ رَانَ﴾ [الآية ١٤].

فإن السكتَ على ﴿مَنَّ ﴾ في الأوّل، وعلى ﴿بَل ﴾ في الثاني؛ لِبيان أن كلّا منهما مع ما بعده كلمتان؛ إذ عند الوصل وعدم مع ما بعده ليس بكلمة واحدة، بل كلّ منهما مع ما بعده كلمتان يُدغم النون واللام في الراء التي بعدهما، فيتوهم أن كلّا منهما مع ما بعده كلمة واحدة على صيغة فعال.

ولبعض الأئمة سكتٌ في بعض المواضع. وبيانه في كتب القراءات.

وفي المرعشي: قال أبو شامة: المختارُ الوقفُ على ﴿مَالِيَهُ ﴾ [الحاقة: الآية ٢٨]، فإنْ وصلَ لم يتأت الوصل إلا بالإدغام أو تحريك الساكن.

وقال في الرعاية: المختارُ أن لا تدغّم الهاءُ الأولى الساكنة في الثانية مِن قوله: ﴿مَالِيّةٌ ﴿ مَالِيّةٌ ﴿ مَالِيّةٌ ﴿ مَالِيّةٌ ﴿ مَالِيّةٌ ﴿ مَالِيّةٌ اللَّهُ اللّلَّةُ اللَّهُ الللللَّا اللللَّا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

ومراده من قوله: وأن ينوى عليها الوقف: هو السكتُ كما أشار إليه أبو شامة عند قول الشاطبي: «وما أوّلُ المثليْن فيهِ مُسَكَّن».

قال أبو الحسن في التذكرة: وينبغي لمن أثبتَ هاء السكت في ﴿لَمْ يَتَسَنَّهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] و ﴿حِسَابِيهُ ﴾ [الحاقة: الآية ٢٠] و ﴿مَالِيَّهُ ﴾ [الحاقة: الآية ٢٥] و ﴿مَالِيَّهُ ﴾ [الحاقة: الآية ٢٨] و ﴿وَمَا أَدُرَنكَ مَا هِيهُ ﴿ ﴾ [القارعة: الآية ١٠] أن يقف عليها في حال وَصْلِها وقفةً يسيرة ثم يَصلُ ، ولا خلاف بينهم في ثبوت الهاء حالة الوقف. [اه. باختصار].

التتمة في تقسيم الابتداء، وفي بيان كيفية البداءة بهمزة الوصل

قال المرعشي في رسالته نقلًا عن السيوطي: الابتداء لا يكون إلا اختياريًا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة؛ فلا يجوز إلا بمستقِلّ بالمعنى مُوفِ بالمقصود. وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة تتفاوت تمامًا وكفاية وحُسنًا وقبحًا بحسب تمام الكلام وعدم تمامِه وفسادِ المعنى وإحالته؛ نحو الوقف على قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [البَقرَة: الآية ٨] فإن الابتداء بـ ﴿النَّاسِ﴾ قبيحٌ لعدم إفادته معنى، وابتداء بقوله: ﴿وَمِنَ تَامِّ لعدم تعلقه بما قبله لا لفظًا ولا معنى، ولو وقف على ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البَقرَة: الآية ٨] كان الابتداء بـ ﴿مَن حسنًا لتعلقه لفظًا بالخبر المتقدم، والابتداء بـ ﴿يَقُولُ أحسن؛ لأن تعلق الصلة بالموصول أخف من تعلق المبتدأ بالخبر، وكذلك الوقف على قوله: ﴿خَتَمَ اللهُ [البَقرَة: الآية ٧] قبيح والابتداء بلفظ الجلالة أقبح، وبـ ﴿خَتَمَ اللهُ والوقفُ على ﴿عُرَيْرٌ أَبْنُ اللهُ [التوبة: الآية ٣] و﴿أَلْمَسِيحُ أَشِد وبخًا.

وكذا الوقف على قوله: ﴿ يُحْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۚ [المُمتَحنة: الآية ١] حَسَنٌ، والابتداءُ به قبيح لفساد المعنى؛ إذ يصير تحذيرًا من الإيمان. ونحو قوله: ﴿ لاَ أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَفِ ﴾ [يس: الآية ٢٢]: الوقف على ﴿ لاَ أَعْبُدُ ﴾ قبيح لعدم تمام الكلام، والابتداء به قبيح أيضًا لكونه مُوهِمًا للخطأ في المعنى.

ثم إن قُبْحَ الابتداء بالحرف الموقوف عليه؛ إما لعدم كونه مفيدًا لمعنى، وإما لكونه موهمًا للمعنى الفاسد، وإما لكونه هو مع ما بعدَه خطأً منقولًا عن كافر.

فيجب على مَن انقطع نفَسُه على شيء من ذلك أن يرجع إلى ما قبله، ويصل الكلامَ بعضه ببعض، فإن لم يفعل أثِمَ، وربما كفرَ والعياذ بالله تعالى إن قصد ذلك كما تقدم.

وبالجملة: ليسَ مِن وصلِ ولا وقفِ ولا ابتداء يوجب تعمدَ الكفر، وإن كان تَعَمُّدُ بعضِها إثمًا كما عرفت، نعم قصْدُ معنى يوهمه شيءٌ من هذه الثلاثة _ إذا كان خلاف ما أراد الله _ كُفْرٌ، وإن لم يكن اعتقادهُ كفرًا في الواقع؛ لأن قصْد ذلك تحريفٌ للقرآن، وهو كُفْرٌ كما صرح به السيوطي، ولا يلزَمُ مِن تعمد شيء مِن هذه الثلاث قصدُ المعنى الذي يُوهمه، وذلك ظاهر. [اه مرعشي].

وأما البداءة بهمزة الوصل: فاعلم أنها إما أن تكون في اسم أو فعلٍ؛ فإن كانت في اسم. فلا يخلو إما أن يكون منكَّرًا.

فإن كان معرَّفًا بالألف واللام نحو قوله تعالى: ﴿الْحَـمَدُ لِلّهِ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] و﴿اَلْعَلَمِينَ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] فالبداءة فيه بفتح الهمزة. وإن لم يكن معرَّفًا بالألف واللام فإنه يقع في سبعة ألفاظ في القرآن:

 فإذا ابتدأت في هذه كلّها فابدأ بكسر الهمزة. وإذا وقعت ـ أي همزة الوصل ـ في فعلِ فانظر إلى ثالثة فإنْ كان مكسورًا أو مفتوحًا فالبداءة فيه بكسر الهمزة نحو اضرب وارجع واذهب وانطَلِق واستخرج. وإن كان ثالثه مضمومًا ضمًّا لازمًا فالبداءة فيه بضم الهمزة نحو وأتَلُ [العَنكبوت: الآية ٤٥] ووانظر [الفُرقان: الآية ٩] ووائطر [البَقرة: الآية ٣٠] ووائطر [الله عنه الآية ١٠] وها أشبه ذلك.

وقد أشار ابن الجزري في مقدمته لذلك فقال:

وابدأ بهَمْزِ الوَصْلِ مِن فِعْلِ بِضَمّ إِن كَانَ ثَالَثٌ مِنَ الفِعْلِ يُضَمّ واكسرُهُ حالَ الكسْرِ والفَتْحِ وَفِي الأسماء غَيْرَ اللام كَسْرُها وَفِي ابنِ مَعَ ابنَةِ امرىءِ وابْنَين وامرأة واسْم مع اثنتين

وأما إنْ كان ثالثُهُ مضمومًا ضمًّا عارضًا: فإنه يبدأ بكسر الهمرة نظرًا لأصله نحو ﴿ أَمْشُوا ﴾ [صّ: الآية ٢] و ﴿ أَمْشُوا ﴾ [سَن الآية ٢] و ﴿ أَمْشُوا ﴾ [سَن الآية ٢] و ﴿ أَمْشُوا ﴾ [الكهف: الآية ٢] و ﴿ أَمْشُوا ﴾ [البقرة: الآية ٢٥، وغيرها] فإن أصله (امشيوا واقضيوا وابنيوا وأتيوا) بكسر عين الفعل كاضربوا: لأنك إذا أمرت الواحد والاثنين قلت: امش وامشيا واقض واقضيا وابن وابيا وأت وأتيا؛ فتجد عين الفعل مكسورة فتعلم أن الضمة فيه عارضة.

فإن قيل: لِمَ كُسِرَتْ همزةُ الوصل في الفعل إذا كان ثالثُه مكسورًا، وضُمَّتْ إذا كان ثالثه مضمومًا، ولم تُفتح إذا كان ثالثه مفتوحًا بل كُسرتْ؟

فالجواب: أنها لو فُتحت فيما كان ثالِثُهُ مفتوحًا لالتّبَسَ المضارع بالأمر فكُسِرَتْ لذلك. اه.

ثم اعلم أن همزة الوصل تكونُ في الماضي الخماسي والسداسي، وفي أمرهما؟ كانطلق واستخرج، وفي أمر الثلاثي كاضرب واعلم، ومن شأنها أنها لا تكون في مضارع مطلقًا، ولا في حرفٍ غير لام التعريف، ولا في ماض على ثلاثة أحرف كأكل وأذن وأمِنَ بقصر الهمزة وكسر الميم، ولا في ماض على أربعة أحرف كأكرمَ وأحسَنَ وأحكَم وأطعَم وأنفَق وآمن بمد الهمزة وفتح الميم وأخرج ونحوها، ولا في أمر الرباعي كه أَحَرِي مَثُونه [يُوسُف: الآية ٢١] و ووائعين كما أحسن الله إليك الله إليك مفتوحة القصص: الآية ٧٧] ونحوهما. فالهمزة في هذه المواضع كلها همزة قطع مفتوحة مطلقًا كما ذكرنا، إلا في مضارع الرباعي فمضمومة مطلقًا سواء كان مجردًا أو مزيدًا. وأما مصدر الخماسي والسداسي كالانطلاق والاستخراج فهمزتهما همزة وصل، ويبدأ

فيهما بالكسر، بخلاف مصدر الرباعي كالإكرام فإن همزته همزة قطع مكسورة وصلًا وبدءًا.

تنبيه: قد عُلم مما تقدم أن الهمزة نوعان: همزة قطع، وهمزة وصل؛ فهمزة القطع هي التي تثبت وصلًا وخَطًا وابتداءً إلا ما ورد عن بعض القراء كورش؛ فإنه يقرأ بنقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها، ما لم يكن الساكن قبلها حرف مد أو لين: فيحرّك ذلك الساكن بحركتها، ويسقط الهمزة من اللفظ، بشرط أن يكون الساكن آخِرَ كلمة ولو تنوينًا، والهمزة أول كلمة بعدها نحو ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقِ﴾ [الرحمٰن: الآية ٤٥] و ﴿كُفُواً أَكُدُا الإخلاص: الآية ٤٤].

ولذلك أشار الشاطبي بقوله:

وحَـرُكُ لِوَرْشِ كَـلَّ سـاكِـنِ آخِـرِ صحيحِ بشكلِ الهمز واحْذِفْهُ مُسْهِلا وهمزة الوصل هي التي تسقط وصلًا وتثبت ابتداءً. ولذلك أشار الطيبي بقوله: وهمزة تشبُتُ في الحالين همزة قطع نحو أبيضين وهمزة تشبُتُ في البدء فَقَطْ همزة وَصْلِ نحو قولكَ: النمَطُ

قال شارح القول المفيد: وتُحذف همزةُ الوصل المكسورة إذا دخلت عليها همزةُ الاستفهام، وتبقى همزةُ الاستفهام مفتوحةً وذلك في سبعة مواضع: خمسةُ منها متفق على قطعها، واثنان مختلَف فيهما.

أما الخمسة المتفق عليها فهي قوله تعالى: ﴿ فُلَ أَتَّخَذَتُمْ ﴾ [الآية ٨٠] بالبقرة، وقوله: ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ ﴾ [الآية ٨] بسبأ، وقوله: ﴿ أَشَكَكُبَرْتَ ﴾ [الآية ٨] بسبأ، وقوله: ﴿ أَشَتَكُبَرْتَ ﴾ [الآية ٢] بالمنافقين.

وأما المختلف فيهما فقوله: ﴿أَصَّطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الآية ١٥٣] بالصافات؛ فوصلَها أبو جعفر وورش بخلافٍ عنه من طريق الطيبة، وقطعها الجميع.

وقوله تعالى: ﴿أَنَّفَذُنَهُمْ سِخْرِيًا﴾ [الآية ٦٣] بسورة صَ؛ فوصلها أبو عمرو وحمزة والكسائي، وقطعها الباقون.

وأما همزة الوصل المفتوحة الواقعة بين همزة الاستفهام ولام التعريف فلم تُحذف؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل تُبدَل ألفًا وتُمد طويلًا لالتقاء الساكنين، وهو الوجه القوي المفضَّل، أو تُسَهَّل بين الهمزة والألف، والوجهان صحيحان مأخوذ بهما. وذلك في ست كلمات متفق عليها وهي ﴿ آلذَكَرَيْنِ ﴾ في موضعي الأنعام، و ﴿ آلَتَنَ ﴾ في ست كلمات متفق عليها وهي

موضعَيْ يونس، و ﴿ اَللَّهُ أَذِكَ لَكُمْ ۚ [الآية ٥٥] في يونس أيضًا، و ﴿ اَللَّهُ خَيْرٌ ﴾ [الآية ٥٩] بالنمل، وواحدة مختلف فيها وهي ﴿ اللِّيحَرُ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَيُبُطِلْهُ ۖ ﴾ [الآية ٨١] بيونس؛ قرأها أبو عمرو وأبو جعفر بالإبدال ألفًا وبالتسهيل بين بين، وقرأها الجماعة بالإخبار.

ولذلك أشار الطيبي بقوله:

همزةُ الاستفهام أبدِلْ سهلا كأتَّخَذْتُم أَفْنَرَى وأَصْطَفَى

وهمزُ وَصْلِ إِنْ عليه دَخَلا إِنْ كانَ همزُ أَل وإلا فاحذِفا

الباب السابع في بيان الوقف على مرسوم الخط

أي خَطِّ المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابةُ رضي الله عنهم أجمعين، وهو المعبَّر عنه عند القرّاء بالوقف الاختباري بالباء الموحدة. وفيه أربعة فصول، وتتمة.

الفصل الأول

في الحثِّ على اتبًاع رسم المصاحف العثمانية، وفي بيان كيفية جمع القرآن بعد تفرُّقه، ومَن جمَعه، وعدد المصاحف التي كُتبت

اعلم أنه ينبغي لكل ذي لُبّ سليم أن يتلقى ما كتبته الصحابة بالقبول والتسليم، كيف لا وقد أمرنا الشارع على بالاتباع، وزجرنا عن أنواع المخالفة، والابتداع؛ رُويَ عنه على أنه قال: «اقتدوا باللَّذَيْن مِن بعدي: أبي بكر وعمر» زاد السيوطي في الجامع الصغير: «فإنهما حَبْلُ الله الممدود، مَن تمسَّك بهما فقد تمسَّك بالعروة الوثقى»، وقال على: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتُم اهتدَيْتم» فيلزَمُنا اتباعهم؛ إذ هم الأئمة التُدوة والصحابة العمدة؛ فما فعله صحابيِّ واحد وأُمِرْنا به فلنا الأخدُ عنه والاقتداء بفعله واتباع أمره، كيف لا وقد اجتمع على كتابة المصحف حين كتبوه اثنا عشر ألفًا من الصحابة رضي الله عنهم، ونحن مأجورون على اتباعهم ومأثومون على مخالفتهم؟! فيجب على كل مسلم أن يقتدي بهم وبفعلهم؛ فما كتبوه بواو فواجب أن يُكتب بواو، وما كتبوه بألف فواجب أن يكتب بغير واوٍ، وما كتبوه بألف فواجب أن يكتب بنير ياء، وما كتبوه متصلًا فواجب أن يكتب بغير الف، وما كتبوه متصلًا فواجب أن يُكتب منصلًا، وما كتبوه منها بالهاء فواجب أن يُكتب بالتاء المجرورة، وما كتبوه منها بالهاء فواجب أن يُكتب بالتاء المجرورة وما كتبوه منها بالهاء فواجب أن يُكتب بالتاء المجرورة، وما كتبوه منها بالهاء فواجب أن يُكتب بالتاء المجرورة وما كتبوه منها بالهاء فواجب أن يُكتب بالتاء المجرورة، وما كتبوه منها بالهاء فواجب أن يُكتب بالتاء المجرورة المهاء أن يُكتب بالتاء المجرورة، وما كتبوه منها بالهاء فواجب أن يُكتب بالتاء المجرورة أن كتبوء منها بالهاء أن يُكتب بالتاء المجرورة أن كتب بالهاء. [اه. برهان].

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: «تَحْرُم مخالفةٌ خَطِّ المصحف العثماني في واو أو ياءٍ أو ألفٍ أو غير ذلك».

وفي شرح ابن غازي: وقد نقل الجعبري وغيرُهُ إجماعَ الأئمة الأربعة على وجوب اتُّباع مرسوم المصحف العثماني، وأجمع أهلُ الأداء وأئمةُ القرّاء على لزوم تعلُّم مرسوم المصاحف فيما تدعو إليه الحاجة.

وقال الإمام الخراز في كتابه «عمدة البيان في الزجر عن مخالفة رسم المصاحف» ما نصه:

أَنْ يِتْبَعُوا المرسومَ في القرآن إذْ جَعلوهُ للأنام وزرا لِما أتَى نَصًا بِهِ الشُّفاءُ حرفًا مِن القرآن عَمْدًا كُفِّرا

فَ واجب على ذَوي الأذهان ويــقْــتَــدُوا بــمــا رآه نَــظــرا وكيف لا يَجبُ الاقتداءُ إلى عياض أنَّهُ مَن غَيَّرا زيادةً أو نقصًا أو أن يُبْدِلا شيئًا مِنَ الرَّسْم تَأَصَّلا

ثم اعلم أنَّ كلَّ ما كُتب في المصحف على غير أصل لا يُقاس عليه غيرُه من الكلام؛ لأن القرآن يَلزَمُه لكثرة الاستعمال ما لا يَلزَم غيرَه، واتباعُ المصحف في هجائه واجبٌ، والطاعن في هجائه كالطاعن في تلاوته، كيف وقد تواطأ عليه إجماعُ الأمة حتى قالوا في جميع هجائه: إنه كُتب بحضرة جبريل عليه السلام، وإن النبي عَلِيُّ كان يُملي زيد بن ثابت من تلقين جبريل عليه السلام، ويشهد لذلك إطباق القرّاء على قوله: ﴿ وَٱخْشَوْنِ ﴾ [الآية ١٥٠] في البقرة بإثبات الياء، وفي المائدة بحذفها في الموضعين، ونظائرُ ذلك كثيرة.

ويشهد لذلك أيضًا ما ذكره العلّامة الشيخ أحمد بن المبارك في كتاب «الذهب الإبريز» عن شيخه العارف بالله تعالى الشيخ عبد العزيز الدبَّاغ أنه قال: «رَسْمُ القرآن العزيز سرٌّ مِن أسرار المشاهَدَة وكمال الرفعة، قال سيدي أحمد: فقلت له: هل رسم الواو بدلَ الألف في نحو (الصلوة، والزكوة، والربو، والحيوة، ومشكوة)، وزيادة الواوِ في (سأوريكم، وأولئك، وأولاء، وأولت)، وزيادةُ الياءِ في (هُداهم، مَلإيه، وبأيتكم، وبأييد) هل هذا كله صادر من النبيِّ ﷺ أم من الصحابة؟ فقال: هو صادر من النبيِّ ﷺ، وهو الذي أمر الكُتَّاب من الصحابة أن يكتبوه على هذه الهيئة، فما نقصوا ولا زادوا على ما سمعوا من النبي عَلَيْهُ.

فقلت له: إن جماعة من العلماء ترخَّصوا في أمر الرسم وقالوا: إنما هو اصطلاحٌ من الصحابة مشورًا فيه على ما كانت قريشُ تكتبُ عليه في الجاهلية؟

أم كيف تبلغ العقول إلى وجه حذف بعض أحرفٍ من كلمات متشابهة دون بعض؛ كحذف الألف من ﴿ وَمُواَلِي اللّهِ ٢] بيوسف و[الآية ٣] بالزخرف، وإثباتها في سائر المواضع، وإثبات الألف بعد واو ﴿ سَمَوَاتٍ ﴾ [الآية ١٢] في فصّلت، وحذفه من غيرها؟ وإثبات الألف في ﴿ اللّهِ مَكَلّ الأنفال: الآية ٢٤] مطلقًا، وحذفها من موضع الأنفال؟ وإثبات الألف في ﴿ سِرَجًا ﴾ [الآية ٢٦] حيث وقع، وحذفها من موضع الفرقان؟ وكيف يتوصل إلى فتح بعض التاءات، وربطها في بعض؟ فكلُ ذلك لأسرار إللهية وأغراض نبوية، وإنما خفيت على الناس لأنها أسرار باطنية لا تدرَك إلا بالفتح الربّاني، فهي بمنزلة الألفاظ والحروف المتقطّعة التي في أوائل السور؛ فإن لها أسرارًا عظيمة ومعاني مثيرة، وأكثرُ الناس لا يهتدون إلى أسرارها ولا يُدركون شيئًا من المعاني الإلهية التي أشير إليها، فكذلك أمرُ الرسم الذي في القرآن حرفًا بحرف. [اه. باختصار من المور؛ الفريد].

وقال السيوطي في الإتقان: «وأعظمُ فوائد رَسْمِ القرآن أنه حجابٌ منعَ أهلَ الكتب أن يقرؤوه على وجهِ واحدٍ دون مُوَقِّفٍ». وقال صاحب غنية الطالبين: «إن القرآنَ لم يجتمع في عهد النبيّ على في مصحف واحد، وإنما كانت الصحابة رضي الله عنهم قبل

أن يَكثُرَ الورقُ يكتبون ما نزل في القرآن على عَسبِ السَّعَف؛ جمع عسيب؛ وهو الأصل العريض من جريد النخل، وعلى الألواح من أكتاف الغنم، وغيرها من العظام الطاهرة، والخزفِ، والأدم؛ أي الجلود مثل رقَّ الغزال، واللخافِ وهي الحجارة العريضة البيض.

قال في المطالع: «وهذه الأشياء هي التي يُطْلَق عليها اسمُ المصحف في قولهم: «مُخَلَّفُ طَهَ سبحتانِ ومُصحف»، وكان دأب الصحابة رضى الله عنهم في حياة رسول الله ﷺ المبادرة إلى حفظ القرآن وتصحيحه وتتبُّع وجوه قراءاته. وكان النبي ﷺ يعرضُه على جبريل عليه السلام في كل عام في رمضان مرة، وفي العام الذي قُبض فيه عَرَضَه عليه مرتين. وكان زيد بن ثابت رضّي الله عنه قد شهدَ العَرْضَةَ الأخيرة، وهي حاكمةٌ على المتقدمات، وهي التي كان يُقرىء الناسَ بها حتى مات رضي الله عنه. ولذلك اعتمده الصِّدِّيق رضي الله عنه في جمع القرآن على ما سيأتي بيانه، فلما قُبض رسول الله ﷺ واتصل بربه عزَّ وجلَّ قام بالأمر بعدَه أحقُّ الناس به أبو بكر رضي الله عنه. وفي خلافته ارتدّت قبائلُ من العرب، وكان مسيلمةُ الكذاب وأصحابهُ منها، وكان يدَّعي النبوة بكذبه، فجهَّز إليه عصابةً من المسلمين أُولي بأسِ شديد، وأمَّرَ عليهم سيفَ الله خالد بن الوليد رضي الله عنه، فقاتلوهم قتالًا شديدًا، وتأخر الفتح، فقُتل من المسلمين ألفٌ ومائتان، منهم سبعمائة من القرَّاء، فانهزم المسلمون، فحمل البراءُ بن مالك على أصحاب مسيلمة، فانهزموا، وتبعهم المسلمون حتى أدخلوهم حديقة، فأغلقوا عليهم بابها، فحمل البراءُ دَرْقَتَه، وألقَى نفسه عليهم حتى حصلَ معهم في الحديقة، وضاربَهم حتى فتح البابَ للمسلمين، فدخلوا وقتلوا مسيلمة وأصحابه، وقُتل من المسلمين زُهاء عشرة آلاف، فسميتُ حديقةَ الموت. فلما رأى عمرُ بن الحطاب رضى الله عنه ما وقع بقرّاء القرآن، خشي على من بقي منهم، وأشار على أبي بكر بجمع القرآن، فأرسل أبو بكر رضي الله عنه إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه وأمره بجمع القرآن، فجمعه. قال زيد: «فكنت أتتبعُ القرآن مِن المُصحف ومِن صدور الرجال والرقاع والأكتاف والأضلاع والعسب واللخاف وهي الحجارة العريضة البيض كاللوح».

فإن قيل: كان زيدٌ حافظًا للقرآن وجامعًا له؛ فِما وجهُ تَتَبُّعِهِ المذكورات؟

فالجواب: أنه كان يستكمل وجوه قراءاته ممن عنده ما ليس عنده، وكذا نظرُهُ في المكتوبات التي قد عُرفت كتابتها وتُيُقِّن أمرُها؛ فإنها أو أكثرَها مما كُتب بين يدي النبيّ عَيَيَة، فلا بد من النظر فيها ـ وإنْ كان حافظًا ـ ليستظهر بذلك، وليعلم هل فيها قراءة غير قراءته أم لا. وإذا استند الحافظ عند الكتابة إلى أصل يعتمد عليه كان آكَدَ وأثبت.

وفي إرشاد القرّاء والكاتبين: أن زيدًا كتب القرآن كلَّه بجميع أحرفه وأوجهه المعبَّر عنها بالأحرف السبعة الواردة في الحديث الشريف في قوله على إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أخرُف فاقرأوا ما تيسَّر منه "قاله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه لمَّا جاءه بهشام بن حكيم وقد لبَّبه بردائه - أي جعله في عنقه وجرَّه منه - لمّا سمعه يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها له رسول الله على .

وكان أوَّلا أتاه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تُقرىء أمَّتك القرآن على حَرْف واحد، فقال: «أسألُ الله معافاته ومعونته؛ وإن أمَّتي لا تطيق ذلك»، ثم أتاه الثانية بقراءته على حرفين، فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الثالثة بثلاثة، فقال مثل ذلك، ثم أتاه الرابعة فقال: «إن الله يأمرك أن تقرىء أمتك القرآن على سبعة أحرف؛ فأيّما حرف قرأوا عليه أصابوا».

واختلفت أقوالُ العلماء في المراد بهذه الأحرف السبعة على نحوٍ من أربعين قولًا، واضطربوا في ذلك اضطرابًا كثيرًا حتى أفرده بعضُهم بالتأليف، مع إجماعهم على أنه ليس المراد أنَّ كلَّ كلمة تُقرأ على سبعة أوجه؛ إذْ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة نحو ﴿ أَرْجِهُ ﴾ [الأعراف: الآية ٩٨، وغيرها]، وعلى أنه ليس المرادُ القرَّاء السبعة المشهورين.

فذهب بعضُهم وصحّحه البيهةي، واقتصر عليه في القاموس إلى أنها لغات. واختلفوا في تعيينها؛ فقال أبو عبيدة: قريش، وهذيل، وثقيف، وهُوازن، وكنانة، وتَميم، واليمن، وقيل غير ذلك. وقال المحقق ابن الجزري: ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نحو نيف وثلاثين سنة حتى فتَح الله عليّ بما يمكن أن يكون صوابًا إن شاء الله تعالى؛ وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها وضعيفها وشاذها فإذا هي يرجعُ اختلافها إلى سبعة أوجُهِ لا يخرج عنها؛ وذلك إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة نحو ﴿البخل﴾ باثنين، و﴿يَحَسُبُ [الهُمَزة: الآية ٣]، بوجهين، أو بتغيير في المعنى فقط نحو ﴿فَلَلَقَتْ ءَادَمُ مِن رَبِّهِ كَلِمَتِ وَالبَقَرة: الآية ٢٧]، وعكس ذلك نحو ﴿بَسُطَةٌ [البَقَرة: الآية ٢٧]، وهِ بصطة»، أو بتغيرهما نحو ﴿أَشَدُ مِنكُمُ [التَوبَة: الآية ١٩] و﴿فَينَهُمُ [البَقَرة: الآية ١٩٤] و إما في التقديم والتأخير نحو ﴿فَيَقُنُلُونَ وَيُقَلُونَ وَالْوبَةَ الآية ١٩٤] و أوصى فهذه سبعة أوجه لا الزيادة والنقصان نحو ﴿وَوَصَى [البَقَرة: الآية ١٣٢]؛ و﴿أوصى فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها».

ثم لمّا تمّت الصحفُ أخذَها أبو بكر عنده إلى أن حضره مرضُ الموت فسلّمها إلى الفاروق رضي الله عنه، فلم تزل عنده إلى أن مات، فأخذتها أمُّ المؤمنين حفصة بنت عمر رضي الله عنهما، فلم تزل عندها إلى أن وقعت غزوة أرمينية في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ٣٠ هـ، فاختلفَ الناسُ في القرآن اختلافًا كثيرًا، وهَمُّوا أن يقتتلوا بسبب ذلك، فجاء حذيفة بن اليمان رضي الله عنه إلى عثمان بن عفان وقال: يا أمير المؤمنين أدْرِك القرآنَ لِئَلًا يختلفَ الناسُ فيه اختلافًا شديدًا كاليهود والنصارى في التوراة والإنجيل؛ فقد وقعوا بسبب ذلك الاختلاف في أمرٍ عظيم؛ فاكتبه في مصحف ترجِعُ الناسُ إليه.

ففزع عثمان لذلك، وجمع الصحابة رضي الله عنهم، وكانت عدَّتهم يومئذِ اثني عشر ألفًا، وأخبرهم الخبر، فأعظموه جميعًا، ورأوا ما رأى حُذيفة، فأرسل عثمان إلى حفصة أمّ المؤمنين أن أرسلي إلى الصحف نسخها ونردُّها إليكِ، فبعثت بها إليه.

وأحضر زيد بن ثابت ومعه جماعة من قريش، وأمرهم أن ينسخوها في المصاحف، وجعل الرئيس عليهم زيد بن ثابت لعدالته وحسن سيرته ولكونه كان كاتب الوحي بين يدي النبي على النبي في بعد العرضة الأخيرة ـ وهي حاكمة على المتقدمات ـ وكان يقرىء الناس بها، ولذلك اعتمده الصديق رضي الله عنه في جمعه للقرآن على ما تقدَّم، فنسخوها رضي الله عنهم في الورق، ولم يغيروا، ولم يبدلوا، ولم يقدِّموا، ولم يؤخِروا، بل كتبوه على الترتيب كما في اللوح المحفوظ باتفاق منهم بتوقيف جبريل عليه السلام للنبي في على ذلك، وإعلامِه عند نزول كل آية بموضعها، وأين تُكتب. ولم يختلفوا إلا في لفظ والتَابُوتُ [البَقرَة: الآية ١٤٨] فقال بعضهم: يُكتب بالتاء المجرورة «كالطاغوت»، وخالف بعضهم وقال: يكتب بالهاء المربوطة «كالتوراة»، فراجعوا عثمانَ في ذلك، فقال: «اكتبوه بالتاء المجرورة فإنها لغة قريش» فكتبوا كما أمرهم به. فلما تمت الكتابة قال عثمانُ رضي الله عنه: التمسوا له اسمًا. فقال قوم : الكتاب، وقال آخرون: «المُصْحَف»؛ وهو اسم أعجمي ذكره ابن السكيت في إصلاح المنطق ومعناه جامعُ الصُّحُف.

ثم ردّ عثمانُ الصحفَ إلى حفصة رضي الله عنها، وأرسل إلى كل مِصْرِ بمصحَفِ مما نَسَخوا، وأمرهم أن يُحرقوا كلّ مصحف يخالف الذي أرسل إليهم به.

قال القسطلاني: أوَّلُ بابِ: جَمْعُ القرآن في الصُّحُفِ، ثم جَمْعُ تلك الصحف في المصحف بعد النبي عَلَيْهُ، وإنما ترك النبيُّ عَلَيْهُ جَمْعَ القرآن في مصحف واحد لعدم وجود الورق، ولأن النَّمْخَ كان يَرِدُ على بعضه، فلو جمَعَه ثم رُفعت تلاوة بعضه لأدَّى إلى

الاختلاف والاختلاط، فحفظه الله تعالى في القلوب إلى انقضاء زمن النسخ؛ فكان التأليفُ في الزمن النبوي، والجمع في الصحف في زمن الصديّق، والسخ في المصاحف في زمن عثمان رضي الله عنه، وقد كان القرآنُ كلَّه مكتوبًا في عهده على لله كن غير مجموع في موضع واحد.

* واختلف في عدد المصاحف: فقيل إنها أربعة، وهو الذي اتفق عليها أكثر العلماء، وقيل إنها خمسة، وقيل إنها ستة، وقيل سبعة، وقيل ثمانية.

أما كونها أربعةً: فقيل إنه أبقى مصحفًا بالمدينة، وأرسل مصحفًا إلى الشام، ومصحفًا إلى الكوفة، ومصحفًا إلى البصرة.

وأما كونها خمسة: فالأربعة المتقدم ذكرها، والخامس أرسله إلى مكة.

وأما كونها ستة: فالخمسةُ المتقدّم ذكرها، والسادس اختُلف فيه: فقيل جعله خاصةً لنفسه، وقيل: أرسله إلى البحرين.

وأما كونها سبعة: فالستة المتقدم ذكرها، والسابع أرسله إلى اليمن.

وأما كونها ثمانية: فالسبعة المتقدم ذكرها، والثامن كان لعثمان يقرأ فيه، وهو الذي قُتل وهو بين يديه. [اهـ. غنية الطالبين].

قال ابن القاصح: قال أبو علي: أمرَ عثمانُ رضي الله عنه زيد بن ثابت أن يُقرىء بالمدني، وبعث عبد الله بن السائب مع المكّي، وبعث المغيرة بن شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمان السلمي مع الكوفي، وعامر بن قيس مع البصري. وكان في تلك البلاد الجم الغفير من حُفّاظ القرآن مِنَ التابعين، فقرأ كلُّ مصر بما في مصحفه، ونقلوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقّوه عن النبي على أنه تجرَّد للأخذ عن هؤلاء رجالٌ سهروا ليلهم في ضبطها، وتعبوا نهارهم في نقلها، حتى صاروا في ذلك أئمة للاقتداء وأنجمًا للاهتداء، اجتمع أهلُ بلدهم على قبول قراءتهم، ولم يختلف عليهم اثنان في صحة روايتهم ودرايتهم، ولتصديهم للقراءة نُسبت إليهم، وكان المُعَوَّل فيها عليهم، نفعنا الله بهم. آمين.

الفصل الثاني في بيان المقطوع والموصول، وحُكْم الوقف عليهما

اعلم .. وفقني الله وإياك . أنه لا بد للقارىء من معرفة المقطوع والموصول؛ ليقف على المقطوع في محل قطعِه حال انقطاع نفسه، أو اختبارِه أي امتحانه بأن اختبره المعلمُ

أو غيرُه، وعلى الموصول عند انقضائه. والذي يتأكد معرفتُه من ذلك واعتنى بذكره كثيرٌ من العلماء ستة عشر نوعًا:

١ ــ النوع الأول: في (أنْ) المفتوحة الهمزة الحفيفة النون مع (لا) النافية: وهي في الرسم على ثلاثة أقسام:

وثانيها: فيه خلاف، وهو موضع واحد بسورة الأنبياء، وهو قوله: ﴿أَن لَا إِلَهُ إِللَّهُ الْنَتَ سُبَحُننَكُ ﴾ [الآية ٨٧]؛ فكتب في أكثر المصاحف مقطوعًا، وفي بعضها موصولًا كما في شرح المقدسي. وفي الجوهر الفريد نقلًا عن شرح الرائية: أن المختار فيه القطع، وقيل: الوصلُ أشهر كما في شرح القسطلاني والملًّا علي وابن غازي.

وثالثها: موصولٌ باتفاق؛ وهو ما عدا الأحد عشر المتقدمة نحو قوله: ﴿أَلَا تَعَبُدُوٓا اللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُرُ ﴾ [الآية ٣٨] في النجم، و﴿أَلَّا تَعَلُواْ عَلَى ﴾ [الآية ٣٨] في النجم، و﴿أَلَّا تَعَلُواْ عَلَى ﴾ [الآية ٣٨] بالنمل، و﴿أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فَوْلَا ﴾ [الآية ٨٩] بـ «طله».

وأما "إلا" المكسورة الهمزة، وهي "لا" النافية المدغَم فيها "إنْ" الشرطية: فموصولة اتفاقًا حيثما وقعت؛ نحو ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ [الأنفَال: الآية ٧٣]، ﴿إِلَّا نَتُسُرُوهُ ﴾ [التوبة: الآية ٤٠]، و ﴿وَإِلَّا تَغُفِرُ لِي ﴾ [هود: الآية ٤٧] ونحوها.

٢ ـ النوع الثاني: في (أنْ) مع (لنْ) الناصبة. وهي فيه على قسمين:

أولهما: موصول باتفاق، وهو موضعان: قوله: ﴿ أَلَن نَجْعَلَ لَكُم مَوْعِدًا ﴾ [الآية ٤٨] بالكهف، وقوله: ﴿ أَلَن نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ [الآية ٣] بالقيامة.

وثانيهما: مقطوع بلا خلاف وهو ما عدا ذلك نحو قوله: ﴿أَن لَن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾ [الآية ١] بالفتح، و﴿أَن لَن يَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلَجِنُ ﴾ [الآية ٥] بسورة الجن، و﴿أَن لَن يَقُورَ عَلَيْهِ أَكُمُ ﴾ [الآية ٥] بالبلد.

قال الملّا علي في شرحه على الجزرية: وأما قوله: ﴿أَن لَن تُحَمُوهُ ۗ [الآية ٢٠] بالمزمل فقال بعضهم: موصول، وقال آخرون: مفصول على ما وقع في المقنع. ولعل الشيخ ابن الجزري اختار الفصل الذي هو الأصل، ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف.

٣ ـ النوع الثالث: في (إنْ) الشرطية مع (لم) وهي فيه على قسمين:

أحدهما: موصول باتفاق، وهو موضع واحد، وهو قوله: ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ ﴾ [الآية ١٤] بهود.

وثانيها: مقطوع بلا خلاف، وهو ما عدا ذلك نحو ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ ﴾ [الآية ٥٠] بالمائدة وشبه ذلك.

وأما (أن لم) المفتوح الهمزة: فمقطوع بلا خلاف أيضًا نحو ﴿أَن لَمْ يَرُهُۥ أَحَدُۗ﴾ [الآية ٧] بالبلد، و﴿ذَلِكَ أَن لَمْ يَكُن زَبُّكَ﴾ [الآية ١٣١] بالأنعام.

٤ ـ النوع الرابع: في (إن) الشرطية مع (ما)، وهي فيه على قسمين:

أُوَّلُهُما: مقطوع وهو موضع واحد وهو قوله: ﴿ وَإِن مَّا نُرِيَنَكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ ﴾ [الآية ٤٠] بسورة الرعد.

وثانيهما: موصول، وهو ما عداه؛ فتُدغم النونُ في الميم لفظًا وخطًا نحو ﴿وَإِمَّا نُرْيَنَّكَ﴾ [الآية ٥٧] و ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَ ﴾ [الآية ٥٠] و ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَ ﴾ [الآية ٥٠] كلاهما بالأنفال، و ﴿فَإِمَّا تَرَيَّ ﴾ [الآية ٢٦] بمريم، و ﴿فَإِمَّا مَثَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءَ ﴾ [الآية ٤٦] بالقتال.

وأما (أمّا) المفتوح الهمزة فهو موصول حيث جاء بلا خلاف نحو ﴿أَمَّا اَشْتَمَلَتُ﴾ [الآية ٥٩]، و﴿أَمَّاذَا كُنُمُ تَعْمَلُونَ﴾ [الآية ٨٤] كلاهما بالنمل.

٥ ـ النوع الخامس: في (أم) مع (مَن) الاستفهامية، وهي فيه على قسمين:

أحدهما: مقطوعٌ بلا خلاف وهو أربعةُ مواضع ﴿أَم مَن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [الآية ١٠٩] بالنساء، و﴿أَم مَّنَ خَلَقْنَأَ﴾ [الآية ١٠] بالنساء، و﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَأَ﴾ [الآية ١٠] بالصافات، و﴿أَم مَّن غَلَقْنَأَ﴾ [الآية ٤٠] بفصلت.

وثانيهما: موصول وهو ما عدا ذلك؛ فتُدغم الميم الأولى في الميم الثانية لفظًا وخطًّا نحو ﴿أَمَنَ لَا يَهِدِئَ ﴾ [الآية ٢٠] بيونس و﴿أَمَنَ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [الآية ٢٠] و﴿أَمَن يُعِيبُ الْمُضْطَرُ ﴾ [الآية ٢٦] بالنمل.

٦ ـ النوع السادس: في (مِن) الجارة مع (ما) الموصولة، وهي فيه على ثلاثة أقسام:

أحدها: مقطوع باتفاق، وهو موضعان: قوله: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتُ أَيْمَنْكُمْ ۗ [الآية ٢٥] بالنساء، وقوله: ﴿هَل لَكُمْ مِن مَّا مَلَكَتُ أَيْمَنْنُكُم ﴾ [الآية ٢٨] بالروم.

وثانيها: فيه خلاف وهو قوله: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَفَنْكُمُ ﴾ [الآية ١٠] بالمنافقين. فكتب في بعض المصاحف مقطوعًا وفي بعضها موصولًا.

وثالثها: موصول بلا خلاف وهو ما عدا ما تقدم نحو قوله: ﴿ وَمِمَّا رَزَقُنَّهُمُ لَهُ مُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

وإذا دخلتُ (مِنْ) الجارة على (مَنْ): فإن ذلك كُتب في الإمام وفي جميع المصاحف متصلًا بلا خلاف نحو ﴿ مِتَنِ آفَتَكُ الْانْعَام: الآية ٢١] و ﴿ مِتَن كَذَبَ اللهِ اللهِ اللهِ ١٥٧] و ﴿ مِتَن نَقَلِبُ اللهِ اللهِ ١٤٣] و ﴿ مِتَن دَعَا اللهِ ١٥٧] و ﴿ مِتَن مَعَاكُ الْمُود: الآية ٤٨]. اهـ. وإذا دخلت (مِن) على (ما) نحو ﴿ مِتَم نُوتَ اللهُ الطّارق: الآية ٥] فموصول باتفاق أيضًا.

٧ _ النوع السابع: في ذكر (عن) مع (ما) الموصولة، وهي فيه على قسمين:

أحدهما: مقطوع وهو موضعٌ واحد بالأعراف وهو قوله: ﴿عَن مَّا نُهُوا عَنَّهُ ﴾ [الآية الآية].

وثانيهما: موصول وهو ما عدا ذلك نحو قوله تعالَى: ﴿عَمَا يُشَرِكُونَ ﴾ [التوبة: الآية ٣٠]. و﴿عَمَا يَقُولُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤]، و﴿عَمَا يَقُولُونَ ﴾ [المَائدة: الآية ٣٠].

وأما (عن) مع (مَن) الموصولة فهي مقطوعة بلا خلاف، وهي في موضعين لا ثالث لهما وهما قوله: ﴿عَن مَن تَوَلَّى الآية ٢٩] بالنور، و﴿عَن مَن تَوَلَّى الآية ٢٩] بالنجم.

٨ ـ النوع الثامن: في ذكر (إنَّ) المشدّدة المكسورة الهمزة مع (ما) الموصولة،
 وهي فيه على ثلاثة أقسام:

أحدها: مقطوع بلا خلاف وهو قوله: ﴿إِنَ مَا نُوعَدُونَ لَاتِّ ﴾ [الآية ١٣٤] بالأنعام.

وثانيها: مختلَف فيه وهو قوله: ﴿إِنَّمَا عِندَ أَسَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُرُ ﴾ [الآية ٩٥] بالنحل، والوصْلُ فيه أشهرُ وأقوى.

وثالثها: موصول بلا خلاف وهو ما عدا ذلك نحو ﴿ إِنَّمَا تُوَعَدُونَ ﴾ [الآية ٥] بالذاريات و[الآية ٧] بـ «طـُه»، و﴿ إِنَّمَا مَنَعُواْ كَيْدُ سَحِرِّ ﴾ [الآية ٢٩] بـ «طـُه»، و﴿ إِنَّمَا اللهُ إِللهُ وَحِـدُ ﴾ [الآية ١٧١] بالنساء.

٩ - النوع التاسع: في (أنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون مع (ما)، وهي على ثلاثة أقسام:

أحدها: مقطوع بلا خلاف، وهو ثلاثة مواضع، قوله: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَطِلُ ﴾ [الآية ٣٠] بلقمان، و﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَطِلُ ﴾ [الآية ٣٠] بلقمان، و﴿ يَعْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥ أَخَلَدَهُ ﴿ إِلَى اللَّهِ ٣٠] بالهُمَزة.

وثانيها: مختلف فيه وهو قوله: ﴿وَأَعَلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الآية ٤١] بالأنفال، والوصلُ فيه أقوى وأشهر.

وثالثها: موصول باتفاق وهو ما عدا ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَاَعَلَمُوٓا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِنَا اللَّهِ اللَّهِ ١٤] بالتغابن.

١٠ ـ النوع العاشر: في ذكر (أين) مع (ما)، وهي فيه على أربعة أقسام:

أحدها: موصول باتفاق وهو موضعان: قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُواْ فَتُمَّ وَجُهُ اللَّهِ ﴾ [الآية ١٧] بالنحل. [الآية ١٧] بالنحل.

وثانيها: يستوي فيه الفصلُ والوصلُ، وهو موضعان أيضًا، قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبَدُونَ ﴿ آَيْنَمَا ثُوفُوا أَنِكَا اللَّهِ ﴿ آَيْنَمَا ثُوفُوا أَنِكَا اللَّهِ وَقُولُه: ﴿ آَيْنَمَا ثُوفُوا أَنِدُوا ﴾ [الآية ٦١] بالأحزاب، فمن شاء قطعَ ومن شاء وصلَ ؛ لأنه وُجِدَ في بعض المصاحف «أين» مقطوعة عن «ما» فيهما، وفي بعضها موصولها بها.

وثالثها: مفصول على الأرجح؛ لأنه وُجد في أكثر المصاحف مقطوعًا؛ وهو موضعٌ واحد بسورة النساء، وهو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدَرِكَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [الآية ٧٨]. وإلى ذلك أشار الشاطبي في العقيلة فقال:

والخُلْفُ في سورةِ الأحزاب والشُّعَرا وفي النِّساء يَقِلُ الوَصلُ معتمرا

ورابعها: مقطوع باتفاق جميع المصاحف، وهو ما عدا هذه الخمسة نحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ اللّهُ جَمِيعًا ﴾ [الآية ١٤٨] بالبقرة، و﴿ أَيْنَ مَا كُنتُم تَدْعُونَ ﴾ [الآية ٣٧] بالأعراف، و﴿ أَيْنَ مَا كُنتُم تُشْرِكُونَ ﴾ [الآية ٣٧] بغافر، و﴿ أَيْنَ مَا كُنتُم ﴾ [الآية ٤] بالحديد، و﴿ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾ [الآية ٧] بالمجادلة. [اهد. ابن غازي].

١١ ـ النوع الحادي عشر: في ذكر (كل) مع (ما)، وهي على ثلاثة أقسام:

الأول: مقطوع بلا خلاف، وهو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَنْكُمْ مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ [الآية ٣٤] بإبراهيم.

والثاني: فيه خلاف وهو أربعة مواضع: قوله تعالى: ﴿ كُلَّ مَا رُدُّواً إِلَى ٱلْفِنْنَةِ ﴾ [الآية ١٩] بسورة النساء، وقوله: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَتُ أُمَّةً ﴾ [الآية ٣٨] بالأعراف، وقوله: ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَسُولُما ﴾ [الآية ٤٤] بـ «المؤمنون»، وقوله: ﴿ كُلَّمَا ٱلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ ﴾ [الآية ٨] بالملك، فكتبت (كل) في بعض المصاحف مقطوعة عن (ما) وفي بعضها موصولة. وقد ذكر ذلك الشاطبي في العقيلة فقال:

وقُلْ وآتاكم مِن كل ما قطعوا والخُلْفُ في كلَّما رُدُّوا فَشا خَبَرا وكلَّما أُلْقِيَ اسمع كلَّما دخلتْ كلما جاء عَنْ خلف يَلِي وَقَرَا

والثالث: موصول بالإجماع، وهو ما عدا هذه الخمسة، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَكُلُما مُا عَدَا هَذَهُ الخَمسة ، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَكُلُما مُا يُوْوُلُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٧]، وقوله: ﴿ أَنَكُلُما جَآءَكُمْ رَسُولُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٧]، وها أشبه ذلك.

١٢ _ النوع الثاني عشر: في (بئس) مع (ما)، وهي فيه على ثلاثة أقسام:

أولها: مقطوعٌ بلا خلاف، وهو ستة مواضع؛ خمسة منها باللام، وواحد بالفاء؛ فالتي باللام: واحدٌ بالبقرة وهو قوله: ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَكَرُواْ بِهِ اَنفُسَهُم ۗ [الآية ١٠٢]، وهو ثالثها. وأربعة بالمائدة: قوله: ﴿ لِبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الآية ٢٢]، و﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الآية ٢٦]، و﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [الآية ٢٥]، و﴿ لِبِئْسَ مَا قَدَّمَتَ لَمُمُ الْفَاءُ فِي آل عمران وهو قوله تعالى: ﴿ فَبِئْسَ مَا يَشْرَونَ ﴾ [الآية ٨٠]. والذي بالفاء في آل عمران وهو قوله تعالى: ﴿ فَبِئْسَ مَا يَشْرَونَ ﴾ [الآية ١٨٥].

وثانيها: مختلَفٌ فيه وهو قوله تعالى: ﴿ قُلُ بِثْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ ۗ إِيمَنْكُمُ ﴾. ثاني البقرة [الآية ٩٣]؛ كُتب في بعض المصاحف مقطوعًا وفي بعضها موصولًا.

وثالثها: موصولٌ بالإجماع وهو موضعان: قوله تعالى: ﴿ بِشَكَا اَشْتَرُواْ بِهِ عَلَى اللَّهُمْ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

قُلْ بِئسما بخلافِ ثم يُوصَلُ مَعْ ﴿ خَلَفْتُمونِي وَمِن قَبْلُ اسْتَرَوْا نَشَرَا

١٣ ـ النوع الثالث عشر: في (كي) مع (لا)، وهي فيه على قسمين:

أحدهما: موصولٌ باتفاق؛ أي اتفقت المصاحف على وصل (كي) الناصبة بـ (لا) النافية وذلك في أربعة مواضع: قوله: ﴿لِكَيْلًا تَحْزَنُواْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴿ [الآية ١٥٣] بِالْ عَمران، وقوله: ﴿لِكَيْلًا يَعْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ [الآية ٥] بالحج، وقوله: ﴿لِكَيْلًا تَأْسَواْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ [الآية ٢٥] ثاني الأحزاب، وقوله: ﴿لِكَيْلًا تَأْسَواْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ [الآية ٢٣] بالحديد، ولذلك أشار الشاطبي بقوله:

في آل عمران والأحزاب ثانيها والحجّ وصلًا لِكيلا والحديد جَرَى وثانيهما: مقطوعٌ باتفاق، وهو ما عدا هذه الأربعة نحو ﴿لِكَى لَا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمِ شَيّئاً ﴾ [الآية ٧٠] بالنحل، و﴿ لِكَى لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ [الآية ٣٧] أولى الأحزاب، و﴿ كَى لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الآية ٧] بالحشر.

١٤ ـ النوع الرابع عشر: في لفظ (في) مع (ما)، وهي فيه على ثلاثة أقسام:

أولها: مقطوع بلا خلاف، وهو موضع واحد بسورة الشعراء وهو قوله: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا ءَامِنِينَ ﴿ إِنَّا اللَّهِ ١٤٦].

وثانيها: يستوي فيه القطع والوصل، والقطعُ أكثر، وهو في عشرة مواضع:

الأول: قوله: ﴿فِي مَا فَعَلَى فِى اَنْشُهِكِ مِن مَعْرُونِ ﴿ [الآية ٢٤٠] ثاني البقرة. والثاني والثالث ﴿فِي مَا ءَاتَنكُمُ ۚ [الآية ٤٥] بالمائدة و[الآية ١٦٥] بالأنعام. والرابع: ﴿فِي مَا اللهَ عَلَى اللهَ ١٠٥] بها أي بالأنعام. والخامس: ﴿فِي مَا اَشْتَهَتُ الآية ١٠١] بالأنبياء. والسادس قوله: ﴿فِي مَا أَفَضْتُمُ الآية ١٤] بالنور. والسابع: ﴿فِي مَا رَزَقَنكُمُ الآبية ٢٨] بالنور. والسابع: ﴿فِي مَا رَزَقَنكُمُ الآية ٢٨] الآية ٢٨] بالروم. والثامن والتاسع قولُه: ﴿فِي مَا هُمُ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الآية ٣] و﴿فِي مَا كُنُولُ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الآية ٢٦] كلاهما بالزمر. والعاشر: ﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الآية ٢٦] كالاهما بالزمر. والعاشر: ﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الآية ٢٦]

قال ابن غازي: هذا ما قاله وَلَدُ الشمس ابن الجزري في شرح منظومة أبيه رحمهما الله تعالى، وهو الحق الذي صرَّح به علماء الرسم. وعكسَ بعضُ الشُّرَاح للجزرية فجعلَ العشرة متَّفقًا على قطعها، وحكى الخلافَ في الذي بالشعراء، ولم أعلم مِن أين أخذه! اه.

وثالثها: موصول باتفاق المصاحف: وهو ما عدا الأحد عشر المذكورة نحو قوله: ﴿ وَاللَّهُ يَحَكُّمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيكَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿ [الآية ١١٣] بالبقرة، و﴿ فِيمَا فَعَلَّنَ فِيَ

أَنفُسِهِنَ ﴾ [الآية ٢٣٤] أوَّلُ موضعَي البقرة، و﴿فِيمَ كُنْنُمُ ۗ [الآية ٩٧] بالنساء، و﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرُنَهَا ۚ ۞ ﴾ [الآية ٤٣] بالنازعات، و﴿فِيمَا أَخَذْتُمُ ۗ [الآية ٦٨] بالأنفال، وشبه ذلك.

١٥ ـ النوع الخامس عشر: في ذكر (لام الجر) مع ما بعدها، وهي فيه على قسمين:

أحدهما: مقطوع بلا خلاف؛ وهو في أربعة مواضع؛ الأول قوله تعالى: ﴿ فَالِ هَنَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الآية ٤٩] بالنساء. والثاني قوله تعالى: ﴿ مَالِ هَلَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

وثانيهما: موصول باتفاق وهو ما عدا هذه الأربعة نحو قوله: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندُهُ ﴾ [الليل: الآية ١٩]، و﴿مَا لِلظَّلِلِمِينَ مِنْ جَمِيمٍ ﴾ [غافر: الآية ١٨] وشبه ذلك.

١٦ ـ النوع السادس عشر: في ذكر (يوم) مع (هم)، وهي فيه على قسمين:

أحدهما: مقطوعٌ باتفاق، وهو في موضعين: أولهما: ﴿يَوْمَ هُم بَرِزُونَ ﴿ [الآية ١٦] بسورة غافر. وثانيهما: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنَّنُونَ ﴿ [الآية ١٣] بالذاريات. وإنما فُصلت ﴿يَوْمَ ﴾ لأن يوم ليس بمضاف إلى الكناية فيهما، وإنما هو مضاف إلى الجملة، يعني يوم فتنتهم ويوم بروزهم، ف(هم) في الموضعين في موضع رفع على الابتداء، وما بعدَه الخبرُ.

وثانيهما: موصولٌ بلا خلاف وهو ما عدا هذين الموضعين نحو ﴿ يُوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصَعَفُونَ ﴾ [الآية يُوعَدُونَ ﴾ [الآية ٢٤] بالمعارج، و﴿ يُوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصَعَفُونَ ﴾ [الآية ٤٦] بالطور، ف(يوم) مع (هم) حرفٌ واحد لأن (هم) في موضع خفض بإضافة (اليوم) إليه، والخافض والمخفوض بمنزلة حرفٍ واحد. اه.

تتمتان

* الأولى: في كلمات اتفقت المصاحف على قطعها: منها قوله: ﴿ وَعَيْثُ مَا كُنتُمْ ﴾ موضعان بالبقرة؛ فـ (حيث) كلمة و(ما) كلمة أخرى، ومنها قوله: ﴿ مَن ذَا اللّهِ ١٥] بالبقرة و[الآية ١١] بالحديد، فـ (من) كلمة و(ذا) كلمة أخرى، ومنها قوله: ﴿ اللّهِ ٢٤] بالبقرة أيضًا؛ فـ (يمل) كلمة و (هو) كلمة أخرى، ومنها قوله: ﴿ لا يُعْكَمُ مَا اللّهِ ٢٥٦]، فـ (لا) كلمة و (انفصام) كلمة أخرى، ومنها ﴿ قَالَ أَبْنَ أُمَّ ﴾ [الآية ١٥٠] بالأعراف فـ (ابن) كلمة و (أم) كلمة أخرى، ومعنى القطع أن تُكتب الألف بعد النون مقطوعة. ومنها قوله: ﴿ أَوَ أَمِنَ أَهْلُ القُرَىٰ الْعُرَاف: الآية ٩٨] وقوله: ﴿ أَوَ

اَبَآؤُنَا الصَّافات: الآية ١٧] قرىء بإسكان الواو وفتحها؛ فمَن فتحها جعلها واوَ عطف والهمزة للاستفهام، وكانت مع ما بعدها كلمةً واحدة لأنها وحدها لا تستقل بنفسها، ومن أسكنَها كانت (أو) التي للعطف وهي مستقلة، فتكون كلمة، وما بعدها كلمةً؛ فعلى الأوّل لا يجوز الوقف على الواو، وعلى الثاني يجوز.

وأما الواوات في نحو قوله: ﴿أَوَ عَجِبْتُمْ ﴾ [الأعرَاف: الآية ٢٦] ﴿أَوَ لَيْسَ اللّهُ ﴾ [العنكبوت: الآية ١٠] ﴿أَوَ لَمَا عَنهَدُوا ﴾ [البَقَرة: الآية ١٠٠] ﴿أَوَ لَمَا أَصَلبَتَكُم مُصِيبَةً ﴾ [العنكبوت: الآية ١٦٥] ﴿أَوَمَن يُنشَقُوا فِي الْحِلْيَةِ ﴾ [الزخرف: الآية ١٨] فواوات عطف لا يجوز الوقف عليها، ومنها قوله: ﴿أَيّا مَا تَدْعُوا ﴾ [الآية ١١٠] بالإسراء فقوله: (أيًا) كلمة و(ما) كلمة أخرى، ومنها قوله: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الآية ٣٧] بالشورى؛ فرغضبوا) كلمة و(هم) كلمة أخرى.

ومعنى القطع هنا أن تُكتب الألفُ بعد الواو. ومنها قوله: ﴿ أَعَدُ عَشَرَ كُوبُكُ) ﴿ وَالاَية ٤] بيوسف؛ ف (أحد) و(عشر) كلمتان فيجوز الوقف على أولاهما للضرورة، ومنها قوله: ﴿ وَمِن يُومِنُ بِدِب الآية ٤٧] بالعنكبوت (فمن) كلمة و(هؤلاء) كلمة أخرى، ومنها قوله: ﴿ وَمَا لِي لا أَعْبُدُ اللّذِي فَطَرَفِ ﴾ [الآية ٢٢] في يَس. ف (ما) كلمة و(لي) كلمة أخرى؛ أي لا مانع لي من عبادته، وكذا قوله تعالى: ﴿ مَالِى لا أَرَى اللّهَدُهُدَ ﴾ [الآية ٢٦] بالأحقاف، اللهُدُهُدَ ﴾ [الآية ٢٠] بالأحقاف، فترسم (فيما) وحدها و(إن) وحدها و(مكناكم) وحدها، ومنها قوله: ﴿ مَاقَمُ أَوْرُوا كِنِيبَهُ ﴾ [الحاقة: الآية ١٩] ف (هاؤم) كلمة وهي بغير واو بعد الميم و(اقرءوا) كلمة أخرى. ومنها قوله: ﴿ إِنَ نَفْعَتِ اللّهُكُونَ ﴾ [الأعلى: الآية ١٩] بالفجر، ف (إرم) كلمة و(ذات) كلمة ومنها قوله: ﴿ إِنَ مَا اللهُ ونون متصلة بالباء الموحدة، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَن طُورٍ سِينِنَ ﴿ اللّهِ اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهُ ونون متصلة بالباء الموحدة، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَن طُورٍ سَيْنَاهُ ﴾ [المؤمنون: الآية ٢] و ﴿ وَعُورٍ سِينِنَ ﴾ [التين: الآية ٢] ف (طور) كلمة وما بعدها كلمة أخرى؛

قال في شرح اللؤلؤ المنظوم: وما وقع في أكثر نسخ المتن والشرح مَن منع الوقف على راء (طور) بدون ما بعدها فسهو لا يُعَوَّل عليه.

ومنها قوله: ﴿إِل يَس﴾ فترسم (إل) وحدها و(يس) وحدها سواء قرأنا بكسر الهمزة وسكون اللام أو بفتحها مع المد وجر اللام، لكن يمتنع الوقف على (إلْ) بدون (يس) عند من قرأ بكسر الهمزة وسكون اللام وهم: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة

والكسائي وكذا أبو جعفر وخلف، أما من قرأ (آل) بفتح الهمزة والمد مع كسر اللام وهم الباقون فإنه يجوز الوقف عنده على (آل) بدون (يس)؛ إذ هما مضاف ومضاف إليه (كآل لوط) و(آل فرعون) و(آل موسى).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَانَ حِينَ مَنَاصِ﴾ [الآية ٣] بسورة (صّ)؛ فقوله: (ولات) كلمة و(حين) كلمة أخرى على الصحيح، و(لا) فيها عند الأكثرين نافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت على (رُبَّ) و(ثَمَّ) فيقال (رُبَّت) و(ثَمَّت)؛ فتكون التاء متصلة بـ(لا) حُكُما، وهذا مذهب الخليل وسيبويه والكسائي وأئمة النحو والقراءة؛ فعلى هذا يوقف على التاء أو على الهاء بدلًا منها؛ فالكسائي وقف عليها بالهاء، والباقون بالتاء تبعًا للرسم، وأجمعوا على أنه لا يجوز الوقف على (لا) والابتداء بـ(تحين). وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: إن (التاء) مفصولة من (لا) موصولة (بحين)، قال: فالوقف عندي على (لا) والابتداء بـ(تحين) لأني نظرتُها في الإمام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه ﴿ولا تحين﴾ (التاء) متصلة بـ(حين). [اهـ. مقدسي].

قال ابن غازي في شرحه: ويؤيد قول أبي عبيد ما ذكره ابن الجزري في النشر حيث قال: "إني رأيتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه: (لا) مقطوعة و(التاء) موصولة بـ(حين)، ورأيت به أثر الدم، وتتبعت فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيتُه كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية من القاهرة المحروسة».

وقال المقدسي في شرحه على الجزرية: وأنا رأيتُه أيضًا ورأيتُ أثرَ الدم فيه، وغالبُ أهل القاهرة إذا توجَّهَتْ على أحدِ منهم يمينٌ لا يُحَلَّفُ إلا عنده؛ بالمكان الذي ذكره. قال القسطلاني: والأكثرون على خلاف ذلك، وحملوا ما حكاه أبو عبيد على أنه مما خرَجَ في خطِّ المصاحف عن القياس. اهد. ومعنى حين: الوقت، ومعنى مناص: الفرار، فيكون: فنادَوْا وليس الوقتُ وقتَ فرار. [اهد. شرح القول المفيد].

ومنها قوله تعالى: ﴿حَمَّ ۞ عَسَقَ ۞﴾ [الشورى: الآيتان ١، ٢] فقوله: ﴿حَمَّ ۞﴾ كلمة و﴿عَسَقَ ۞﴾ كلمة أخرى.

* التتمة الثانية: في كلمات اتفقت المصاحف على وصلها:

منها قوله تعالى: ﴿ لَأَنفَشُوا مِنْ حَوْلِكُ ﴾ [الآية ١٥٩] بآل عمران كلمة واحدة، واللام للتوكيد، وهمزة الوصل متصلة بها، وكذا قوله: ﴿ لَأَتَبَعْنَكُمُ ۗ [الآية ١٦٧] بآل عمران أيضًا، و﴿ لَأَتَبَعْتُكُم ۗ [الآية ٨٣] بالنساء، و﴿ لَأَنتَدَوْا ﴾ [الآية ١٦] بالرعد، و﴿ لَأَبْنَعُوا ﴾

[الآية ٤٢] و ﴿ لَاَقَهَ ذُوكَ ﴾ [الآية ٧٣] بالإسراء، و ﴿ لَأَصَطَفَى ﴾ [الآية ٤] بالزمر. وشبه ذلك.

ومنها قوله تعالى: ﴿ يُبَنَّؤُمُ ﴾ [الآية ٩٤] بـ «طله» كلمة واحدة، يعني أنهم كتبوا بعد النون واوًا موصولة بها، وفيه وصلُ حرف النداء بالباء الموحدة أيضًا.

ومنها ﴿ حِنَيِذِ ﴾ [الواقعة: الآية ٨٤] و ﴿ يَوْمَبِذِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٦٧] كلمتان متصلتان، ومنها ﴿ مَهْمَا ﴾ [الآية ١٣٧] بالأعراف، و ﴿ نِيبًا ﴾ [الآية ٥٨] بالبقرة و[الآية ٨٥] بالنساء، و ﴿ رُبُعَا ﴾ [الآية ٢٦] بالحِجْر، وكذا ﴿ وَيُكَأَنَ ﴾ [الآية ٢٨] و ﴿ وَيُكَأَنَّهُ ﴾ [الآية ٢٨] معًا بالقصص بوصل الياء التحتية بالكاف فيهما. ومنها ﴿ مِنسَأَتُهُ ﴾ [الآية ١٤] بسورة سبأ بوصل النون بالسين المهملة.

ومنها قوله: ﴿مَا عَنِتُمُ ۗ [الآية ١١٨] بآل عمران و[الآية ١٢٨] بالتوبة، و﴿لَنِنْتُمُ ﴾ [الآية ٧] بالحجرات بوصل النون بالتاء الفوقية من غير دال بينهما في الثلاثة.

وقد جمع بعضهم ذلك في قوله:

عَنتُمْ برسْم قد أتتْ في ثلاثة بتاءٍ فلا تَرْسِمْ بدالِ أَخا العُلا ففي آل عمرانَ أتَتْ وبتوبَة وبالحُجُراتِ اخْتِم كذا نَقَل المَلَا

ومنها قوله: ﴿ سَلَسِلاً ﴾ [الآية ٤] بسورة الإنسان بوصل اللام بالسين المهملة وهي كلمة واحدة باتفاق المصاحف. ومنها قوله: ﴿ مَنَاسِكُ عُمُ اللهِ عَمَانَ اللهِ اللهِ عَمَانَ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اله

ومنها (ال) المعرّفة فإنها لكثرة دَوْرِها نُزلتْ منزلة الجزء مما دخلت عليه، فوُصِلت. ومنها (ياء النداء) فإنها لمّا حُذفت أَلفُها بقيت على حرف الواو فاتصلت. ومنها (ها) من ﴿هَا وُلاَء ﴾ و هَانَاتُم ﴾ و هَاذَا ﴾، وكذا كل كلمة اتصل بها ضميرٌ متصل سواء كان على حرف واحد أو أكثر نحو ﴿رَبّي ﴾ و ﴿رُبُكُم ﴾، و ﴿رُبُكُم ﴾، و ﴿رُبُكُم ﴾، و ﴿رُبُكُم ﴾

و ﴿رُسُلُكُم ﴾، و ﴿أنجيكم ﴾ و ﴿ يُعْمِيكُم ﴾، وكذا حروف المعجم في فواتح السور ﴿ الْمَصَ ۚ ﴾ ﴿ الْمَتَى ۚ ﴾ ﴿ اللَّهِ ﴿ اللَّمْ ﴾ ﴿ حَمَّ ۞ ﴾ ، إلا قوله: ﴿ حَمَّ ۞ ﴾ فإنه كُتب مقطوعًا كما تقدم.

ثم اعلم أن ما ذكره القراء مِن قولهم هذا مقطوع وهذا موصول المراد به القطع والوصل في كل شيء بِحَسَبِه؛ فمعنى القطع في أن لآك المفتوحة الهمزة و إن لن وان ما المكسورة الهمزة المخففة النون و إن لَه المكسورة الهمزة والمفتوحة أيضًا واي مَا والمفتوحة أيضًا واي مَا والمفتوحة أيضًا عمّا بعدها كما ترى، ومعنى الوصل فيها رسمُها بغير نون مع وصل الحرف الأول بالثاني في عمّا وحمن و واعمن و وايمن كما ترى، ومعنى الوصل في وإلّاك المكسورة الهمزة ومعنى الوصل في ومعنى الوصل في ويمّن كما ترى، ومعنى الوصل في وممن كما ترى، ومعنى الوصل في واللهمزة الهمزة ومعنى الوصل في والمنانية في وممن كما ترى، ومعنى الوصل في والمنانية كما ترى، ومعنى الوصل في والمنانية كما ترى، ومعنى الوصل عدم كتابة الميم الأولى، ومعنى الوصل في وأمّا المفتوحة الهمزة كتابتها بميم واحدة كما ترى.

فإن قيل: ما ثمرةُ معرفة المقطوع والموصول؟

أجيب: بأن ثمرتَه جوازُ الوقف على إحدى الكلمتين المقطوعتين باتفاق، ووجوهُ على الأخيرة من الموصولتين باتفاق أيضًا، وأما ما اختُلف في قطعه ووصله فيجوز الوقفُ على كلتا الكلمتين نظرًا إلى قطعهما، ويجب على الأخيرة نظرًا إلى وصلهما. اه.

قال في الإتحاف: فجميعُ ما كُتب موصولًا مما ذُكر وغيره لا يجوز الوقفُ فيه إلا على الكلمة الأخيرة منه لأجل الاتصال الرسمي، ولا يجوز فصلُه بوقفِ إلا برواية صحيحة، ومن ثَمَّ اختير عدمُ فصلِ ﴿وَيْكَأْنَكُ ﴾ و﴿وَيْكَأْنَدُ ﴾ كما تقدَّم مع وجود الرواية بفصله. نعم روى قتيبة عن الكسائي التوسُّع في ذلك، والوقف على الأصل، لكن الذي استقرَّ عليه عملُ الأئمة والمشائخ القراء ما تقدَّم من وجوب الوقف على الكلمة الأخيرة، وهو الأخرى والأولى بالصواب كما في النشر. اه.

الفصل الثالث

في بيان الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المدّ

وهو ثلاثة أنواع:

* النوع الأول: في حذف الألف وثبوتها:

اعلم أن كلَّ ألفٍ حُذفت في الوصل اللتقاء الساكنَيْن فإنها ثابتةٌ رسمًا ووقفًا نحو ﴿ فَإِن كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء: الآية ١٧٦]، و ﴿ ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ ﴾ [الأعرَاف: الآية ٢٢]، و ﴿ عَن تِلَكُمُا ٱلسَّجَرَةِ ﴾ [الأعراف: الآية ٢٢]، وهُدَّعَوا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٩]، و ﴿ وَأُسْتَبَقَا ٱلْبَابَ ﴾ [يوسف: الآية ٢٥]، و ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّلَيْنِ ﴾ [الكهف: الآية ٣٣]، و ﴿ وَقَالَا ٱلْحَمَّلُ﴾ [النمل: الآية ١٥]، و﴿وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ﴾ [التحريم: الآية ١٠]، و﴿فَأَضَلُونَا ٱلسَّبِيلَا ﴾ [الأحزَاب: الآية ٦٧]، و﴿ قُلْنَا أَحِمَلُ فِيهَا ﴾ [هُود: الآية ٤٠]، و﴿ يَثَأَيُّهَا ﴾ حيث وقعَ نحو ﴿ يَنَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ [البَقَرة: الآية ٢١]، و ﴿ يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ ﴾ [المَائدة: الآية ٤١]، و ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلنِّينُ ﴾ [الأنفَال: الآية ٢٤]، و ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ﴾ [البَقَرة: الآية ١٠٤] إلا ثلاثة مواضع﴿أَيُّهُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الآية ٣١] بالنور، و﴿يَتَأَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الآية ٤٩] بالزخرف. و﴿أَيُّهُ ٱلنَّقَلَانِ﴾ [الآية ٣١] بالرحمان، فوقف عليها بالألف أبو عمرو والكسائي، ووقف الباقون بغير ألفِ اتباعًا للرسم، وكذا كل ألف منقلبة عن ياءٍ حُذفت في الوصل الالتقاء الساكنين فإنها ثابتة في الوقف نحو ﴿ أَلْقَنَّلَى الْحُرُّ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٨]، و﴿ مُوسَى ٱلْكِنْبَ [البَقَرَة: الآية ٥٣]، وهُومِنْ إِمْدَى ٱلْأُمَمِ [فاطِر: الآية ٤٢]، وهُوذِكَرَى ٱلدَّارِ ﴾ [صَ: الآية ٤٦]، و﴿ لَإِمْدَى ٱلْكُبْرِ ﴾ [المدَّثُر: الآية ٣٥]، ونحو ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٧]، و﴿وَءَاتَى ٱلزَّكُوٰةَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٧، وغيرها]، و﴿وَيَأْهِبُ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: الآية ٣٣]، و﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٧]، و﴿ يُوَقَّ ٱلصَّنبُرُونَ﴾ [الزُّمَر: الآية ١٠]، وما أشبه ذلك من الأسماء والأفعال.

وأما قوله: ﴿فَلَمَّا تَرَّيَا﴾ [الآية ٦١] بالشعراء فبإثبات الألف بعد الهمزة المفتوحة في الوقف دون الرسم؛ لأنه رُسم بألف واحدة بعد الراء في جميع المصاحف، وقياسه أن يُرسم بألف وياء. واختُلف في الألف الثابتة والمحذوفة في الرسم: هل هي الأولى أو الثانية؟ فذهبَ الداني إلى أن الأولى هي المحذوفة، وأن الثابتة هي الثانية، وذهبَ غيرُه إلى أن الأولى هي المحذوفة، وهو الصحيح.

* تنبيهان:

التنبيه الأول: في كلمات اتفق القراء على إثبات الألف فيها عند الوقف لثبوتها رسمًا في جميع المصاحف قوله: ﴿ وَلَيَكُونَا وَصَلَى [الآية ٢٦] بالبقرة، وقوله: ﴿ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّغِينَ ﴾ [الآية ٢٥] بسورة العلق، وقوله: ﴿ لَتَشَفّا بِالنّامِيةِ ﴾ [الآية ١٥] بسورة العلق، وفي إذًا ﴾ المنونة حيث وقعت نحو ﴿ فَإِذَا لاَ يُؤْتُونَ ﴾ [النساء: الآية ٥٣]، و ﴿ إِذَا لاَ يَبْنَوُنَ ﴾ [الإسراء: الآية ٢٦]، وشبه ذلك. وكذا اتفقوا

على إثبات الألف وقفًا في قوله: ﴿لَكِنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّ﴾ [الآية ٣٨] بالكهف؛ لأن الألف ثابتةٌ في الرسم فيها أيضًا، والوقفُ تابع للرسم. اهـ.

ومنها قوله: ﴿ اللَّهُ وَمُلَّا بِالْحَزَابِ ؛ فنافع وابن عامر وشعبة وكذا أبو جعفر قرأوا بألف بعد النون واللام وصْلًا ووقفًا في الثلاثة تبعًا للرسم، وابنُ كثير وحفصٌ والكسائيُ وخلَفٌ بإثباتها في الوقف دون الوصل، والباقون بحذفها في الحالين.

ومنها قوله: ﴿ سَكَسِلاً ﴾ [الآية ٤] بسورة الإنسان قرأه نافع وهشام وشعبة والكسائي، وكذا أبو جعفر بالتنوين وصلًا، وبإبداله ألفًا وقفًا، والباقون بغير تنوين وَصلًا. واختلفوا في الوقف؛ فوقف البصري ورَوْحٌ بالألف تبعًا للخط، وحمزةُ وقنبل وكذا رويسٌ وخلَفٌ بإسكان اللام مِن غير ألفٍ تبعًا لِلَّفظ، والبرِّي وابن ذكوان وحفص لهم الوجهان: الوقفُ بالألف، والوقفُ بالسكون.

ومنها قوله: ﴿قَارِيرًا ﴿ قَارِيرًا ﴾ [الآيتان ١٥، ١٦] بسورة الإنسان أيضًا؛ فيهما للقراء خمسة أوجه:

الأول: تنوينهما وصلًا، والوقفُ عليهما بالألف لنافع وشعبة والكسائي وأبي جعفر.

والثاني: تنوينُ الأول، والوقفُ عليه بالألف، وتركُ التنوين من الثاني والوقف عليه بالإسكان للمكي وخلف.

والثالث: تركُ التنوين منهما والوقفُ على الأول بالألف لكونه رأس آية، وعلى الثاني بالإسكان للبصري وابن ذكوان وحفص وروح.

والرابع: ترك التنوين منهما وصلًا والوقفُ عليهما بالألف لهشام.

والخامس: تركُ التنوين منهما وصلاً، والوقف عليهما بالسكون لحمزة ورويس. والحاصل أن الذين يقفون عليهما بالألف: نافعٌ وشعبة وهشام والكسائي، وكذا أبو جعفر، والذين يقفون على الأول بالألف وعلى الثاني بالسكون: ابنُ كثير وأبو عمرو وابن ذكوان وحفص، وكذا روح وخلف، والذي يقف عليهما بالسكون: حمزة وكذا رويس. اه.

* النوع الثاني: في حذف الواو وثبوتها عند الوقف:

قال الحافظ السيوطي في الإتقان: والسرُّ في حذف الواو من هذه الأفعال الأربعة: التنبيه على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول الفعل المتأثر به في الوجود. أما: ﴿وَيَدَعُ ٱلْإِسْنُ بِالشَّرِ ﴾ [الإسرَاء: الآية ١١] فيدل على أنه سهلٌ عليه ويسارع فيه كما يسارع في الخير، بل إثباتُ الشر من جهة ذاته أقربُ إليه من الخير، وأما ﴿وَيَمْحُ اللهُ ٱلْكُولُ الشّورى: الآية ٢٤] فللإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله، وأما ﴿يَوْمُ يَدَعُ ٱلدَّاعِ القَمَر: الآية ٢] فللإشارة إلى سرعة قبول الدعاء وسرعة إجابة الداعين. وأما ﴿سَنَدُعُ ٱلزَّبَانِيةَ ﴿ اللهُ اللهُ

الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. ولِحَذف الواو من هذه المواضع الخمسة أشار في اللؤلؤ المنظوم فقال:

يَمْحُ بِشُورَى يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ مَعْ ويدْعُ الإنسانُ سندْعُ الواوَ دَعْ وهـ كنا وصالِحُ الناعِ الدِي وَرَدُ في سورةِ التحريم فاظْفَرْ بالرَّشَدْ

وكُلُّ فعلِ مضارع أُسند إلى الفاعل الظاهر فإنه بحذف الواو رسمًا ولفظًا، وصلًا ووقفًا؛ نحو وَيَعُكِدُلُ الَّذِينَ [المَائدة: الآية ٥٣]، و ويَجُكِدُلُ الَّذِينَ [الكهف: الآية ٥٦] وشبه ذلك، ما لم تكن الواوُ لامَ الفعل، فإن كانت لامَ الفعل ثبتت رسمًا ووقفًا، وحُذفت وصلًا لالتقاء الساكنين نحو ما تَنْلُوا الشَّيَطِينُ [البَقَرَة: الآية ١٠٦]، و يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَائُ [الرَعد: الآية ٣٩] و فيرَجُوا اللَّهَ [الأحزاب: الآية ٢١، وغيرها] وما أشبه ذلك.

وأما الفعل الذي في أوّله نون فهو بغير واو رسمًا ولفظًا، وصلًا ووقفًا؛ نحو ﴿وَمَا لَوْمُ الْفَعْلِ اللَّهِ الْأَمُوسُلِينَ﴾ [الأنعَام: الآية ٤٨] ما لم تكن الواوُ لامَ الفعل أيضًا، فإنْ كانت لامَ الفعل ثبتتْ رسمًا ووصلًا ووقفًا نحو ﴿نَدْعُوا﴾ [النّحل: الآية ٨٦] وما أشبهه.

* النوع الثالث: في حذف الياء وثبوتها عند الوقف:

اعلم أن الياءات التي في أواخر الكلمات القرآنية تنقسم إلى قسمين: الأول: اتفقت المصاحف العثمانية على إثباته. والثاني: اتفقت على حذفه.

فأما القسمُ الذي اتفقت على إثباته: فهو ينقسم إلى ما يكون بعد الياء منه متحرك، وما يكون بعدها ساكنٌ: فما كان بعدها منه متحركٌ: ثبتت الياءُ فيه وصْلًا ووقفًا لجميع القرّاء نحو ﴿ إِنِي آَعَلُمُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٠] و﴿ أَنصَارِى إِلَى اللَّهِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٥٢]

و ﴿ وَطَهِرْ بَيْتِي لِلطَّآهِفِينَ ﴾ [الحج: الآية ٢٦]، وما كان بعدها منه ساكن حُذِفت في الوصل لأجله وثبتت في الوقف لعدمه نحو قوله: ﴿ وَلَا تَسْقِي اَلْمَرَتَ ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٦] و ﴿ وَيُوتِي الْحَكَمَة ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٦] و ﴿ وَأَنِي الْمَكَلَ لَكُيْلَ ﴾ الْجِحْمَة ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٦] و ﴿ وَأَنِي الْمَكَلَ اللّهِ ٢٠] و ﴿ وَأَنِي اللّهِ ٢٠] و ﴿ وَأَنِي اللّهِ ٢٠] و ﴿ وَأَنِي اللّهِ ٢٠] و ﴿ وَأَنْدِي اللّهِ ١٠] و ﴿ وَأَنْدِي اللّهِ ٢٠] و ﴿ وَأَنْدِي اللّهِ ١٠] و ﴿ وَاللّهِ ١٠] و ﴿ وَاللّهِ ١٠] و ﴿ وَاللّهِ ١٠] و ﴿ وَاللّهُ وَالْمُولِّ وَاللّهُ وَالّ

ثم اعلم أن لبعض هذه الياءات الثابتة نظائرَ محذوفة خَطًا؛ فلا بد للقارىء من معرفتها لئلا تلتبس الثابتة بالمحذوفة، فيذهبَ إلى جواز حذف الثابت منها، وحاذفه لاحِن، واللاحن في القرآن آثِم.

فالثابتة سبعة عشر حرفًا في أربعة وعشرين موضعًا وهي: ﴿وَٱخْشُونِ وَلِأَتِمَ ﴾ [الآية ٢٥] وَ اللهِ ١٥٠] و ﴿ اللهِ ١٥٠] و ﴿ اللهِ ١٥٠] و ﴿ اللهِ ١٥٠] و ﴿ اللهِ ١٣٠] باللهِ عمران، ﴿ وَوَمَ يَأْتِي بَعْضُ عَايَنتِ رَبِكِ ﴾ [الآية ١٥٠]، ﴿ وَقُلَ إِنِّنِي هَدَيْنِي رَبِّكِ ﴾ [الآية ٢٥١] بالأنعام، ﴿ وَقُمْ يَأْتِي مَنْ يَنِي فَلَا ﴾ [الآية ١٦٠] بالأنعام، ﴿ وَقُمْ يَأْتِي مَنْ يَنِي فَلَا ﴾ [الآية ١٠٠] بيونس ﴿ وَكَيْدُونِ جَيعًا ﴾ [الآية ١٥٥] بهود، ﴿ مَا نَبْغِي ﴾ [الآية ٢٥] مِن كُنتُم فِي شَكِ و ﴿ وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ [الآية ١٠٠] بيوسف، ﴿ يَوْمَ تَأْتِي حَكُلُ نَفْسٍ ﴾ [الآية ١١١] بالنحل، ﴿ وَلَا تَتَعَلَيْ عَن شَيْءٍ ﴾ [الآية ٢٠] بالنحل، ﴿ وَلَا يَتَعَلَى عَن شَيْءٍ ﴾ [الآية ٢٠] بالنحل، ﴿ وَلَا يَعْمُونَ وَأَطِيعُونَ ﴾ [الآية ٢٠] بالنحل، ﴿ وَلَا يَتَعَلَى اللّهِ ١٠] بالنحل، ﴿ وَلَا يَعْمُونَ وَأَطِيعُونَ ﴾ [الآية ٢٦] بيس، ﴿ لَهُ وَيَعِي وَاطِيعُونَ ﴾ [الآية ٢٠] بالزمر، ﴿ وَلَوْلَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَوْلَ اللهُ اللهُ وَلَكُمُ ﴾ [الآية ٢٠] بالزخرف؛ على القول بأنها مرسومة بالياء في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿ يَنْجَادِكَ الّذِينَ أَمْنُونُ ﴾ [الآية ٢٦] بالزمر. ﴿ وَاللهُ اللهُ اللهُ الله عنكبوت، ﴿ يَعِبَادِكَ اللّذِينَ أَشَرَوُلُ ﴾ [الآية ٢٦] بالزمر.

وأما النظائر المحذوفة فهي وإن كانت مذكورة في الزوائد الآتية، لكن أردتُ أن أذكرها هنا لِكَوْنِ ذِكْرِ الشيء مع نظيره أقربَ لِلْفَهْم، وأوضحَ وأتَمَّ، وعدَّتُها سبعة عشر حرفًا في عشرين موضعًا وهي:

﴿ وَٱخْشُونِ وَلا ﴾ [الآية ٢٥] بالمائدة، ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكُلَّمُ ﴾ [الآية ١٠٥] بهود، ﴿ النَّبِعُونِ ﴾ [الآية ٣٥] بالأنعام، ﴿ الْمُهْنَدِ ﴾ [الآية ٢٥] بالأنعام، ﴿ الْمُهْنَدِ ﴾ [الآية ٢٥] بالإنعام، ﴿ الْمُهْنَدِ ﴾ [الآية ٢٥] بالإسراء و[الآية ١٥] بالكهف، ﴿ مُمَّ كِيدُونِ فَلا ﴾ [الآية ١٩٥] بالأعراف، ﴿ مَا كُنَا بَنْغُ ﴾ [الآية ٢٤] بالكهف، ﴿ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ﴾ [الآية ٢٠] بال عمران، ﴿ فَلا تَتَعَلَى ﴾ [الآية ٤٦] بالكهف، ﴿ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الآية ٢٥] بالأنبياء، ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَقِ ﴾ [الآية ٢٠] بالإسراء، ﴿ دُعَاءٍ ﴿ وَمَنَ اللَّهِ ١٤] بالإسراء، ﴿ دُعَاءٍ ﴿ وَالَّيْنَ ﴾ [الآيتان والآية ٢٠] بالإسراء، ﴿ وَمَلَةٍ ﴿ اللَّهِ ١٤] بالزمر. اهد. ١٥ مَا مُولِي وَيَعِادٍ اللَّهِ ١٤] بالزمر. اهد.

وأما القسم الذي اتفقت المصاحف على حذفه فهو الذي يُعَبَّر عنه في فن القراءات بالزوائد: وإليه أشار الشاطبي في الحِرْزِ بقوله:

ودونَكَ يا آتِ تُسَمَّى زوائدَ لأَنْ كُنَّ عَنْ خَطِّ المصاحف مَعْزِلا وسُميت بذلك لزيادتها على المتَّبَع؛ وهو رسم المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها، وهو قياسي واصطلاحي.

فالقياسي: ما وافق فيه اللفظُ الخطَّ، والاصطلاحي: ما خالفه ببدل أو زيادةٍ أو حذفِ أو وصلٍ أو فصلٍ، وضابطُها أن تكون الياءُ محذوفة رسمًا، مختَلفًا في إثباتها وحذفها وصلًا، أو وصلًا ووقفًا، ولا يكون ما بعدها إذا ثبتت إلا متحركًا، وهي تكون في الأسماء نحو ﴿ اللَّهَ عَلَى اللَّهَ ١٦] و ﴿ اللَّهَ ١٦] و ﴿ اللَّهَ ١٦] و ﴿ اللَّهَ ٤١] و ﴿ اللَّهَ ١٤] و ﴿ يَتَقِ ﴾ [الطّلاق: الآية ٢] و ﴿ اللَّهَ ١٤]، فهي في و يُتَمِّ اللهُ الكلمة، وتكون فاصلةً وغيرَ فاصلة.

فأما غيرُ الفاصلة فخمسٌ وثلاثون: منها ثلاث عشرة أصلية وهي ﴿ اللَّهِ ١٠٥] في هود، [الآية ١٠٥] في هود، [الآية ١٠٥] في القمر موضعان، و ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾ [الآية ١٠٥] في هود، و ﴿ اَلْمُهُ تَدِّ ﴾ [الآية ١٧] في الكهف، و ﴿ مَا كُنَا نَبَعْ ﴾ [الآية ١٤] بالكهف، و ﴿ وَالْبَادِ ﴾ [الآية ٢٥] في الحج، و ﴿ كَالْجُوابِ ﴾ [الآية ١٣] في سبأ، و ﴿ اَلْجَوابِ ﴾ الآية ٢٠] في يوسف، و ﴿ مَن يَتَ عَم عسق، و ﴿ الآية ٢٠] في يوسف، و ﴿ مَن يَتَ عَه وَ الآية ٢٠] في يوسف، و ﴿ مَن يَتَ عَه اللَّهِ ١٠] فيه أيضًا.

وغيرُ الأصلية منها اثنتان وعشرون وهي ثنتان في البقرة ﴿إِذَا دَعَانِّ﴾ [الآية ١٨٦] و﴿وَاَتَقُونِ يَتَأُولِي ٱلْأَلْبَنبِ﴾ [الآية ١٩٧]، وثنتان في آل عـمـران ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِّ﴾ [الآية ٢٠]

و ﴿ وَخَافُونِ ﴾ [الآية ١٨]، وفي المائدة ﴿ وَانْخَشُونِ وَلا ﴾ [الآية ٤٤]، وفي الأنعام ﴿ وَقَلْ هَدَانِ ﴾ [الآية ١٩٥]، وفي هود ثنتان ﴿ فَلا هَدَانِ ﴾ [الآية ١٩٥]، وفي يوسف ﴿ حَتَّى ثُوْنِ ﴾ تَتَعَلَٰنِ ﴾ [الآية ٢٦]، وفي يوسف ﴿ حَتَّى ثُوْنِ ﴾ [الآية ٢٦]، وفي الإسراء ﴿ لَيْنَ أُخْرَتَٰنِ ﴾ [الآية ٢٦]، وفي الإسراء ﴿ لَيْنَ أَخْرَتَٰنِ ﴾ [الآية ٢٦]، وفي النمل الآية ٤٤] و ﴿ إِن تَنَرَٰنِ ﴾ [الآية ٣٩] و ﴿ أَن تُعَلِّمِنِ ﴾ [الآية ٢٦] ، وفي النمل ثنتان ﴿ يَعِمَلِنِ ﴾ [الآية ٢٦] ، وفي الزمر ثنتان ﴿ يَعِمَلِنِ ﴾ [الآية ٢٦] ، وفي الزمر ثنتان ﴿ يَعِمَلِنِ ﴾ [الآية ٢٦] ، وفي الزمر ثنتان ﴿ يَعِمَلِنِ ﴾ [الآية ٢٦] ، وفي الزمر ثنتان ﴿ يَعِمَلِنِ ﴾ [الآية ٢٦] ، وفي الزخرف ﴿ وَانَّيعُونِ هَلَا ﴾ [الآية ٢٦] ، وفي الزخرف ﴿ وَانَّيعُونِ هَلَا ﴾ [الآية ٢٦] ، وفي الزخرف ﴿ وَانَّيعُونِ هَلَا ﴾ [الآية ٢٦] .

وأما الفاصلة فستة وثمانون: الأصلية منها خمس وهي: ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الآية ٩] بالرعد، و﴿ٱلنَّلَافِ﴾ [الآية ١] و﴿ٱلنَّنَادِ﴾ [الآية ٤] و﴿إَلْنَادِ﴾ [الآية ٤] و﴿إِلَّالِهِ إِلَا يَسْرِ اللَّهِ ٤] وَ﴿إِلَّالِهِ اللّهِ ٤] بالفجر.

وغيرُ الأصلية إحدى وثمانون؛ وهي ثلاث في البقرة: ﴿ فَأَرْهَبُونِ ﴾ [الآية ٤٠] ﴿ فَأَتَّقُونِ ﴾ [الآيـة ٤١] و﴿ وَلَا تَكُفُرُونِ ﴾ [الآيـة ١٥٢]، وفي آل عـمـران ﴿ وَٱطِيعُونِ ﴾ [الآيـة ٥٠]، وفي الأعراف ﴿فَلا نُنظِرُونِ الآية ١٩٥] بضم أوله وكسر ثالثه، وفي يونس مثلها. وفي هود ﴿ ثُمَّ لَا نُنظِرُونِ ﴾ [الآية ٥٥]، وفي يوسف ثلاث: ﴿ فَأَرْسِلُونِ ﴾ [الآية ٤٥] و ﴿ وَلَا نَقُرَيُونِ ﴾ [الآية ٦٠] ﴿ أَن تُفَيِّدُونِ ﴾ [الآية ٩٤]، وفي الرعد ثلاث: ﴿ مَتَاكِ ﴾ [الآية ٣٠] و﴿عِقَابِ﴾ [الآية ٣٢] و﴿مَنَابِ﴾ [الآية ٢٩]. وفي إبراهيم ثنتان: ﴿وَعِيدِ﴾ [الآية ١٤] و ﴿ وَتَقَبُّ لَ دُعَآ ﴾ [الآية ٤٠]. وفي الحِجْر ثنتان: ﴿ فَلَا نَفْضَحُونِ ﴾ [الآية ٦٨] و ﴿ وَلَا يُّخُرُونِ﴾ [الآية ٦٩]. وفي النحل ثنتان: ﴿فَأَرْهَبُونِ﴾ [الآية ٥١] ﴿فَأَتَّقُونِ﴾ [الآية ٢]، وفي الأنبياء ثلاث: ﴿فَأَعْبُدُونِ ﴾ موضعان، ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ [الآية ٣٧]. وفي الحج ﴿نَكِيرِ ﴾ [الآية ٤٤]. وفي «المؤمنون» ستة: ﴿ بِمَا كَنَّبُونِ ﴾ موضعان، ﴿ فَٱنَّقُونِ ﴾ [الآية ٥٢] ﴿ أَن يَعْضُرُونِ ﴾ [الآية ٩٨] ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [الآية ٩٩] ﴿ وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ [الآية ١٠٨]. وفي الشعراء ست عشرة: ﴿ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ [الآية ١٢] ﴿ أَن يَقْتُلُونِ ﴾ [الآية ١٤] ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾ [الآية ٢٢] ﴿ فَهُوَ يَهُدِينِ ﴾ [الآيــة ٧٨] و ﴿ وَيُسْقِينِ ﴾ [الآيــة ٧٩] و ﴿ يَشْفِينِ ﴾ [الآيــة ٨٠] ﴿ ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ [الآية ٨١] و﴿ وَأَطِيعُونِ ﴾ ثمانية مواضع، و﴿ إِنَّ قَرْمِي كَذَّبُونِ ﴾ [الآية ١١٧]. وفي النمل ﴿ حَتَّى تَشْهَدُونِ ﴾ [الآية ٣٢] وفي القصص ثنتان: ﴿ أَن يَقْتُلُونِ ﴾ [الآية ٣٣] ﴿ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [الآية ٣٤]، وفي العنكبوت ﴿فَأَعْبُدُونِ﴾ [الآية ٥٦]، وفي سبأ ﴿نَكِيرِ﴾ [الآية ٥٤]، وفي فاطر مثله، وفي يَس ثنتان: ﴿وَلَا يُنْقِذُونِ ﴾ [الآية ٢٣] ﴿فَأَسْمَعُونِ ﴾ [الآية 70]، وفي الصافات ثنتان: ﴿ لَتُرِينِ ﴾ [الآية ٢٥] ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾ [الآية ٩٩]، وفي صَ ثنتان: ﴿ عِقَابِ ﴾ [الآية ١٤] و﴿ عَلَابِ ﴾ [الآية ٢٨] و وعَالِمُ وفي الزمر ﴿ فَاتَقُونِ ﴾ [الآية ٢١] و وَاَلِمِعُونِ ﴾ [الآية ٢٠] عافر ﴿ عِقَابِ ﴾ [الآية ٢٥] و وَاللَّمِعُونِ ﴾ [الآية ٢٠] وفي قَ ثنتان: ﴿ مَا عَلَا وفي الدخان ثنتان: ﴿ رَبَّهُونِ ﴾ [الآية ٢٠] ﴿ فَاعَزَلُونِ ﴾ [الآية ٢٠] ، وفي قَ ثنتان: ﴿ وَعِيدِ ﴾ [الآية ٢٥] معًا. وفي الذاريات ثلاث: ﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الآية ٢٥] ﴿ أَن يُطْعِمُونِ ﴾ [الآية ٢٥] ﴿ وَالآية ٢٥] ﴿ وَعَيدِ ﴾ [الآية ٢٥] ﴿ وَالآية ٢٠] وفي القمر ستة: جميعهن ﴿ وَنُذُرِ ﴾ [الآية ٢١] وغيرها]، وفي الملك ثنتان: ﴿ يَذِيرٍ ﴾ [الآية ٢١] و ﴿ يَكِيرٍ ﴾ [الآية ٢١] ، وفي الفجر ثنتان: ﴿ وَلَيْكُونِ ﴾ [الآية ٣٦] ، وفي المحرسلات: ﴿ فَيَكِدُونِ ﴾ [الآية ٣٦] ، وفي الفجر ثنتان: فالجملة مائة وإحدى وعشرون ياء ، وإذا أضيف إليها ﴿ تَسْأَلُنِ ﴾ في الكهف تصير مائة واثنتين وعشرين اختلف القراء في إثباتها وحذفها، ولهم في ذلك أصولٌ تُعلم مِن ولئب القراءات فراجِعُها إن شئت؛ فهذا جميع ما وقعت فيه الياء الزائدة قبل المتحرك.

وقد أشار إلى ذلك شيخنا المتولي في كتابه اللؤلؤ المنظوم فقال:

يُرِدْنِ يُؤْتِ الوادِ يَقْضِ تُغْنِ يُنادِ هَادِ الحبِّ والرُّوم وفي وقِفْ بحذْفِ الياء عند السبعةِ وعن عليهم بِنصْلِ وادِي

باقتربت صالِ الجوار اخشَوْنِ يونُس نُنْجِ المؤمنين اليا احْذِفِ المؤمنين اليا احْذِفِ ألا بِسروم لِعَسلِيِّ وحَسمُسزةِ والخُلْفُ لِلْمَكِّيُ في يُسادِي

يعني أن القراء السبعة تقف عليها بحذف الياء إلا ثلاث كلمات: الأولى: قوله: ﴿وَمَا أَنتَ بِهَا وَقَفًا حَمرَةُ والكسائي باتفاق من الشاطبية، وبخُلف من الطيبة. والثانية: قوله: ﴿عَلَى وَادِ النَّمَلِ الآية ١٨] بسورته، أثبت الياء فيها وقفًا الكسائيُ باتفاقِ من الشاطبية، وبخلفِ من الطيبة أيضًا. والثالثة: قوله: ﴿يَوْمَ يُنَادِ النَّنَادِ [الآية ٤١] بسورة قَ أثبت الياء فيها وقفًا ابن كثير بخُلفِ من الشاطبية والطيبة، وأما أبو جعفر وخلف فحكمهما في هذه الكلمات كنافع وصلاً ووقفًا، إلا أن أبا جعفر زاد إثبات الياء في قوله تعالى: ﴿إِن يُرِدِنِ الرَّحْمَنُ وقفًا، وأما يعقوبُ فأثبت الياء في الجميع وقفًا.

تنبيه: بقيَ من الزوائد نوعان لا خلاف في حذف الياء منهما في الحالين:

أحدهما: ما حُذف من آخِر كُلُّ اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه سواء حُذف منه حرفُ النداء نحو ﴿ رَبِّ أَرِنِي ۗ [البَقَرَة: الآية ٢٦٠] ﴿ رَبِّ قَدُ ﴿ (يُوسُف: الآية ١٠١] ﴿ رَبِّ مَدُ لِي ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣٨] ﴿ رَبِّ ابْنِ لِي ﴾ [التّحريم: الآية ١١] وشبهها، أو لم يُحذف نحو ﴿ قُلْ يَعِبَادِ اللَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [الزُّمَر: الآية ١٠] ﴿ يَعِبَادِ فَاتَقُونِ ﴾ [الزُّمَر: الآية ١٦] ﴿ يَعَوِّمِ ﴾ النبقرة: الآية ٤٥] ﴿ يَكَرَبُ ﴾ [الفُرقان: الآية ٣٠] ﴿ يَكَأَبَتِ ﴾ [يُوسُف: الآية ٤] والياءُ في هذا النوع ياءُ إضافة كلمةٌ برأسها استُغني بالكسر عنها.

ولم يثبت في المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف وهما ﴿يَعِبَادِى ٱلَّذِينَ السَّرَفُوا ﴾ [الآية ٥٣] بالزمر، وموضعٌ فيه علافٌ وهو ﴿يَعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ [الآية ٦٨] في الزخرف فهو في مصاحف أهل خلافٌ وهو ﴿يَعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ [الآية ٦٨] في الزخرف فهو في مصاحف أهل المدينة والشام بياء، وفي مصاحف أهل العراق بغير ياء؛ فالقرّاء مُجمعون على حذف ذلك وصلًا ووقفًا إلا ما انفرد به رُويس في ﴿يَعِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ [الزُّمَر: الآية ١٦].

وثانيهما: ما حُذف رسمًا ولفظًا لأجل التنوين، وجُملتها ثلاثون حرفًا في سبعة وأربعين موضعًا نحو هُمُومِ [البَقَرَة: الآية ١٨٣] وهُبَاغِ [البَقَرَة: الآية ١٧٣] وهُعَادِ وأربعين موضعًا نحو هُمُومِ [البَقَرَة: الآية ١٤] وهُوعَاشِ [البَقرَة: الآية ١٧٦] وهُوعَاشِ [الأعرَاف: الآية ١٤] وهُوعَاشِ [الأعرَاف: الآية ١٤] وهُوكَاشِ [الرحمٰن: الآية ٤٥] وهُرَافِ [النحل: الآية ٢٥] وهُوكالِ [الرحمٰن: الآية ١٠] وهُركافِ [القيامة: الآية ٢٧] وهُمُقَيِّم [النحل: الآية ١٠] وهُركافِي [البَقرَة: الآية ٢٠] وهُركافِي [البَقرَة: الآية ٢٣] وهُركافِي [الرحمٰن: الآية ٢٣] وهُركافِي المُولِدِي [الرحمٰن: الآية ٢٣] وهُركافِي [الرحمٰن: الآية ٢٣] وهُركافِي المُولِدِي [الرحمٰن: الآية ٢٣] وهُركافِي [المُنْفِيةُ [المُنْفِيةُ [اللَّهُ ٢٣] وهُركافِيةً [الرحمٰن: الآية ٢٣] وهُركافِيةً إلَّهُ اللَّهُ ٢٨] وهُركافِيةً إلَانِهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللَّه

[القيامة: الآية ٢٧] وهُوأَيْدِ [الأعرَاف: الآية ١٩٥] وهُمَانِي [المَائدة: الآية ١٠٣] وهُزَانِ النور: الآية ٣] وهُوَانِ [الرحمان: الآية ٣] وهُوَانِ [الرحمان: الآية ٣] وهُوَانِ [الرحمان: الآية ٤٤] وهُوَانِ [الرّعد: الآية ١٠] وهُولَعَالِ [يُونس: الآية ٨٣] وهُولِكَافِ [الزُّمَر: الآية ٣٣] وهُولِكَافِ [التّوبَة: الآية ١٠٩].

وقف ابن كثير بالياء في أربعة أحرف منها في عشرة مواضع وهي: ﴿هَادٍ في خمسةٍ ؛ منها اثنان بالرعد، واثنان بالزمر، والخامس بالطَّوْل [غافر]، ﴿ وَاتِ في موضِعَي الرعد، وموضع غافر، و﴿ وَالْ الآية ١١] بالرعد، و﴿ بَاقِ الآية ٢٩] بالنحل. فإن عُرِف الاسم بأل كـ ﴿ اللَّالِع الآية ١٨] و ﴿ اللَّه الله الله الله الله على الرفع والجر، أما في النصب فلا تُحذف الياء بحالِ سواء كان الاسم معرَّفًا بأل أو منونًا نحو ﴿ يَوْمَبِذِ يَتَبِعُونَ النَّاعِي ﴿ الله الآية ١٠٨]، و ﴿ وَدَاعِيًا إِلَى الله ﴾ [الأحزاب: الآية ٢٦]، و ﴿ وَدَاعِيًا إِلَى الله ﴾ [الأحزاب: الآية ٢٦]، و فودَاعِيًا إِلَى الله ﴾

تنبيه: ما حُذف من الكلمة مِن واو أو ألفٍ أو ياءِ للجازم غير ما مرّ فهو محذوف خطًا ولفظًا، ووصلًا ووقفًا؛ نحو ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٦] و ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٦] و ﴿ وَلَيْدُعُ وَالْبَقْرَة: الآية ٢٦] و ﴿ وَلَيْدُعُ وَلَا يَأْبُ الشَّهَدَآءُ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٨] و ﴿ وَلَى يَعْشُ ﴾ [الزخرف: الآية ٣] و نحو ﴿ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَآءُ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٨] و ﴿ وَلَيْحُشُ الّذِينَ ﴾ [النساء: الآية ٩] و ﴿ أَلَمْ تَدَ ﴾ [البَقرَة: الآية ٣٧] و ﴿ وَلَيْحُشُ الّذِينَ ﴾ [النساء: الآية ١٤] و ﴿ وَلَيْحُورَ اللّذِينَ إِلَى اللّهُ وَلَا تَبْعُ الْفَسَادَ ﴾ [القصص: الآية ٧٧] و نحو ﴿ وَلَا تَبْعُ الْفَسَادَ ﴾ [اللّه ٢٠] و ﴿ وَلَيْحُورَ اللّهِ ٤٧] و ﴿ وَلَيْحُورُ اللّهِ ٤٧] و ﴿ وَلَيْتُ وَلَا تَبْعُ اللّهُ ﴾ [النساء: الآية ١٠] و ﴿ وَلَيْحُورُ اللّهُ ﴾ [النساء: الآية ١٠] و ﴿ وَلَمْ نَقِ السّيَهَ ﴾ [النساء: الآية ١٠] و ﴿ وَلَمْ نَقِ السّيَهَاتِ ﴾ [الأعراف: الآية ١٠] و ﴿ وَلَمَ نَ يَعْضِ اللّهَ ﴾ [النساء: الآية ١٤] و ﴿ وَلَمْ نَقِ السّيَهَاتِ ﴾ [النساء: الآية ١٤] و ﴿ وَلَمْ نَقِ السّيَهَاتِ ﴾ [النساء: الآية ١٤] و ﴿ وَلَمْ نَقِ السّيَهَاتِ ﴾ [النساء: الآية ١٩] و ﴿ وَلَمَ اللّه ﴾ [النساء: الآية ١٩] و ﴿ وَلَمْ نَقِ السّيَهَاتِ ﴾ [النساء: الآية ١٩] و ﴿ وَلَمْ نَقِ السّيَهَاتِ ﴾ [النساء: الآية ١٩] و ﴿ وَلَمْ نَقِ السّيَهِ ذَلْكُ .

الفصل الرابع

في بيان هاء التأنيث التي تكتب تاءً مجرورة والتي تكتب هاءً

اعلم أن كل ما ذُكر في كتاب الله تعالى من هاءات التأنيث في الأسماء المفردة فهو مرسوم بالهاء نحو ودَعْوَة ووسكرَه فه وورسكالة ووهيئة ووالنُؤنَوكة وورسكالة وورسكة وورسكة وورسكة وورسكة وورسكة وورسكة وورسكة وورسكة ورسكة ورسكة

وهي على قسمين: قسم اتفقوا على قراءته بالإفراد، وقسم اختلفوا فيه _ أي في قراءته _ بالإفراد أو الجمع. فالمتفق عليه ثلاث عشرة كلمة؛ المتكرر منها ستة وهي ﴿رحمة﴾ و﴿فنعُمَة﴾ و﴿معصية﴾ وغير المتكرر سبعة: ﴿كلمة﴾ و﴿قرة﴾ و﴿قرة﴾ و﴿فطرة﴾ و﴿فطرة﴾ و﴿فطرة و﴿فطرة و﴿فطرة وَالله وَلّه وَالله وَالله

فأما ﴿ رحمة ﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة في سبعة مواضع وهي ﴿ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللّهِ ﴾ [الآية ٢١] بالأعراف، و﴿ رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرِكَنُهُ ﴾ [الآية ٢٦] بالأعراف، و﴿ رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرَكَنُهُ ﴾ [الآية ٣٧] بهود، و﴿ فَأَنظُر إِلَىٰ ءَاثْدِ رَحْمَتِ اللّهِ ﴾ [الآية ٣٧] بهود، و﴿ فَأَنظُر إِلَىٰ ءَاثْدِ رَحْمَتِ اللّهِ ﴾ [الآية ٣٧] بالروم، و﴿ أَهُمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ [الآية ٣٣] و﴿ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾ [الآية ٣٣] كلاهما بالزخرف. وقد جمعها شيخُنا المتولِّي في بيتين من اللؤلؤ المنظوم فقال:

يىرجُونَ رحْمَتَ وذِكْرُ رَحْمَتِ ورحْمَتُ اللهِ قريبٌ فاثْبُتِ ورَحْمَتُ الله بِهودَ مَعْ إلى آثارِ رحْمَتِ كُورُ خُرُفٍ كِللا وما عدا هذه السبعة يُرسم بالهاء نحو ﴿لا نَشْنَظُواْ مِن رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].

وأما ﴿ يَعْمَةُ فَرُسمت بالتاء المجرورة في أحد عشر موضعًا وهي: ﴿ وَأَذَكُوا يَعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَذَكُوا يَعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَذَكُوا يَعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذَكُوا يَعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذَكُوا يَعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذَكُرُوا يَعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذَكُرُوا يَعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذَهُمْ [الآية ١١] بالمائدة؛ و﴿ بَدَّلُوا يَعْمَتَ اللّهِ اللّهِ الآية ١١] بالمائدة؛ و﴿ وَيَعْمَتِ اللّهِ هُمْ اللّهِ الآية ٢٨] كلاهما بإبراهيم، و﴿ وَيَعْمَتِ اللّهِ هُمْ اللّهِ الآية ٢٨] مُولَقَدُوا يَعْمَتَ اللّهِ ﴿ [الآية ٣٨] ، ﴿ وَلَشَكُرُوا يَعْمَتَ اللّهِ ﴾ [الآية ٣٨] ، كُلُّ من الثلاثة بالنحل، و﴿ فِي الْبَحْرِ بِيعْمَتِ اللّهِ ﴾ [الآية ٢٨] ، بلقمان، و﴿ اذَكُرُوا يَعْمَتُ اللّهِ ﴾ [الآية ٢٦] ، بلقمان، و﴿ وَاذَكُرُوا يَعْمَتُ اللّهِ ﴾ [الآية ٢٦] بالطور.

وقد جمعها في اللؤلؤ المنظوم فقال:

ونِعْمَتُ الله عليكم في البَقَرْ كفاطرٍ وآل عمرانَ اشتَهَرْ والثاني في العُقُودِ مَعْ حَرْفَيْن جاءا بإبراهيم آخِريْن وُلُقْمَانَ ثَبَتْ وُمَوْضِعُ الطُّور ولُقْمَانَ ثَبَتْ

وما عدا هذه الأحد عشر رُسمت بالهاء كالثلاثة الأُول التي بالنحل؛ وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا يَحْصُوهَا ﴾ [الآية ١٨] وقوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِن نِعْمَةِ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [الآية ٧١]. وكالأولى من فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [الآية ٢١]. وكالأولى من إبراهيم ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [الآية ٢]، وكالأولى والثالثة

من العقود [المائدة] وهي قوله: ﴿وَأَذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [الآية ٧] وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَرّْمِهِ، يَنَقُومِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [الآية ٢٠].

وأما ﴿امرأة﴾ إذا أضيفت إلى زوجها فهي مرسومة بالتاء المجرورة، وذلك في سبعة مواضع وهي: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَنَ﴾ [الآية ٣٥] في آل عمران، و﴿أَمْرَأَتُ الْعَرِينِ﴾ [الآية ٣٠] اثنان في يوسف، و﴿أَمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [الآية ٩] في القصص، و﴿أَمْرَأَتَ نُوجٍ﴾ [الآية ١٠] و﴿وَأَمْرَأَتَ فُوجٍ﴾ [الآية ١١] الثلاثة في التحريم. والضابط في ذلك: أن كلَّ امرأةٍ تُذكر مع زوجها فهي مفتوحة التاء كما قال شيخنا المتولى:

وامرأةٌ مَعْ زوجِها قد ذُكِرَتْ فهاؤها بالتاءِ رَسْمًا وَرَدَتْ وامرأةٌ مَعْ زوجِها قد ذُكِرَتْ فهاؤها بالتاء والنّساء: الآية وما عدا هذه السبعة فهو مرسومٌ بالهاء نحو قوله: ﴿وَإِنِ أَمْرَأَةٌ خَافَتُ النّساء: الآية ١٢٨].

وأما ﴿سُنَةَ﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة في خمسة مواضع وهي: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَتُ اللَّوَلِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُولَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وقد جمعها شيخنا المتولي في اللؤلؤ المنظوم فقال:

سُنَّتُ فَاطْرِ وَفِي الأَنْفَالِ حَرْفٌ كَذَا فِي غَافْرِ ذُو بِالِ وما عدا هذه الخمسة رُسمت بالهاء نحو قوله: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوا ﴾ [الآية ٣٨] بالأحزاب.

وأما ﴿لَعْنَة﴾ فرُسِمَتْ بالتاء المجرورة في موضعين؛ الأول: قوله تعالى: ﴿فَنَجْعَـكُ لَعَنْتَ اللَّهِ عَلَى الْكَذِينَ﴾ [الآية ٦٦] بآل عمران. والثاني: قوله تعالى: ﴿وَالْمَانِينَهُ أَنَّ لَعَنْتَ اللَّهِ عَلَى الْكَذِينَ ﴿ إِلَا لَهُ اللَّهِ لَا يَالنور. وقد أشار إليهما شيخنا المتولي فقال:

لعنتُ في عمران وهو الأوَّلُ وموضعُ النور وليس يُشْكِلُ

وما عدا هذين الموضعين فمرسوم بالهاء نحو قوله: ﴿ أُولَكِكَ عَلَيْهِمْ لَعَنَهُ اللَّهِ ۗ [الآية ١٦١] بالبقرة و﴿ أُولَكِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَغَنَكَ اللَّهِ ﴾ [الآية ٨٧] بالبقرة و﴿ أُولَكِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَغَنَكَ اللَّهِ ﴾ [الآية ٨٧]

وأما ﴿معصية﴾ فرُسمتُ بالتاء المجرورة في موضعين وهما ﴿وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ كلاهما بالمجادلة، ولا ثالث لهما في القرآن.

وأما ﴿كلمة﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتُ كُلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسَّنَى ﴾ [الآية ١٣٧] بالأعراف [اهـ. من الشغر الباسم وشرح اللؤلؤ المنظوم].

وقال في الجوهر الفريد: قال أبو عمرو: وكُتِب في مصاحف أهل العراق ﴿وَتَمَّتَ كُلِمَتُ رَبِّكَ المُحْسَىٰ [الآية ١٣٧] في الأعراف بالتاء المجرورة ورسَمَهُ الغازي بنُ قيس بالهاء، ولم يعتمد الشاطبي وابن الجزري وصاحب المورد وغيرُهم إلا على الأوّل وهو القطع برسمه بالتاء كما في مصاحف العراق. [اهد. اختصار].

وما عدا هذا الموضع يُرسم بالهاء نحو ﴿وَتَمَّتَ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [هُود: الآية ١١٩] و﴿كَلِمَةٍ خَبِيثَةِ ﴾ [إبراهيم: الآية ٢٦] وشبه ذلك.

وأما ﴿بقيّة﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿بَقِيَتُ ٱللّهِ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [الآية ٨٦] بهود، وما عداها بالهاء نحو ﴿أُوْلُوا بَقِيَّةٍ ﴾ [الآية ١١٦] بهود، و﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَــُرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٨].

وأما ﴿قَرَتَ﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة في موضع واحد، وهو قوله: ﴿قُرَتُ عَيْنِ لِي وَلَكُ ﴾ [الآية ٩] بالقصص، وما عداها بالهاء نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْشُ مَّا أُخْفِى لَمُمُ مِن قُرَةِ أَعَيْنِ﴾ [الآية ١٧] بالسجدة، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَلِجِنَا وَذُرِّيَّائِنَا قُرَّةَ أَعْيُنِ﴾ [الفُرقان: الآية ٧٤].

وأما ﴿فِطْرَة﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الآية ٣٠] بالروم، ولا ثاني لها في القرآن.

وأما ﴿شجرة﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُومِ ﴿ اللَّهِ ٤٣] بالدخان، وما عداها يُرسم بالهاء نحو قوله: ﴿شَجَرَةِ ٱلْكَلْدِ﴾ [الآية ١٢٠] بـ (طله».

وأما ﴿جنَّة﴾ فرُسمت بالتاء في موضع واحد وهو قوله: ﴿وَجَنَتُ نَعِيمِ﴾ [الآية ٨٩] بالواقعة، وما عداها يرسم بالهاء نحو قوله: ﴿أَيْطُمَعُ كُلُّ ٱمْرِي مِنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّهَ نَعِيمِ ﴿ اللَّهِ ٣٨] بالمعارج.

وأما ﴿ابنة﴾ فرُسمت بالتاء في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمُ ٱبْنَتَ عِمْرَنَ﴾ [الآية ١٢] في التحريم، ولا ثاني له في القرآن.

وقد جمع ذلك شيخنا المتولي فقال:

مَعْصِيَتِ الرسولِ ثُمَّ فِطْرَتِ قُرَّتُ عينٍ وبقيتُ ابنتِ شجرةَ الدخانِ ثم كِلْمَتِ الأعرافِ جَنَّتُ التي في وَقْعَتِ

وأما القسم الذي اختلفوا في قراءته بالإفراد والجمع فهو اثنا عشر موضعًا منها قوله: «كلمات» في أربعة مواضع:

أَوْلِها: بالأنعام و ﴿ وَتَمَّتُ كَلِمَتُ رَبِكَ صِدْقًا وَعَدِّلاً ﴾ [الآية ١١٥] قرأها بالجمع نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر، وقرأها الكوفيون ويعقوب بالإفراد.

وثانيها: الأولى بيونس ﴿ كَذَالِكَ حَقَّتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوًّا ﴾ [الآية ٣٣].

وثالثها: الثانية بها [يونس] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتَ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۖ ۗ الآية ٩٦].

ورابعها: التي بغافر: ﴿وَكَذَاكِ كَقَتَ كَلِمَتُ رَبِكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا﴾ [الآية ٦] قرأهن البصريان وابن كثير والكوفيون بالإفراد، وقرأهن الباقون بالجمع. واتفقت المصاحف على كَتْب أُولَى يونس بالتاء المجرورة، واختلفت في الثانية وحرفِ غافر؛ فرُسِما في المدني والشامي بالتاء، وفي العراقي بالهاء، وقطع ابنُ الجزري وغيرُه بأنهما بالتاء، وعلى ذلك شرّاح الجزرية.

ثم إنك إذا نظرتَ لرسمهما هاء جاز لك الوقفُ عليهما بها لمن قرأهما بالإفراد، وإذا نظرتَ لرسمهما تاء أجريتَهما كنظائرهما.

والخامس: ﴿ اَينَتُ لِلسَّ آبِلِينَ ﴾ [الآية ٧] بيوسف، قرأها ابن كثير بالإفراد، والباقون بالجمع.

والسادس والسابع: ﴿غَيَنبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [الآية ١٠] معًا بيوسف؛ قرأهما المدنيان بالجمع، والباقون بالإفراد.

والثامن: ﴿ اَيْكُ مِن رَّبِهِ ﴿ الآية ٥٠] بالعنكبوت، قرأها ابنُ كثير وشعبةُ وحمزة والكسائي وخلف بالإفراد، وقرأها الباقون بالجمع.

والتاسع: ﴿فِ ٱلْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ ﴾ [الآية ٣٧] بسبأ قرأها حمزة بالإفراد، والباقون بالجمع.

والعاشر: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتِ مِّنَهُ ﴾ [الآية ٤٠] بفاطر، قرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وحفص وحمزة وخلَف بالإفراد، وقرأه الباقون بالجمع.

والحادي عشر: ﴿مِن نَمَرَتِ مِّنْ أَكْمَامِهَا ﴾ [الآية ٤٧] بِفُصِّلَت قرأها المدنيان وابنُ عامر وحفصٌ بالجمع، والباقون بالإفراد.

والثاني عشر: ﴿ مِمَالَتُ صُفَرٌ ﴾ [المرسلات: ٣٣] قرأه حمزة والكسائي وخلف وحفص بالإفراد، والباقون بالجمع.

ووقف ابنُ كثير وأبو عمرو والكسائي وكذا يعقوب على جميع ما تقدَّم من قوله: ﴿رَحَمَتُ ﴾ إلى هنا بالهاء، إلا ما قرأوه بالجمع من المختلَف في إفراده وجمعه؛ فقد وقفوا عليه بالتاء، كما أن الباقين يقفون على الجمع بالتاء. والوقفُ على الهاء لغةُ قريش وجماعةٍ من فصحاء العرب، والوقفُ بالتاء لغةُ طيىء، وقد أشار إلى ذلك شيخنا المتولي في اللؤلؤ المنظوم فقال:

وكلُّ ما فيه الخِلافُ يَجْرِي وذا جِسمالاتُ وآياتُ أتَسى وكلماتٌ وهوَ في الطَّوْلِ مَعا والغُرُفاتُ في سَبأ وبَيِّنَتْ غَيابَتُ الجُبُّ وخُلْفُ ثاني وقفَ الكسائيُ والبصْرِيُّ بها

جمْعًا وفردًا فبستاء فادر في يوسُفَ والعنكَبوتِ يا فتَى أنعامُهُ ثم بيونُسَ مَعا في فاطر وتَمراتِ فُصًلَتْ يُونُس والطَّوْل فَعِ المَعانِي إلا الذي بالجَمْعِ قال، انْتَبِها

وقد رسموا بالتاء المجرورة ستَّ كلمات وهي: ﴿يَتَأَبَّتِ﴾ [يوسف: الآية ٤] و﴿هَيَهَاتَ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٠] و﴿هَيَهَاتَ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٠] و﴿وَالَّ بَهَجَةِ﴾ [النمل: الآية ٢٠] و﴿وَلَاتَ﴾ [صَ: الآية ٣] و﴿اللَّتَ﴾ [النجم: الآية ١٩] لكن اختلفوا في الوقف عليها:

أما ﴿ يَتَأْبَتِ ﴾ [الآية ٤] وهو بيوسف ومريم والقصص والصافات فَوقفَ عليها بالهاء حلافًا للرسم - ابنُ كثير وابنُ عامر، وكذا أبو جعفر ويعقوب، ووقفَ الباقون بالتاء على الرسم. وأما ﴿ هَيَهَاتَ ﴾ [الآية ٣٦] في موضِعَي «المؤمنون»، فوقفَ عليها البزِّي والكسائي بالهاء، واختُلف عن قنبل؛ فقطع له بالتاء صاحبُ التيسير والشاطبية، وبذلك قرأ الباقون. وأما ﴿ مَهَاتِ ﴾ [البَقرة: الآية ٢٠٧] وهو في ثلاثة مواضع بالبقرة والنساء والتحريم. و ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَافِ ﴾ [الآية ٣] بص، و ﴿ وَلَاتَ بَهْ جَاءٍ ﴾ [الآية ٢] بالنمل، و ﴿ اللَّية ١٩] بالنجم، فوقف الكسائي عليها بالهاء، والباقون بالتاء، وخرج و ﴿ اللَّية ١٩] بالنجم، فوقف الكسائي عليها بالهاء، والباقون بالتاء، وخرج و ذَاتَ بَيْنِكُمُ ﴾ [الأنفال: الآية ١] المتفق على التاء فيه وقفًا.

* تنبيه: اعلم أن كلّ ما ذُكر في كتاب الله من الأسماء بالجمع مطلقًا فهو مرسومٌ بالتاء المجرورة؛ نحو ﴿ آلْبَقْرَة: الآية ١٩٩] و ﴿ بَيْنَتْ ﴿ [البَقَرَة: الآية ١٩] و ﴿ الْبَقْرَة: الآية ١٩] و ﴿ الْبَقْرَة: الآية ١٧] و ﴿ الْبُقْرَة: الآية ١٧] و ﴿ الْبُقْرَة: الآية ١٧] و ﴿ اللّهَ اللهِ اللهِ اللّهِ ١٤٤] و ﴿ اللّهَ اللهِ ١٤٤] و ﴿ اللّهَ ١٤٤] و ﴿ اللّهُ ١٤٤] و ﴿ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ١٤٤] و ﴿ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ١٤٤] و ﴿ وَاللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ اللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ اللللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللل

وكلُّ ما في القرآن من لفظ ﴿ اَلصَّمَا لَوْهَ ﴾ و﴿ اَلتَكُوّةَ ﴾ و﴿ اَلْحَيَوْةِ ﴾ فهو مرسوم بالهاء مُعَرَّفًا كان أو مُنكَّرًا ما لم يُضَف للضمير، وكلُّ ما فيه من لفظ ﴿ اَلتَرَيْنَةَ ﴾ و﴿ الغداة ﴾ و﴿ النّجَوْةِ ﴾ فهو مرسوم بالهاء أيضًا، وقد رسموا ﴿ تُقَنَّةُ ﴾ [الآية ٢٨] بآل عمران، و﴿ لَوَمَةَ كَوْمَ ﴾ الآية ٥٤] بالنور، و﴿ وَمَنَوْهَ ﴾ [الآية ٥٤] بالنور، و﴿ وَمَنَوْهَ ﴾ [الآية ٢٠] بالنجم، و﴿ وَمَنَوْهَ ﴾ [الآية ٢] بالتحريم، و﴿ وَمِنَوْهَ ﴾ [الآية ٢] بسورة قريش، كلها بالهاء أيضًا.

الفصل الخامس في تقسيم الوقف على مرسوم الخط

اعلم أن الوقف على مرسوم الخط ينقسم إلى قسمين: متفق عليه، ومختلف فيه. فالمتَّفقُ عليه تقدَّمَ بيانُه أوّل الباب في الوقف على المقطوع والموصول. والمختلف فيه ينحصر في خمسة أقسام: الإبدال، والإثبات، والحذف، والوصل، والقطع.

فأما الإبدال فهو إبدالُ حَرْفِ بآخر، كإبدال التاء المجرورة هاءَ لمن يقف بها على الكلمات السابق ذكرها، أو التنوينِ ألفًا للجميع نحو ﴿ سَجِيعًا عَلِيمًا ﴾ [النساء: الآية ١٤٨]، و ﴿ عَفُولًا رَّحِيًا ﴾ [الفُرقان: الآية ٢]، أو إبدال الهمزة ألفًا أو واوًا أو ياءً عند الوقف على المهموز لحمزة وهشام.

وأما الإثبات فهو على قسمين: أحدهما إثبات ما حُذف رَسْمًا، وثانيهما إثباتُ ما حُذِفَ رَسْمًا، وثانيهما إثباتُ ما حُذِفَ لفظًا. أما إثبات ما حُذِفَ رسمًا فينحصر في نوعين: الأول: هاءُ السكت، وهو من الإلحاق. الثاني: أحد حروف العلة الواقعة قبل الساكن المحذوفة لأجله.

أما النوع الأوّل: وهو (هاء السكت) فيجيء في خمسة أصول وكلمات مخصوصة.

الأصل الأول: (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، وذلك خمس كلمات (لِمَ) و(عَمَّ) و(فيم) و(بم) و(مِمَّ)، وقف البزِّي وكذا يعقوب بزيادة هاء السكت بخلافِ عنهما في الكلمات الخمس عِوَضًا عن الألف المحذوفة لأجل دخول حرف الجر على (ما) الاستفهامية، ووقف الباقون على الميم اتباعًا للرسم.

الأصل الثاني: الضميرُ المفرَد الغائبُ مذكَّرًا كان أو مؤنثًا، وذلك لفظ (هو) و(هي) حيث وقعا؛ أي سواء اقترنا بواوٍ أو فاءٍ أو لامٍ أم لا، وقفَ عليه يعقوبُ بزيادة هاء السكت، ووقف الباقون على الواو والياء اتباعًا للرسم.

الأصلُ الثالث: النون المشددة من ضمير جمع الإناث كيف وقع؛ سواءٌ اتصل باسم نحو ﴿ نِمَا يَهِنَ ﴾ [النُور: الآية ٢٦] و﴿ أَيُدِيهُنَ ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٦] و﴿ وَاَرْجُلِهِنَ ﴾ [الممتحنة: الآية ٢٦]، أو فِعْل نحو ﴿ وَءَانُوهُنَ ﴾ [النساء: الآية ٢٥] و﴿ لا تُخْرِجُوهُنَ ﴾ [الطّلاق: الآية ١٦] و﴿ عَلَيْهِنَ ﴾ [البّقرة: الآية ٢٢٨] و﴿ فِيهِنَ ﴾ أو حرف نحو ﴿ إِلَيْهِنَ ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٦] و﴿ عَلَيْهِنَ ﴾ [البّقرة: الآية ٢٩٨] و﴿ فِيهِنَ ﴾ [البّقرة: الآية ٢٩٨] و﴿ فِيهِنَ ﴾ [البّقرة: الآية ٢٩٨]. قال ابن الجزري في النشر: «وقد أطلقه بعضهم، وأحسبُ أن الصوابَ تقييده بما كان بعد هاء كما نقلوا، ولم أجد أحدًا مثّل بغير ذلك؛ فإن نصّ على غيره أحدٌ يوثق به رجعنا إليه، وإلا فالأمرُ كما ظهرَ لنا واللهُ أعلم » وقف عليه يعقوب بزيادة هاء السكت، ووقف الباقون على النون المشددة اتباعًا للرسم.

الأصل الخامس: النون المفتوحة التي في آخر الأسماء نحو ﴿ اَلْعَلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: الآية ٢، وغيرها] و﴿ اَلَّذِينَ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢، وغيرها] و﴿ اَلَّذِينَ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧، وغيرها] و﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: الآية ٨] وقف عليه يعقوب بزيادة هاء السكت، والباقون على النون اتباعًا للرسم [اهـ. إتحاف البشر، وشرح الدرة للرميلي].

وأما الكلمات المخصوصة فهي أربع: ﴿يَلُوَيْلَتَى ﴾ [المائدة: الآية ٣١]، و﴿يَتَأْسَفَى ﴾ [يوسف: الآية ٨٤]، و﴿بَحَسِّرَقَى ﴾ [الزمر: الآية ٥٦]، و﴿مَمَّ ﴾ الظرف المفتوح الثاء المثلثة نحو ﴿فَثَمَّ وَجَهُ اللَّهِ ﴾ [البَقَرة: الآية ١١٥] و﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ ﴾ [الإنسان: الآية ٢٠]؛ وقف رويسٌ باختلاف عنه بزيادة هاء السكت في الكلمات الأربع، ووقف الباقون على الألف في الكلمات الثلاث الأول، وعلى الميم المشددة ساكنةً في الكلمة الرابعة، ولا خلاف بينهم في حذف الهاء وصلًا في جميع ما ذُكر.

وأما النوع الثاني: وهو أحد حروف العلة: الألف، والواو، والياء. فنقول: أمَّا ما حُذف من الألف الساكن ففي كلمة واحدة وهي ﴿أَيُّهُ فِي ثلاثة مواضع ﴿أَيُّهُ الْنُوْمِنُونَ﴾ [الآية ٣١] إلى النور، و ﴿يَتَأَيُّهُ السَّاحِرُ ﴾ [الآية ٤٩] بالزخرف، و ﴿أَيُّهُ النُقَلَانِ ﴾ [الآية ٣١] بالرحمان، كما تقدّم، فوقف عليها بالألف أبو عمرو الكسائي، وكذا يعقوب، ووقف الباقون بغير ألف تباعًا للرسم.

وأما ما حُذف من الواو الساكن رسمًا ففي أربعة مواضع: ﴿وَيَدَعُ ٱلْإِسْنُ ﴾ [الآية ١٦] بالقمر، الإسراء، ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَطِلَ ﴾ [الآية ٢٤] بالشورى، و﴿ يَدَعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [الآية ٦] بالقمر، و﴿ سَنَتُعُ ٱلزَّائِيةَ ﴿ اللَّهِ ١٨] بالعلق كما مرّ. والوقفُ على الأربعة للجميع على الرسم؛ أي بحذف الواو، إلا ما انفرد به الداني عن يعقوب مِنَ الوقف على الأصلّ. ولم يذكر ذلك في الطيبة ولا عرّج عليه لكونه انفرادَه على عادته من قراءة الداني على أبي الفتح وأبي الحسن. قال في النشر: «وقد قرأتُ به عليه من طريقه».

وأما قوله ﴿نَسُوا اللَّهَ ﴾ [التّوبَة: الآية ٢٧] فالوقف عليه بالواو للجميع على الرَّسْمِ خلافًا لبعضهم.

وأما قوله: ﴿وَصَلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التّحريم: الآية ٤] فليس من هذا الباب، وقد اتفق فيه اللفظُ والرسمُ والوصلُ والوقفُ [اهـ. رميلي على الدرّة].

وأما ما حُذف من الياء لساكن: فهو أحد عشر حرفًا في سبعة عشر موضعًا وهي: ﴿وَمَن يُوْتَ ٱلْحِكَمَةَ اللَّهِ ٢٦٩] إلى آخر ما تقدم؛ وقفَ عليها يعقوب بالياء، ووقف الباقون بالحذف اتباعًا للرسم إلا ثلاث كلمات يُعلم حُكُمُ الوقف عليها مما تقدم. وأما القسم الثاني من الإثبات وهو إثبات ما حُذِف لفظًا فإن ذلك في أربع عشرة كلمة، منها سبع كلمات اتفق القرّاء على الوقف عليها بهاء السكت، واختلفوا في عشرة كلمة، منها سبع كلمات اتفق القرّاء على الوقف عليها بهاء السكت، واختلفوا في إثباتها وصلاً وهي ﴿يَتَسَنَّهُ الآية ٢٥٩] بالبقرة و﴿ أَفْتَدِةً ﴾ [الآية ٢٥٩] بالأنعام، فحَذَفَ الهاءَ منهما وصلاً حمزة والكسائي، وكذا خلفٌ ويعقوبُ، و ﴿كِنَيِيهُ معًا بالحاقة،

و ﴿ حِسَابِيَهُ ﴾ [الآية ٢٠] بها، حذف الهاءَ منهن وصلًا يعقوبُ، و ﴿ مَالِيَهُ ﴾ [الآية ٢٨] و ﴿ سُلُطَنِيَهُ ﴾ [الآية ٢٠] بالقارعة، حذف الهاءَ منهن وصلًا حمزة وكذا يعقوب.

ومنها سبع كلمات اختلف القراء في إثبات الألف فيها وحذفها وصلًا ووقفًا مع ثبوتها في الرسم في جميع المصاحف وهي شمودا في مواضعها الأربعة المتقدمة، وهُ الطُّنُونَا في الرسم في جميع المصاحف وهي الأحزاب: الآية ٦٦] وهُ السِّيلا في الآية ٦٦] وهُ السِّيلا في الآية ٢٦] بسورة الإنسان. بالأحزاب، وهُ سَلَسِلا في الآية ٤] وهُ قَوَارِيرًا في النوع الأول من الفصل الثالث في بيان وقد تقدم بيان قراءة كل القراء وصلًا ووقفًا في النوع الأول من الفصل الثالث في بيان الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المدً، فراجعه إن شئت.

* وأما الحذف فهو أيضًا على قسمين:

أحدهما: حذف ما ثبت رسمًا. وثانيهما: حذف ما ثبت لفظًا.

فالأول: في كلمة واحدة وهو ﴿وَكَأَيِّن﴾ وقعت في سبع مواضع كما تقدم، فحذفَ النون منها ووقفَ على الناء أبو عمرو، وكذا يعقوبُ، ووقف الباقون على النون.

والثاني: وهو حذفُ ما ثبتَ لفظًا ولم يقع مختلَفًا فيه، وهو الواو والياء الثابتان في هاء الكناية لفظًا، المحذوفان رسمًا، وكذلك صلةُ ميم الجمع؛ فما ثبتَ منها في الوصْلِ سقطَ في الوقف على وفاقِ بينهم.

وأما وَصْلُ المقطوع رَسْمًا فوقعَ في ثلاثة أحرُف: ﴿أَيَّا مَّا﴾ [الآية ١١٠] بسورة الإسراء، ﴿مَالِ﴾ [الفرقان: الآية ٧] في مواضعها الأربعة، و﴿إِلَّ يَاسِينَ﴾ [الآية ١٣٠] بالصافات.

أما قوله: ﴿أَيَّا مَا﴾ فوقف حمزةُ والكسائي وكذا رويس على ﴿أَيَّا﴾ دون ﴿ما﴾، ووقف الباقون على ﴿أَيًّا﴾ دون ﴿ما﴾، النشر _ جوازُ الوقف لى كل من ﴿أَيًّا﴾ و﴿ما﴾ لكل القراء اتباعًا للرسم؛ لكونهما كلمتين انفصلتا رسمًا كا يُعلم من شُرًّا ح الطيبة.

وأما ﴿ مَالِ ﴾ [الفرقان: الآية ٧] و ﴿ إِلَّ يَاسِينَ ﴾ [الصافات: الآية ١٣٠] فتقدَّم الكلام عليهما في الفصل الثاني من هذا الباب.

وأما قطعُ الموصول رسمًا فوقعَ في ثلاثة أحرف ﴿وَيْكَأَنَ اللّهَ [الآية ١٨] و﴿وَيْكَأَنَهُ ﴾ [الآية ٢٠] و﴿وَيْكَأَنَهُ ﴾ [الآية ٢٠] بالنمل، أما قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُ ﴾ [الآية ٢٨] و﴿وَيْكَأَنَّهُ ﴾ [الآية ٨٢] فقد تقدم الكلام عليهما.

وأما قوله: ﴿ أَلَّا يَسَجُدُوا ﴾ [النّمل: الآية ٢٥] فالوقف على ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ [النّمل: الآية ٢٥] قبله تام لمن قرأ «ألا» بالتخفيف وهو الكسائي وأبو جعفر ورويس؛ لأن «ألا» في قراءتهم للاستفتاح، وحكمها أن يُفتَتَح به الكلام، ويصحُ الوقفُ لهم على «ألا» وعلى «ياء»؛ لأن كل واحدة كلمة مستقلة، وعليهما معًا، ويبتدئون «أسجدوا» بضم همزة الوصل لأنه ثلاثي مضموم الثالث ضمًا لازمًا وحُذفت همزة الوصل خطًا على مراد الوصل، فهو على تقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا؛ فهما كلمتان؛ فمِن ثَمَّ فُصلت وقفًا. ومَن قرأ «ألّا» بالتشديد لم يقف على قوله ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ [النّمل: الآية ٢٤]، فإن وقفَ فهو جائزٌ لأنه رأس آية.

ولا يجوز لَهُ الوقفُ على الياء لأنها بعض كلمةٍ، ولا يجوزُ الوقف على بعض الكلمة دون بعض، ولا يجوزُ الوقف للجميع على ﴿أَنَ المدغم نونها في ﴿لا لا لأن كل ما كُتب موصولًا لا يجوز الوقف فيه إلا على الكلمة الأخيرة منه لأجل الاتصال الرسمي، ولا يجوز فصله إلا بروايةٍ صحيحةٍ كوقف الكسائي على الياء في قوله: ﴿وَيَكَأَنَّهُ اللَّهِ ١٨] و ﴿وَيَكَأَنَّهُ اللَّهِ ١٨] بالقصص اه.

الفصل السادس في بيان أنواع الوقف على أواخر الكلِم وما يجوز فيه الرَّوْمُ والإشَّمَامُ، أو الرَّومُ فقط، وما لا يجوز

اعلم أن أنواع الوقف ثلاثة:

أولها: الإسكان المَحْضُ وهو الأصل؛ لأن العرب لا يبتدئون بساكن، ولا يقفون على متحرك؛ إذ الابتداء بالساكن متعذّر أو متعسر. والوقفُ بالسكون؛ قال بعضهم: إنه واجبٌ شرعي يُثاب على فِعله ويُعاقب على تركه، ولا يَخْفَى ما في ذلك من المشقة العظيمة، وقال بعضهم: صناعي؛ فيقبح على القارىء تركه ويُعَزَّرُ عليه عند أهل ذلك الشأن، إلا أن في ذلك فسحة عظيمة على الإنسان.

فإن قلتَ: الأصل هو الحركةُ لا السكونُ؛ فبأي علة يصير السكون أصلًا في الوقف؟!

فالجواب: أنه لما كان الغرضُ من الوقف الاستراحة، والسكونُ أخفُ مِن الحركات كلها وأبلغُ في تحصيل الاستراحة، صارَ أصلًا بهذا الاعتبار.

وثانيها: الرَّوْمُ وهو إضعافُك الصوتَ بالحركة حتى يذهبَ معظمُ صَوْتِها؛ فُيْسمَعَ لها صوتٌ خَفِيٌّ يسمعه القريب المُصْغِي دون البعيد؛ لأنها غيرُ تامة. والمراد بالبعيد

الأَعَمّ مِن أَن يكون حقيقةً أو حكمًا، فيشمل الأصمّ، والقربَ إذا لم يكن مصغيًا. وقد أشار الشاطبي إلى هذا المعنى بقوله:

وروْمُكَ إسماعُ المحَرِّكِ واقفًا بصوتٍ خَفِيٍّ كلَّ دانٍ تَنَوَّلا

والروْمُ والاختلاسُ يشتركان في التبعيض، وبينهما عموم وخصوص؛ فالرَّوْم أَخَصُّ مِن حيث إنه لا يكون في المفتوح والمنصوب على الأصح، ويكون في الوقف دون الوصل، والثابتُ فيه مِن الحركة أقلُّ من المحذوف، والاختلاسُ أعَمُ لأنه يتناول الحركات الثلاث كما في قوله: ﴿لَا يَهْدِى ﴿ [البَقَرَة: الآية ٢٥٨] و ﴿ فِيهَا ﴾ [النِّساء: الآية ٥٨] و ﴿ فِيهَا ﴾ [النِّساء: الآية ٥٨] و ﴿ فَالمَثْلَةُ الثلاثة، ولا يختص بالآخِر، والثابتُ فيه من الحركة أكثرُ من المحذوف.

قال المرعشي في حاشيته: "وهذا لا يُضبط إلا بالمشافهة؛ أي مشافهة الشيخ؛ وهي المخاطبة بالشفة إلى الشفة؛ يعني لا يُعرف قَدْرُ الثُّلثَيْن والثُّلثِ من الحركة بالقياس إلى شيء كما عُرفَ قَدْرُ الحركة في المدِّ بعقد الأصبع، بل أمرُهُ مفوَّض إلى تخمين الشيخ الماهر في الأداء، فيخمن ذلك الشيخ الثلثين والثلث، ويلفظه ويسمعه منه المتعلم، ويتكلف الأداء مثل أدائه، فإذا أدَّى مثلَ أدائه يتكلَّف حفظه، ويقصد تقوية حفظه كأنه يربطه بحبل إلى إسطوانة قلبه خشية أن ينسى أداءَ الشيخ ويحرِّفه.

وقد جمع العلَّامةُ الطيبيُّ الكلماتِ التي وردَ فيها الاختلاس فقال:

والاختلاسُ في نعِمًا أَرِنا ونَحْوِ بارِيكُم ولا تأمَنًا ولا تَعْدوا لا يهدي إلّا وهُمْ يَخِصُمونَ فادْرِ الكُلّ

وثالثها الإشمام: وهو أن تضُمَّ الشفتين بُعَيْد الإسكان إشارةً إلى الضم، وتدَع بينهما بعضَ انفراج ليخرج منه النفَسُ، ولا بد من اتصالِ ضَمِّ الشفتين بالإسكان، فلو تراخى: فإسكانٌ مجردٌ عن الإشمام، وهو معنى قول الشاطبي:

والإشمامُ إطباقُ الشِّفاه بُعَيْدَ ما يُسكَّنُ لا صوتٌ هناك فيَضحَلا ولا يُدرَك لغير البصير، ويكون أوّلًا ووسطًا وآخِرًا، خلافًا لمكِّي في تخصيصه بالآخِر كما في الجعبري.

والمرادُ مِن الإشمام الفرقُ بِين ما هو متحركٌ في الأصل وعَرَضَ سكونُه للوقف، وبين ما هو ساكنٌ في كلّ حال.

قال السيوطي: وفائدةُ الرَّوْم والإشمام بيانُ الحركة الأصلية التي ثبتت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع في الروْم وللناظر في الإشمام كيف تلك الحركة اهد. فظهرَ أن قصْدَ بيانِ الحركة لا يكون إلا عند وجود الناظرِ عند الإشمام، والسامع عند الروم، فلا روْمَ ولا إشمامَ عند قراءة القرآن في الخلوة، والله أعلم [اهد. مِن حاشية المرعشي].

ثم اعلم أن الإشمام يُطلق على أربعة أنواع:

أحدُها: ضَمُّ الشفتين بعد إسكان الحرف عند الوقف لكل القراء. وقد تقدم ذكره.

وثانيها: إخفاءُ الحركة بين الحركة والساكن كما في قوله ﴿لاَ تَأْمَثَا ﴾ [يُوسُف: الآية [١] عند الكل، قاله أبو شامة، ورُوِي فيها الإدغام المحض مع الإشارة إلى الضمة مع لفظك بالنون المدغمة عن جميع القراء. كذا قاله أبو شامة أيضًا، وهو عينُ الإشمام المتقدم عند الوقف إلا أنه هاهنا مع لفظك بالنون أي الأُولَى، وفي الوقف عقب الفراغ من الحرف.

وثالثها: خلْطُ حرف بحرف؛ كخلط الصاد بالزاي في نحو ﴿ اَلصِّرَطَ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٦] و ﴿ مصيطر ﴾ و ﴿ أَصَدَقُ ﴾ [النِّساء: الآية ٨] و ﴿ يُصُدِرَ ﴾ [القَصَص: الآية ٢٣] لمن يشمها.

ورابعها: خلطُ حركة بحركة أخرى كخلط الكسرة بالضمة في نحو ﴿ قِيلَ ﴾ [البَقَرَة: اللَّية ١١] و ﴿ وَيَغِضَ ﴾ [هود: الآية ٤٤] و ﴿ وَجِأْنَ ٤٠ ﴾ [الزمر: الآية ٦٩] لمن يُشِمُّها.

وحاصلُ ما يجوز فيه الروْمُ والإشمامُ أو الروْمُ فقط وما لا يجوز: أن الموقوف عليه ثلاثةُ أقسام:

القسم الأول: يوقف عليه بالأنواع الثلاثة؛ أعني السكون والروم والإشمام، وهو ما كان متحركًا بالرفع أو الضم نحو ﴿ نَسَتَعِينُ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥]، و﴿ عَذَابُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠]، و﴿ عَظِيمُ ﴾ [النُور: الآية ٢٦]، و﴿ مِن قَبْلُ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٥]، و﴿ مِن عَبْلُ ﴾ [البقرة: الآية ٢٥] و﴿ مِن مَبْلُ ﴾ [الأعرَاف: الآية ٧٧] سواء كانت الحركة فيها أصلية كما مُثُل أم منقولة من حرف حُذِف من نَفْس الكلمة نحو ﴿ يَوْمَ يَفُرُ الْرَبُ ﴾ [الزمر: الآية ٢١] و﴿ مَنَ الله عمران: الآية ٢٨] المرفوعين، و﴿ وَفَ النّحل: الآية ٥]، و﴿ مِلْلُهُ ﴾ [آل عمران: الآية ٢١] كما في وقف حمزة وهشام.

القسم الثاني: يوقف عليه بالسكون والرؤم فقط، ولا يجوز فيه الإشمام، وهو ما كان متحركًا في الوصل بالخفض أو الكسر نحو ﴿ ٱلرَّحْمَانِ ٱلرَّحِيمِ ﴿ ٱلرَّعِيمِ اللهِ الفاتحة: الآية ٢] ﴿ مُالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: الآية ٤].

قال المقدسي في شرحه على الجزَرية: ووجهُ امتناع إشمام الكسرة أن إشمامَها يكون بحطِّ الشفة السفلي، ولا يتأتى غالبًا إلا برفع العليا، فيوهم الفتح اهـ.

القسم الثالث: لا يوقَف عليه إلا بالسكون فقط، ولا يجوز الرَّوْمُ ولا الإشمام أصلاً، وذلك في عدّة مواضع:

أولها: هاءُ التأنيث الموقوفُ عليها بالهاء نحو ﴿ اَلْجَنَّةَ ﴾ [البَقَرة: الآية ٣٥] و﴿ اَلْجَنَّةَ ﴾ [البَقَرة: الآية ٣٥] و﴿ الْبَقَرة: الآية ١٤٣] بخلاف ما يوقف عليه بالتاء للرسم.

قال ملًا على القاري: أمّا هاءُ التأنيث فإنها تنقسم إلى ما رُسم بالهاء نحو الأمثلة المتقدمة، وإلى ما رُسم بالتاء نحو ﴿ وَرَجُونَ رَحْمَتَ اللّهِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٨] و﴿ أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللّهِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٨] و﴿ أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللّهِ ﴾ [المائدة: الآية ٢١١] فما رُسم بالهاء لا يوقف عليها إلا بالهاء الساكنة؛ إذ المراد من الروم والإشمام بيانُ حركة الحرف الموقوف عليه حالةً الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الوقف. أمّا ما رُسم بالتاء فإن الروم والإشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف بالتاء؛ لأنها تاءً مَحْضَة وهي التي كانت في الوصل.

وثانيها: ما كان ساكنًا في الوصل نحو قوله: ﴿فَلَا نَنْهَرُ ﴾ [الضّحى: الآية ١٠] و﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: الآية ٢] و﴿وَلَا تَمَنُن﴾ [المدثر: الآية ٢]. ومنه ميم الجمع فلا يجوز فيه الروم والإشمام؛ لأن الروم والإشمام إنما يكونان في المتحرّك دون الساكن.

وأما مَن قرأ ميم الجمع بالضم والصلة في الوصل؛ فلا يجوز على قراءته الروم والإشمام أيضًا عند الحافظ أبي عمرو الداني وأبي القاسم الشاطبي رحمهما الله تعالى؛ لأن ميم الجمع لا حركة لها في الوصل فترام أو تُشَمّ في الوقف، وإنما حركتُها عارضة لأجْلِ واوِ الصلة. وأجازهما مكي قياسًا على هاء الضمير، وردَّه الشيخُ ابن الجزري في النشر.

وثالثها: ما كان متحركًا في الوصل بحركة عارضة: إما للنقل نحو: ﴿قُلُ أُوحِي﴾ [الجن: الآية ١] و﴿وَأَغُمَرُ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ وَرَش، وإما لالتقاء الساكنين نحو: ﴿فُرُ الَّيْلَ﴾ [المُزمَل: الآية ٢] و﴿قُلُ أَدَّعُوا ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٩٥]

و أَنذِرِ النَّاسَ [يُونس: الآية ٢] ومثله ميم الجمع نحو ﴿ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران: الآية ١٣٩] و ﴿ أَنتُمُ النَّاسُ ﴾ [آل عمران: الآية ١٧٣] فلا يجوز فيه الروْمُ والإشمامُ؛ لأن الحركة إنما عرضَتْ لساكنِ لقيْته حالة الوصل؛ فلا يُعْتَدُ بها لأنها تزول في الوقف لذهاب المقتضى أي اجتماع الساكنين؛ فلا وجه للروْم والإشمام، ومنه ﴿ يومئذ ﴾ و حينئذ ﴾ لأن المقتضى أي اجتماع الساكنين عند إلحاق التنوين، فإذا زال التنوين وقفًا رجعتِ الذال إلى أصلها وهو السكون، بخلاف ﴿ غَوَاشِ عَلَى الأعرَاف: الآية ١٤] و ﴿ كُلِ ﴾ [هود: الآية ٤٠] لأن التنوين دخل فيهما على متحرك؛ فالحركة فيها أصلية.

وإلى ذلك أشارَ الشاطبي بقوله:

وفي هاء تأنيثِ وميمِ الجَميعِ قُلْ وعارضِ شَكْلٍ لم يكونا لِيَدْخُلا

ورابعها: ما كان في الوصل متحركًا بالفتح والنصب غير منوَّن نحو ﴿ ٱلْعَكلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] و﴿ لَا رَبِّ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] فلا يجوز لك الروْمُ فيهما لخِفة الفتحة وسرعتها في النطق؛ فلا تكاد تخرج إلا كاملةً على حالها في الوصل، ولا يجوز لك الإشمامُ أيضًا لقول ابن الجزري في مقدمته:

وأشِم إشارة بالضم في رفع وضم لأنك لو ضممت الشفتين في غيرهما لأوهمت خلافه اه.

التتمة في بيان كيفية الوقف على هاء الضمير

اعلم أن أهل الأداء اختلفوا في كيفية الوقف على هاء الضمير؛ فذهب كثيرٌ منهم إلى جواز الروم والإشمام فيها مطلقًا، وهو الذي في التيسير والتجريد والتلخيص وغيرها. وذهب آخرون إلى المنع مطلقًا، وهو ظاهرُ كلام الشاطبي وفاقًا للداني في غير التيسير.

والمختارُ كما قاله ابنُ الجزري منعُهما فيها إذا كان قبلها ضمَّ أو واوٌ ساكنةٌ أو كَسْرٌ أو ياعٌ ساكنةٌ نحو ﴿ يَمْ لَمُهُو ﴾ [البقرة: الآية ٢٧] و ﴿ يَرْفَعُهُم ﴾ [فاطِر: الآية ١٠] و ﴿ عَقَلُوهُ ﴾ [البقرة: الآية ٢٥] و ﴿ يَرْفَعُهُم ﴾ [البقرة: الآية ٢٥] و ﴿ يَدِيهِ ﴾ [البقرة: الآية ٢٥] و ﴿ يَدِيهُ ﴾ [النقرة: الآية ٢٥] و ﴿ يَدِيهُ ﴾ [النحل: الآية ٢٥] و ﴿ وَهَدَلُهُ ﴾ [النحل: الآية ٢١] و ﴿ وَهَدُلُهُ ﴾ [النحل: الآية ٢١] و ﴿ وَهَدُلُهُ ﴾ [النحل: الآية ٢١] في قراءة الهمز و ﴿ وَيَتَقَدِهُ ﴾ [النور: الآية ٢٥] عند من سكّن القاف.

قال المحقّق ابن الجزري: وهو أعدلُ المذاهب عندي [اه. إتحاف البشر]. وإلى ذلك أشار الشاطبي في حرزه فقال:

وفي الهاءِ للإضمارِ قومٌ أَبُوْهُما ومِنْ قَبْلِهِ ضَمّ أو الكَسْرُ مُثّلا أو إمّا هُما واوٌ وياءٌ وبعضُهُم يَرَى لهما في كُلّ حالٍ مُحَلّلا

قال القسطلاني في شرحه على الجزرية: وجْهُ الروم والإشمام: الإجراءُ على القاعدة، ووجهُ المنع: طلبُ الخفة؛ إذ الخروج من ضمِّ إلى ضمِّ وإشارة إليه، ومِن كسرِ إلى كسرِ وإشارة إليه مستثقلٌ، وتأكد ذلك في الهاء لخفائها وبُعْدِ مَخرجها، واحتياج القارىءِ لأجل ذلك إلى تكلُّف إظهارها وتبيينها. وإذا انضم ذلك إلى ما تقدم ذِكْرُهُ شقَّ لا محالة اه. ولا بد من حذف الصلة مع الرؤم كما تُحذف مع السكون اه.

الباب الثامن في بيان ما يتعلق بختم القرآن

وفيه ثلاثة فصول وتتمة.

الفصل الأوّل

في بيان حكم التكبير، وسببه، وصيغته، ومن أين يبتدى، به القارى، وإلى أين ينتهي، وفي بيان أوجهه لابن كثير من طريق الحرز، وجميع القراء من طريق الطيبة

* حكمهُ: اعلم أن التكبير سُنَّة عند ختم القرآن، وقد ورد فيه عن أهل مكة حديث مسلسل. ورواه بعضهم في جميع سور القرآن، وأنه ليس بقرآن، وإنما هو ذِكرٌ جليل أثبته الشرع على وجه التخيير بين سور القرآن، كما أثبت الاستعادة في أول القراءة. ولذلك لم يُرْسَم في جميع المصاحف المكية وغيرها.

وسبب التكبير كما قال الجمهور من المفسرين والقرّاء: أن الوحي أبطأ وتأخر عن رسول الله على أيامًا - قيل: اثنا عشر وقيل: خمسة عشر وقيل: أربعون يومًا - فقال المشركون تعنّتًا وعدوانًا: إن محمدًا ودّعه ربّه وقلاه، أي أبغضه وهجره - فجاءه جبريل عليه السلام وألقى عليه ﴿وَالضّحَىٰ ۞ وَالّتِلِ... ﴾ [الضحى: الآيتان ١، ٢] إلى آخرها، فقال النبي على عند قراءة جبريل لها: «الله أكبر» تصديقًا لما كان ينتظر من الوحي، وتكذيبًا للكفار، وألحق ذلك بما بعد «والضحى» من السور تعظيمًا لله عَزَّ وجَلَّ، فكان تكبيرُه آخِرَ قراءة جبريل وأوّل قراءته على .

واختلف في سبب تأخر الوحي، فقيل: لتركه الاستثناء حين قالت اليهود لقريش: سَلوهُ عن الرُّوحِ وأصحاب الكهف وذي القرنين؟ فسألوه، فقال: ائتوني غدًا أخبركم، ونسي أن يقول: «إن شاء الله» فانقطع الوحي تلك المدّة. وقيل: كبَّر ﷺ فرحًا وسرورًا بالنعم التي عدّدها الله عليه في سورة الضحى؛ خصوصًا نعمة قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعَطِيكَ رَبُّكَ فَنَرُضَى الله الله عليه في سورة القحى: الآية ٥] فقد قال أهل البيت: هي أرجى آية في كتاب الله، وقد قال على النار». وقيل غير ذلك.

وقد اتفقت الحفاظ على أن التكبير لم يرفعه أحد إلى النبي على إلا البزي؛ فقد رُوِيَ عنه بأسانيد متعددة أنه قال: سمعت عكرمة بن سليمان يقول: قرأتُ على إسماعيل بن عبد الله المكي، فلما بلغتُ ﴿والضَّحَى﴾ قال لي: كبر عند خاتمة كل سورة حتى تختم؛ فإنّي قرأتُ على عبد الله بن كثير فأمرني بذلك، وأخبرني ابنُ كثير أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، وأخبره ابنُ أبي أنه قرأ على وأخبره ابنُ أبي أنه قرأ على وأخبره ابنُ أبي أنه قرأ على النبي على فأمره بذلك، ورواه الحاكم في مستدركه على الصحيحين عن أبي يحيى النبي فأمره بذلك. ورواه الحاكم في مستدركه على الصحيحين عن أبي يحيى محمد بن عبد الله بن يزيد الإمام بمكة عن محمد بن علي بن زيد الصائغ عن البزي، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجه الشيخان. وأما غير البزي فإنما رواه موقوفًا عن ابن عباس. قال ابن الجزري: وقد صَعَ التكبير عند أهل مكة ـ قرائهم، وعلمائهم، وأئمتهم، ومَن روى عنهم ـ صحة استفاضت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر ـ في كل حالٍ صلاةً وغيرها ـ عند ختم القرآن العظيم [آهـ. غيث النفع باختصار].

قال في الإتحاف: وروى الحافظ الداني بسنده إلى الحميدي قال: سألتُ سفيان (يعني ابنَ عيينة) قلت: يا أبا محمد رأيتَ شيئًا ربما فعله الناس عندنا: يكبِّر القارىء في شهر رمضان إذا ختم (يعني في الصلاة)؟ فقال: رأيتُ صدقةَ بن عبد الله بن كثير يؤمُّ الناس أكثر مِن سبعين سنة فكان إذا ختمَ القرآنَ كبَّر. وروى السخاوي عن أبي محمد الحسن بن محمد بن عبد الله القرشي أنه صلّى بالناس التراويح خلف المقام بالمسجد الحرام، فلما كانت ليلة الختم، كبَّر مِن خاتمة ﴿والضَّحَى﴾ إلى آخر القرآن في الصلاة. فلما سلّم إذا بالإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه قد صلّى وراءه. قال: فلما أبصرنى قال لي: أحسنتَ أصبتَ السُّنَةَ.

وفيه أيضًا نقلٌ عن سيدي محمد البكري صاحب الكنز أنه قال: "ويستحب إذا قرأ في الصلاة سورة الضحى أو ما بعدها إلى آخر القرآن أن يقول بعدها: «لا إلله إلا الله والله أكبر ولله الحمد» قياسًا على خارج الصلاة كما سيأتي الكلام عليه؛ فإن العلة قائمة وهي تعظيم الله وتكبيرُه والحمدُ على قمع أعداء الله وأعداء رسول الله على. قال: وهل يأتي بذلك سرًّا أو جهرًا؟ أو يقال فيه ما قيل في السورة؛ إذا كانت الصلاة جهرية جهر أو سرية أسرًّ؟ ثم قال: وينبغي أن يُسِرَّ به مطلقًا. قال: وتكون السكتة التي قبل الركوع بعد هذا، فإذا فرغ منه قال: «اللهم إني أسألك من فضلك» اهه وظاهرهُ ندبُ ذلك؛ أعني التكبير في الصلاة - في الختم وغيره -، حتى لو قرأ سورة من سور التكبير ذلك؛

ك «الكافرون» والإخلاص مثلًا في ركعتين كبّر، وهو واضح للعلة السابقة، لكن قوله: «وينبغي أن يُسِرَّ به» يخالفه ما نقله ابن العماد من استحباب الجهر بالتكبير بين السور، ولم يقيده بخارج الصلاة، وكذا نقله العلّامة ابن حجر الهيتمي في شرح العباب عن البدر الزركشي، وأقرَّه، وهو أيضًا ظاهر النصوص السابقة. والذين ثبت عنهم التكبير في الصلاة منهم من كان إذا قرأ الفاتحة وأراد الشروع في السورة كبر وبَسْمَل ثم ابتدأ السورة. ومنهم من كان يكبّر إثر كل سورة ثم يكبّر للركوع حتى ينتهي إلى آخر (الناس)، فإذا قام في الركعة الثانية قرأ الفاتحة وما تيسر من أوّل البقرة. قال في النشر: ثم رأيتُ في الوسيط للإمام الكبير أبي الفضل الرازي الشافعي رحمه الله تعالى ما هو نصٌ على التكبير في الصلاة، وهو أنّي تتبعث كلامَ الفقهاء مِن أصحابنا فلم أر لهم نصًا غير ما ذكرتُ، وكذا لم أرّ للحنفية أو للمالكية. وأما الحنابلة فقال الفقيه الكبير أبو عبد الله محمد بن مفلح في كتاب الفروع له: وهل يكبّرُ لختُوه في والضحى) و(ألم نشرح) آخِر كل سورة؟ روايتان، ولم تستحبه الحنابلة لقراءة غير ابن كثير. وقيل. ويهلّل [اه. بالحرف].

والحاصل أن التكبير صعّ من روايتي البزي وقنبل، وورد عن أبي عمرو من رواية السوسي، وكذا عن أبي جعفر لكن من رواية العمري. أما البزي فلم يختلف عنه فيه، واختلف عن قنبل؛ فالجمهور من المغاربة على عدم التكبير له، وهو الذي في التيسير وغيره. وروى عنه التكبير جمهور العراقيين وبعض المغاربة، والوجهان في الشاطبية وغيرها. وأما السوسي فقطع له به الحافظ أبو العلاء من جميع طُرقه، لكن إذا بسمل؛ لأن راوي التكبير لا يُجيز بين السورتين سوى البسملة، وقطع له به في التجريد من طريق ابن حبش مِن أوّل (ألم نشرح) إلى آخر (الناس)، ولا تهليل له كما في التقريب، وروى عنه سائر الرواة ترْكَ التكبير كالجماعة.

* وأما صيغته: فاعلم أنهم اتفقوا على أن لفظه «الله أكبر» قبل البسملة، من غير زيادة تهليل ولا تحميد لكل من البزي وقنبل، فيقول: الله أكبر بسم الله الرحمان الرحيم، وروى آخرون عنهما زيادة التهليل قبل التكبير، فتقول: «لا إله إلا الله والله أكبر بسم الله...» الخ. قال ابن الحباب: سألت البزي عن التكبير كيف هو؟ فقال: لا إله إلا الله والله أكبر. وقطع به العراقيون من طريق ابن مجاهد، وزاد بعضهم له التحميد بعد التكبير فتقول: «لا إله إلا الله والله أكبر ولله الحمد بسم الله» الخ... وهذا طريق أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم عن ابن الحباب، ورواية ابن صباح عن قنبل. وقد جرى عمل الشيوخ في هذا التكبير بقراءة ما صَحّ فيه وإن لم يكن من طرق الكتاب الذي قرأوا به؟

لأن المحلِّ محَلُ إطناب للتلذذ بذكر الله تعالى عند ختم كتابه. والله أعلم [اه. غيث النفع].

* وأما محلُ ابتدائه وانتهائه: فاختلف مثبتوه من أي موضع يُبتدأ به وإلى أين ينتهي؛ فذهب جماعة كالداني إلى أن ابتداءه من آخِر (والضحى) وانتهاءه آخر (الناس). وقال آخرون إن ابتداءه من أوّل (ألم نشرح)، وقال آخرون: مِن أوّل (والضحى)، وكِلا الفريقين يقول: انتهاؤه أوّل (الناس). ولم يقل أحد إن ابتداءه من آخر (والليل)، ومَن أطلقه كالشاطبي فإنما يريد به أوّل (والضحى)، وعلى ذلك جرى العمل إلى آخر (الناس). ومنشأ هذا الخلاف أن تكبيره و كل كان آخِرَ قراءة جبريل عليه السلام لسورة (والضحى) وأوْل قراءته للله الها، فإن جعلناه لقراءة النبي و كان مِن أوّل (والضحى)، وهو ظاهرٌ في جعله للأوائل وأولها (والضحى). قال عكرمة المخزومي: رأيتُ مشايخنا الذين قرأوا على ابن عباس رضي الله عنهما يأمرون بالتكبير من (والضحى)، وإن جعلناه لقراءة جبريل عليه السلام كان بعد (والضحى)، وهو ظاهرٌ في جعله للأواخر. قال لقراءة جبريل عليه السلام كان بعد (والضحى)، وهو ظاهرٌ في جعله للأواخر. قال مجاهد: قرأتُ على ابن عباس تسع عشرة ختمة وكلها يأمرني بأن أكبر فيها من أوّل (ألم نشرح). ويُفهم من هذا الوجه الخلافُ بين (الناس) و(الفاتحة). [اهد. من ابن القاصح بعض تصرف].

* وأما أوجهه فثمانية: وجهان على احتمال كون التكبير لأوّل السورة، ووجهان على احتمال كونه لآخِرها، وثلاثة تحتمل كلا التقديرين، وواحد ممنوع. فأما الوجهان اللذان لأوّل السورة فأوّلهما: القطعُ على آخر السورة ووصلُ التكبير بالبسملة ووصلُها بأوّل السورة. والثاني: قطعُ التكبير عن آخر السورة، ووصله بالبسملة مع الوقف عليها، والابتداء بأوّل السورة. وأما اللذان لآخر السورة: فأوّلهما: وصل التكبير بآخر السورة مع الوقف عليه، ووصلُ البسملة بأوّل السورة. والثاني: وصلُ التكبير بآخر السورة، والوقف عليه وعلى البسملة، ثم الابتداء بأوّل السورة. وأما الثلاثة المحتملة كلا التقديرين: فالأوّل: وصلُ الجميع؛ أعني التكبير بآخِر السورة وبالبسملة، ووصلُها بأوّل السورة، والتألي: قطع فالتكبير عن الآخر وعن البسملة وقطعَها عن أوّل السورة الثالث: قطع التكبير عن الآخر وعن البسملة وقطعَها عن أوّل السورة، فهذه السبعة والنصى) و(ألم نشرح) وهكذا إلى آخر (الفلق) و(الناس). ويجوز بين (الليل) والضحى) خمسةُ أوجه بإسقاط الوجهين اللذين لآخر السورة؛ إذ لم يقل أحد إنه لأوّل الفاتحة، وإلى ذلك كله أشار خاتمةُ المحققين وعمدةُ السورة؛ إذ لم يقل أحد إنه لأوّل الفاتحة، وإلى ذلك كله أشار خاتمةُ المحققين وعمدةُ السورة؛ إذ لم يقل أحد إنه لأوّل الفاتحة، وإلى ذلك كله أشار خاتمةُ المحققين وعمدةً السورة؛ إذ لم يقل أحد إنه لأوّل الفاتحة، وإلى ذلك كله أشار خاتمةُ المحققين وعمدةً

المدققين شيخُنا المتولِّي مرتبًا للأوجه فقال:

مِن بعد حَمْدِ الله والصلاةِ فهاك أوجها لتكبير أتسى وهْ وَ عن البَزِّي بلا خلاف وبعض التهليل زاد عَنْ كِلا مِن بَعْدِهِ وبِدْؤُهُ مِن والضَّحَى وحُكْمُهُ عِندَهُمُ السُّنِّية قَطْعُ الجميع ثُمَّ وَصْلُ التسمِيه ووصْلُ تكبيرِ بها مَعْ قَطْعها وخنثم سورة بتكبير صل ولِلرَّحيم صِلْ ببدء السورةِ لَكِنَّ خَنْمَ الليل لا تَصِلْهُ بالْ كذاك خَتْمُ الناس لا تقطعه مع يبقى بكل خمسة صحيحة ومِثلُهُ التهليلُ قُلْ والحمْدَلَه وعِـنْـدَ إسكانِ ولِيَ دِيـن فَـلا والفشُّحُ مَعْ كُلِّ الوجُوهِ آتِي على النبئ المصطفَى والآلِ

على النبيِّ شافع العُصاة لابن كثير هُمْ بِحِرْزِ يا فتى وهُ و لِقُنبُل على الخِلافِ قَبْلُ وللبزِّيِّ بعضٌ حَمْدَلا مِن أوّلِ أو آخِر قَـدْ صحّحا وسبعة أَوْجُهِ مَرْضِيَّهُ بأوَّل السورة وهْمِيَ الآتِمَـهُ عن أوّلِ السورة ثُمَّ وَصْلُها وقف عليه كالرحيم تَعْدِلِ وصِلْ لِكُلِّ ذا تمامُ السبْعَةِ تَّكبير واقفًا بِهِ كما نُقِلْ وَصْلِكَ تكبيرًا بِبِسْم تَتّبعْ يعرفها مستكمِلُ القَريحةِ وأوَّلُ الضُّحَى فلا تحميدَ لَهُ يأتِي سِوَى التكبير للبَزِّي انْقُلا وحَمْدُ ربِّنا مَعَ الصلاةِ وصَحْبِه خاتمةُ المَقَالِ

وأما الوجه الثامن الممنوع فهو وصْل التكبير بآخِرِ السورة وبالبسملة مع الوقف عليها؛ لأن البسملة لأوّل السورة إجماعًا لا لآخِرِها، فلا يجوز أن تُفْصَلَ عنها وتتصل بآخِر السورة، وهذه الأوجه الثمانية تُعلم مِن قول الشاطبي:

فإنْ شئتَ فاقطعْ دُونَه أو عَلَيْه أوْ صِلِ الكُلِّ دون القطْع مَعْهُ مُبَسْمِلا

وذلك أن قوله: «فإن شئت فاقطع دونه» أي التكبيرُ شاملٌ لأربعة أوجه: وجُهي أوّل السورة، ووجهين من الثلاثة المحتملة، وهما الأخيران، وقوله: «أو عليه» _ أي التكبير _ شامل لوجهين آخِرِ السورة، وقوله: «أوْ صِل الكُلُّ» شاملٌ للوجه الثالث من الثلاثة المحتملة، وقوله: «دون القطع معه مبسمِلا» شامل للوجه الثامن الممنوع.

تنبهات:

الأول: قال المحقق: ليسَ الاختلافُ في هذه الأوجه السبعة اختلافَ رواية يلزم الإتيان بها كلها بين كل سورتين، وإن لم يفعل ذلك كان إخلالًا بالرواية، بل هو اختلاف تخيير، نعم الإتيان بوجه مما يختص بكونه لآخر السورة، أو بوجه مما يختص بكونه لأوّلها، أو بوجه من الثلاثة المحتملة متعينٌ؛ إذ الاختلافُ في ذلك اختلاف رواية فلا بد من الإتيان به إذا قصد جَمْعَ تلك الطرق، وقد كان الحاذقون من شيوخنا يأمروننا بأن نأتي بين كل سورتين بوجه من السبعة لأجل حصول التلاوة بجميعها، وهو حسن ولا يلزمُ الإتيان بها كلها، بل التلاوة بوجه منها _ إذا حصلت معرفتها من الأستاذ _ كافي.

التنبيه الثاني: من قال بالجمع بين التهليل والتكبير والتحميد فلا بدّ أن يكون بهذا اللفظ وعلى هذا الترتيب: «لا إله إلا الله والله أكبر ولله الحمد»، لا يفصل بعضَه من بعض، مع تقديم ذلك على البسملة، كذلك وردَت الرواية، وثبت الأداء، ولا يصح ولا يجوز التحميد مع التكبير إلا أن يكون التهليل معه، ويجوز التهليل مع التكبير من غير تحميد.

التنبيه الثالث: إذا قرأت بالتكبير وحده، أو مع غيره مِن تهليل، أو تهليل وتحميد، وأردت قطع القراءة على آخر السورة من سور التكبير، فعلى مذهب من جعل التكبير لآخِر السورة كبَّرتَ وقطعتَ القراءة، فإن أردتَ الابتداءَ بالسورة بَسْمَلْتَ مِن غير تكبير، وعلى مذهب من جعله لأوّل السورة قطعتَ على آخر السورة من غير تكبير، فإذا ابتدأت بالسورة كبَرْتَ قبل التسمية، ولهذا كان مَن يكبّرون في صلاة التراويح يكبّرون آخر كل سورة، ثم يكبّرون للركوع، ومنهم مَن كان إذا قرأ الفاتحة وأراد الشروع في السورة كبّر إجراءَ على هذا. والله أعلم اه.

تتمة مهذبة في رواية التكبير في أوّل كل سورة لجميع القراء من طريق الطيبة

قال ابن غازي في شرحه على الجزرية: وأما التكبير المرويُّ عن جميع القرّاء في أوائل جميع سور القرآن فهو ما ذكرَهُ الحافظ أبو العلاء الهمداني والهذلي عن أبي الفضل الخزاعي، قال الهذلي: وعند الدينوري كذلك يكبِّر في أوّل كل سورة - لا تختص بالضحى ولا غيرها - لجميع القرّاء، وذكر مثل ذلك أيضًا صاحبُ الإتحاف وقال: وإليه أشار في طيبة النشر بقوله: ورُوي:

عَنْ كِلِّهِم أُوَّلُ كُلِّ يستَوِي

قال ابن الجزري: والدينوري هذا هو أبو علي الحسين بن محمد بن حبش الدينوري، إمامٌ متقن ضابط، قال عنه الداني: متقدمٌ في علم القراءات، مشهور بالإتقان، ثقة، مأمون. اهـ.

والحاصل أن الآخذين بالتكبير لجميع القراء؛ منهم من أخذ به من خاتمة (الضحى)، وقد تقدَّم، ومنهم من أخذ به في جميع سور القرآن. وصيغةُ التكبير المشهور عنهم «الله أكبر» اهد.

فإذا أراد القارىء أن يبتدىء بأي سورة كانت: يجيء لكل القرّاء اثنا عشر وجهًا: الأول: قطع الكُلِّ بلا تكبير، والثاني: كذلك لكن مع وصل البسملة بأوّل السورة، والثالث: قطع الكل مع التكبير، والرابع: كذلك مع وصل البسملة بأوّل السورة، والخامس: الوقف على الاستعادة مع وصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها، والسادس: كذلك لكن مع وصل البسملة بأوّل السورة، والسابع: وصلُ الاستعادة بالبسملة مع الوقف عليها بلا تكبير، والتاسع: وصلُ الاستعادة بالتكبير مع عليها بلا تكبير، والتاسع: وصلُ الاستعادة بالتكبير مع الوقف عليه وعلى البسملة، والعاشر: كذلك لكن مع وصل البسملة بأوّل السورة، والحادي عشر: وَصْلُ الاستعادة بالتكبير مع وَصْلِه بالبسملة مع الوقف عليها، والثاني عشر: وَصْلُ الكل مع التكبير.

وإذا أراد وَصْلَ السورة بالسورة ففيه لجميع القرّاء على وجه البسملة ثمانية أوجه: الأول: قطع الكل بلا تكبير، والثاني: كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة، والثالث: قطع الكل مع التكبير، والرابع: كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة، والخامس: القطع على آخر السورة مع وصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها، والسادس: كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة، والسابع: وَصْلُ الكل بلا تكبير، والثامن: وصل الكل مع التكبير، وهذه كلها من طريق الهذلي وأبي العلاء الهمداني [اه. من أسنى المطالب للأزميري].

الفصل الثاني في بيان أحوال السلف بعد ختم القرآن

اعلم أن الخاتمين لكتاب الله على ثلاثة أحوال:

فمنهم من كان إذا ختم أمسك عن الدعاء، وأقبل على الاستغفار مع الخجل والحياء، وهذا حالُ من غلبَ عليه الخوفُ من الله تعالى، وشهودُ التقصير في العمل،

ولم يأمنوا من الآفات، وخشَوْا مناقشةَ الحساب، فأقبلوا على الاستغفار، وقنعوا أن يخرُجوا من الدنيا لا لهم ولا عليهم.

ومنهم قومٌ كانوا إذا ختموا دَعَوُا، وهو مروِيّ عن ابن مسعود وأنس بن مالك وغيرهما، وهؤلاء قومٌ غلب عليهم شهودُ الربوبية لله تعالى، وشهدوا من أنفسهم العبودية له تعالى، ووجدوا من أنفسهم الفقر والفاقة إلى ربهم، وعاينوا منه سعة الرحمة وعموم الفضل للمحسن والمسيء، وإسباغ النعم على المقبل والمدبر، فأطمعهم ذلك وقوى رجاءهم في الله، وعلموا أن القرآن الكريم شافع ومشفع فلم يَهُلهم أمرُ ذنوبهم وإن عظمت، فمدُّوا إلى الله يدَ المسألة، وتضرعوا إليه، وابتهلوا، وعلموا أنْ لا ملجأ مِن الله إلا إليه، مع ملاحظة قوله تعالى: ﴿ المَعْوَلِيّ أَسْتَجِبٌ لَكُونٍ إَغَافِر: الآية ١٠] فكان دعاؤهم عبودية لله تعالى.

ومنهم قوم كانوا يصلون الخاتمةَ بالفاتحة عودًا على بدءٍ من غير فصل بينهما لا بدعاء، ولا غيره لوجهين: أحدهما: ما رواه الترمذي من حديث أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: يقول الله تعالى: «من شغله القرآنُ عن دعائي ومسألتي أعطيتُه أفضلَ ما أُعطى السائلين، وفَضْلُ كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل اللهِ تعالى على خَلْقِهِ»، ثانيهما: ما في ذلك من التحقق بمعنى الحلول والارتحال الوارد في الحديث المروي مِن طریق عبد الله بن کثیر عن درباس مولی ابن عباس عن عبد الله بن عباس عن أبتی بن كعب رضى الله عنهم عن النبي ﷺ: «أنه كان إذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ١٠٠٠ [النَّاس: الآية ١] افتتح من ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] ثم قرأ من البقرة إلى ﴿ وَأُولِيِّكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٥] ثم دعا بدعاء الختم، ثم قام». قال الحافظ ابن الجزرى في نشره: وصار العمل على هذا في سائر أمصار المسلمين في قراءة ابن كثير وغيرها، ويسمونه الحالُّ المرتجلَ؛ أي الذي حلَّ في قراءةِ آخِر الختمة، فارتحل إلى ختمة أخرى، فلا يزال سائرًا إلى الله تعالى، وعكَسَ بعضُهم، فقال: الحالُّ المرتحلُ الذي يحلُّ في ختمةٍ عند فراغه من ختمة أخرى، والأول أظْهَرُ. والقصدُ بهذا الحثُ على كثرة التلاوة، وأنه مهما فرغ من ختمةٍ شرعَ في ختمةٍ أخرى من غير تراخ كما كان الصالحون، فكانوا لا يفترون عن تلاوته ليلًا ونهارًا، حضَرًا وسفَرًا، صحةً وسقَمًا، ولهم عاداتٌ مختلفة في قدر ما يختمون فيه؛ فكان بعضهم يختم في شهرين، وبعضُهم في شهر، وبعضهم في عشرة أيام، وبعضهم في ثمانية، وبعضهم في سبعة، وهم الأكثرون، وبعضهم في ستة، وبعضهم في خمسة، وبعضهم في أربعة، وبعضهم في ثلاثة، وبعضم في اثنين، وبعضهم في يوم وليلة؛ ومنهم عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتميم الداري، وسعيد بن جبير، ومجاهد والشافعي، وبعضهم في كل يوم وليلة ختمتين؛ وهكذا كان يفعل البخاري في رمضان؛ فكان يصلّي بأصحابه كل ليلة إلى أن يختم، ويقرأ في النهار ختمة يختمها عند الإفطار، ومنهم مَن كان يختم ثلاثًا، ومنهم مَن كان يختم أربعًا بالليل، وأربعًا بالنهار، وهذا ممن خرقَتْ لهم العادة، وبعضهم أكرمه الله بأكثر من هذا.

الفصل الثالث في بيان الأدعية الواردة عن النبي على وعن السلف الصالح بعد ختم القرآن

اعلم أن الدعاء يتأكد عند ختم القرآن لأنه من مواضع الإجابة؛ فقد ورد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله على: «مَن قرأ القرآن ـ أو قال من جمع القرآن ـ كانت له عند الله دعوة مستجابة إن شاء عجّلها له في الدنيا، وإن شاء ادخرها له في الآخرة» رواه الطبراني. وعن أنس رضي الله عنه عن النبي على أنه قال: «مع كل ختمة دعوة مستجابة» وعنه أيضًا قال: قال رسول الله على: «إنّ للقارىء عند ختم القرآن دعوة مستجابة وشجرة في الجنة»، وروى الدارمي في مسنده عن حميد الأعرج، قال: مَن قرأ القرآن ثم دعا؛ أمّنَ على دعائه أربعة آلاف مَلك. وعن حبيب بن أبي عمرة: إذا ختم الرجلُ القرآنَ قبّل الملكُ بين عينيه، وعن مجاهد: تنزل الرحمة عند ختم القرآن.

أهلَه وعشيرته عند الختم للأحاديث المروية في ذلك، وأن يَعُمَّ بدعائه جميعَ المسلمين وإخوانه الحاضرين والغائبين؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: "إذا دعا الغائب لغائب قال له المملكُ: ولك مثل ذلك» رواه غندر عن أبي هريرة، وورد "مَن استغفر للمؤمنين والمؤمنات كتب الله له بكل مؤمن ومؤمنة حسنة» رواه الطبراني عن عبادة بن الصامت، والاستغفارُ دعاءٌ. وأن يدعُو لولاة المؤمنين بإصلاح شأنهم. ومن السنة أن لا يخص نفسه بدعاء لحديث "لا يؤمَّنَ الرجلُ قومًا فيخصّ نفسه بدعاء دونهم، فإن فعلَ فقد خانهم» أخرجه أبو داود عن ثوبان، وفي رواية للترمذي: "لا يجلُّ لرجل أن ينظر في بيتِ رجلِ بغير إذنه، ولا يحل لرجل أن يَؤمَّ قومًا فيخصَّ نفسه بدعوةٍ دونهم، فإن فعلَ فقد خانهم»، وأن يمسح وجهه بيديه بعد الفراغ منه؛ لما رُويَ عن ابن عباس عن رسول فقد خانهم»، وأن يمسح وجهه بيديه بعد الفراغ منه؛ لما رُويَ عن ابن عباس عن رسول وجوهكم» [اه. ابن غازي نقلًا عن النشر].

إن من الأدعية المروية عنه ﷺ الجامعة لخيرَي الدنيا والآخرة:

اللَّهُمَّ إنَّا عبيدُك وأبناءُ عبيدك وأبناء إمائك، ناصيتُنا بيدك، ماضٍ فينا حُكمُك، عَدْلٌ فينا قضاؤك، نسألك بكل اسم هو لك سميتَ به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علَّمته أحدًا مِن خَلْقك أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآنَ العظيمَ ربيع قلوبنا، ونورَ أبصارنا وشفاء صدورنا، وجلاءَ أحزاننا، وذَهابَ همومنا وغمومنا، وسائقنا وقائدَنا إليك وإلى جناتك جناتِ النعيم ودارِك دار السلام، مع الذين أنعمتَ عليهم من النبيين والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين برحمتك يا أرحم الراحمين»، قال ابن الجزري في التمهيد نقلًا عن السخاوي: «إن أبا القاسم الشاطبي كان يدعو الله بهذا الدعاء عند ختم القرآن»، قال السخاوى: وأنا أزيدْ عليه «اللهم اجعله لنا شفاءً وهدَّى وإمامًا ورحمةً، وارزقنا تلاوته على النحو الذي يرضيك عنا، ولا تجعل لنا ذنبًا إلا غفرته، ولا همَّا إلا فرَّجته، ولا دَيْنًا إلا قضيته، ولا مريضًا إلا شفيتَه، ولا عدوًّا إلا كفَّيْتُه ولا غائبًا إلا رددتَه، ولا عاصيًا إلا عصمْتَه، ولا فاسدًا إلا أصلحتَه، ولا ميتًا إلا رحمتَه، ولا عيبًا إلا ستَرْتَه، ولا عسيرًا إلا يسَّرْتَه، ولا حاجةً من حوائج الدنيا والآخرة لك فيها رضًا ولنا فيها صلاح، إلا أعنتنا على قضائها في يُسْر منك وعافية، يا أرحم الراحمين». وزاد على ذلك ابن الجزري فقال: «اللهمّ انصر جيوشَ المسلمين نصرًا عزيزًا، وافتح لهم فتحًا مبينًا، اللهم انفعنا بما علَّمتنا، وعلَّمنا ما ينفعنا، وزِدْنا علمًا تنفعنا به، اللهم افتح لنا بخيرٍ، واجعل عواقب أمورنا إلى خير، اللهم إنّا نعوذُ بك من فواتح الشرّ وخواتِمه، وأوّلِهِ وآخِره، وظاهِره وباطنه، اللهمَّ لا تجعل بيننا وبينك في رزقنا أحدًا سواكَ، واجعلنا أغنَى خلقك بك، وأفقر عبادِك إليك، وهَبْ لنا غِنَى لا يطغينا، وصحةً لا تُلهينا، وأغننا عمَّن أغنيْتَه عَنّا، واجعل آخِر كلامنا شهادةً أن لا إلله إلا الله وأن محمدًا رسولُ الله، وتوفّنا وأنت راضٍ عنا غير غضبان، واجعلنا في موقف القيامة مِن الذين لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون برحمتك يا أرحم الراحمين.

ومنها: «اللَّهم إنك أنزلتَه شفاء لأوليائك، وشقاء على أعدائك، وغمًا على أهل معصيتك؛ فاجعله لنا دليلًا عل عبادتك، وعونًا على طاعتك، واجعله لنا حصنًا حصينًا من أعدائك، وحرزًا مانعًا مِن سخطك، ونورًا يوم لقائك نستضيء به في خَلْقك، ونجوزُ به على صراطك، ونهتدي به إلى جنتك، اللهم انفعنا بما صرَّفتَ فيه من الآيات، وذكّرنا بما ضربتَ فيه من المَثلات، وكَفُرْ بتلاوته عنا السيئات، إنك مجيب الدعوات. اللهم اجعله أنيسنا في الوحشة، ومصاحبنا في الوحدة، ومصباحنا في الظّلمة، ودليلنا في الحيريرة، ومنقذنا من الفتنة، واعصمنا به من الزَّيْغ والأهواء، وكيْدِ الظالمين ومُضِلَّا الفِينَ. اللَّهُمَّ إنك عَفُو تُحِبُ العَفْو فاعْفُ عَنَّا واهْدِنا وعافِنا، وارزقنا، وتوفّنا مسلمين، وألحِقنا بالصالحين، يا أرحم الراحيمن، وصلًى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وآله الطيبين الطاهرين، وسلّم عليه في العالمين، آمين».

قال ابن الجزري: ورأينا بعضَ الشيوخ يبتدعون الدعاءَ عَقِب الختم بقولهم: صدق الله العظيم، وبلَّغ رسولُه النبيُّ الكريم، وهذا تنزيلٌ من رب العالمين، ربَّنا آمَنًا بما أنزلتَ واتَّبعنا الرسولَ فاكتبُنا مع الشاهدين.

وبعضُهم كان يقول قبل تلاوته: اللهم عظُم رغْبَتي فيه، واجعله نورًا لبصري، وشفاءً لصدْرِي، وذَهَابًا لِهَمِّي وحَزَني، اللهمَّ زيِّن به لساني، وجَمِّل به وجهِي، وقَوِّ به جَسدي، وثقِّل به ميزاني، وارزقني حقَّ تلاوته، وقوُني على طاعتك آناءَ الليلِ وأطرافَ النهار، واحشُرْني مع النبي ﷺ وآلِهِ الأخيار.

واختُلف في إهداء ثواب الختمة ونحوها للنبي بي فقيل بمنعه لعدم الإذن فيه بخلاف الصلاة عليه، وسؤالِ الوسيلة له بي ـ لأنه تحصيلُ الحاصل؛ لأن له بي مِثْلُ أجرِ مَن تبعه، وأجازه الشيخ أبو بكر الموصلي، وقال: هو مستحب. وتبعه كثير. وهذا هو الراجح عندنا معشر الشافعية. قال العلامة ابنُ حجر في باب الإجارة من شرحه للمنهاج: "إنَّ القولَ الأول وَهُمّ وأطال في الاستدلال لأرجحية الثاني، وحكى الغزالي عن علي بن الموفق أنه حجَّ عن رسول الله بي حجبًا، ذكر القضاعي أنها ستون حجة. وذكر محمد بن إسحاق أنه ختم عن رسول الله بي أكثر من ثلاثة عشر ألف ختمة،

وضحَّى عنه مثل ذلك. واستحب بعضُهم أن يختم الدعاء بقوله تعالى: ﴿ سُبُحُنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَلَمِينَ الْمُ وَالْمَدُ لِلَهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ اللهِ وَالسافات: الْمَوْنَ اللهُ عَلَى الْمُرْسَلِينَ اللهُ وَالْمَدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ اللهُ والسولك النبيّ الأُمِّيِ الأَمِّيِ الأَمِّيِ اللهُ على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك النبيّ الأُمِّيِ الأَمِّي الله وصَحْبِه وسلّم تسليمًا بِقَدْر عظمة ذاتك في كل وقتٍ وحينٍ إلى يوم الدين آمين.

التتمة في بيان آداب قارىء القرآن، وقراءته، وحَمْله وكتابَته.

اعلم أن طلبَ حفظ القرآن العزيز والاجتهاد في تحرير النطق بلفظه، والبحث عن مخارج حروفه ومعاني صفاتها، والرغبة في تحسين الصوت به ونحو ذلك ـ وإن كان مطلوبًا حسنًا ـ لكن فوقه ما هو أهم منه وأولى وأتم ؛ وهو فهم معانيه، والتفكّر فيه، والعمل بمقتضاه، والوقوف عند حدوده، والتأذّب بآدابه، وقد رُوِي في فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة في قوله تعالى: ﴿الّذِينَ وَاللّهُ مُ الْكِنَبُ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاوَتهِ البّقرَة: الآية ١٢١] الآية، قال: يتبعونه حقَّ اتّباعه. وقال الغزالي: تلاوة القرآن حقَّ تلاوته أن يشترك فيه اللسان والعقلُ والقلب؛ فحظَّ اللسان: تصحيحُ الحروف، وحظَّ العقل: تفسيرُ المعاني، وحظَّ القلب: الاتعاظ والتأثر والانزجار والانتمار؛ فاللسان يُرتَّل، والعقلُ ينزجر، والقلبُ يتَّعظ، اهـ. وفي الجامع الكبير والانتمار؛ فاللسان من حديث أبيّ بن كعب رضي الله عنه: أن النبي على بالناس فقرأ عليهم سورة فأغفل منها آيةً فسألهم: «هل تركتُ منها شيئًا»؟ فسكتوا. فقال: ما بالُ وقوام يُقرأ عليهم كتابُ الله لا يدرون ما قُرىء عليهم فيه ولا ما تُرِكَ!! هكذا كانت بنو إسرائيل: خرجت خشيةُ الله مِن قلوبهم، فغابتِ قلوبُهم وشهدتُ أبدانُهم، ألا وإن الله إسرائيل: خرجت خشيةُ الله مِن قلوبهم، فغابتِ قلوبُهم وشهدتُ أبدانُهم، ألا وإن الله عزّ وجلً لا يقبلُ مِن أحدٍ عملًا حتى يشهدَ بقلبه ما شهدَ ببدنه» [اهـ. إتحاف].

وفي الدر النظيم: «يجب على القارىء أن يُخلص في قراءته، وأن يريد بها وجهَ الله تعالى، وأن لا يقصدَ بها توصلًا إلى شيء سوى ذلك».

وقال في الإتقان: ويُكره اتخاذ القرآن معيشة؛ لما رواه عمران بن حصين مرفوعًا: «مَن قرأ القرآن فليسألِ الله به؛ فإنه سيأتي قوم يقرأون القرآن يسألون به الناس». وأن يستحضر في ذهنه أنه يناجي ربَّه ويتلو كتابَه؛ فيقرأ على حالة مَن يرى الله تعالى؛ فإن لم يكن يراه فإنَّ الله سبحانه وتعالى يراه، ثم إذا أراد القراءة نظف فاه بالخلال ثم بالسواك لقوله على عند الاستياك: «اللهم بارِكْ

لي فيه يا أرحم الراحمين " ويُهِرّ السواكَ على أطراف أسنانه وكراسي أضراسه وسقف حَلْقِه إمرارًا لطيفًا. أمّا مُتنَجّسُ الفم: فتُكره له القراءة، وقيل: تَحْرُمُ كمس المصحف باليد النجسة. ويُسَنُ أن يكون متطهرًا متطيبًا بماء ورد ونحوه؛ لأنه أفضل الأذكار. وإذا عرضَ له خروجُ ربح فليُمسك عن القراءة حتى يتكمل خروجُها ثم يعود إلى قراءته، رواه أبو داود عن عطاء بن أبي رباح. قال النووي: وهو أدبّ حَسنٌ، وكذلك إذا تثاءب أمسك عنها أيضًا حتى ينقضِيَ التثاؤب؛ لأنه إذا قرأ فهو مخاطِبٌ لربه ومناج له، والتثاؤب من الشيطان. قال مجاهد: "إذا تثاءبت وأنت تقرأ فأمسك عن القراءة تعظيمًا وإجلالاً للقرآن ". وأن يقرأ في مكان نظيف، وأفضله المسجد، وكرة قومُ القراءة في الحمّام والطريق. قال النووي: ومذهبُنا: لا تُكره فيهما ". وفي الإتقان: "وأن لا يقرأ في الأسواق ولا في مواطن اللغط واللغو ومجمع السفهاء؛ ألا ترى أن الله تعالى ذكر عباد الرحمٰن وأثنى عليهم بأنهم إذا مرُوا باللغو ومجمع السفهاء الله يورن بنفسه، فكيف إذا مر الرحمٰن وأثنى عليهم بأنهم إذا مرُوا باللغو والسفهاء! ". وأن يجتنب الضحك والحديث بالقرآن الكريم تلاوة بين ظهراني أهل اللغو السفهاء! ". وأن يجتنب الضحك والحديث بالقرآن الكريم تلاوة بين ظهراني أهل اللغو السفهاء! ". وأن ينبغي أن يُؤثَرَ عليه بالأجنبي خلال القراءة إلا لحاجة. قال الحليمي: لأن كلام الله عنه إذا قرأ القرآن لا كلام حتى يفرغ منها؛ أي من القراءة ".

ويُسَنُّ أن يلبس ثيابَ التجمُّل كما يلبسها للدخول على الأمير؛ لأنه يناجي ربه، وأن يجلسَ عند القراءة مستقبِلَ القبلة، وأن يكون جلوسُه بسكينة ووقارٍ، مطرقًا رأسَه، غير متربِّع ولا جالسٍ على هيئة التكبُّر.

وأن يستعيذ الله من الشيطان الرجيم قبل القراءة؛ لقوله تعالى: وَهُو فَاسَتَعِذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطِنِ الرَّحِيمِ النَّهِ النَّاسِةِ مِنَ الشَّيْطِنِ الرَّحِيمِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ اللهِ اللهِ عليه الجمهور قديمًا وحديثًا. وذهب قوم إلى أنه يتعوَّذ بعدَها لِظاهر الآية، وقوم الذي عليه الجمهور قديمًا وحديثًا. وذهب قوم إلى أنه يتعوَّذ بعدَها لِظاهر الأمر. وصيعته المختارة عند عامة الفقهاء وجميع القرّاء «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». وأما الجهر بها: فقال الداني: لا أعلم خلافًا بين أهل الأداء في الجهر بها عند افتتاح القراءة؛ قال ابن القاصح: وهذا في استعاذة القارىء على المقرىء، أو بحضرة من يسمع قراءته، أما مَن قرأ خاليًا أو في الصلاة: فالإخفاء أولَى، ويكفيه تعوُّذ واحدٌ ما لم يقطع قراءته بكلام أو فصلٍ طويل كالفصل بين الركعات؛ أي بأن يكون بين القراءتين قَدرُ ركعة بأركانها وسننها، وإلا فلا يُطلب تعوُّذ الن ابن الجزري: وهل هي سُنَّة عين أو سُنَّة كفاية؟ حتى لو قرأ جماعة جملة فهل تكفي استعاذة واحد منهم كالتسمية على الأكل؟ أمْ لا؟. لم أر فيه نصًا، والظاهر فهل تكفي استعاذة واحد منهم كالتسمية على الأكل؟ أمْ لا؟. لم أر فيه نصًا، والظاهر

الأوّل؛ لأن المقصودَ اعتصامُ القارىء بالله والتجاؤه إليه من شر الشيطان؛ فلا يكون تعوّذُ واحدِ كافيًا عن آخَرَ. اه.

ولْيحافظُ على قراءة البسملة أوّلَ كلِّ سورة غير براءة؛ لأن أكثر العلماء على أنها آية من أوّل كل سورة، فإذا أخلَّ بها كان تاركا لبعض الختمة عند الأكثرين، أما في الابتداء بما بعد أوائل السور ولو بكلمة فتجوزُ البسملةُ وعدمُها لكلِّ مِن القراء تخييرًا، كذا أطلق الشاطبي كالداني في التيسير، وعلى اختيار البسملة جمهورُ العراقيين، وعلى اختيار عَدَمِها جمهورُ المغاربة. ومنهم من خصَّ الإتيانَ بالبسملة بمن فصَلَ بها بين السورتين كقالون ومَن معه، وخصَّ ترْكها بمن لم يفصل بها كحمزة ومن معه، ويجوز على ترك البسملة ترك الوقف من التعوُّذ ووصلُه بالقراءة إلا أن يكون أوّل القراءة اسمُ جلالة أو نحوُ ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُ عِلْمُ السَّاعَةُ ﴾ [فُصَلَت: الآية ٤٧] أو ﴿ هُو اللهُ الذِي لاَ إِلَهَ إِلّا هُو عَلِمُ الشَّهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلَا هُو عَلِمُ الشَّهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلَا هُو عَلِمُ الشَّهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلَا هُو عَلِمُ الشَاعة.

واختلف المتأخرون في أجزاء براءة [التوبة]: هل هي كغيرها من السور أم لا؟ اختار السخاويُّ الجوازَ، وإلى المنع ذهبَ الجعبريُّ، والصوابُ ـ كما في النشر ـ أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أواسط غير براءة لا إشكال عنده في تركها في وسط براءة، وكذلك لا إشكال في تركها فيها عند من ذهبَ إلى التفصيل؛ إذ البسملة عندهم في وسط السورة تابعة لأوّلها، ولا تجوز البسملة في أوّلها عند الأكثر، فكذلك في وسطها. وأما من ذهبَ إلى البسملة في الأجزاء مطلقًا: فإن اعتبرَ أصلَ العلّة التي مِن أجلها حُذِفَتِ البسملة ـ وهي نزولُها بالسيف ـ كالشاطبي ومَن تبعه: لم يبسمل، وإن لم يتبر بقاء أثرها ولم يرَها علّة: بَسْمَلَ بلا نظر.

قال ابن غازي: والسنَّة أن يَصِلَ البسملة بالحمدلة، وأنْ يَجْهَرَ بها حيث يُشرَعُ الجهرُ بالقراءة.

قال بعضهم: اعلم أن العلماء اختلفوا في الجهر والإسرار بالقرآن، وروَوْا في فضل كلَّ منهما أحاديثَ كثيرة وآثارًا مشهورة؛ فمما يدل على استحباب الإسرار ما رُوِيَ أنه ﷺ قال: «فضلُ قراءة السِّرِ على قراءة العلانية كفضْلِ صَدَقِة السِّرِ على صدقة العلانية» وفي لفظ آخر: «الجاهرُ بالقرآن كالجاهرِ بالصدقة، والمُسِرُّ به كالمسر بالصدَقَةِ».

وفي الخبر العام: يُفَضَّلُ عملُ السرِّ على عمل العلانية بسبعين ضعفًا، وكذلك قوله ﷺ: «خيرُ الرزق ما يَكْفِي، وخيرُ الذكرِ الخِفى». وفي الخبرِ: «لا يجهرُ بعضُكم على بعضِ في القراءة بين المغرب والعشاء». ومما يدلُّ على استحباب الجهر ما رُوِيَ

أن النبي عليه سمعَ جماعةً من أصحابه يجهرون في صلاة الليل، فصوَّب ذلك. وقد قال عَيْ : «إذا قام أحَدُكم من الليل يصلِّي فليجهر بالقراءة فإن الملائكة وعُمَّار الدار يسمعون قراءته ويُصَلُّون بصلاته». ومَرَّ ﷺ بثلاثةٍ من أصحابه رضى الله عنهم مختلفي الأحوال؛ فمرَّ على أبي بكر رضى الله عنه وهو يخافت فسأله عن ذلك فقال: «إن الذي أناجيه هو يسمعني»، ومرَّ على عمر رضى الله عنه وهو يجهر فسأله عن ذلك فقال: «أُوقِظُ الوسنانَ وأزجُرُ الشيطانَ وأَرْضِي الرحمانَ»، ومرَّ على بلال رضى الله عنه وهو يقرأ آيا من هذه السورة وآيا من هذه السورة، ويُسِرُّ تارةً ويَجْهَرُ أخرى، فسأله عن ذلك فقال: أخلط الطيِّبَ بالطيِّب، وأنتقل من بستان، إلى بستان. فقال ﷺ: «كلُّكم قد أحسَن وأصابَ» فالوجه في الجمع بين هذه الأحاديث أن الإسرار أفضل حيث خاف الرياء أو تأذَّى به مُصَلُّون أو نيام، والجهرُ أفضل في غير ذلك؛ لأن العمل فيه أكثر، ولأن فائدته تتعدَّى القارىء إلى السامعين، ولأنه يوقظ قلبَ القارىء ويجمع هَمَّه إلى الفكر، ويصرف سمعه إليه، ويطرد النوم، ويزيد في النشّاط. ويدلُّ لهذا الجمع حديثُ أبي داود بسند صحيح عن أبي سعيد: «اعتكف رسول الله على في المسجد فسمعهم يجهرونَ بالقراءة، فكشفَ السترَ وقال: «ألا كلُّكُم مُناج لرَبِّه فلا يُؤذِينَّ بعضُكم بعضًا ولا يرفعنَّ بعضُكم على بعض في القراءة» وقال بعضهمّ: يُستحبُّ الجهرُ ببعض القراءة والإسرارُ ببعضها؛ لأن المُسِرَّ قد يَملُ، فيأنسُ بالجهر، والجاهر قد يَكلُ فيستريح بالإسرار. اه.

ويُسنَ أن يخلو بقراءته حتى لا يقطع عليه أحدٌ بكلام فيخلطه بجوابه. وإذا مرّ بأحد وهو يقرأ فيُستحبُّ له أن يقطع القراءة ويسلِّم ثم يرجع لقراءته، ولو أعاد التعوُّذ كان حسنًا، ويقطعها لرد السلام وُجوبًا، وللحمد بعد العطاس، وللتشميت، ولإجابة المؤذن ندبًا، وإذا ورد عليه مَن فيه فضيلةٌ من علم أو صلاح أو شرف: فلا بأسَ بالقيام له على سبيل الإكرام لا للرياء. ويُسنُ أن يقرأ على ترتيب المصحف؛ قال في شرح المذهب: لأن ترتيبه لحكمة؛ فلا يتركها إلا فيما ورد به الشرع؛ كصلاة صبح يوم الجمعة بوالتي تَزيلُ [الإنسان: الآية ١] وهملُ أنى عَلَ الإنسَنِ [الإنسان: الآية ١] وهملُ أنى عَلَ الإنسَنِ وأن يلتقط الآيات من كل ونظائره، فلو فرق الشور أو عكسها جاز، وقد ترك الأفضل. وأن يلتقط الآيات من كل السورة فيقرأها؛ فإنه رُوي عن رسول الله على أنه مَرّ ببلال رضي الله عنه وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة، «فقال: «يا بلال مررتُ بك وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة؟» قال: أخلِط الطيّب بالطيّب فقال: «اقرأ السورة على وجهها» أو قال: «على نحوها». وقال ابن عوف: سألتُ ابنَ سيرين عن الرجل يقرأ من السورة آيتين ثم يَدَعُها نعول في غيرها؟ قال: ليَتَّقِ أحدُكم أن يأثمَ إثمًا كبيرًا وهو لا يشعر.

وأن يقرأه بالترتيل لقوله: ﴿وَرَقِلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المُزمّل: الآية ٤] _ قال ابن عباس رضى الله عنهمًا: لأنْ اقرأَ البقرةَ وآلَ عمران أرتِّلهما وأتدبرهما أحبُّ إليَّ مِن أن أقرأ القرآن كلَّه هذرمةً. وأن يقرأه بالتدبر والتفهُّم لأنه المقصودُ الأعظمُ والمطلوبُ الأهمُّ، وبه تنشرح الصدور وتستنير القلوب، قال تعالى: ﴿ كِنَابُ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ مُبَرَكُ لِيَلَبَّرُوا عَالِمَتِهِ ﴿ [صَ: الآية ٢٩] وقال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرُوانَ ﴾ [النِّساء: الآية ٨٢]. وصفة ذلك أن يشغلَ قلبَه بالتفكُّر في معنى ما يلفظ به، فيعرف معنى كل آية ويتأمل الأوامر والنواهي، ويعتقد قبولَ ذلك، فإن كان مما قصّر عنه فيما مضى اعتذرَ واستغفر، وإذا مرَّ بآية فيها اسمُ محمد عليه صلَّى عليه سواءٌ القارىءُ والمستمعُ، ويتأكد ذلك عند قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمُلَيْكِكُنَّهُ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيُّ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِيتَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِمُوا تَسْلِيمًا (آن) [الأحزاب: الآية ٥٦]، وإذا مرّ بآية رحمة استبشر وسأل، أو عذابِ أشفقَ وتعوَّذ، أو تنزيهِ نزَّه وعظَّم، أو دعاء تضرَّعَ وطلَبَ. أخرج أبو داود والنسائي وغيرُهما عن عوف بن مالك قال: «قمتُ مع النبيِّ عَلَيْ ليلةً فقام فقرأ سورة البقرة لا يمر بآية رحمة إلا وقف وسأل، ولا يمرُّ بآية عذابِ إلا وقفَ وتعوَّذَ». وروى أبو داود والترمذي حديث: «من قرأ ﴿ وَالنِّينِ وَالزَّيْتُونِ ١ ﴾، فانتهى إلى آخرها فليقل: بلى وأنا على ذلك من الشاهدين. ومن قرأ ﴿لَآ أُقْيِمُ بِيُومِ ٱلْقِيَامَةِ ۞﴾ فانتهى إلى آخرها ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدْدٍ عَلَىٓ أَن يُحْتِيَ ٱلمُؤَكَ (القِيَامَة: الآيات ١ ـ ٤٠] فليقل: بلي. ومن قرأ ﴿ وَٱلْمُرْسَلَتِ ﴾ فبلغ ﴿فِيأَي حَدِيثٍ بَعَّـدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴿ إِنَّ المرسلات: الآيات ١ ـ ٥٠] فليقل: آمَنَّا بالله. قال النووي رحمه الله تعالى وفي: ﴿ فَإِنَّ يَ الْآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿ لَيْ اللَّهِ عَلَى وَفِي: ﴿ فَإِنَّا نَكَذُب فلكَ الحمد» رواه الحاكم، وفي ﴿فَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾ [المُلك: الآية ٣٠] يقول: «اللهُ رب العالمين» وفي ختم «والضحي» وما بعدها التكبير، رواه البيهقي. وكان إبراهيم النخعى رحمه الله إذا قرأ ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُنَيْرٌ أَبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: الآية ٣٠] خفض بها صوته.

وأن يُكثر من البكاء عند القراءة لقوله على: «اتلوا القرآنَ وابكوا، فإن لم تبكوا فتباكوا». وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا قرأتم سجدة سبحان [الإسراء: ١٠٧] فلا تعجلوا بالسجود حتى تبكوا، فإن لم تبكِ عينُ أحدِكم فليبك قلبُه» وإنما طريق تكلُف البكاء أن يُحضِر قلبَه الحزنَ، فمِن الحزْنِ ينشأُ البكاء. قال على: «إن القرآن نزلَ بِحُزْنِ فإذا قرأتموه فتحازنوا». ووجهُ إحضار الحزن أن يتأمل ما فيه من التهديد والوعيد والمواثيق والعهود، ثم يتأمل في تقصيره في امتثال أوامره وزواجره، فيحزن لا محالة، ويبكي، فإن لم يحضُرْهُ حزنٌ وبكاءً كما يحضر أربابَ القلوب الصافية فليبُكِ على فقد

الحزْنِ والبكاء؛ فإنَّ ذلك من أعظم المصائب. ورُوِيَ أن البكاء عند القراءةَ صفةُ العارفين وشعارُ عبادِ الله الصالحين.

وأن يراعي حقَّ الآيات، فإذا مر بآية سجدةٍ من سجدات التلاوة سجد ندبًا، خلافًا للحنفية حيث قالوا بوجوبها، وهي في الجديد أربع عشرة سجدة: في الأعراف، والرعد، والنحل، والإسراء، ومريم، واثنان في الحج، وفي الفرقان، والنمل، والم السجدة، وحم فُصَّلَت، والنجم، والانشقاق، واقرأ باسم ربك.

وأما سجدة ص [الآية ٢٤] فسجدة شكر، والصارف لها عن سجدات التلاوة إلى الشكر حديث النسائي: «سجدها داودُ توبة، ونحن نسجدها شكرًا». أي على قبول توبته، وزاد بعضُهم: «آخِرَ الحِجْر» نقله، ابنُ الغرس في أحكامه [اه. إتقان].

ويدعو في سجوده بما يليق بالآية التي قرأها؛ مثل أن يقرأ قوله تعالى: ﴿ خُرُواُ سُجَدًا وَسَبَّحُواْ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [السَّجدَة: الآية ١٥] فيقولُ: اللهم اجعلني من الساجدين لوجهك المسبحين بحمدك وأعوذ بك أن أكون من المستكبرين عن أمرك أو على أوليائك. وإذا قرأ قوله تعالى: ﴿ وَيَخِرُونَ لِلْأَذْفَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعاً ﴿ اللهِ اللهِ الجعلني من الباكين إليك الخاشعين لك. وكذلك في كل سجدة.

ويُشترط في هذه السجدة شروطُ الصلاة مِن: ستر العورة، واستقبال القبلة، وطهارة الثوب والبدن والمكانِ، ومَن لم يكن على طهارةٍ عند السماع يسجد بعد أن يتطهر.

ويُسَنُّ الاستماعُ والإنصاتُ لقراءة القرآن، وتركُ اللغط والحديث الأجنبي بحضور السقراءة؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ اللَّهُ رَءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرَعَونَ ﴿ اللَّعراف: الآية ٢٠٤]، وورد أن الملائكة لم يُعطوا فضيلة حفظ القرآن؛ فهم حريصون على استماعه من الإنس والجن. ويُستحب للقارىء إذا انتهت قراءته أن يصدِّق الله ربَّه، ويشهد بالبلاغ لرسوله ﷺ، ويشهد على ذلك أنه حق، فيقول: «صدق الله العطيم، وبلغ رسوله الكريم، ونحن على ذلك من الشاهدين، اللهم اجعلنا من شهداء الحق القائمين بالقسط» ثم يدعو بما أحبَّ من الأدعية المتقدمة.

ثم اعلم أنه إذا أُرْتِجَ على القارىء فلم يدر ما بعد الموضع الذي انتهى إليه فسأل عنه غيرَه، فينبغي له أن يتأدب؛ لما جاء عن ابن مسعود والنخعي وبشير بن أبي مسعود؛ قالوا: إذا سأل أحدُكم أخاه عن آية، فيقرأ ما قَبلَها ثم يسكت، ولا يقول كيف كذا وكذا؛ فإنه يُلبس عليه. اهـ.

ويُسَنُّ أن يتعاهد القرآن لما في الصحيحين: «تعاهدوا القرآنَ فوالذي نفسُ محمدٍ بيده لهو أشدُّ تفلتًا مِن الإبل في عُقُلِها» وفي خزينة الأسرار: وأخرج البخاري ومسلم وأحمد عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله على الشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله على المعدوا القرآن فو فوالذي نفسُ محمدِ بيده لهو - أي القرآن - أشد تفصياً من قلوب الرجال من الإبل في عُقُلها» بضم العين والقاف جمع «عقال» ككتب جمع «كتاب» اهد.

وفي الصحيحين أيضًا أنه عليه الصلاة والسلام قال: "إنما مَثَلُ صاحب القرآن كمثَلِ صاحب الإبل المعقلة؛ إن عاهدَ عليها أمسكَها، وإن أطلقها ذهبت منه النيوي في الروضة وغيرها؛ لحديث أبي داود وغيره: "عُرضت عليّ ذنوبُ أمتي فلم أر ذنبًا أعظمَ مِن سورةٍ من القرآن أو آيةٍ أُوتيها رجلٌ ثم نسيها".

ورُوِيَ أنه ﷺ قال: «مَن قرأ القرآن ثم نسيَه لَقِيَ الله تعالى يوم القيامة أجذم». أخرجه أبو داود. وعن سعد بن عبادة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من امرىء يقرأ القرآنَ ثم ينساه إلا لَقِيَ الله يوم القيامة أجذَم» والأجذم هنا قيل مقطوع اليد، وقيل: مقطوع الحُجَّة، وقيل: هو الذي به جذام. نسأل الله السلامة والعافية بمنه وكرمه.

وروى ابنُ مسعود رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ أنه قال: «مَن خشي أن ينسى القرآن فليقَل: اللهم نَوِّرْ بكتابك بصَري، وأطلِق به لساني، واشرح به صَدْري، واستغمِل به جسدي بحَوْلِك وقوتك؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بك» [اه. من الدر النظيم]. والسُّنة أن يقول: «أُنْسِيتُ كذا» لا «نَسِيتُه»؛ إذ ليس هو فاعل النسيانِ. هذا ما يتعلق بآداب القراءة.

وأما آدابُ مس المصحف وحَمْله وكتابته: فالاعتناء بها أشدُ وآكدُ مما تقدم. قال في شرح الخطيب: ويحرم على المُحَدِثِ ـ ولو حدثًا أصغر ـ مسُ شيء من المصحف وحملُه، وكذا مسُ خريطة وصندوقِ فيهما مصحف بشرط أن يكونا مُعَدَّين له، وكذا مسُ علاقة لائقة به، وكذا مسُ جميع كرسي بشرط أن يكون عليه المصحف، وكذا يحرم عليه مسُ ما كُتِبَ لدراسة قرآن ولو بعضَ آيةٍ كلوحٍ؛ لأن القرآنَ قد أُثبت فيه للدراسة، فيحرم مسُ جميعه، وكذا علاقته، ويحرم محوُه بالريق أي بالبصق عليه. أما إذا بصق على خرقة ومحاه بها لم يحرمْ.

أما ما كُتب لغير الدراسة كالتميمة، وهي ورقة يُكتب فيها شيء من القرآن وتُعلق على الرأس مثلًا للتبرك، والثياب التي يكتب عليها، فلا يحرم مسها ولا حملها، ويحرم

كَتْبُ القرآن أو شيءٍ من أسمائه تعالى بنجس أو على نجس ومسه به إذا كان غير معفُوِّ عنه، ويُكره كَتْبُ القرآن على حائط ولو لمسجد وثياب وطعام ونحو ذلك، ويجوز هدم الجدار ولبسُ الثياب وأكلُ الطعام ولا تضرُّ ملاقاته ما في المعدة، بخلاف ابتلاع قرطاس عليه اسم الله تعالى فإنه يحرم عليه، ولا يُكره كتبُ شيء من القرآن في إناء لِيُسْقَى ماؤه للشفاء، خلافًا لما وقع لابن عبد السلام في فتاويه من التحريم، وأكلُ الطعام كشرب الماء لا كراهة فيه. ولا يُمنع المميِّزُ المحدِثُ من مَس مصحف ولوح لدراسته وتعلمه، أما لتعليم غيره فلا يجوز له ذلك كمؤدب الأطفال. لكن أفتى الإمام ابنُ حجر بأنه يسامَح لمؤدب الأطفال الذي لا يستطيع أن يقيم على الطهارة في مسِّ الألواح لما فيه من المشقة، لكن يتيمم؛ لأنه أسهل من الوضوء، فإن استمرت المشقة فلا حَرَجَ. [اهد. باجوري].

ويستحب كَتُبُه وإيضاحُه إكرامًا له، وكذا يستحب نَقْطُه وشكُلُه صيانةً له من اللحن والتحريف. قال في «إرشاد القراء والكاتبين»: فينبغي لمن يريد أن يكتب مصحفًا أن تكون كتابته على مقتضى الرسم العثمانيّ، ولا يكتبه على مقتضى الخط المتداوّل على القياس، ولا يجوز لأحد أن يطعن في شيء من مرسوم الصحابة الأكابر؛ إذ الطعن في الكتابة كالطعن في التلاوة، وقال أشهب: سئل مالكُ رحمه الله تعالى: هل يُكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا إلا على الكَتْبة الأولى. قال الداني في المحكم: ولا مخالِف لمالك في ذلك مِن علماء الأمة؛ لأن ما رُويَ عنه هو مذهبُ باقي الأئمة، ومستندُ الأئمة الأربعة هو مستند الخلفاء الأربعة، ورُويَ عنه أيضًا أن هذا في غير المصاحف الصغار التي تتعلم فيها الصبيان وألواجِهم، أما هي فلا، وقال صاحب الجوهر الفريد: قال البيهقي في شُعب الإيمان: مَن كتب مصحفًا ينبغي له أن يحافظ على الهجاء التي كتبَ به الصحابةُ المصاحف ولا يخالفهم في شيء مما كتبوه؛ وإنهم كانوا أكثر علمًا وأصدق قلبًا ولسائًا وأعظم أمانة منّا، فلا ينبغي أن نظنً بأنفسنا استدراكًا عليهم رضى الله عنهم. اهـ.

ويستحب تقبيلُ المصحف بالقياس على تقبيل الحجر الأسود؛ لأنه هديةٌ من الله عزَّ وجلَّ، فشُرِّع تقبيله. ويستحبُّ تطييبُه وتعظيمُه وجعلُه على كرسي أو على محل مرتفع أو فوق سائر الكتب تعظيمًا له.

ويستحب تعاهده بالقراءة فيه كل يوم؛ لما ورد عن معاوية رضي الله عنه عن النبي على أنه قال: «ثلاثة هم الغرباء في الدنيا: القرآن في جوف الظالم، ورجلٌ صالح بين قوم سوء، والمصحفُ في بيت لا يُقرأ فيه» هكذا ذكره أبو الليث. ورُوِيَ عنه على أنه

قَالَ: «مَن تعلَّمَ القرآنَ وعلَّق مصحفَهُ لم يتعاهده ولم ينظر فيه: جاء يومَ القيامة متعلقًا به يقول: يا ربِّ عبدُك هذا اتَّخَذَني مهجورًا؛ اقضِ بيني وبينه».

ويحرم توسُّدُه؛ لأن فيه إذلالًا وامتهانًا، وكذا مدُّ الرِّجلين إليه، قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في القواعد: «القيامُ للمصحف بِدْعَةٌ لم يُعهد في الصدر الأول» والصوابُ ما قاله النووي في التبيان: «أنه يستحب ذَلك لما فيه من التعظيم له وعدمِ التعاون» والقراءة في المصحف أفضلُ منها عن ظهر قلب؛ لأنه يجمع القراءة والنظر في المصحف، وهو عبادة أخرى، نعم إنْ زادَ خشوعُه وحضورُ قلبه في قراءته عن ظهر قلب؛ فهي أفضلُ في حقّه. قاله النووي تفقهًا، وهو حسن. اه.

فينبغي للقارىء أن يحافظ على هذه الآداب جميعها على قدر الطاقة؛ لأنه ورد: «أن مَن ابتُلي بترك السنن وقع في ترك السنن، ومن ابتُلي بترك السنن وقع في ترك الواجبات، ومن ابتُلي بترك الواجبات وقع في ارتكاب المحرمات، ومن ابتُلي بارتكاب المحرمات وقع في استحقار الشريعة، المحرمات وقع في ترك الفرائض، ومن ابتُلي بترك الفرائض وقع في استحقار الشريعة، ومن ابتُلي بذلك وقع في الكفر» نعوذ بالله من ذلك. قال الشافعي رحمه الله على اليس في سنة رسول الله على إلا الأمرُ باتباعها. ومِن علامات محبة المؤمن لرسول الله المسلمان الله على الاقتداء به في الأخلاق والأفعال والحركات والسكنات، والأكل والشرب من الحلال، وغير ذلك». [اه. من خزينة الأسرار].

الخاتمة في بيان ما ورد من الأحاديث والآثار في فضل القرآن العظيم، وفضل قراءته، وفضل أهله، وفضل تعلمه وتعليمه، وآداب كلِّ مِن المعلم والمتعلم

فضل القرآن العظيم

اعلم أن الله تبارك وتعالى جعل كتابه للأدواء شفاة ولصداء القلوب جلاء، وأن خير القلوب قلبٌ واع له، وخير الألسنة لسانٌ يتلوه، وخيرَ البيوت بيتٌ يكون فيه، وأنه أعظمُ الكتب المُنزَّلة؛ فهو النور المبين الذي لا يُشبهه نور، والبرهان المستبين الذي تشتفي به النفوس وتنشرح به الصدور، لا شيء أفصحُ من بلاغته، ولا أرجح من فصاحته، ولا أكثرُ من إفادته، ولا ألذُ من تلاوته، فمن تمسك به فقد نهجَ منهجَ الصواب، ومن ضَلً عنه فقد خاب وخسرَ وطُردَ عن الباب.

قال في الإحياء: قال رسول الله على: «القرآن فيه خَبَرُ مَن قَبلكُم، ونبأ مَن بعدكم وحُكُمُ ما بينكم» وفي ابن غازي: قال على: «القرآن أفضلُ مِن كل شيء دونَ الله، وفضلُ القرآن على سائر الكلام كفضلِ الله عزَّ وجلَّ على خلقه؛ فمن وقَّرَ القرآنَ فقدَ وقَّر الله، وحُرْمَةُ القرآن عند الله كَحُرمَةِ الوالد على وَمَن لم يوقر القرآنَ فقد استَخَفَّ بحقُ الله، وحُرْمَةُ القرآن عند الله كَحُرمَةِ الوالد على «القرآن شافعُ مشفّع وصادِقٌ مصدَّقٌ؛ مَن لم يَشفعُ له القرآنُ يوم القيامة كبّه الله في النار على وجهه»، وفي روايةٍ: «مَن شَفع له القرآنُ يوم القيامة نجا؛ لأن شفاعته مانعة من الدخول في العذاب، وشفاعةُ غيره مُخْرِجَةٌ له مِن بعد وقوعه»، وقال على: «من لم يشتف بالقرآن لا شَفاهُ الله» ورُويَ عنه على أنه قال: «إنّ القلوبَ لتصدأ كما يصدأ المحديد» قيل: يا رسول الله وما جلاؤها؟ قال: «قراءةُ القرآن وذِكُرُ الموت». وقال شي: «مَن أَعْظِيَ القرآنَ وظنَّ أن أحدًا أُعْظِيَ أكثرَ منه فقد استصغر ما عظمه الله وعظمَ ما عظمه الله وعظمَ ما عظمه الله وعظمَ ما عظمه الله وعظمَ المدّن الله» اهه.

قال ابن غازي: والمراد بقوله: «ما عظّمه الله» هو القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدُ عَالَى اللهُ عَلَم ما عَظّم الله الله الله الله عني الدنيا. قال عَلَيْ الله كانت الدنيا تَزِنُ عند الله جناحَ بعوضةٍ ما سقى الكافرَ منها شَرْبة ماء » وقال عَلَى : «القرآنُ غِنَى لا فَقْرَ معه ولا غِنَى دونه». قال ابن

غازي: والمراد "بالغِنَى" في الحديث غِنَى النفس بأن تصير نفسُ القارىء غنية عمّا في أيدي الناس من الدنيا الحقيرة؛ لِما يرى عنده مِن عِظَم القرآنِ وعَظم الثواب المرتّبِ له على قراءته، وأعظمُ من ذلك مناجاتُه لخالقه. وقال الفضيل بن عياض: حاملُ القرآن حامل راية الإسلام، لا ينبغي أن يلهو مع من يلهو، ولا أن يسهُوَ مع من يسهو، ولا أن يلغو مع من يلغو؛ «أشرافُ أمتي حَملةُ القرآن وأصحابُ يلغو مع من يلغو؛ "أشرافُ أمتي حَملةُ القرآن وأصحابُ الليل»، وقال على النهو القرآن. وقال القرآن.

وفي بستان العارفين: رُوِيَ عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبيّ على أنه قال: "عُرِضَتْ عليَّ أجورُ أمتي حتى القذاة يُخرجها الإنسانُ من المسجد، فلم أر خيرًا أعظمَ من قراءة القرآن. وعُرضَتْ عليّ ذنوبُ أمتي فلم أر ذَنْبًا أعظمَ مِن آيةٍ أو سورةٍ أُوتِيها الرجلُ فنسيها» اهد.

وأخرج مسلم عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله على يقول: «اقرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه» وأخرج البيهقي عن أنس رضي الله عنه عن النبي على أنه قال: «نَوُروا منازلكم بالصلاة وتلاوة القرآن» وعن أبي هريرة أن رسول الله على قال: «يجيء صاحبُ القرآن يوم القيامة فيقول القرآن: يا ربِّ حَلِّه، فيُلْبَسُ تاجَ الكرامة. ثم يقول: يا ربِّ ارضَ عنه، فيرضَى عنه، فيقال له: اقرأ وارْقَ، ويزداد بكل آية حسنة واله الترمذي وحَسَّنه وابنُ غيرضَى عنه، فيقال له: اقرأ وارْقَ، ويزداد بكل آية حسنة مروه الترمذي وحَسَّنه وابنُ عنه والحاكم وقال: صحيح الإسناد. وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله على: «يقال لصاحب القرآن اقرأ وارْقَ ورتَّل كما كنتَ ترتل في الدنيا؛ فإنَّ منزلتك عند آخِر آية تقرؤها» رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه وابنُ حبان في صحيحه. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وسئل ابن حجر عن حديث: "يقال لصاحب القرآن: "اقرأ وارْقَ... الخ" مَن المخصوص بهذه الفضيلة؟ هل هو من يحفظ القرآن في الدنيا عن ظهر قلب ومات كذلك؟ أم يستوي فيه هو ومن يقرأ في المصحف؟ فأجاب بقوله: الخبرُ المذكور خاصِّ بمن يحفظه عن ظهر قلب لا من يقرأ في المصحف؛ لأن مجرد القراءة في الخط لا يختلف الناس فيها ولا يتفاوتون قلةً وكثرة، وإنما الذي يتفاوتون فيه هو الحفظ عن ظهر قلب، فلهذا تتفاوت منازلهم في الجنة بحسب تفاوت حفظهم، ومما يؤيد ذلك أنَّ حِفظَ القرآن عن ظهر قلب فرضُ كفاية على الأمة، ومجردُ القراءة في المصحف مِن غير حفظٍ لا يسقط بها الطلب؛ فليس لها كثيرُ فضلٍ كفضلِ الحفظ، فتعيَّنَ أنه _ أعني الحفظ عن ظهر قلب _ هو المراد في الخبر، وهذا ظاهرٌ من لفظ الخبر بأدنى تأمل. اه.

وقال على السهداء، وميتة الشهداء، وما السهداء، وميتة الشهداء، والنجاة يوم الحشر، والأمنَ يوم الخوف، والنورَ يوم الظلمات، والظلّ يوم الحرور، والريّ يوم العطش، والوزنَ يوم الخفة، والهديّ يوم الضلال، فادرُسِ القرآن؛ فإنه ذِكْرُ الرحمان، وجِرْزٌ من الشيطان، ورجحانٌ في الميزان» أخرجه الديلمي [اهد. ابن غازي].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله على قال: «لا حَسَدَ إلا في اثنتين: رجلٌ علَّمه الله القرآنَ فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار، فسمعه جارٌ له، فقال: يا ليتني أوتيتُ مثل ما أوتي فلان فعملتُ مثلَ ما يعمل، ورجلٌ آتاه الله مالاً فهو يُهلكه في الحق، فقال رجل: يا ليتني أوتيتُ مثل ما أوتي فلانٌ فعملتُ مثلَ ما يعمل» رواه البخاري، والمراد بالحسد هنا الغبطةُ وهو تمني مثلَ ما للمحسود لا تمني زوال النعمة عنه؛ فإن ذلك هو الحسد المذموم نعوذ بالله منه.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "ثلاثةٌ لا يَهُولهم الفزعُ الأكبرُ، ولا ينالهم الحساب، هم على كثيب من مسك حتى يُفرَغَ من حساب الخلائق: رجلٌ قرأ القرآن ابتغاء وجه الله وأمَّ به قومًا هم به راضون، وداع يدعو إلى الصلاة ابتغاء وجه الله، وعبدٌ أحسنَ فيما بينه وبين ربه وفيما بينه وبين مُواليه» رواه الطبراني في الأوسط والصغير بإسناد لا بأس به، ورواه في الكبير بنحوه.

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكَرَّمَ الله وجهه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن قرأ القرآنَ فاستظهرَه، فأحَلَّ حلالَه وحرَّم حرامَه، أدخله الله به الجنة، وشفّعه في عشرة من أهل بيته كلهم قد وجبتُ لهم النارُ» رواه ابنُ ماجه والترمذي، واللفظُ له، وقال: حديث غريب [اهد. ابن غازي].

هذا بعضُ ما ورد في فضل القرآن العظيم وفضلِ أهْلِه.

وأما فضلُ تعلّمِه وتعليمِه فقال السيد محمد حقي في خزينة الأسرار: روى البخاري وأبو داود والترمذي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال رسول الله على الله عنه من تعلّم القرآنَ وعلّمه». وفي رواية البيهقي: "إن أفضلكم مَن تعلّم القرآنَ وعلّمه». وفي رواية عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله على: "خيركم من قرأ القرآنَ وأقرأه» اهد. يعني أن خير الكلام كلامُ الله تعالى، وكذلك خيرُ الناس بعد النبيين مَن تعلّم القرآنَ وعلّمه، أي واختار قراءته على غير كلام الله تعالى، وكان الإمام أبو عبد الرحمان السلمي التابعي الجليل يقول حين يروى هذا الحديث عن عثمان بن عفان: "خيرُكم من تعلّم القرآنَ وعلّمه» هذا الذي أقعدني مقعدِي هذا؛ يشير إلى كونه جالسًا في المسجد تعلّم القرآنَ وعلّمه» هذا الذي أقعدني مقعدِي هذا؛ يشير إلى كونه جالسًا في المسجد

الجامع بالكوفة يُعلِّم القرآنَ ويُقرِئه مع جلالة قدره وكثرة علمه وحاجة الناس إلى علمه، وهو يُقرىء الناسَ بجامع الكوفة أكثر من أربعين سنة، وعليه قرأ الحسنُ والحسينُ رضي الله عنهما، وكذا كان السلف رحمهم الله تعالى لا يَعدلون بإقراء القرآن شيئًا. وفي خزينة الأسرار أيضًا: أخرج أبو نعيم أنه _ عليه الصلاة والسلام _ قال: «يا عليُ تعلَّم القرآن وعلمه الناسَ؛ فلكَ بكل حرف عشرُ حسنات، فإن مِتَّ مِتَّ شهيدًا. يا علي علي تعلَّم القرآن وعلمه الناسَ فإن متَّ حَجَّت الملائكةُ إلى قبرك كحجِّ الناس إلى بيت الله العتيق» اهـ.

ورُوِيَ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيّ على أنه قال: «يا أبا هريرة تعلّم القرآنَ وعَلّمه الناس، ولا تزلُ كذلك حتى يأتيك الموتُ؛ فإنه إن أتاك الموتُ وأنت كذلك حَبّ الملائكةُ إلى قبرك كما يحبُّ المؤمنون إلى بيت الله الحرام». [ذكره الجعبري في شرح الشاطبية].

وفي ابن غازي: أخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة وأُبي بن كعب رضي الله عنهما أن رسول الله على قال: «تعلَّموا القرآنَ فاقرأوه؛ فإنَّ مَثَل القرآن لِمَنْ تعلَّمه فقرأه وقام به كَمثل جِرابٍ محشُوِّ مِسْكًا تَفُوحُ رِيحُه على كل مكان، ومَثَلُ مَن تعلمه فرقد وهو في جوفه كمثل جرابٍ أُوكِيَ على مِسْك». وفي بهجة الناظرين: رُوِيَ أنه عَلَم وَلَدَه آية مِنَ القرآن كان له خيرُها»، وفي رواية: «كان له أَجْرُها» وفي رواية: «كان له أَجْرُها» حيمما تُليتْ، وكُتب له براءة من النار، وكذلك المؤدِّب الذي علمه إياها، ومَن علم ولده حتى يموت، ويَستغفرُ حتى يموت، ويَستغفرُ للمؤدِّب كل شيءِ طلعتْ عليه الشمسُ حتى الحيتان في البحر».

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعتُ رسولَ الله على يقول: «خيرُ الناس وخيرُ مَن يمشي على وجه الأرض المعلّمون لكتاب الله؛ فإنهم كلما خَلِقَ الدينُ جدّدوه، أعطُوهم ولا تشاحُوهم؛ فإن المعلم إذا قال للصبي قل بسم الله الرحمان الرحيم فقالها كتب الله براءة للصبي وبراءة للمعلم، وبراءة لأبويه من النار» [اهد. بهجة الناظرين وابن غازى].

وعن إبراهيم النخعي قال: معلّمُ الصبيان تستغفر له الملائكةُ في السماوات، والدوابُ في الأرض، والطيورُ في الهواء، والحيتانُ في البحار.

وروى الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبيّ ﷺ قال في حجة الوداع: «اللهم اغفر للمعلمين وأطِلُ أعمارهم وبارك لهم في كسبِهم ومَعاشهم» قال الفقيه: يعني

قُوتَ يوم بيوم. وعن أنس بن مالك عن النبي على أنه قال: «اللهم أغْنِ العلماءَ وأَفْقِرِ المعلماء وأَفْقِرِ المعلمينَ»، يعني لا تُكْثِر أموالَهم؛ لأنه لو كثرتْ أموالُهم تركوا التعليم. [اه. بستان العارفين].

وفي النفحات النبوية: رُوِيَ عن الحسن بن محمد عن ابن عباس مرفوعًا: «اللهم اغفر للمعلمين وأطِل أعمارَهم وأظِلّهم تحت ظلك؛ فإنهم يعلمون كتابك المنزَّل» اهد.

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي على أنه قال: «الماهرُ بالقرآن مع السَّفَرة الكرام البررة، والذي يقرأُ القرآنَ ويتعتع فيه وهو عليه شاقٌ له أجران كذا في المصابيح. وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله على: «مَن تَعلَّم كتابَ الله تعالى، ثم اتَّبعَ ما فيه هداه الله به من الضلالة، ووقاه يوم القيامة سوءَ الحساب». [كذا في الإتقان] وفي هذا القدر كفاية.

* وأما آداب المعلم: فشرطُه أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، ثقةً، مأمونًا، ضابطًا، متنزهًا عن أسباب الفسق ومُسْقِطات المروءة، ولا يجوز له أن يقرأ إلا بما سمعه ممن توفرت فيه هذه الشروط أو قرأه عليه وهو مصغ له، أو سمعه بقراءة غيره عليه، ويجب عليه أن يُخلص النية لله تعالى، ولا يقصد بذلك غرضًا من أغراض الدنيا؛ كمعلوم يأخذه على ذلك، أو ثناء يلحقُه من الناس، أو منزلة تحصل له عندهم؛ ففي الخبر: "أن الله عزّ وجلّ خلق جنة عَذْنِ وخلق فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خَطَر على قلب بشر، ثم قال لها: تكلّمي، فقالت: "قد أفلح المؤمنون" ثلاثًا. ثم قالت: أنا حرامٌ على كل بخيل ومُراءِ". وفيه أيضًا: "مَن عملَ مِن هذه الأعمال شيئًا يريد به غرضًا من الدنيا على ذلك فلا يأخذه بنية الإجارة بل بنية الإعانة على ما هو بصدده، ويقول مع المعرفة: على ذلك فلا يأخذه بنية الإجارة بل بنية الإعانة على ما هو بصدده، ويقول مع المعرفة: محضُ فضلٍ منه، وإذا كانت نيئتُه هذه، فلا يتضجَّر، ولا يترك القراءة لِقَطع المعلوم، فإن قطعها لِقطعه فهو دليلٌ على فساد نيته، وهذا يجري في كل مَن يأخذ شيئًا على وظيفة قطعها لِقطعه فهو دليلٌ على فساد نيته، وهذا يجري في كل مَن يأخذ شيئًا على وظيفة شرعة كالإمام والمدرّس والمؤذّن وحارس الثغور. [اهد. غيث النفع].

وقال الرميلي في شرحه على الدرة: «وأما أخذُ الأجرة على الإقراء: ففيه خلافٌ على مشهور بين العلماء؛ فمنع أبو حنيفة والزهري وجماعةٌ أخْذَ الأجرة، وأجازها الحسنُ وابنُ سيرين والشعبي إذا لم يشترط، ومذهبُ الشافعي ومالك وعطاء: جوازُها إذا شارطَ واستأجره إجارةً صحيحة.

قلت: لكن يُشترط أن يكون في بلده غيرُه، أما إذا لم يكن غيرُه فلا يحلُ له أخذُ الأجرة؛ لأن الإقراء صارَ عليه واجبًا.

قال في بستان العارفين: التعليمُ على ثلاثة أوجه: أحدُها: أن يعلّم للجِسْبة ولا يأخذ عِوَضًا، والثاني: أن يعلّم بالأجرة، والثالث: أن يعلّم بغير شرط، فإذا أُهدي إليه قبله، فأما إذا علّم للحسبة فهو مأجور فيه، وعملُه عملُ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأما إذا علّم بالأجرة فقد اختلف الناس فيه، قال أصحابنا المتقدمون: لا يجوز له أخذُ الأجرةِ لأن النبيّ عليه الصلاة والسلام قال: "بلّغوا عني ولو آيةً" فأوجب على أمته التبليغ كما أوجب الله تعالى على النبيّ عليه الصلاة والسلام أخذُ الأجرة فكذلك لا يجوز لأمته. وقال جماعةٌ من العلماء المتأخرين مثل عصام بن يوسف ونصير بن يحيئ وأبي نصر بن سلام وغيرهم: إنه يجوز. فالأفضل للمعلم أن يشارطَ على الأجر للحفظ وتعليم الهجاء والكتابة، فلو شارطَ لتعليم القرآن أرجو أن لا بأس به؛ لأن المسلمين قد توارثوا ذلك واحتاجوا إليه.

وأما إذا علَّم بغير شرط، وأُهدي إليه وقبلَ الهدية فإنه يجوز في قولهم جميعًا؛ لأن النبيَّ عليه الصلاة والسلام كان معلِّمًا وكان يقبلُ الهدية. وروى أبو المتوكل الباجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن أصحابَ رسول الله على كانوا في غَزاة فمرّوا بحيِّ من أحياء العرب فقالوا: هل فيكم مِن راقِ فإن سيد الحيِّ قد لُدِغ؟ فرقاه رجلٌ بفاتحة الكتاب، فبرىء، فأعطي قطيعًا من الغنم، فأبى أن يأخذه، فسأل عن ذلك رسولَ الله على فقال: «بمَ رقيتَه؟ قال: بفاتحة الكتاب، قال: فما يدريك أنها رُقْيَة؟ خُذُها واضربوا لي معكم فيها بسهم». يعني أنَّ أُخذَهُ مباح. اهـ.

وينبغي للمقرىء أن يتخلق بالأخلاق الحميدة المَرْضِيَّة من الزهد في الدنيا والتقلل منها، وعدم المبالاة بها وبأهلها، والسخاء، والحلم، والصبر، ومكارم الأخلاق، وطلاقة الوجه مِن غير خروج إلى حد الخلاعة، وملازمة الورع، والخشوع، والسكينة، والوقار، والتواضع، والخضوع. وينبغي له تحسين هيئته وليحذَر من الملابس المنهيّ عنها، ومما لا يليق بأمثاله، ويجلس غير متكىء، مستقبِلَ القبلة، متطهرًا طهارةً كاملة، خصوصًا إذا كان معلمًا للصبيان؛ لأنه يحتاج إلى مس المصحف والألواح، وينبغي له أن يزيل نَتَنَ إبطيه أو ما له رائحة كريهة بما أمكن له، ويمسّ مِن الطّيبِ ما يقدرُ عليه، ولا يعبث بلحيته، ولا بغيرها، وليحفظ بصرة عن الالتفات إلا لحاجة، وليكن متدبرًا في معاني القرآن، ساكنَ الأطراف إلا إذا احتاج إلى إشارة للقارىء، فيضرب بيده الأرضَ ضربًا خفيفًا، أو يشيرَ بيده أو برأسه ليفطِنَ القارىءُ لما فاته، ويصبر عليه حتى يتفكر، فإن

تذكَّر وإلا أخبره بما ترك. وليحذَرُ كلَّ الحذَر من الرياء والحسد والحقد والغيبة، واحتقار غيره وإن كان دونه، والعُجْبِ، وقلَّ مَن يَسْلَم منه.

ويُستحب له أن يوسِّع مجلسه ليتمكَّن جلساؤه فيه لِما رُوِيَ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي على قال: «خيرُ المجالس أوسعُها»، وليقدِّم الأوّلَ فالأوّل، فإن رَضِيَ الأولُ بتقديم غيره قدّمه. وينبغي له القيامُ من مجلسه لمن يستحق الإكرامَ من طلبته وغيرِهم؛ استمالة لقلوبهم على حسب ما يراه؛ فقد كان نافع يقوم لابن جمّاز إذا رآه، ويرفعُ قدْره ويُجِلّ منزلته، لأنه كان رفيقه في القراءة على أبي جعفر ثم قرأ عليه. وينبغي له أن يسوّي بين الطلبة بِحَسَبهم، إلا أن يكون أحدُهُمْ مسافرًا أو يتفرَّسَ فيه النجابة أو غير ذلك.

ويجوز له الإقراء في الطريق؛ قال الرميلي في شرحه على الدرة: «لا نعرف أحدًا أنكر ذلك إلا ما رُوِيَ عن الإمام مالك رحمه الله تعالى أنه قال: «ما أعلم القراءة تكون في الطريق». وكان الشيخ علم الدين السخاوي وغيره يُقرئون في الطريق، وروى ابن أبي داود عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه كان يقرىء في الطريق، وعن عمر بن عبد العزيز أنه أنه أذّ فيها. قال الشيخ محيي الدين النووي: «وأما القراءة في الطريق فالمختار أنها جائزة غير مكروهة إذا لم يَلْتَهِ صاحبُها، فإنِ التَهَى عنها كُرهت كما كره النبي على القراءة للناعس محافظة مِن الغلط».

قال الرميلي في شرحه على الدرة: "وقد قرأتُ على الشيخ شمس الدين بن الصائغ غيرَ مرة؛ تارةً أكون أنا وهو ماشيين، وتارةً يكون هو راكبًا على البغلة وأنا ماش». وقال ابن عطاء بن السائب: "كنا نقرأ على أبي عبد الرحمان السلمي وهو يمشي" قال السخاوي عقب هذا: "وقد عاب قومٌ علينا الإقراءَ في الطريق، ولنا في أبي عبد الرحمان أسوة، كيف وقد كان لمن هو خيرٌ مِنًا قدوةً" اهـ.

* وأما آداب المتعلم: فيجبُ عليه أن يُخلص نيَّته، ثم يَجِدً في قَطْعِ ما يقدر عليه من العلائق والعوائق الشاغلة عن تمام مُراده، وليبادِرْ في شبابه وأوقات عمره للتحصيل، ولا يغترَّ بخِدَع التسويف؛ فهذه آفة الطالب، وأن لا يستنكفَ عن أحدِ وجدَ عنده فائدة، وليقصدُ شيخًا كَمُلتُ أهليتُه وظهرت ديانته، جامعًا لتلك الشروط المتقدمة أو أكثرها، فإذا دخل عليه فليكن كاملَ الحال متنظفًا متأدبًا. ويجب عليه أن ينظر شيخه بعين الاحترام، ويعتقد كمالَ أهليته ورجحانه على نظرائه، فهو أقرب إلى انتفاعه ورسوخ ما يسمعه منه في ذهنه. قال إمامنا الشافعي رحمه الله تعالى: "كنتُ أتصفح الورق بين يدَيْ مالكِ رحمه الله تصفحًا رفيقًا هيبةً له لئلا يَسمعَ وَقُعَها». وقال الربيع

صاحب الشافعي: «ما اجترأتُ أن أشرب الماء والشافعي ينظر إليّ؛ هيبةً له». فإن وقع من شيخه نَقْصٌ فليجعل النقصَ مِن نفسه بأنه لم يفهم قول الشيخ. وقال السادة الصوفية: «مَن لم ير خطأ شيخه خيرًا من صواب نفسه لم ينتفع» وكان بعضهم إذا ذهب إلى شيخه يتصدّق بشيء ويقول: اللهم استُرْ عيبَ معلّمي عني ولا تُذهِب بَركة عِلْمه مِني. قال ابن غازي: وحيث عرفت فضل قرّاء القرآن والثواب المترتب لهم فينبغي لك تعظيمهم واحترامَهم والقيام بمصالحهم واعتقاد صلاحِهم والتأذّب في حقهم، فيتأذّب الشخصُ معهم كما يتأذب في حضرة النبي على لو كان موجودًا؛ لأنهم ورثوه من غير اجتهاد كما تأذّب مع والده لأن العلم مأخوذ بالاجتهاد. قال الشيخ شرف الدين العمريطي في نظمه للآجرومية:

إذِ الفتَى حَسَبُ اعتقادِه رُفِعْ وكُلُ مَن لم يعتقِدْ لَم يَنتفعْ

ومعناه أن الله تعالى يرفع كلَّ شخص على حسب اعتقاده في شيخه، فإن لم يعتقد فيه لم ينفعه الله بعلمه ولا بقراءته، وينبغي أن لا يَذكر عند شيخه أحدًا من أقرانه، ولا يقول: قال فلان خلافًا لقولك. وأن يرد غيبة شيخه إذا سمعها إن قدر، فإن تعذَّر عليه ردُّها قام وفارَق ذلك المجلس، وإذا قربَ مِن حلقة الشيخ فليسلم على الحاضرين، وليخصَّ الشيخ بالتحية، ولا يتخطَّى رقابَ الناس، بل يجلس حيث انتهى به المجلس إلا أن يأذنَ له الشيخ في التقدم، ولا يقيم أحدًا من مجلسه؛ فإن آثره لم يقبل - اقتداء بابن عمر رضي الله عنهما - إلا أن يُقْسِمَ عليه أو يأمر الشيخُ بذلك، ولا يجلس بين صاحبين إلا بإذنهما، وإذا جلس فليوسع، ويتأدب مع رفقته وحاضِرِي يجلس بين صاحبين إلا بإذنهما، وإذا جلس فليوسع، ويتأدب مع رفقته وحاضِرِي مجلس الشيخ؛ فإنَّ ذلك تأدبٌ مع الشيخ وصيانةٌ لمجلسه، ولا يرفع صوتَه رفعًا بليغًا، ولا يضحك، ولا يُكثِر الكلام، ولا يلتفت يمينًا ولا شمالًا، بل يكون مقبِلًا على الشيخ مصغيًا إلى كلامه.

قال الشيخ محيي الدين النووي: «ومِن آدابه أن يحتمل جَفْوَة الشيخ وسوء خُلقه، ولا يصدّه ذلك عن ملازمته واعتقاد كماله، فيتأوَّلُ أفعالَه وأقواله التي ظاهرُها الفساد بتأويلات صحيحة، فلا يعجزْ عن ذلك إلا قليلُ التوفيق. وينبغي أن لا يقرأ على الشيخ في حالة شغل الشيخ ومَلَلِه وغمّه وجوعه وعطشه ونعاسِه وقلقِه ونحو ذلك مما يشقّ على الشيخ أو يمنعه من كمال حضور القلب. وإذا أراد القراءة ينبغي له أن يستاكَ بعودٍ من أراك؛ فإنه أبقى للفصاحة وأنقى للنكهة، ويجوز له القيام لشيخه وأستاذه وهو يقرأ، أو لمن فيه فضيلةٌ مِن علم أو صلاح أو سنّ أو حُرْمةٍ بولايةٍ أو غير ذلك.

وقال الشيخ النووي: «إنَّ قيام القارىء في هذه الأحوال وغيرها مستحبُّ، لكن بشرط أن يكون القيامُ على سبيل الإكرام والاحترام لا على سبيل الرياء والإعظام». وينبغى مراعاة ما تقدَّم من الآداب زيادةً على ذلك.

وفي هذا القدر كفاية، ومن أراد زيادة على ما ذكرتُه فعليه بشرح الرميلي على الدرّة، والإتقان للسيوطي. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وهذا آخِر ما يسَّر اللهُ تعالى جمعه في هذه الرسالة، والحمد لله على إتمامها، ونسأل الله تعالى أن ينفع بها كما نفع بأصولها، وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنات النعيم، وأعوذ به من علم لا ينفع، ومن دعاء لا يُسمع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، أعوذ به من شر هذه الأربع.

وكان الفراغ من تبييضها يوم الثلاثاء المبارك الرابع من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٠٥ هـ خمس وثلاثمائة بعد الألف من هجرة مَن خلقه الله على أكمل وصف، سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، والمسؤول ممن اطّلع عليها إذا رأى فيها عيبًا أن يُصلحه برفق ولين من غير إنكار؛ فإنّ من ألّف فقد استُهْدِف، والإنسان محلُ الخطأ والنسيان، خصوصًا في هذا الزمان الذي كثرت فيه الشواغل والهموم، وعظمت فيه الشدائد والغموم.

فنسأل الله تعالى أن ينجينا من آفاته، وأن يَمُنّ علينا وأحِبَّتنا بالموت على الإيمان... والحمد لله أولًا وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وذريته، صلاةً وسلامًا دائمين متلازمَيْن إلى يوم الدين، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

نحمدك أن أنزلتَ الفرقانَ هدى للمتقين، ونصلّي ونسلم على مَن أنزل الله عليه ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَمَنِظُونَ ﴾ [الحِجر: الآية ١٩.

وبعد: فقد تم بحمد الله تدقيقي كتاب «نهاية القول المفيد في فن تجويد القرآن المجيد» للعلَّامة المرحوم الشيخ محمد مكي نصر مصحَّحًا على النسخة التي راجعها المغفور له العلامة المقرىء الشيخ علي محمد الشهير بالضباع مراجع المصاحف الشريفة بمشيخة المقارىء المصرية، وعلى ما أتيح لي من كتب التجويد بمعرفة العبد الفقير أحمد عبده بن علي حسن. ولمَّا كُنْتُ أضعفَ من أن أضطلع بهذا الأمر، ولكن هكذا الله قدر؛ فإنني أرجو ممَّن اطّلع عليه أن ينبهني إلى ما فيه من خطأ؛ حتى أصححه إن شاء الله وكان بحمد الله فَراغي من تدقيقه في العشرين من ذي الحجة من عام ١٤٢١ هـ من هجرة رسول الله عليه أن



فهرس المحتويات

1	هـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٣	ترجمة المصنّف
0	خطبة الكتاب
	المقدمة
	الفصل الأول في بيان حكم التجويد، وحقيقته، وموضوعه، وفائدته، وغايته،
11	وأركان القراءة الصحيحة
11	حكم التجويد
	الفصل الثاني فيما ورد عن الأئمة من مراتب القراءة التي ينبغي للقارىء أن يقرأ بها
۱۷	القرآن المجيد
۲.	الفصل الثالث في بيان الأمور المحرَّمة التي ابتدعها القرَّاء في قراءة القرآن
7 8	الفصل الرابع في بيان اللحن الجَلِي والخَفِي، وحدُّهما، وحُكمهما
77	التتمة في تقسيم الواجب في علم التجويد إلى واجب شرعي أو صناعي
	الباب الأول
	في بيان ما يتعلق بمخارج الحروف
	الفصل الأول في بيان معنى المَخْرَج، وكيفيته، ومعنى الحرف لغة واصطلاحًا،
۱۳	وعَدد الحروف، والحركات الأصلية والفرعية
40	الفصل الثاني في بيان عدد مخارج الحروف
23	الفصل الثالث في بيان ما يحتاج إلى معرفته طالب فن التجويد وهو أسنان الفم
۲ ع	فائدة
٤٣	التتمة في بيان ألقاب الحروف

الباب الثاني في بيان صفات الحروف

٤٤	الفصل الأول في بيان ما تُعرف به الصفة مِن همس وجَهر ونحوهما
	الفصل الثاني في بيان عدد الصفات، ومعناها لغة واصطلاحًا، وبيان عدد
٤٥	حروفها
٥٩	خاتمة في الكلام على صفتي الخفاء والغنة، وبيان حروفهما
٦.	الفصل الثالث في بيان الفرق بين الحروف المشتركة في المخرج والصفة
77	الفصل الرابع في بيان الصفات القوية والضعيفة
	الفصل الخامس في توزيع الصفات على موصوفاتها مرتبةً على ترتيب مخارجها،
75	وفي ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد
91	التتمة في تجويد الحرف المشدد
	الباب الثالث
	في بيان أحكام التفخيم والترقيق
	الفصل الأول في بيان حقيقة التفخيم والترقيق، وما يجب تفخيمه وترقيقه من
94	الحروفا
9 8	الفصل الثاني في بيان حكم الراء تفخيمًا وترقيقًا
99	الفصل الثالث في بيان حكم اللامات تغليظًا وترقيقًا
	التتمة في بيان مراتب تفخيم حروف الاستعلاء وفي تقسيم حروف التفخيم إلى
• 1	ثلاثة أقسام
	الباب الرابع
	· · · وبي في بيان أحكام الإدغام، والإظهار، والإخفاء، والإقلاب
	, , , ,
	الفصل الأول في معنى الإدغام، وكيفيته، وفائدته، وشروطه، وأسبابه، وموانعه،
٤ • ١	والحروف التي تُدغَم والتي لا تدغَم
	الفصل الثاني في بيان الإدغام الكبير وهو ما تحرك أوَّلُ حرفَيْه؛ وينقسم إلى
۱•٧	مثلين، وإلى غيره
111	الفصل الثالث في بيان الإدغام الصغير

_		
٦.	•	
٠,	•	
	٦	17

۱۱۷	الفصل الرابع في بيان أحكام النون الساكنة والتنوين
۱۱۷	الحالُ الأوّل: الإظهار
119	الحال الثاني: الإدغام
177	الحال الثالث: الإقلاب
۱۲۳	الحال الرابع: الإخفاء
177	الفصل الخامس في الكلام على الميم الساكنة
۱۲۸	التتمة في بيان مراتب الإدغام والتشديد بحسب الكمال والنقصان
	الباب الخامس
	في أحكام المدّ والقصر
	الفصل الأول في بيان معنى المدِّ والقصر لغةُ واصطلاحًا، وفي أقسامه، وشروطه،
179	وأسبابه، وأحكامه
١٣٢	الفصل الثاني في بيان المدّ المتصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة
۱۳۳	الفصل الثالث في بيان المد المنفصل وما فيه من المراتب للقرَّاء السبعة
١٣٦	الفصل الرابع في بيان أقسام المدّ اللازم
18.	الفصل الخامس في بيان المد العارض للسكون
1 2 2	التتمة في ذكر أنواع المدّ
	الباب السادس
	في بيان أحكام الوقف والابتداء
١٥٠	الفصل الأول في الحتّ على تعلّم الوقف والابتداء وتعليمهما ليكون الشخص على
107	بصيرة فيهما المتاب المت
108	الفصل الثاني في بيان الفَرْقِ بين الوقف، والسكت، والقَطْع، وفي تقسيم الوقف
107	الفصل الثالث في بيان ما يتعلق بالوقف التام
17.	الفصل الرابع في بيان الوقف الكافي
170	الفصل الخامس في بيان ما يتعلق بالوقف الحَسَن
170	الفصل السادس
110	في بيان ما يتعلق بالوقف القبيح
1 V *	الفصل السابع في بيان وَقْفِ التعسُّف، ووقْفِ المراقبة

۱۷٤	الفصل الثامن في بيان حُكْمِ الوقف على قوله: بلَى ونَعَمْ وكلَّا
١٧٧	الفصل التاسع في خمس تنبيهات مهمة يحتاج القارىء إليها
١٨١	التتمة في تقسيم الابتداء، وفي بيان كيفية البداءة بهمزة الوصل
	الباب السابع
	في بيان الوقف على مرسوم الخط
	الفصل الأول في الحثِّ على اتباع رسم المصاحف العثمانية، وفي بيان كيفية جمع
711	القرآن بعد تفرُّقه، ومَن جمَعه، وعدد المصاحف التي كُتبت
197	الفصل الثاني في بيان المقطوع والموصول، وحُكْمِ الوقف عليهما
199	تتمتان
7.4	الفصل الثالث في بيان الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المدّ
717	الفصل الرابع في بيان هاء التأنيث التي تكتب تاءً مجرورة والتي تكتب هاءً
719	الفصل الخامس في تقسيم الوقف على مرسوم الخط
	الفصل السادس في بيان أنواع الوقف على أواخر الكَلِم وما يجوز فيه الرَّوْمُ
777	والإشمامُ، أو الرَّومُ فقط، وما لا يجوز
777	التتمة في بيان كيفية الوقف على هاء الضمير
	الباب الثامن
	في بيان ما يتعلق بختم القرآن
	الفصل الأوّل في بيان حكم التكبير، وسببِه، وصيغتِه، ومن أين يبتدىء به القارىء
	وإلى أين ينتهي، وفي بيان أوجهه لابن كثير من طريق الحرز، وجميع القراء
779	من طريق الطيبة
772	تنبيهات
774	تتمة مهذبة في رواية التكبير في أوّل كل سورة لجميع القراء من طريق الطيبة
740	الفصل الثاني في بيان أحوال السلف بعد ختم القرآن
	الفصل الثالث في بيان الأدعية الواردة عن النبيّ ﷺ وعن السلف الصالح بعد ختم
747	~ ·.
Y	التتمة في بدان آداب قارىء القرآن، مقاوته، مكناه مكتابته

الخاتمة في بيان ما ورد من الأحاديث والآثار
في فضل القرآن العظيم، وفضل قراءته، وفضل أهله،
وفضل تعلُّمه وتعليمه، وآداب كلِّ مِن المعلم والمتعلم

فضل القرآن العظيم